

(كتاب في الفقه) ، لم يعلم المؤلف ، كتب في
القرن العاشر الهجري تقديرا .

ك

١٧٨ق ١٨س ٢٦×٥٩سم

نسخة حسنة ، ناقصة الأول والآخر ، خطها
نستعليق .

٧٨٢٩
عب

١- الزيدية ، الفقه أ- تاريخ النسخ

۷۸۲۹

فی بیان پی و مضمّن

كتاب في اللغة

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
 الرقم: ٧٨٢٩
 الفهرست: (كتاب في اللغة)
 المؤلف: لم يتم التعرف
 تاريخ النسخ: لم يتم التعرف
 اسم الناشر: لم يتم التعرف
 عدد الأوراق: ١٧٨
 ملاحظات:

Handwritten text in Arabic script, likely a title or heading, surrounded by a decorative border of blue floral motifs.

25

مكتبة

محمد بن عبد الله العبيكان

رقم المخطوطة : ٥١٧

رقم التسلسلي: A

تاریخ الورد :

لها تحت عن امرها فاذا لم يعرف لها ولي يرجع الى قولها وزوجت
وان رأى الحاكم خلفها على ذلك جعلها احباطا نص في المنع وفي
المنع واذا ادعت المرأة ان لا ولي لها ولا تعرف نفسها خلفت على
ذلك احباطا وزوجها الإمام او من يوكفه فان عرفت نفسها تحت
عن امرها ان لم يكن ذلك وفي شرح لم يضر قال ابو مضر واذا وضعت
فستط في غيرك فهو في هذه المسئلة لم يكن للحاكم الاعتراض ولما ثبتت
الاعتراض للولي من السبب دفعنا للتعار عن نفسه في مسئلة ولا
يكون الكافر وليا للمسلمة في النكاح ولا في الصفرة والمسلم لا يكون وليا
للكافرة **مسئلة** قال ابو نوح اذا كان للمسلم بنت ذميمة وارادت
النكاح فان كان لها وليا ذميون زوجها اقربهم بها وان لم يكونوا
زوجها السلطان يعني الإمام فان لم يكن فله امرها رجل من الذميين
بزوجها كما يزوج المسلم من لا ولي لها من المسلمين باذنها **مسئلة**
ولا ولاية في النكاح للعبد ولا للمكات ولا للمدبر ولا لغيره لذوي
الارحام ونسب حتى يقدم ذوي الرحم في النكاح على المحنة **مسئلة**
ولا ولاية للوصي في النكاح نص القاسم عليه السلام وذا عليه السلام
حي عليه السلام صرخا وذكر جبا عليه السلام في كتاب الوصايا
من الاحكام ان الوصي ان يزوج اذا اوصى اليه بزوجها ولم يكن لها احد
من الاولياء فحصل ما ذكره اصحابنا ان الأب اذا اوصى الى رجل

في النكاح ويخبر بالمال والنفقة

فأخلوا امانه بوصي التيمار بزوج ابنته ام لا ان لم يوصي اليه بار
بزوجها لم يكن للوصي ان يزوجها ويكون حكمه في النكاح حكم
سائر المسلمين وان اوصاها بزوج ابنته الصغيرة فأخلوا امانه يكون
لها احد من الاولياء لان كان لها احد من الاولياء فلا ولاية
للوحي انقل في ذلك وان لم يكن لها احد من الاولياء كان للوصي
ان يزوجها ذكره حي عليه السلام في الاحكام وبه قال صاحب
فقال ابو نوح جعله حي عليه السلام او لم يكن الإمام قال السيد
هذا اذا اوصا اليه ان يزوجها من رجل بعينه قال م بالله انه عليه
السلام اجزاه حي سائر المسلمين قال ولا منع ان تقدمه يستحق على
غيره اذا لم يكن ولي ولم يوجد حاكم كما نص في ذوي الرحم قال
السيد وهذا بعيد وحمله على الاستحباب اقرب اذا لم يأتوا
له **مسئلة** والمرأة لا ولاية لها في النكاح واذا املك عقده
النكاح ملك او ولا وكلت رجلا يعقد عنها ويسر ان يستنسا
الأم في تزويج ابنتها وان لم تكن اليها العقد **مسئلة** ويجوز
للمعسر ان يزوج البعثة من نفسه اذا رخصت **مسئلة**
ويجوز للولي ان يزوج المرأة التي هو وليها من نفسه اذا رخصت على
اصلا حي عليه السلام وليس كذلك الوكيل بالبيع فانه لا يجوز له ان ينسب
لنفسه من نفسه ما وكل بعه والعرق بينهما ان حقوق العقد لا تعلق

ع

وغيره من الرجال من غير ان يكون
 له ولد من قبله او بعده
 والى ذلك ان يكون له ولد من قبله
 والى ذلك ان يكون له ولد من بعده

بالوكيل في النكاح من المهر والنفقة وحقوق العقد في البيع وتعلق
 بالوكيل من المهر والنفقة والبيع بالعب وخيار الرؤية وغير ذلك
مسألة والوكالة في النكاح جائزه وحصل منه ان الله جواز ان يوكّل
 الولي من نكاح عنه وجوز ان يوكّل وكيل واحد عاقد اذ قال في
 النكاح والله والى ذلك في عقد البيع فانه لا يجوز بيع من
 واحد وحده ولا بد من اثنين عاقد وقابل **مسألة** قال ابو
 ولو وكلت المرأة رجلا بان ينكحها من نفسه جاز ذلك على اقل
 شيء عليه السلام قال وعلى هذا لو قال لا خير تزوج ابني على الف
 فقال تزوجت لا يحتاج الاب الى ان يقول زوجت وصح النكاح
 قال ولو قال رجل زوجي اسك على الف فقال زوجت لا يحتاج
 الى ان يقول قلت او تزوجت في بيع النكاح والفرو بين النكاح
 والبيع ان البيع لا بد ان يكون عبارة عن الماضي بغير ان لا يكون اللفظ
 الماضي بخلاف قول البايع بعد وقول المشتري لا يعقد بلفظ
 المستقبل لغيره عن البيوع والمزايدة والنكاح لا يدخل فيه البيوع
 والمزايدة قصار لفظ الاستقبال الذي هو قوله زوج من له القبول
 من طريق الشرع وقول الاب زوجك ابني يوكّل منه اياه تزويجها
 من نفسه ملكه في انعقاده ان يقول قلت **مسألة** واذا
 وكلت المرأة رجلا بان ينكحها مطلقا كان الظاهر ان الله توكّل

تزوجها من غيره وكل من العرف يقتضيه من قولها تزوج تزويجها
 من غيره كما لو دفع اليه درهم وقال تزوجها على الف من اقامته
 في الغير ولا يجوز وضعها في نفسه كذلك هذا **مسألة** ويجوز
 للولي الذي له ان تزوج الصغيرة ولا جبان لها اذا بلغت كالاب
 وللولي الذي يكون عقده موقوفا على رضا المزاولة ان يوقع كلاما من زوج
 عنهما على قباض محض عليه السلام **مسألة** والكتاب والرسالة يقومان
 مقام قول العاقد والقابل كالوكالة على قباض قول في عليه السلام وقدر نص
 على ان الاب يزوج ابنته باذن ابنتها وتوكيله واظهر ان الصحابة اجعلوا
 عن محمد في عليه السلام في الرسالة ان النكاح يصح بها وجهه
 ان الصحابة يقوم مقام قول الكتاب والرسالة يقوم مقام قول
 المرسل من طريق الشرع وفي شرح احمد بن داود لمذهب في عليه
 السلام قال فيه اذ بلغ الخاطبة في قراءة الكتاب في قوله
 زوجت حب ان يقل وحب ان يكون الشهود حاضرين عند
 قوله قلب وان كان خاطبا فاذ اباع الولي في قراءة الكتاب
 قوله زوجت في بيع ان يقول وحب ويكون الشهود حاضرين
فصل في شرح لي مضر قال ص يوسف والسبح الشكر لو قال
 المزوج زوجت ابني من زيد وقلت عنه وكان كحضره شاهدين
 عبد بن زيد غيب ثم ارجع العقد هو النكاح **فصل**

نظيره رجل تزوج بامرأته ثم أنكره ووجد ولا حجة للمرأة قال محمد لا
 يجوز لها أن تتزوج حتى تموت وقال أبو يوسف يفرق الحاكم بينهما
 ثم تزوج بعده وإن مات قبلها فمن مالها قدر نصب الزوج ترد إلى
 نسب المال ولا ترد إلى واحد منهما لأنه لا يعلم من المستحق وقصار كمال
 لا ملك له ذكره الاستنار ٥ ومنها أنه إذا طلقها أحدهما
 كان لا حرج أن يعقد عليها كما جازوا ويدخل بها لأنه لا عدة قبل التخل
 ومنها أنه لا يهر لها على واحد منهما ومنها أنه إذا مات
 أحدهما وحيت عليها العدة ولا يجوز للثاني كما جازها البعض بعدتها
 فإن مات الباق بعد انقضاء العدة الأولى وجب عليها عدة أخرى فإن مات
 قبل انقضاء العدة الأولى استأنفت العدة من يوم مات الثاني ولا حرج عليها
 عدتان ٥ ومنها أنه لا ميراث لها من واحد منهما وفرع
 السيد فرغز على هذه المسئلة أحدهما هو أن يعق رجل عتدها
 إذا نه ويبيعه رجل آخر بعير أمره فأنهما جميعا يكونان مؤتمرا على إجارته
 فأنهما أحق به إجارته بطل الخبيث إذا كان لا يصح اجتماعهما فرع هذا على
 ما إذا تزوجا معا بعير أدنىها وذكر من رتبة الله في غير هذا الموضع
 أن العتوق يجب أن يكون على مال والفرع الثاني أن يقول رجل لرجل كاح امرأته
 بعير أمره وقبل الآخر كاح أحدها له بعير أمره فله أن يجبر أي العتوق
 فإن كان قبضها لقبول النكاح فحجب أن يصح العتوق الأول وسقط

حاكم من مرقوم على حارة السد

الثاني وفرع الشق الأول من هذا الفرع على ما ذكرنا أيضا والشق
 الثاني فرع على ما إذا تزوجها بإذنها مسئلة والنكاح الموقوف
 جازيه **مسئلة** وفي الوأق وإذا طلق المدة من رجلين لم يكن
 لأحدهما أن تزوجها إلا بإذن الآخر خرجا وعبدت بالعدة إذا ار
 تزوجها بإذنه أو بعير إذنه ٥ **مسئلة** وإذا تزوج الولي المرأة
 بالعدة بعير أمرها كان لها الخيار إذا علمت وإن كان المزوج
 لها أبوها لا فرق في ذلك مع البلوغ بين الأب وبين تيار الأوليان
 رضيته جاز وإن لم ترض صحته وإن كانت غير بالعدة وكان المزوج
 لها أبوها لم يكن لها الخيار إذا بلغت بكرًا كانت أو ثيبًا قال
 أبو جعفر إلا أن تزوجها من ثفاف عشرته كالبرص والمجنون والمجذوم
 فإنه يكون لها الخيار إذا بلغت وإذا تزوج لغيره وهو صغير صح له
 ولا خيار للابن إذا بلغ قال جعفر وعلى الأب المهر وهو محمول على
 أن المراد به أنه يلزمه إذا أصبته على ما يدل عليه أصوله قال أبو جعفر
 وإن تزوج الصغير حوّه الصغير أو عهده فتح النكاح وكان له الخيار إذا بلغ
 كما نص عليه في الصغيره قالوا إن تزوج الأب ابنه وهو صغير لم
 يكن عليه إجارة خرجا قال أبو جعفر لا يصح مقيم الأب في زوج
 ابنه الصغيره وخبر عن تيار الأوليا في أنه إذا تزوجها كان لها الخيار
 إذا بلغت وعلمت أن لها الخيار فإن لم يختر فتح النكاح بعد علمها

٥
 حاكم من مرقوم على حارة السد

بأن لها الخيار فلا خيار لها بعد ذلك وكذلك الصغيرة إذا تزوج
تكون له الخيار إذا بلغ وللزوج أن يدخل بها قبل البلوغ إذا صلب
للرجال والفقهاء فيها من يوم العقد وتوارثان بعد العقد ولها
المهر إذا دخل بها قال أبو العباس إذا كانت بكر تكون رضاها
بالتكوث واليث بالتطوق والصغيرة المدخول بها فان رضاهما
يكون بالكلام لأنها ثبتت فالحكم تكلم بالرضا فلها الخيار والموطوعة
بالزنا حكمها حكم البكر في الرضا وكذلك من ذهبت بجارتها بالوش
والخبر وغيرهما حكمها حكم البكر في جميع أحكامها وذكر في موضع
آخر ما يدل على أن حكم الموطوعة بالنكاح ما حكم البكر قال أبو
وإذا بلغت فلم يخرج النكاح انفسخ ولا خراج فيه إلى الفسخ الحاكم خيرا
على قول في عليه السلام وإذا فسخت المرأة النكاح كان قرفه لا على
وجه الطلاق وتصح لولي المرأة كات بالغة أن لا يعقد عليها
إلا بإذنها إذا تزوج الحاكم صغيره لا ولي لها صح العقد ويكون لها المهر
إذا بلغت وتخصيل ما ذكره أصحابنا في هذه الجملة أن المرأة إذا
زوجت فهي لا تخلو أمانا تكون بالغة أم لا أن لم تكن بالغة فالمرء
لها لا تجلو أمانا أن يكون الأب أو اخذ أو غيرها من خيار الأولياء الحاكم
عند عدم الأولياء أن لم يكن المزوج الأب والجدة وإنما كان غيرها كالأخ
وغيره من العم والعم والعم والعم فانه يصح النكاح وتعلق به أحكام منها

أن لها الفقه من يوم العقد وسواء كانت تصلح للرجال أم لا وعدم الله
لا يفقه لها إذا لم تصلح للوطي ومنها **أ** أن مات أحدهما
قبل البلوغ ورثته الآخر ومنها **ب** أن للزوج أن يدخل بها قبل البلوغ
إذا صلب للرجال والتجوع في ذلك المعرفه الساجح لها ومنها **ج**
أن لها الخيار إذا بلغت وعلمت أن لها الخيار وتكون لها خيارها
على الفور ومنها **د** أنها إذا فسخت انفسخ ولا خراج إلى فسخ الحاكم
ولها الفقه في مدة العدة أن كان قد دخل بها ومنها **هـ**
أنها إذا فسخت كان حكم قرفه لا على وجه الطلاق ومعنى أنه يزوجها
ما كانت عنده ثلاث تطليقات وذكر القسمة عليه السلام أنه لا تزوج
الصغيرة غير الأب وفي شرح لم مصر وإذا بلغت بالحض
كان لها الخيار في مدة الحيض في اليوم الأول والثاني والثالث
تخار في أي يوم شاء لأنه ما لم يثبت كون الدم حيا لا يبطل
خيارها وأقل الحيض ثلاث فاما بعد الثلاث فيجوز الاستطخارها
إلا بقطع الحيض فلا أكثر من كونها بالغة أما ثيب بعد
انقطاع الحيض قال أبو العباس أن تزوج الصغيرة أخوه الصغير أو
عمه صح النكاح وله الخيار إذا بلغ كما نص في الصغيرة: **فصل**
قال أبو العباس في النصوص لوضي الأب أن يستوفي مهر الصغيره إذا
رؤجها الولي وعلى الجملة أن استيفاء مهر الصغيره للأب أو وليه

عالمه في حاله او وصيته فان لم يكن في الحائز ولا ولا به لست بالافاق
 في مالها وامانها من امر مال الحائز وامر ماله يتبعه وان كان المزوج
 للصغيرة لآب او الجد اما الاب فانه لا يخلو ايماناً بزوجها من تعاقب
 عشرته كالارض والمجنون والمجنون لا يخلو عشرته ان زوجها
 من تعاقب عشرته فلها الخيار اذا بلغت ذكره ابوع وان زوجها من
 لا تعاقب عشرته لم يكن لها الخيار اذا بلغت كففاً كان او غيره واذا زوج
 الاب ابنه وهو صغير فاحاله اذا بلغ قال في المصنف وعلى الاب المهر
 الاخوان وهذا محمول على انه يلزمه اذا مضى قال ط ولا خلاف انه اذا مضى
 المهر يلزمه بالصغار ولما اختلف هل يستوفى من قبل الام لا قال ط
 ان اذله من ماله بغيره انه يرجع الى ماله كان له الرجوع وفي شرح لم يصر
 ان دفعه من غيره لم يكن له الرجوع وفي شرح لم يصر قوله ولا
 يرجع الى ماله لان يجب ان يكون المهر له اذا لم يزوج عند الصغار الرجوع
 الى ماله فان نوى الرجوع كان له الرجوع وهلك عديم بالله **فصل**
 وفي تعليق الافاكة في مجنون وحيث منه امره ودخل بها صح النكاح
 اذا كان القابل ابوه او جدّه او جدهم ولاه الامام واما الجد فادار زوج
 بنت ابنة صغيرة فلها الخيار اذا بلغت كما اذا زوجها غيره من الاولاد
 ولا يقوم الجد مقام الاب في تزويج ابنة ذكره ابوع يخرجها على مذهب
 حجة عليه السلام وخارج ربنا لا ياب في زوج ابنة معجبة انه لا يحل

في مالها وامانها من امر مال الحائز وامر ماله يتبعه وان كان المزوج للصغيرة لآب او الجد اما الاب فانه لا يخلو ايماناً بزوجها من تعاقب عشرته كالارض والمجنون والمجنون لا يخلو عشرته ان زوجها من تعاقب عشرته فلها الخيار اذا بلغت ذكره ابوع وان زوجها من لا تعاقب عشرته لم يكن لها الخيار اذا بلغت كففاً كان او غيره واذا زوج الاب ابنه وهو صغير فاحاله اذا بلغ قال في المصنف وعلى الاب المهر الاخوان وهذا محمول على انه يلزمه اذا مضى قال ط ولا خلاف انه اذا مضى المهر يلزمه بالصغار ولما اختلف هل يستوفى من قبل الام لا قال ط ان اذله من ماله بغيره انه يرجع الى ماله كان له الرجوع وفي شرح لم يصر ان دفعه من غيره لم يكن له الرجوع وفي شرح لم يصر قوله ولا يرجع الى ماله لان يجب ان يكون المهر له اذا لم يزوج عند الصغار الرجوع الى ماله فان نوى الرجوع كان له الرجوع وهلك عديم بالله فصل وفي تعليق الافاكة في مجنون وحيث منه امره ودخل بها صح النكاح اذا كان القابل ابوه او جدّه او جدهم ولاه الامام واما الجد فادار زوج بنت ابنة صغيرة فلها الخيار اذا بلغت كما اذا زوجها غيره من الاولاد ولا يقوم الجد مقام الاب في تزويج ابنة ذكره ابوع يخرجها على مذهب حجة عليه السلام وخارج ربنا لا ياب في زوج ابنة معجبة انه لا يحل

لها اذا بلغت وهو قولك يد على واحد من عيسى والباقر والصادق
 والناجس ولا عبد الله الداعي واليه ذهب م بالله **فصل**
 شرح لم يصر واذا ادعاه رجل كاح امرأة يتزوج والرضا منه وفيه
 وادعت في بلوغها وقت العقد واما لم يرض كان البينة على الرجل لا على
 الاستحقاق عليها وهو الاصح من مذهب م بالله وعبد رفر البينة عليها
 لا لها تدعي فسخ العقد وهو الظاهر من مذهب حجة عليه السلام وان
 كانت المرأة بالعدة فالمستحق للولي ان لا يزوجها الا بالرضا فانها
 بغير امرها فلها الخيار اذا علمت بغير ان يفسخ النكاح وبغير ان رضا
 ولا فروق بين الزوج لها الاب او غيره من شارب الاولاد
 في ان لها الخيار فان مات احدهما قبل ان يبلغها علم النكاح لم يشر
 واجد منها صاحبه ذكره في الواوي خراجا وفيه م بالله وقيل
 ان رضا بالنكاح لا نفقه ولا نوات واذا بلغها علم النكاح وعلمت
 لها الخيار فالمرأة لا يخلو امان فسخ النكاح ام لا ان فسخ النكاح اشبه
 ولا حق لها على الزوج وان لم يفسخ فالمرأة لا يخلو امان تكون بغير اوتينا
 فان كانت بكراً فان رضاهم بالبسكوت ذكره ابوع وكذلك ان تزهرت
 او صحت اوتيت ذكره م بالله قال م بالله فان شفت جنبها اولطت
 وجهها كان ذلك دالة الكراهة لم يصر رضا والموطوءة بالزنا حكمها
 حكم البكر في انه يكون رضاها بما قد مضى من البسكوت وغيره ذكره ابوع

في مالها وامانها من امر مال الحائز وامر ماله يتبعه وان كان المزوج للصغيرة لآب او الجد اما الاب فانه لا يخلو ايماناً بزوجها من تعاقب عشرته كالارض والمجنون والمجنون لا يخلو عشرته ان زوجها من تعاقب عشرته فلها الخيار اذا بلغت ذكره ابوع وان زوجها من لا تعاقب عشرته لم يكن لها الخيار اذا بلغت كففاً كان او غيره واذا زوج الاب ابنه وهو صغير فاحاله اذا بلغ قال في المصنف وعلى الاب المهر الاخوان وهذا محمول على انه يلزمه اذا مضى قال ط ولا خلاف انه اذا مضى المهر يلزمه بالصغار ولما اختلف هل يستوفى من قبل الام لا قال ط ان اذله من ماله بغيره انه يرجع الى ماله كان له الرجوع وفي شرح لم يصر ان دفعه من غيره لم يكن له الرجوع وفي شرح لم يصر قوله ولا يرجع الى ماله لان يجب ان يكون المهر له اذا لم يزوج عند الصغار الرجوع الى ماله فان نوى الرجوع كان له الرجوع وهلك عديم بالله فصل وفي تعليق الافاكة في مجنون وحيث منه امره ودخل بها صح النكاح اذا كان القابل ابوه او جدّه او جدهم ولاه الامام واما الجد فادار زوج بنت ابنة صغيرة فلها الخيار اذا بلغت كما اذا زوجها غيره من الاولاد ولا يقوم الجد مقام الاب في تزويج ابنة ذكره ابوع يخرجها على مذهب حجة عليه السلام وخارج ربنا لا ياب في زوج ابنة معجبة انه لا يحل

وذكر أن أصوله في نفسه في الأحوال وهو الصحيح المعمول عليه
وذكر في موضع أن حكم الموطوءة بالنكاح النسيء قال ع والآن
يقضيه مذهب في عليه السلام أن المرأة إذا دخلت على زوجها
وطال مقامها عنده ولم يكن منه وطئ فيه لم يكون رضاها بالنكاح
وكذلك من ذهب بكارها بالحضر والحر والوثق وحمل الشئ القيل
وكذلك من ذهب بكارها بركوب الزوايا فانها تكون بكارا
يكون رضاها بركوب البصر وإن كانت ثيابا لم يكون رضاها بركوب
كان موثقا قبل البلوغ أو بعده وإذا زوج الأب البنت البالغة وسكن
لم يكره ذلك إجازة للنكاح على الأصل في عليه السلام وكذلك إجازة
البالغ من الذكور لا يكون إلا بالوطئ وإنما يعبر بالسكوت في المرأة
فصل في تعليق الأقرار في امرأة بكر خطبت لرجل فأنتم
أعدها فاستسكت ثم روجت من ذلك الخاطب صح التزوج إذا لم
تسكن حال العقد **فصل** ومنه وفي امرأة تكرار إذا أبوها زوجها
فلم يرضه ثم روجها الأب بعد ذلك فلما بلغها الخبر بعقد النكاح سكت
صح النكاح إذا لم تسكن حال العقد أو وقت بلوغ الحرة **فصل**
من شرح لي مضر ولو خطبت امرأة فقالت أرصني إن رضى
ولم يوافق فرجع الخاطب إلى الولي فزوج له ثم هذا القدر أنها
قالت أرصني لم تقار رضى **فصل** والكر إذا لذت زوجها ولها ثم

بلغها النكاح ثم اختلفا فقال الزوج سكت عن بلوغ خبر العقد
والنكاح صحيح وفي الخبر ردت حين بلغها والنكاح مفسوخ
فالظاهر من المذهب أن القول قول الزوج لأن الأصل هو
السكوت كما نص في عليه السلام إذا اختلفا في الدخول أن
القول قول الزوج ليس الأصل إلا ما صح دخول عنده فثبت الله
القول قولها إذا قالت ردت ليس الأصل إلا النكاح وعلى هذا القول
المولى لعنده أن لم يدخل هذه الدار اليوم فأت جرح في اليوم وإذا
العبد لم يدخل والمولى يدعي أنه دخلها كان القول قول العبد في قول
نفر لأن الأدخول في هلكة عند في عليه السلام وعدم بالله القول
قول المولى لأن الأصل أن لا يعتوه **فصل** قال الأخوان رضي
الله عنهما إذا أقر الأب أنه كان زوج بنته وهي صغيرة فإن وقع هذا
الأقرار في حال صغيرها صح إقراره وإن وقع وهي بالغة لم يصح وهي
بالغة على الأصل في عليه السلام وفي تعليق الأقرار فإن امتنع
الأب من تزويجها أعلمه بالنكاح السابق قال ثم بالله كارت
الحاضر زوجها عند استماع الأب في الركن للزوج بشئ لأنه عاضل
وعند في عليه السلام ينقل الولاية إلى الأقرب بعده **فصل**
وفي الولي قال أبو نوح والزوج البالغة أبوها حلام قبل إجازة
زوجها آخر كان بقضا الأول فإن روجها وكل ابنها رجلا

ثُمَّ رَوَّحَهَا أَبُو هَاشِمٍ رَجُلًا كَانَ نَقَضَ الْعَقْدَ الْوَكِيلَ فَإِنَّ رَوَّحَهَا
وَلَبَّاهَا وَاجِدًا بَعْدَ وَاجِدٍ فَاجَرَتْهُمَا بَطْلُ الْمَكَاحِ فَانْسَدَّتْ
نَظَرًا أَيْضًا إِنَّ كَانَتْ بِكَرًا وَمِثْلَهُ فِي الْكَافِ **فصل في شرح**
لِ مَضْرُوكِ الْأَمَامِ عِنْدَهُ وَإِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً وَهِيَ فِي بَاحِيَةٍ وَهُوَ
فِي آخِرِهَا قَالَ وَاجِبٌ عَلَى الْمَرْأَةِ تَسْلِيمُ نَفْسِهَا إِلَى الرَّوْحِ فِي مَوْضِعِ الرَّوْحِ
وَالْمَوْنَةِ عَلَيْهَا إِذَا طَالِبَهَا الرَّوْحُ تَسْلِيمُ نَفْسِهَا وَكَذَلِكَ إِذَا طَهَّرَ
مِنْ الْحِجْرِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَإِنَّ مَرَأَتَهَا لَهَا لِعِشْتَالِ إِذَا طَالِبَهَا الرَّوْحُ
بِالتَّسْلِيمِ وَإِنْ طَهَّرَتْ فَلِطُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ قَبْلَ غُرُوبِهَا يَلْزِمُهَا صَدَقَةُ
الصَّلَاةِ فَإِنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ حَبَّ عَلَيْهَا لِعِشْتَالِ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا أَوْ لِأَجْلِ
الصَّلَاةِ حَبَّ الْمَوْنَةِ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ حَبَابَةٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ الْحَبَّ عَلَى
الرَّوْحِ الْمَوْنَةُ فَكَانَ السَّيِّدُ الْحَقِيقَةُ أَنَّ الْكَرَّ أَوْ الْمَوْنَةَ عَلَى الرَّوْحِ لَا عَلَى
الْمَرْأَةِ وَلَبَّاهَا الْوَاجِبُ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ إِلَى الرَّوْحِ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي بَيْتِهَا وَهِيَ
رَبْمَتُهُ **هَ كَانَتْ مَا يَتَعَقَّدُ بِهِ النِّكَاحُ وَذِكْرُ**
الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ هَ مَسْئَلَةٌ الَّتِي مَعْقِدُهَا النِّكَاحُ حُصُورُ وَلِيٍّ تَوَلَّى
عَقْدَهُ أَوْ وَكَلِيَّهُ أَوْ أَمَامَ الْمُتَسَلِّمِينَ أَوْ مِنْ بَيْنِ مَنْ قَبْلَهُ إِذَا الْمَرْبُورُ وَلِيَ أَوْ رَجُلٌ
مِنْ الْمُتَسَلِّمِينَ تَوَكَّلَ الْمَرْأَةُ إِذَا الْمَرْبُورُ أَمَامَ وَحُصُورُ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ عَلَى
كُلِّ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَلَى مَقْصُودٍ نَصَحِيحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَبْلَ الرَّوْحِ
أَوْ وَكَلِيَّهُ إِذَا كَانَ بِالْعَاقِلِ أَوْ قَبْلَ الْأَبِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ جَاهِلًا

عَلَيْهِ فِي الْخَامِسِ الْأَوَّلِ قَوْلُنَا أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ هُوَ مَقْصُودُ نَصَحَةٍ وَحُصُولِ
مَا ذَهَبَ كَرَاهِيَتُهُ أَنَّ التَّزْوِيجَ هُوَ مَا جُمِعَ شَرْطًا حَقِيقَةً أَوَّلًا عَقْدُ
الْوَلِيِّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الذَّكَرِ الْمُتَسَلِّمِ أَنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُتَسَلِّمَةً أَوْ مِنْ يَقُومُ
مَقَامَهُ مِنْ وَكَلِيٍّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيُّهَا أَمَامَ وَكَلَّتْ رَجُلًا مِنْ الْمُتَسَلِّمِينَ
يُعَقَّدُ عَلَيْهَا النِّكَاحُ وَالْعَقْدُ هُوَ أَنْ يَقُولَ رَجُلٌ وَحَتَّى فَلَا يَنْهَى عَنْهُ أَوْ
وَهَيْتُهَا أَوْ مَلَكَتُهَا أَوْ بَلَغَ طَرَفُهَا مَعَا الْمَلِكِ عَلَى مَا ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ لَيْحٍ
فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُنْ لَيْطِيقٌ بِهِ التَّمْلِيكَ غَيْرَ مَوْقُوتٍ كَلَفَظَ الْهَبَّةَ وَرَدَّ
التَّمْلِيكَ وَالْبَيْعَ فَإِنَّهُ يَتَعَقَّدُ بِهِ النِّكَاحُ دُونَ مَا لَفَظَ الْبَاحَةَ مِنَ الْأَلْفَاظِ
وَالْبَاحَةُ قَوْلُ الرَّوْحِ فِي الْحَجْرِ أَوْ مِنْ يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ وَكَلٍ هَذَا إِذَا
كَانَ بِالْعَاقِلِ أَوْ قَبْلَ الْأَبِ أَوْ الْوَلِيِّ إِذَا كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ جَاهِلًا
الرَّوْحِ فِي الْحَجْرِ أَوْ مِنْ يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ وَكَلٍ هَذَا إِذَا كَانَ بِالْعَاقِلِ أَوْ
بِغَيْرِ ذَلِكَ وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ قَابِلًا فِي الْحَجْرِ وَالْقَبُولِ هُوَ أَنْ يَقُولَ قَبْلَتْ
أَوْ تَزَوَّجَتْ وَالْأَخْبَاطُ أَنْ يَقُولَ قَبْلَتْ هَذَا النِّكَاحُ أَوْ هَذَا التَّزْوِيجُ أَنْ كَانَ
قَابِلًا لِنَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ وَكَلًا لْغَيْرِهِ قَالَ قَبْلَتْ هَذَا التَّزْوِيجُ
لِفُلَانٍ قَالَ طَوَّادٌ إِذَا قَالَ التَّوَلَّى وَحَتَّى وَقَالَ الرَّوْحُ قَبْلَتْ
هَذَا النِّكَاحُ أَوْ هَذَا التَّزْوِيجُ صَحِيحٌ إِجْمَاعًا فَإِنْ قَالَ قَبْلَتْ وَلَمْ يَقُلْ
هَذَا التَّزْوِيجُ أَوْ هَذَا النِّكَاحُ فَالْقَبُولُ عَلَى أَصْلَانِ أَنْ يَصِحَّ كَمَا ذَهَبَ
إِلَيْهِ وَفِي قَوْلِهِ لَيْحٍ أَوْ خَرَأَتْ لَيْحٌ **وَالثَّلَاثُ**

مَنْ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ
وَلِيِّهَا
فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ

أَنْ تَكُونَ الْمَرْجُوعُ وَجْهَ مَعْلُومَةٍ عِنْدَ النَّكَاحِ فَإِنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً لَمْ يَكُنْ
النَّكَاحُ وَهِيَ تَكُونُ مَعْلُومَةً بِالْإِشَارَةِ أَوْ مُمَرَّزَةً بِغَيْرِهَا وَتَحْوِيلُ
تَكُونُ لَهُ أَيْضًا وَاحِدَةً فَقَوْلُكَ وَجْهٌ لَيْسَ مِنْكَ فَتَكُونُ مَعْلُومَةً
وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمُهَا وَتَحْوِيلُ تَكُونُ لِلرَّحْلِ سَائِزًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا فَيَكُونُ
رُجُوعُ ابْنَةِ الصَّغِيرِ أَوْ الْكَبِيرِ فَإِنْ كَانَ اسْمُ الْكَبِيرِ فَاطِمَةَ وَالصَّغِيرِ
رَبِيعَةَ فَقَالَ وَجْهَكَ الْكَبِيرُ لَيْسَ أَوْ الصَّغِيرُ فَاطِمَةُ لَمْ يَوْزَرْ مَكَرًا
بِحُجَّتِ الْبُكَاحِ فَإِنَّهُ قَدْ عَرَفَ بِهَا صِفَةَ الْكَبِيرِ وَاسْمُ الْبُكَاحِ لَمْ يَتَغَيَّرْ فَإِنْ قَالَ وَقَدْ
لَيْسَ فَاطِمَةُ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمًا كَلَّ وَاحِدَةً مِنْهَا فَاطِمَةُ لَمْ يَكُنْ رُجُوعُ الْقَبُولِ أَوْ الصَّغِيرِ
فَإِنْ قَالَ وَجْهٌ لَيْسَ أَوْ أَحَدًا لَيْسَ وَلَمْ يَذْكُرْ الْكَبِيرَ أَوْ الصَّغِيرَ وَلَا
الاسْمَ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ قَالَ فَاطِمَةُ سَتَ فَلَا يَكُونُ رُجُوعُ الْمَلِكِ مِنْ شَارِكِهِ
فَكُلُّ الْاسْمِ مَعَهُ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ الْاسْمِ وَالنِّسْبَةِ فَلَا يَكُونُ
مِنْ أَنْ يَرْجِعَ بِسُيَّئِهَا إِلَى جَيْتٍ لَا يَفْعَلُ الْمَشَارِكَةَ فِيهِ فَإِنْ عَرَفَ بِهَا صِفَةَ
تَحْوِيلُ تَكُونُ لَهُ أَيْضًا وَاحِدَةً أَوْ جَارًا وَفِي شَرْحِ لَيْ مَضْرُوقًا الشَّدِيدُ
إِذَا قَالَ الرَّحْلُ لَأَحْزَانٍ وَارْتَدَّ أَمْرُ ابْنِي سَائِفَتِ وَجْهًا مِنْكَ فَقِيلَ
لِلْأَخْرِضَةِ الشَّهْرُ فَوَلَدَتْ بِنْتًا قَالَ تَعْبُ هَذَا الْبُكَاحُ قَالَ عَلِيُّ بْنُ
فِيهِ نَظَرُ الْأَوَّلِ أَنْ لَا يَكُنْ لَوْحُهُ قَالَ أَبُو مَرْصُوفٍ قَالَ السَّيِّدُ طَائِلُ
عِنْدَ ابْنِ الْحَلِيقِ مَا يَكُنْ رُجُوعُ وَبُوصَالُهُ وَيَدُ وَدَرَكُ الْعَيْنِ وَالْإِدَانِ
تَكُونُ الْمَرْجُوعُ فَارِغَةً مِنَ الْأَوْجَاعِ الْأَلْمِيسَاتِ فَإِنَّمَا إِذَا سَلِمَتْ

فَإِنَّمَا حُرْمَةُ ٥ وَالرَّابِعُ رِضَا الْبَالِغَةِ وَهِيَ بِالنِّسْبَةِ أَوْ الصَّغِيرِ أَوْ
الْبُكَاحِ كَانَتْ بِمَكْرٍ أَوْ بِالْخَطِّ أَنْ كَانَتْ بِنْتًا عَلَى مَا يَتَقَدَّمُ وَالْخَامِسُ
مَحْضُورُ شَاهِدٍ عَدْلِيٍّ بِالْغَيْرِ عَاقِلِينَ رَجُلًا أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ وَفِي شَرْحِ
لَيْ مَضْرُوقًا الشَّيْخُ لَا اسْتِثْنَاءَ فَإِنْ كَانَ شَاهِدُ الْبُكَاحِ فَاسْتَقَا وَعَقْدُ
الْبُكَاحِ حَضْرَتُهُ وَإِعْقَادُهُ أَنَّ الْعِدَالَهَ فِي الشَّهْرِ وَشَرْطُ الْأَحْوَرِ
الْبُخُولُ فِي الْبُكَاحِ لِلشَّهَادَةِ وَإِذَا دَخَلَ وَعَقْدُ الْبُكَاحِ عَلَى بَرَّةٍ
أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الرَّجُلِ وَخَيْرُهَا حَالُهُ مَسْتَلَمَةً وَشَاهِدُ الْبُكَاحِ
لَيْسَ أَنْ يَكُونَ عَدْلِيًّا فَإِنْ كَانَ فَاسْتَقَرَّ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِسُيَّئِهَا نَهًا وَشَهَادَةً
الصِّيَاغُ لَا يَقْبَلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ فَكَذَاكَ فِي الْبُكَاحِ وَفِي مَجْمُوعِ
عَلَى خَلِيلٍ قَالَ مُمَّا بِاللَّهِ وَإِنَّمَا إِذَا أَوْلَجَ أَنْ يَحْضُرَ بَيْنَ مَنْ
الْعِدَالَةُ عَقْدُ الْبُكَاحِ الْفَيْسَاقُ لِيَكُنَّ الْعَقْدُ وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَحْضُرَ أَكْثَرُ
مِنْ ذَلِكَ فَيَكُونُ تَعْظِيمًا لِلْفَيْسَاقِ وَمَا أَكَلُ طَعَامُهُمْ عِنْدَ الْوَلَمَةِ
فَالْأَحْرَمَةُ وَلَا أَحْبَبَهُ وَفِي بَعْضِ الْإِفَادَةِ وَجْهٌ عَلَى الْمُتَسَلِّمِينَ
النَّسَبُ وَالْعَقْدُ لَهُ ٥ فَصْلٌ ٥ قَالَ مُمَّا بِاللَّهِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ فِي الْبَلَدِ شَهْرُ
عَدْلٍ سَوَاءٌ الْفَيْسَاقُ أَوْ جَسْرٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ كَمَا يَقُولُ أَهْلُ الْمَلِكِ سَوَاءٌ
سَوَاءٌ وَلَهُذَا إِذَا رَسُوهُ اللَّهُ عَلَيْهِ رَحِمَ الْيَهُودِ مِنَ الرِّبَا وَكُلَّهَا
إِنَّمَا كَانَ شَهْرَهُ الْيَهُودِ وَعَقْدُهُمْ وَدَكَرَ الشَّيْخُ عَلَى مَنْ جَسْرُ أَيْدِيهِ اللَّهُ
أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ سَوَاءٌ هُمْ وَجْهٌ أَنْ يَسْتَتِيهِمْ فَإِذَا بَايَعُوا رُجُوعَ نَعْدِكَ عَلَى

أَيْدِيهِمْ **فصل** وفي شرح لي مضر رجل وكل رجلًا في نزع حرمته
 والموكل كما مضر حال العقد حرمته الوكيل على النكاح وذلك
 لأنه كما لم يعر عنه وإن كان الموكل غائبًا لم يحز لأنه يكون حبيد عاقد
 ولا يجوز أن يكون الواحد عاقدًا وشاهدًا **مسئلة** ومن
 يجوز شهادته في تبار الجفوف فإنه يجوز أن يشهد على النكاح كالوالدين
 والولاء والعقد قال أبو النعمان حرمته ما ولا الأقارب إذا لم
 يكونوا أولياء في النكاح يجوز أن يزوجه الأخ وأخته والعمة بنت لحيته
 فإنه لا يجوز أن يكون وليًا وشاهدًا قال من يدو المرازبه العاقد دون
 غيره من الأولياء وما ذكره أبو نوح ذكره م بالله ويقع شهادته العقد لغير
 مؤلاه وعلى مؤلاه ولا يقع لمؤلاه **فصل** قال رضي بالله ومن تزوج
 بشهارة عديله أو لها أو لها لم يقع لغير العبدان ولا يشهد بعضهم لبعض
 وإن كان أحدهما لم يتم الشهاده **مسئلة** ولا يقع عقد النكاح بشهاد
 النكاح جده **مسئلة** ويقع عقد النكاح بلفظ الهبة كما يقع بلفظ
 النكاح نفي في الأحكام **مسئلة** وإذا قال ولي المرأة لرجل
 وهبت فلانة منك أو مملكتك بضعها وقال الرجل قلت صح
 النكاح وكذلك لو قالت المرأة ذلك لرجل وإجازه الولي وذلك
 لما ينشأ من جواز النكاح الموقوف على إيجازه فإذا ثبت ذلك فثبت
 وردت إيجازه على العقد المتقدم كان ذلك عقدًا متبدا من الوقت

١٦
 فجاره وإن إجاره الولي أن تعقد على نفسها ففقدت لم يحز وذلك
 لأن إجاره إذا كانت متقدمة على العقد كانت توكلا والمرأة
 لا يجوز أن تملك عقد النكاح لا من جهة الولاء ولا من جهة الوكالة
 ولا من جهة الملك وإذا كانت إجاره متأخرة عنه كانت عقدا
فصل وفي الكا فإني قالت امرأة وهبت بضعي منك فحضر
 شاهدين فقال قد قبلت وإجازه الأوليا فذكر أبو نوح أن النكاح
 يقع **مسئلة** وكل لفظ لا يقع به التوكيل فإنه لا يقع به النكاح
 جاز أن يقول قد أجلب لك بضعها أو ألتك لك إذا غرتك أو أطلقت أو خلعت
 لك ولا يجوز للرجل أن يستخير بضعها شيء من هذا الألفاظ على أصله
 عليه السلام لأن النكاح يوجب عليك البضع على التام وهذه الألفاظ
 لا تقيض التام وعبد م بالله إذا قال رجل لرجل أحب وأر لربه النكاح
 وقبل الزوج صح وإن لم يره لم يكن له حكم لأن مع الله يكون كالمهر
مسئلة قال أبو نوح ولو قال الغرة وهبتك أمي فقبل ذلك مملكتها
 الموهوب له ويصرف هذا القول للهبة دون النكاح قالوا
 قال عبد غيره وهبت لك أمي لم تصرف أيضا النكاح لأن قول العبد لما
 يوهب بضعه خضول الملك لمؤلاه قال فإن تقدمت المرأة في النكاح
 في الميسلين جميعا كان اللفظ مضر وقال النكاح لأجل المرأة
مسئلة فلا أبو نوح ولو قال رجل لامرأة أمي فقبلت أو هبت

اذ بها اجدتها على صاحبه الزوجه وانكر الآخر ذلك كاتب البش على
 المدعي والبش على المنكر فان كان المدعي هو الرجل فالمرأة لا تخلو انا
 ان تكون تحت زوج ام لا فان لم تكن تحت زوج وجب عليها البش
 الحال وان كانت تحت زوج فذكر البش على من حشر به التبع الله لا
 بين عليهما في الحال لا ينفك لو كفت لم يقع اقرارها على غيرها في الحال
 فان طلقها من يده او مات فيها كاتب امير له ان كفت له بالتطاح
 مستل وان ادعت المرأة على زوجها الدخول وانكر الزوج صدق
 كاتب البش على المرأة البش على الزوج **فصل** وفي الولو وان
 اقام رجل البش انه تزوج احداهما ولا يعرف بعضها غير ان الزوج
 يقول هذه فان صدقت فهي امراته وان حذرت ذلك فلا حاج بينه
 وبين واجده منها خراجا وكذلك لو قالت البش لامرأه بعضهما ان
 لجد هذين الرجلين زوجها ولا يعرفون لهما ما هو وهما منكران ذلك
 فهو باطل **فصل** ومنه وادادعت اخوان ان رجلا تزوجها
 وكل واحد منهما يقول البش انه تزوجها او لا كاتب البش باطلين
 ولم يشك الحاج **فصل** وفي الخلع وادادعت رجل حاج
 امر امرأته واقامت اختها بينة انها امراته والله اياها تزوج فاقول
 الزوج والبش بينة عند اصحابنا صفة هو ولم يصدقها لان حاج
 الاول قد ثبت بينه والاحد لا يثبت كحاجها **فصل**

في كل واحد من هذه
 اقسام البش
 في كل واحد من هذه

لم يضر ولو احصى رجال في امره ولم تكن هي تحت احد قال كفت
 لا احد ملك على الآخر البش فان اقام هو البش قيل للآخر ان كفت
 البش لغير اقرارها قد بطل بينه الآخر فان اقام هو البش رجوع الى
 النكاح فان احاكم لم يقدم عقده بشوا كان قد دخل بها الثاني عندنا
 ام لا وان لم يور خابط البش البش والمرأة لمز اقرت له بالعقد
 لغير اقرارها على نفسها مسموع فان لم تقتر وادعا انها تعلم المقدم
 منهما حلفت على القطع لان يكون العقد جريا ويحل صغرها
 فحسد خلف على العلم لغير اقرار الولي عليها بعد بلوغها غير مسموع
 هلا اذا لم يور خابط البش البش ورجع الى اقرار المرأة فان لم يور
 تقتر المرأة بواجدها خلفت المرأة على ما سبق خلاف ملك الاعيان
 لغير البش لا يتبع ولا يجوز التصرف فيه لرجلين على المهابات فحان
 ينظر الى تقدم اجد هما وان لم يعلم لا يجوز ان يكون امرأة الرجلين
 مخالف ملك الاعيان فانه اذا كاتب الحال هذه محكم بينهما بالقسمة او
 بالمهاياة لانه من لا الشريك فنفترقان من هذه الوجه فعلى هذا
 في هذه المسئلة لا يجوز لهما ان تزوجا بجد هما او بغيرهما مع تعارض البش
 الا بعد الطلاق ولا يجب نصف المهر ولا مش لا كفت فان طلق
 اجدتها جوت ان تزوج بالاحد ولا يجوز ان تزوج بالآخر بغير
 الثاني الا اذا طلق ايضا وكذلك لا يجوز لغير واحد منهما التزوج

بالخامسة وفي الولي فان كانا قد دخلا بها جميعا ولا تدن بينهما اقل
 صا طر واحد منهما مهر المتل وان حاش فاول منهما جميعا ولا تدن
 ليهما اقل وان كانا لهما جميعا فلهما عند موت من كل واحد منهما
 ميراث اير كامل وتخصل ما ذكر في شرح لي مضراد الخصم رجال
 في امرأة فلا خلو اما ان يكون تحت روج ام لا ان كانت تحت روج كان
 الحكم ما تقدم وان لم تكن تحت روج فلا خلو اما ان تقرأها امرأة
 احدهما ام لا ان لم يقر حلفت ما هو روجه لايتهما وان اقرت لاجدهما
 كانت امرأة له فان اقام الثاني البينة بطل اقرارها فان اقام من اقرت له
 بالزوجيه للبينة ايضا نظر فان اتخا وتقدم ما ربح احدهما مهر امرائه فان
 لم يورخا سقطت البينة وطبقت امرأة من اقرت له بالعقد فان لم يقر
 المرأة لو احدهما حلفت المرأة على ما يشاء بخلاف ملك الاعان فانه
 يقسم بينهما فان ادعيا انها تعلم المقدم بينهما فعليه المهر على القطع
 الا ان يكون روجهما وليها وهو صغيره حلفت على العلم واداء
 سقطت البينة لم يخرج منهما الا بطلاق فان طلقها اجد ما جاز للثاني
 ان يعقد عليها في الحال **باب المهور** ولحكمها
 مسئلة المهر اما ان يكون مستمرا او غير مستمرا والمستمرا اما ان يكون
 متجسما او فاسدا او القبح هو ما يقع به التراضي بين الزوجين اذا كانا
 بالغين رشدين وكان مبلغه عشرة دراهم فما زاد وما قبله

ذلك او ما يعاثر منه هذا القدر على مقتضى كلام لي عليه السلام
 قال الشئ والاعتبار بقصد عند العقد ويعتبر منه من بعد
 لا يخرج عنه عما تاوله والفايد اما ان يكون فاسدا لحيته
 او لصفته وما يكون فاسدا لحيته فهو ان يقصر عشر عشر
 دراهم لير اقل المهر عشرة دراهم او ما قبله ذلك ومعنى قولنا
 فاسدا لا يجوز ان يكون هذا القدر هو الميسر والمقصر عليه
 واما تحت حمله الا جز ما ذكره وتخصل ما ذكره ايضا ان النكاح
 الذي تحت اجله المهر لا يخلو اما ان يكون صحيحا او غير صحيح وادل
 كان غير صحيح فلا خلو اما ان يكون باطلا او فاسدا او الباطل هو ما
 لا يقع في دين الاسلام قطعا ولا اجتهادا نحو كاح المعنوية والخامسة
 من الاجل له نكاحا ليسب او رصاع او غير ذلك والفايد ما يكون
 صحيحا متعلقا بها فيقع عند طائفة من العلماء ونفسه عند طائفة اخرى
 وهو يشبه ايضا شبهة كاح ذكره من يدخو كاح بغير ولي او بغير
 شهود او بشهود فسقه فاذا كان النكاح باطلا فلا خلو اما ان يدخل
 فيه مع العلم بانه لا يجوز او مع الجهل بخوان لا يعلم ان ستمار ضاعا
 او ان العدة قد انقضت فان خلافه مع العلم فثمان اتيان ورجع
 عليها الحد اذا وقع الوطء ولا مهر وان علم اجدها دون الاخير
 جسد العالم ودين الجذير الجاهل ولا مهر لها ايضا وان دخلها فمهر

ج

الجمل فلا تخلوا ما ان يطاها لم يطاها ^{فيها} فلا تخلوا مهر لها حتى أولم
 نسيم لها طلق أو مات أو فسخ وإن وطها فلها مهر المثل أن لم يكن
 سماً لها مهر أول سماً فلها الأقل من الميسما أو مهر المثل وأما إذا كان
 النكاح مطلقاً في صحته يجوز أن تزوجها بغير ولي أو بغير شهود أو
 بشهود فيبقى فهو على وجه أحد ما إن شرعاً فيه وهما على ما إن
 غير صحيح على مذهبهما فهذا لا يعقد وإن وطها جداً جميعاً ولا مهر
 الوجه ^{المثل} إن نكحها فيه طناً أنه جابر ثم ظهر لها جافاً ففها
 إن شافها بينهما بغير حكم وإن تار عاتراً فيها إلى الحاكم وحكم باحماً
 وحب عليها الأمثال لحكمه من فيه أو بغيره وحكم هذا الوجه حكم
 النكاح الصحيح وجميع أحكامه من الأرب والنفقة وإن طلقها
 قبل الدخول فلها نصف الميسما وإن كان نكحها فلها الميسما وعليها العدة
 وهي خالف الصحيح في أشياء منها أنه معرض للفسخ فإن تعلقاً أو
 فسخه الحاكم فإن كان قبل الدخول فلا شيء لها من المهر وإن كان
 بعد الدخول فكان المهر سماً فلها الأقل من الميسما أو مهر المثل
 وإن لم يكن سماً فلها مهر المثل ومنها **أما** أنهما لا يكونان
 محصرين بهذا النكاح ومنها أنها لا تخل لمن كان طلقها ما
 بهذا النكاح وذكرنا في باب اللعان في مسئلة من تزوج
 بامرأته وهي في عدة من زوجها ولا لعان في نكاح فاستدار إليه

كتاب النكاح
 في عدة من زوجها
 ولا لعان في نكاح

الباطل ولم تذكر إذا كان فساداً شبهه هل يصح فيه اللعان أم لا
 وذكره في الله أنه لا يقع اللعان فيه الوجه الثالث أن يكون العقد
 هذا النكاح معقداً لصحة على مذهبهما ثم تار عاتراً وهما على اعتقاد
 فانه لا يقع المنار عنه على اعتقاد المذهب ذكره في الله وفي يومض
 فإن جمعاً من المذهب المذهب الآخر قد كرم بالله وفي الله
 أنهما يعمدان على الاجتهاد الثاني من يوم الرجوع في الرابع أن يكون هذا
 النكاح يقع عند أحدهما وعند الآخر لا يقع فإن دخل من لا يعقد
 صحته عالماً بأنه لا يجوز لم يعقد في حقه ولا يقع إلا بالحكم ذكره
 أبو مضر وإن كان النكاح صحيحاً فلا تخلوا ما إن يكون قد تم لها مهر أم
 لا إن لم يسيم لها مهر عند عقد النكاح ولا بعده فلا تخلوا من أربعة
 وجوه الأول أن دخل بها فلها مهر مثلها وإن خالها حلو صحته
 من غير وطى ثم طلقها فذكر في الله أن لها مهر مثلها الوجه
 الثاني أن طلقها قبل الدخول فلها المنعة فقط الوجه الثالث
 وإن مات عنها قبل الدخول فلها الميراث فقط الوجه الرابع
 أن فسخه أو هو قبل الدخول ليس من الأسباب فإن كان طلق
 من قبلها فامهر لها ولا منعة وإن كان الفسخ من قبل الزوج فامهر
 لها أيضاً قال في الله ولها عليه المهر ولا نص عليه من
 أصحنا فيها وإن سماً لها فاميسماً لا تخلوا ما إن يكون صحيحاً أو ما في

ها

ميسما

حَتَّى يَمُوتَ أَوْ الصَّحَّاحُ مَوَاقِعَ بِهِ التَّرَامِصُ مِنَ الْمَرْحُومَةِ إِذَا كَانَ الْغَضَبُ
 رَسِيدًا وَكَانَ مِلْعَةً عَشْرَةَ دَرَاهِمَ هَلْهَ فَإِنْ لَمْ يَلِدْ عَلَيْهَا أَوْ مَا قِمَّتْ ذَلِكَ
 يَوْمَ عَقْدِ النِّكَاحِ وَالْغَرَضُ وَالْأَحْوَالُ فَالْطَّوْلُ وَالْأَعْيَارُ يَقْمَتُهُ بَعْدَ
 النِّكَاحِ قَالَ فَطَوَّزَ وَجْهًا عَلَى عَقْدِ قِمَّتِهِ مَائَةً دَرَاهِمَ ثُمَّ صَارَتْ قِمَّتُهُ
 بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ لِقِمَّةِ الثَّوْبِ وَدَرَاهِمًا وَكَذَلِكَ أَنْ تَمَالِهَا
 مَا نَعَاضِرُ مِنْ هَذَا الْقَدْرِ مَعَ وَفَدِكَ خَوَانِ بَرٍّ وَجْهًا عَلَى سَكَاذَارٍ أَوْ
 خِدْمَةٍ عِيدٍ وَحَصِّلَ ذَلِكَ أَنْ كُلَّ مَا جَارَ عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَيْهِ جَارَانِ
 تَكُونُ أَجْرَتُهُ مَهْرًا إِذَا كَانَتْ أَجْرَتُهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَمَا قَوْفَهَا
 فَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ لَمْ يَكُنْ عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَى أَجْرَتِهِ أَوْ خَرِبَ الْبَيْتُ أَوْ كَانَ لَهُ
 مِثْلُ حِرَّةٍ فَكُلُّ الْعَبْدِ أَوْ تِلْكَ الْبَيْتُ أَوْ دَكَّرَهُ عَلَى بَرِّ الْعَائِلَةِ أَنْتَ إِجْمَاعُ أَهْلِ
 الْمَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَهَكَذَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يَخْطُبَ لَهَا أَوْ يَعْمَلَ لَهَا عَمَلًا
 جَارَ إِذَا كَانَتْ الْأَجْرَةُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ ذَكَرَ السَّيِّدُ قَالَ مُنَاسَكَةً
 وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يَخْطُبَ عَنْهَا أَوْ يَمْرُؤًا لَهَا مَصْحُوحَةً فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى قَلْبِ
 بَشَرٍ عَلَيْهِ الْقَضَا جَانِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مُنَاسَكَةً مِنْ جَوَارِ الْمَسْجُورِ عَلَى
 الْقَضَا جَانِ عَلَى الصَّحِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَالِيَةَ الْأَخْوَانِ
 لَا مَعَ مِنْ جَوَارِ التَّوَكُّلِ فِي الْقَضَا وَامَّا مَا هُوَ فِي حِمْرِ السَّمَةِ
 وَالْحَمِيَّةِ نَجْمًا أَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى مَكْنَبٍ أَوْ مَبْدٍ أَوْ مَوْلَا أَوْ عَلَى
 مَرَاثِمٍ أَمَا إِذَا كَانَ الْمَهْرُ الْمَيْتَا صَحِيحًا فِيهِ مَسَائِلُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا السَّخَفُ

مَا سَمِعَ لَهَا وَكَرَّ اللَّهُ إِنْ خَلَا بِهَا خُلُوًّا صَحِيحًا لَيْسَتْ حَقًّا حُجَّتُهُ وَإِنْ طَلَّقَهَا
قَبْلَ الدَّخُولِ لَيْسَتْ بِغَضَةٍ وَإِنْ مَاتَ مِنْهَا قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَهَا
الْمِثْمَا وَالْمِيرَاثُ فَإِنْ كَانِ الْمِثْمَا مَكْنَانًا أَوْ مِيرَاثًا أَوْ مِيرَاثًا وَلَدًا أَوْ رِضَاعًا
فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا قِسْمُهُ وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَهَا نِصْفُ قِسْمِهِ وَإِنْ مَاتَ
مِنْهَا فَلَهَا قِسْمُهُ وَالْمِيرَاثُ وَلَنْ يَقَعَ الْفَتْخُ بَيْنَهُمَا لِأَمْرِ يُوجِبُ ذَلِكَ
خُلُوعًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ كَانَ بَعْدَ الدَّخُولِ فَلَهَا
الْمَهْرُ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَا خُلُوعًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفَتْخُ مِنْ جِهَتِهَا أَوْ مِنْ
جِهَةِ الرُّوحِ أَوْ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِ هَاتِهِ كَانَ مِنْ جِهَتِهَا لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا مِنَ
الْمَهْرِ وَكَذَلِكَ خُجْرَانُ تَرْبِذٍ أَوْ تَسْلِيمٍ أَوْ مَا أَصْبَرَ أَوْ رَضِيعَ امْرَأَةٍ وَجِهَا الصَّغِيرِ
فِي الْجَوَانِ لِعَمْرِ عَدَسٍ وَخُجْرَانُ تَسْتَرْزِجِهَا أَوْ بَعْضُهُ وَكَذَلِكَ إِنْ لَعَنَتْ
وَكُنَتْ مَمْلُوكَةً فَأَخَارَتْ فَتَخُ الْبَيْتَ قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ فَتَخُ النِّكَاحِ
لَا حِلَّ عِيٍّ فِي الرُّوحِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُوعًا أَوْ بِطَاهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا وَكَذَلِكَ لَوْ فَتَخَ
الرُّوحُ النِّكَاحَ لَعِيٍّ بِهَا خُجْرَانُ الْجَوَانِ وَالْخُدَامُ وَالْبُرْصُ وَالْقُرُ وَالرُّقُ
وَالْعَقْلُ فَلَا شَيْءَ لَهَا لَيْتَ الْفَتْخُ كَانَتْ مِنْ جِهَتِهَا وَإِنْ كَانَ الْفَتْخُ مِنْ جِهَةِ الرُّوحِ
لِعَمْرِ مَا ذَكَرْنَا خُجْرَانُ تَرْبِذٍ وَتَسْلِيمٍ وَهِيَ كَأَنَّهُ قَالَتْ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
الْمِثْمَا وَلَنْ يَكُنِ الْفَتْخُ مِنْ جِهَتِهَا خُجْرَانُ وَرَدِ الرِّضَاعِ عَلَى الْمَحَاكِ فَلَهَا
نِصْفُ الْمِثْمَا عَلَى مَا يَسُرُّ فِي بَابِ الرِّضَاعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِمَّا إِذَا كَانَتْ الشَّمِيمَةُ
فَأَيَّدَةً فَلَا خُلُوعًا إِنْ يَكُونُ فَايِدَةً لِحَمِيمَتِهِ أَوْ لِبَصِيرَةٍ أَوْ لِحَالَةٍ أَوْ لِفَايِدَةٍ

١٢٠

لخصه فحوا ان تزوجها على اول من عشرة دنانير خواتم تزوجها على ثمانية دنانير
 وقبر متباين الاول ان دخل بها وجب ان يحل لها كل المهر وهو دنانير
 الى الثانية ٥ وان طلقها قبل الدخول استحق نصف المهر وان مات عنها
 استحق الثمانية والميراث ^{عن الله} ان المتما اذا كان دون عشرة دنانير
 فهو كالمستحب وبه قال ^{عن الله} فان طلقها قبل الدخول فلها المنة ولما
 ان كان فاستد لصفه بخواتم تزوجها على مائة او ديم او حير او قتل انسان
 لا يحل عليه الفل او على ان يعلمها قرنا فان وجود هذه السبعة وعبد مائة
 ان دخل بها فلها مهر مثلها وان طلقها قبل الدخول فلها المنة وان
 مات عنها فلها الميراث ٥ واما اذا كان فاستد الجاهل به وكل خواتم
 ستم لها ما يكون الجاهل به فيه اكثر من مهر المثل خواتم ستم اقدار اختلافه
 فيقول تزوجها على حكمي او حكم رايي العقل او على ما ارشفت في هذا
 العام او اكسبه او لم يخلها فدخل بها فلها المهر على ما يتر قول مختار وان
 طلقها قبل الدخول فلها المنة وان مات عنها فلها الميراث ^{مسئلة}
 فان قال تزوجتك على هذا الجير فاذا هو عبد او على هذا الجير فاذا
 هو حل كان العبد مهرا او كذلك الخ فان قال على هذا العبد فاذا
 هو حُر او على هذا الخ فاذا هو حُر لم ينع الميراث وكان لها مهر المثل على
 اصله عليه السلام لير عينه لا معتبر بالسبعة مع الاشارة الى العين قال
 فلور زوج على هذه الشاة فاذا اهر مائة فلها مهر مثلها ٥ ^{فصل}
 ولما اذا تزوجها على ما لا يحوت ان يملكه المستلمون خواتم تزوجها

والكاتب

على حذر او حذر فالزواج لا يخلو اما ان يكونا مسلمين عند عقد النكاح او كافرين
 فان كانا مسلمين كان وجود هذه السبعة وعبد مائة او حير او قتل انسان
 حكمة حكم من لم يسم لها مهر على ما تقدم وان كانا كافرين فلا يخلو اما
 ان سلما او كافر او ذمي ام لا ان لم يسلموا ولا ايسلمت هي كان لها الميراث كان
 معينا او الوسيط منه ان لم يسم الحزر معينا او انما يكون لها الوسيط
 اذا سئل حاكمها حيا او على طريق الصلح او استشهدوا ايضا اما اذا تراضوا
 الى حاجتها على وجه الخصومة فانها حيا يحكم بينهم ما يحوت في شرعنا ذكره
 ابويع الحسن رحمه الله على المذهب الا وهو ذمي وقد قبضت المهر فلا شيء
 لها بعد ذلك ٥ وان لم يقبضه كان لها مهر مثلها من المستلمات وان لم يسلم
 هو ذمي فلان قبضه كان لها قيمته ولا يحوت لها الا قبضا بالخبر والخبر
 هو ان كان معينا او غير معين على ما يتر قول ^{عن} عليه السلام يدل عليه ان
 نصرانيا لو اشترت من نصراني حرا ثم ايسلمت او ايسلم اخذها قبل القبض بطل
 العقد وان كان الاسلام مؤجودا في الاصل ^{فصل} من شرح لي مضر
 ومن تزوج امرأة على مهر مثلها كان ^{مسئلة} ستمه عندها وكان لها المنة
 بالطلاق قبل الدخول كما لو كانت عبد على قيمته لا ينع لا بها جهالة فاجته
 لا يمكن الوقوف على مقدر ايها ^{مسئلة} والمهر الميراث الصحيح
 لا يخلو اما ان يكون عس او دينا فان كان عس فلا يخلو اما ان يكون
 نقدا او ما في معينه ينع مكثيا او موتا او يكون جونا او غير ذلك

والكاتب

من تزوجها على مهر
 مثلها كان

وذكر في الطحاوي في المهر والبراءة على من لا يدرى

مُعَيَّنًا فَلَا يُلْغَوُا أَمَّا مَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى حَسْرِ الْمَرَارَةِ وَالْكُرُومِ أَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى
أُجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ إِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى حَسْرِ الْمَرَارَةِ وَالْكُرُومِ أَفْذَكَ السُّبُطِ
أَنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى حَسْرِ الْمَرَارَةِ وَالْكُرُومِ كَانَ لَهَا مَهْرٌ مِنْهَا الْبَرُّ
جَهْلًا هَذَا الْمِثْمَا أَكْثَرُ مِنْ جَهْلَةِ مَهْرِ الْمَثَلِ وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أُجْرَةٍ لَدُنْ
فَلَا يُلْغَوُا أَمَّا مَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى النَّاحِيَةِ الْوَقْفِ فِيهَا أَمْ لَا إِنْ لَمْ يَسْرِ الْبَهَاقُ
أَشَارَ بِالسُّبُطِ إِلَى أَنَّهُ يَصِحُّ وَحُكْمُهَا بِالْأَرْضِ وَقَالَ **مُ** بِاللَّهِ فَإِنْ
تَزَوَّجَهَا عَلَى أُجْرَةٍ أَرْضٍ وَأَشَارَ إِلَى النَّاحِيَةِ الَّتِي فِيهَا الْأَرْضُ صَحَّ ذَلِكَ وَإِنْ
لَمْ تَزَلْ الْأَرْضُ وَكَانَ لَهَا الْأَرْضُ فِي تِلْكَ النَّاحِيَةِ الْمَشَارِ الْبَاهِلِ جَهْلًا
هَذَا الْمِثْمَا أَقْلُ مِنْ جَهْلَةِ مَهْرِ الْمَثَلِ وَذَكَرَ عَلَى بَنِي إِسْرَافِيلَ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا
عَلَى ذَاتٍ وَلَمْ يَسْمَعْهَا وَلَمْ يَسْمَعْهَا إِلَى ذَاتٍ مَعْلُومَةٍ لَمْ يَصِحَّ **مَسْئَلَةٌ**
وَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ دَيْنًا اسْتَحَقَّ تِلْكَ فِي الذِّقَّةِ فَإِنَّ مَاتَ الزَّوْجُ وَعَلَيْهِ
دُيُونُ الْحَرَكَاتِ الْمَرَاةُ لِسُوءَةِ الْغَرْمَا **مَسْئَلَةٌ** وَإِذَا كَانَ
الْمَهْرُ جَوَلًا أَوْ عَرَضًا جَوَلًا تَزَوَّجَهَا عَلَى جَانِبٍ بَعْضُهَا أَوْ جَوَلًا
أَوْ نَاقَةً أَوْ أَرْضٍ فَلَقِيَ قَبْلَ الْقَبْضِ كَانَ لَهَا قِيمَتُهَا عِنْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ
إِنْ كَانَ الْإِبْطَالُ بِالسَّلَامِ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ وَجِهَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ
فَلَهَا قِيمَتُهَا يَوْمَ مَاتَ قَالَ الشَّيْخُ الْمَرَارَةُ بِالْإِبْطَالِ هُوَ الْإِسْتِغْنَاءُ مِنَ السَّلَامِ
أَوْ السَّلَامِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ تِلْكَ فَلَهَا قِيمَتُهُ يَوْمَ عَقْدِ النِّكَاحِ وَخَصْلُ مَا ذَكَرَهُ
أَصْحَابُنَا أَنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى جَانِبٍ بَعْضُهَا أَوْ دَائِمٍ أَوْ جَوَلًا أَوْ نَاقَةً أَوْ أَرْضٍ

فَالْعَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ كَانَ لَهَا قِيمَتُهَا يَوْمَ عَقْدِ النِّكَاحِ

فَلَقِيَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَاسْتَحَقَّ أَوْ مَاتَ إِنْ اسْتَحَقَّتْ فَلَهَا قِيمَتُهَا
يَوْمَ عَقْدِ النِّكَاحِ وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَلَقَّتْ قَبْلَ الْقَبْضِ وَاسْتَحَقَّتْ
إِنْ اسْتَحَقَّتْ فَلَهَا قِيمَتُهَا يَوْمَ عَقْدِ النِّكَاحِ وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَلَقَّتْ قَبْلَ الْقَبْضِ
فَلَا يُلْغَوُا أَمَّا مَنْ تَزَوَّجَهَا بِالسَّلَامِ أَوْ السَّلَامِ أَمْ لَا إِنْ
لَمْ يَقَعْ هُنَاكَ ابْطَاقُهَا يَوْمَ الْعَقْدِ وَإِنْ مَاتَ كَانَ هُنَاكَ
ابْطَاقُهَا بِالسَّلَامِ أَوْ السَّلَامِ فَلَا يُلْغَوُا أَمَّا مَنْ تَزَوَّجَهَا مِنْ جَهْتِهَا أَوْ مِنْ جَهْتِ
إِنْ كَانَ الْإِبْطَالُ بِالسَّلَامِ مِنْ جَهْتِهَا فَلَهَا ابْطَاقُهَا يَوْمَ الْعَقْدِ خَوَارِ
بِطَاقُهَا بَقِيَّةُ قَامَتْ حَتَّى تَلَقَّ بَعْدَ جَانِبِهِ وَإِنْ كَانَ الْإِبْطَالُ مِنْ جَهْتِ
خَوَارِ ابْطَاقُهَا بِالسَّلَامِ وَفَقِيرٌ لَدُنْ بِلَاةٍ فَلَا يُلْغَوُا أَمَّا مَنْ بَطَلَتْ
بِقَبْلِهَا بَعْدَ حُضُورِ الزَّيَارَةِ أَوْ قَبْلَهَا إِنْ طَالَتْ بَقِيَّةُ قَامَتْ حَتَّى تَلَقَّ
كَانَ لَهَا قِيمَتُهُ يَوْمَ الْمَطَالَةِ إِنْ كَانَتْ بِأَكْثَرِ **مَسْئَلَةٌ** مِنْ قِيمَتِهِ يَوْمَ الْعَقْدِ
إِنْ كَانَتْ أَوْ قَرِيبًا بَقِيَّةُ الزَّيَارَةِ مِنْ بَعْدِ الْأَرْضِ تَلَقَّ بَقِيَّةُ وَإِنْ طَالَتْ
بَعْدَ حُضُورِ الزَّيَارَةِ ضَمِنَ الزَّيَارَةُ لَمْ يَسْبِقْ **مَسْئَلَةٌ** فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى جَانِبِهِ
فَوَلَدَتْ أَوْ عَلَى نَاقَةٍ أَوْ حِمْلٍ هُوَ الْفَرْسُ الْعَرَبِيُّ مَعَتْ قَبْلَ أَنْ يَصْطَلَّهَا
فَالْوَلَدُ لَهَا مَعَ الْأُمِّ فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ فَاخْتَارَتْ أَنْ تَأْخُذَ الْأُمَّ بِقَضَائِهَا
كَانَ لَهَا ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَخْتَرْ فَلَهَا قِيمَتُهَا يَوْمَ عَقْدِ النِّكَاحِ وَخَصْلُ تِلْكَ لَهَا
إِذَا وَلَدَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ بَاقِيًا فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ
فَلَهَا نَصِيبُ الْأُمِّ وَالْوَلَدِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُقْهَا كَانَ لَهَا الْأُمُّ وَالْوَلَدُ لِأَخِي

فَالْعَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ كَانَ لَهَا قِيمَتُهَا يَوْمَ عَقْدِ النِّكَاحِ

لأن العيب الحاصل بالولادة قد أخبر بالولد فان مات الولد كان لها الخيار
 ان شاءت اخذت الام بمقتضاها وان شاءت اخذت فمقتضى يوم العقد
 النكاح **فصل** وخلف في العيب السيرة هل رده المهر ام لا
 فعند لا يرد به المهر ولا ما يرد به العيب الفاحش وعند شري في القليل كما ورد
 بالحشر **مسألة** والمهر المستأمن يستحق جمعة بعقد النكاح على ما ذكره
 ابو الحسن ع وهو موقوف على البناء والموت فان وقع الطلاق قبل الدخول
 سقط نصفه لير استنفر اجمعته ببيع الدخول فاذا حصل الدخول استنفر
 جمعة واستحق هذا اذا كان مستأنا او دينا او مكرضا يجوز تقويمه
مسألة فان لم يكن مستأنا ووقع الطلاق قبل الدخول فلها المثلعة
 فقط وما ليس بمثلها وحجب فيه مهر المثل فانه لا حجب بالعقد ولا ما حجب
مسألة وما كان مستأنا وحجب فيه القيمة فانه يستحق بالعقد وكذلك
 ان تزوجها على مكاتب او بغير اوام ولد او بغير فاستحق **مسألة** ومهر
 المثلح بالدخول في النكاح الفاسد في السميعة الفاسدة وبذلك في كل
 سميعة مالا يفي به من الدماء والحرم والخزيرة **مسألة** ويستحق كمال المهر
 بحلول الزوج ما رآته على وجه لا مانع له من جمعة من الدخول وكون المراه من نسل
 الجماعة ومن الموانع ان يحضر معها غيرها من اهلها او اهلها او من سواهم
 فاذا تمت فبها وهذه الموانع رايه اسحق المهر كله جامعها قال احمد
 حبي الغير كالسليم في وجوب كمال المهر عليه بالخلوة فان كانت المراه معتقة

في النكاح

بالبرص او الجور او الخدام او الرثوم يستحق كمال المهر بالخلوة وكذلك
 ان كانت صغيرة لا تجماع مثلها الصغر فان ردها بالعيب فلا مهر لها
 وان كان خلابا فان كان وطئها فعليه المهر كمالا قال ابو حنيفة
 كان الزوج على مثل حالها او كان مثمنا او حصل ما ذكره اجماعنا
 ان الخلوة صحيحة وغير صحيحة فالصحيحة هو ان خلوا الرجل امراته
 ويتمكن من وطئها على وجه لا مانع له لا من جهة غيرها ولا من
 جهتها ولا من جهة في بعض الوجوه دون بعض فان الزوج اذا تمت
 نفسها ولا مانع الا ان الزوج عينا او مملوكا او مجنونا غير مستأمن او
 مجنونا او ابرص او كان ضامنا متطوعا فحاليا لم يطلها قبل ان يطأها
 فانيما يستحق كمال المهر لير هذه خلوة صحيحة وللخلوة الصحيحة احكام
منها انها تزوج كمال المهر اذا طلقها قبل الوطئ وكان المهر مستأنا
ومنها انه حجب عليها العدة بهذه الخلوة اذا طلقها قبل ان يطأها
ومنها انها لا تلحق هذه المراه بهذه الخلوة من غير وطئ لمن كان
 طلقها ثلثا ناه **ومنها** انه اذا خلابا ولم يطأها لم يطلها كان الطلاق
 ثانيا لا رجعة له عليها **ومنها** انها لا يحرم عليه سائر الاثام
 يكون قبلها او لمستها او نظر اليها شهوة **مسألة** والم بآله في
 المسائل لا يثبت الرجعة بالخلوة لا خفاف فيه ولا يهدم الطلاق الثالث
 بالخلاف ولا يحرم عليه سائر بالخلوة اذا طلقها الا ان يكون نظر

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

إليها الشهوة أو لمستها أو قبلها أو لمّا غير الصحيح من الخلوات
 فهو على ثلاثة أصناف **منها** ما يكون المانع من جهة الحيوان تكون
 صغره لا جامع مثلها أو مريضة مرضا لا تمك معه الجماع أو مجنونة أو
 ضاربة صوما مرضا أو مجرمة أو حائضا أو مع نفسها منه مع التمسك أو يكون
 جذما أو برضا أو غفلا أو قراة **ومنها** ما يكون من جهة الزوج
 وهو أن يكون صغرا لا جامع مثله أو مريضا مرضا لا تمك معه
 من الجماع أو مجنونا أو ضارما صوما فريزا أو مجرما أو مجنونا متصلا
ومنها ما يكون من جهة غيرها حيوان يكون معها غيرها أو
 يكون في مسجد وحكم الخلوة الفاسدة حكم الخلوة الصحيح في الأحكام
 التي قد بناها الله في شئ واحد هما أنه إذا خلاها خلوة غير صحيحة ولم
 يطلها ثم طلقها فإني لا أستحق كمال المهر بل يستحق نصفه إذا كان
 المهر متما فليكن وجود الخلوة هاهنا وعندها يتوابع كمال المهر والبار
 في العدة فلا تحب عليها العدة إذا خلاها خلوة غير صحيحة ثم طلقها قبل
 الوطى أم لا وأعلم أنه إذا طلقها قبل الوطى بعد هذه الخلوة فهي على
 ثلاثة أصناف **منها** ما يرضى عليها أن يزوج العدة وهو
 إذا خلاها وهما مجرمان أو أحدهما أو ضامان أو أحدهما ذكره
 أصحاب الحج قال الشافعي والمثله غير مخصوص عليها عند أصحابنا
 ولا يمنع أن يفارق في ذلك كما قاله أصحابنا وكذلك إذا رد الزوج

إمرأته بربعة من العيوب وهي الجنون والجدام والبرص والقرن
 بعد الخلوة من غير وطى لم يستحق شيئا من المهر وعليها العدة ولها النفقة
 نصرت عليه في المتخ فان طلقها بعد هذه الخلوة وقبل الوطى فلها نصف
 ما سخط لها **ومنها** ما نصرت على أنه لا يوجب العدة وهو إذا
 خلاها وهي صغره لا جامع مثلها أو هو صغير وكان معها غيرها **ومنها**
 ما لا نصرت فيه وهو ما عدا ما ذكرناه **مسئلة** وإن إمرأة بالغة
 وصيب أن تزوج بدون مهر مثلها جاز ذلك ولو لم يكن للأولياء
 أن يعتزضوا فيه على مقتضى نصرت على السبام **مسئلة** فإن زوجها
 ولها وهي غير بالغة بدون مهر مثلها جاز ذلك ولو لم يكن لها أن يعتزض
 فيه إذا بلغت وكذلك إن زوجها ابنه الصغير على أكثر من مهر المثل
 جاز وخصل ما ذكره أصحابنا أن ولي المرأة إذا تزوجها بأقل من مهر
 مثلها أو تزوجها وكسبه بدون ذلك فالمرأة لا يخلوا أمان يكون
 بالغة أو غير بالغة فان كان بالغة فالعقد على ذلك لا يخلوا أمان يكون
 برضاها أم لا إن كان برضاها صح ولا اعتراض لا أحد من الأولياء في ذلك
 وإن كان غير رضاها فالخلو أمان إن تزوجها أو طلقها أو قبلها
 الناس مثله أو بأكثر من ذلك إن تزوجها بأقل مما تعين الناصر
 بمثله جاز ذلك ولو لم يكن لها الاعتراض فيكون كان باقتضى ما تعين
 الناس بمثله يقال في عليه السلام كان للمرأة مهر المثل إذا تزوجت بذلك

فالزوج لها المهر المثل
 أو غير المهر
 أو غير المهر
 أو غير المهر
 أو غير المهر

أو غير المهر
 أو غير المهر
 أو غير المهر
 أو غير المهر

من غير مثلها

ولم يخرجه فان أحب الزوج وفاها خلك وان لم يحب فارقتها ولها نصف
المبتعها وقد خلف الشاذل في قول المحقق عليه السلام فصل الشوط من الذهب
ان المرأة ان نصبت بما قد سخط لها من النكاح والمهر جميعا وان لم تنص
به فلهما فسخ النكاح ان ثبات فان فسخه انفسه ولا مهر لها فان ظلمها الزوج
قبل ان يختار هي الفسخ لها نصف المبتع ما ابوع والسيد بالله حملا
المبتع على ظاهره كما ينبغي ان الزوج بالخيار ان يحب وفاها ما يقضي
من المهر المثل وان أحب ظلمها ولها نصف المبتع ولا خيار للمرأة في فسخ
النكاح ولا فرق بين ان يزوجه الأب أو وكيله وبين ان يزوجه شارب الاوليا
أو وكلاهم في ما ذكرنا اذا كانت بالغة وان كانت المرأة غير بالغة فالزوج
لها لا يخلو ما ان يكون الأب أو غيره من شارب الاوليا ان كان المزوج هو
الأب وزوجه بانفسه مما يقع النكاح عليه لم يكن لها ان تعرض منه اذا بلغت
لغير المقصود بالنكاح ليس المهر بل المقصود وضع المرأة تحت حفظ
لها حشر العشرة والحمل نصيب غير ديني ينفق ولا يمسكها والأب غير ماهر
في ذلك ينفق فانه يخرجه من الأحوال وكذلك اذا تزوج ابنه الصغير على أكثر
من مهر مثلها خيار ولا كذلك اذا تزوج امه ابنه الصغير بدون مهر مثلها
لان المقصود في زوج الأمه الإغراض وان كان المزوج للتصغير غير الأب
من شارب الاوليا على امه مما يقع النكاح عليه من المهر كان لها مهر
المثل الخيار على ما تقدمه مسئلة وان كانا كبيرين نفع اذا تزوج

دعوى طلاق

الأب ابنته البالغة باقل من مهر مثلها او تزوج ابنه الصغير امرأة بأكثر
من مهر مثلها فاقه ما ان خيار اما فعل الأب جاز في الأحكام وان
أجار النكاح ولم يرضا بالمهر نصبت النكاح ولكل واحد مهر مثلها
فان قالت امرأة لكثير لا رضا إلا بما شرطه الأب من المهر كان زوجها
بالخيار بين ان يرضا بالمهر الذي شرطه الأب وبين ان يفسخ النكاح
قال ابويع اذا اجاز النكاح مع العلم بالمهر كان ذلك اجاز للمهر فان لم
خير المهر وقد علمنا به بعد اجازة النكاح لم يصح معناه لم يصح الاستماع
من الاجازة وان قال لا في الجبال اجاز النكاح ولم خير المهر صح
النكاح دون المهر ونصت مهر المثل فحصل ما ذكره
لأصحابنا ان الأب اذا تزوج ابنته البالغة باقل من مهر مثلها
مما لا يقع النكاح عليه وتزوج ابنه الصغير امرأة بأكثر من مهر
مثلها فلا يخلو اما ان يكون ذلك باذنها أم لا ان كان باذنها صح وان
لم يكن باذنها فلا يخلو ام لا بغيره وجوز الاول ان يفسخ النكاح ولا
خير الله الوجه الثاني ان خير النكاح والمهر جميعا الوجه
الثالث ان خير النكاح دون المهر الوجه الرابع ان خير
النكاح مطلقا من دون ذكر المهر اما اذا لم خير النكاح ومثله
انفسه وامّا الوجه الثاني وهو اذا اجاز النكاح والمهر
صح وامّا الوجه الثالث وهو اذا اجاز النكاح دون

لا إجابتهما الصالح مع علمهما فيهما المهر صار إجابا للمهر والحال روح النية عند بدو إيجابها وحل الإبراهيم
والأطراف والمكاتب ولم يتم المهر في غير هذا الموضع حارة الدعاء
وتأكلوا واحد من المهر منهم أكملهم ووالا إجابا وردها كالحال

مهر أو يتامهر أو فاسدا ثم طلقها قبل الدخول كان عليه المنع للمرأة
فقط والمردى عن القسم عليه السلام لن المنع غير مقدرة بقدر
وأما هي على قدر البتار والإعتبار فالطحا مثل الخلاوات
المطلقات ثلاث مطلقه لها المنع إجماعا وهي التي لم سم لها
مهر وطلعت قبل الدخول ومطلقه لا منعه لها بالإجماع وهي التي
سم لها المهر أو فرض لها بعد العقد وطلعت قبل الدخول ومطلقه
أخلف فيها وهي التي طلعت بعد الدخول ولم تكن سم لها بعد
لا منعه لها وهو أحد قولين وفي قوله الآخر لها المنع وحصل
المذهب أن المنع حب شرطين أحدهما أن لا يكون المهر ستما
والآخر أن يطلقها قبل الدخول **مسألة** ولو أن رجلا زوج
امراة على أمه بعثها وطبقها قبل التسليم ذكرى عنه الحد للشبهة فإنها
بولد كانت المرأة بالخيار أحدها ولد لها وإن شئت أخذت مهر مثلها
وإن شئت أخذت مهر خطبها وإن شئت أخذت قيمتها وقيمتها ولد لها
ولا محن نسبته بالواجب وإن طلقها قبل الدخول فلها نصف عقرها والجارية
نصف دينها وبيعنا الولد لها في نصف قيمته ولا يكون الجارية لم ولد للرجل قال
أبو حنيفة إن اختارت أخذها ولد لها فليس لها أن يطالب بأرض بقضات
الجارية وإن اختارت قيمتها تحت أن يكون القيمة قيمتها يوم الرد لا
يوم التزوج على اعتباره عليه السلام أخذ قيمته الولد وحسب أن يكون لها

عليه اذا احتارت احدها أخذ العهر على قباير فولي عليه السلام
ه وتخصيل ما ذكره اصحابنا ان من زوج امرأه على أمه بعثتها وطبها
قبل التسليم من قبله الحد للشبهة مع العلم والجهل على ما ذكره ونضر طاهر
ما اطلقه في عليه السلام في الاحكام وعلى ما ذكره الاخوان بداعه الجز
مع الجهل وحرم مع العلم والجهل على ما ذكره ابو ج و طبها بعد التسليم الى
المرأة لزمه الحدة اما وطبها قبل التسليم فيها فلا حوا اما ان يحصل غلو
ام لا ان لم يحصل غلو فقد ذكر في تعليق الفوارس انه ان وطبها وهي
تلي كان للمرأة الجارية وعقرها ولم يكن لها خيار ليرتجى الوطى لا
يكون مصاف لم يثبت لها الخيار فان كانت بكر لثبت لها الخيار وتجرد
الوطى لثب البكارة اسما وما يقص والعقر ايضا ثبت لها لثب البكارة مع الب
وان حصل غلو فولدت فالزوج لا يجلو اما ان يطلو المرأة ام لا ان
لم يطلو المرأة او طلقها بعد الدخول بطلانها الخيار ان شئت اخذتها
وولدها واخذت العهر خرج الشد ط من قول في عليه السلام
انه اذا طلقها قبل الدخول فالجارية يكون بينها ولها عليه نصف
العهره وان شئت اخذت بينهما وصمة ولدها والقيمة تجزى يوم
الرد لا يوم التزوج ويعق عليه الولد ولا يلحق بنسبه ولا يكون الجارية ام
ولده له وان شئت اخذت مهر مملها فان كان الزوج طلو المرأة
قبل الدخول فالجارية تكون مملها ولا ينفق عهر الجارية ونسبها الولد
في نصف مملها

الهابس الولد كان مهرها لها فاما طلقها قبل الدخول عاد نصفه الى الزوج كما
يعود نصف الام اليه واذا عاد نصفه اليه وجب ان يعق عليه ليقدم اقرب
بالوطى واذا عاه اياه ونسب منه واذا عوق عليه فالعق لا يعسر عوق
نفسها وسبعا الولد للمرأة ونسبها ولا يكون الجارية ام ولده مملها
ولوان وليان زوج حر منه على مهر معلوم وجعل لنفسه شيئا من المهر كان ما
تشرطه الولي لنفسه من حمله المهر فان شئت المرأة استوفته لنفسها وان
اخذت جعلته للولي قال من رددت المرأة اذ كان مشرو وطا في العقد
فاما اذا كان شرطه مقبدا على العقد كان رشوه على الولي رده الى
الزوج وان كان شرطه متوجرا على العقد فانه اذا وصل الى تطييبه فليس المولى
الزوج فانه لم يطلو له عطيته منه مسئلة ولو ان رجلا تزوج امرأة على
مهر معلوم واظهر اكثر من ذلك لزمه ما اظهر الا ان يقتصر منه على ان
عقد النكاح وقع على ما دونه وهو ما اشرف ان لم يقم البينة على ذلك فعلى
المرأة المبرأ ان النكاح لم يعقد على ما ادعاه الله اسره والمرأة يقول لها الله
يكرمه ما اظهر انه يكرمه من جهة الحكم فاما بينه وبين الله تعالى فلا يلزمه الا بما
ايسر لانه هو المهر لو تزوج العهر عليه وما اظهره سمعه وحما وانفاقا على
اظهاره وليس بمهرج وهذا اذا كان الزوج قد اظهره واقر به ثم ادعاه بعد ذلك
ان المهر عقد على ما دونه وانكرت المرأة فجعلت البينة انه عقد على ما
دونه وعليها المبرأ ان النكاح لم يعقد على ما ادعاه الله الزوج فان لم يكن

منها اتفاق على إظهاره واختلاف فقال الزوج عقد النكاح على ما به
وقالت بل عقد على ما بين وأقاما جميعا البينة فسئلوا لئلا يهاج
البرعية خلاف الظاهر فإن لم تكن لها بينة فعلى الزوج البين والمش
بينة على اتفاقا على إظهار مهر معلوم فأظهر ذلك ثم يقول كانت
المهر التي عقدنا النكاح عليه دون ذلك وحصل المذهب فيه اتفاقا إذا
عقد النكاح على ما به دينار ثم قال لا للناظر مهرنا ما يتبادر عن
الزوج بعد ذلك بأن المهر الذي عقد عليه النكاح ما به دينار غير أن الظاهر
ما بين صحة فالزوج مدعى خلاف الظاهر والمرأة منكورة فعليه البينة
وعليها البين وضار الزوج كرجل يقترب أن يزيد عليه ألف درهم ثم يرمي
أنه قبضه عليه حرمته فعليه البينة لدعواه خلاف الظاهر وقال أبو
فان لم يكن منهما اتفاق على إظهار الما بين واختلاف فقال الزوج عقدنا
النكاح على ما به وقالت بل عقدنا على ما بين وأقاما جميعا البينة فسئلوا
لئلا يهاج البرعية خلاف الظاهر فإن لم تكن لها بينة فعلى الزوج
البين **مسألة** قال أبو ولوان رجل تزوج امرأة بكاح
فابتدأ على مهر مسمو ودخل بها كان لها الأول من المسمو أو مهر المثل
لبن المرأة قدر حصته بالمسمو وإن كان دون مهر المثل فإن كانت
أكثر من مهر المثل فلها مهر المثل لأن الزوج لم يستوف ما في مقابلته
المسمو من العوض وهو دوام العقد وقول في عليه البينام في

معلم

الاحكام في المقتضى إذا تزوج بغير لاهج اتفاقا في العقد ودخل بها فلها
المهر كإبلا لا يابعد هذا إذا كان المهر المحرم كاملا من المسمو أو مهر
المثل **مسألة** ولو أن رجلا تزوج امرأة على ما هو في نفسه منه ثم
وهنت له ثم طلقها الزوج قبل الدخول فإن كانت المرأة وهنت له
لا يطلب عوض بل على وجه القرض بخوضه الزوج إن كانت بينهما
أو لعبرتك من طلب مراضات الله تعالى لم يكن لها شيء ترجع
فيما وهنت وإذا لم يكن لها ذلك كان الزوج أن يرجع عليها نصف
قمتها وإن كانت وهنت طلبنا لمراضات واستجلا بألحس عشرة ومائة
كان لها أن ترجع عليها بعد العقد واللعن أن يرجع عليها نصف قمتها وذلك
القول أن تزوجها على غير أوراق أو غير ذلك فإن كان العود كما
في يد المرأة على ما كان عليه يوم قصته لم يحدث فيه حديثا ولا جبر ذلك
فإن بينهما بعض على قمار قول في عليه البينام قال أبو وإن باعته قبل
أن يطلقها ورث عليها بالعيب حكم جاحد ثم طلقها كان للزوج نصفه
وإن قبلت من غير حكم حاكم كان له نصف قمتها وحصل ما ذكره اتفاقا
أن رجلا إذا تزوج امرأة على عبد أو على غير أوراق ثم طلقها قبل
الدخول بها فلا يلزم المرأة أن تكون قد أحدثت في المهر حديثا من هبة
أو إقرار أو خالي على الزوج أو على بيع إلى غيره أم لا إن لم يحدث
شيئا من ذلك فإنها إذا طلقها قبل الدخول فللزوج نصف المهر

وللزوجة نصفه يتو اكان عتاً او دينا في ذمة الزوج وسواء قصته أم لا
 وان كانت المرأة قد احدثت فيه حداً فلا تحلوا ما ان يكون للزوج
 او لا غيره فان كان للزوج فلا تحلوا اما ان يكون لعوض أم لا ان كان
 لعوض فذلك العوض لا تحلوا اما ان يكون لأجل الطلاق او لغيره فان
 جعلته له عوضاً عن طلاقها فله قبل الدخول كل ما له الرجوع عليها
 بنصف ما سألها يتو اكان مفعلاً او في ذمة الزوج وان لم يجعله
 عوضاً عن الطلاق ولا ما جعلته عوضاً عن غيره فذلك لا حيلة له وهيت
 المهر او ابرائه منه او جعلته لا تحلوا ما ان يكون مالا أم لا ان كان مالا
 ولا تحلوا ما ان يكون مالا أم لا ان كان مالا ولا تحلوا ما ان يكون معلوماً
 او مجهولاً فانه كان معلوماً ما يجوز ان تاهبه له على ان يدفعه لها على
 ان يدفع اليها ثوباً مفعلاً او بصره او ارضاً او نحوها وقبل ذلك ثم طلقها
 قبل الدخول فانها يستحق ذلك العوض بعينه عليه وله ان يرجع عليها
 بنصف المهر لان للزوج نصف ثمن الثوب او البقرة والاربع وان
 كان العوض النسيء وهيت لا حيلة غير معلوم نحو ثوب غير معين او بصر
 غير معين او قفيز من حنطة غير معين فانها لا تصح الا برافاد اطلقها
 قبل الدخول فنصف قبل المهر يعود الى الزوج ونصفه يعود الى المرأة
 وسواء كان المهر في ذمة الزوج او مفعلاً فمصلحة المرأة او لم يصبه
 وان كان العوض النسيء وهيت لا حيلة غير مالي بخلاف ان تاهبها مفعلاً

رجم ان كانت فيهما او لحسن العشرة وان لا يطلقها او يطلق
 امرأه له اخرها فلا تحلوا اما ان يكون المهر مفعلاً او في ذمة الزوج
 ان كان في ذمة الزوج صححت الهبة والبر او الاحلال ولا رجوع
 لاحدهما على الآخر ان طلقها قبل الدخول فالتأطو وكذا
 لو وهبته لغيره او غير قريبه اذا كان في الذمة وان كان المهر مفعلاً
 فانها اذا وهبته لله تعالى للزوج او لصله رجم ثم طلقها قبل الدخول
 فالرجوع لها على الزوج ان يرجع عليها بنصف المهر وان لم تكن
 وهبته لله تعالى ولا لصله رجم بينهما وانما وهبته لحسن العشرة وان
 لا يطلقها او يطلق امرأه له اخن ثم لم يفد ذلك وطلقها قبل
 الدخول فلها ان يرجع عليها بنصف ذلك المهر وان كانت باعنه
 لغيره قبل ان يطلقها ثم طلقها قبل الدخول فلا تحلوا ما ان يرجع اليها
 أم لا ان لم يرجع اليها كان له عليها نصف قيمته ولو رجع اليها فلا
 تحلوا اما ان يرجع اليها بعد مسجده أم لا ان رجع اليها بعد مسجده
 فله عليها نصف قيمته وأسر له ان يرجع عليها بنصفه وان رجع اليها بعد
 نحو ان يحد به المسترى عتاً فريده عليها فان رده عليها يحكم الحاكم فللزوج
 نصفه وان قبلت من غير حاكم جازم كان له النصف منه فصل
 قال ابو حنيفة في زوج امرأه على عتدين فوجد احدهما جراً اصبغ النخاج
 وكون لهما من هو عتدي ويبلغ معه مهر البتة فالتأطو اذا كانت

وللزوج
 ان يرجع عليه بالمهر

فيه العبد بقضه عن مهر المثل بعت مهر المثل فان كان فيه العبد مهر
المثل فلها العبد فقطه **فصل** قال ابويع واذ تزوجها على العير وهذا
العبد كان لها او صبيها ان كان قدر مهر المثل وان كان دونه فمهر المثل
لان يكون اعلاها دون مهر المثل يكون لها اعلاها وفي شرح له مضر
لذا تزوجها على هذا العبد وهذا العبد نظر فان كان مهر مثلها اقل من او كسها
فلها الاوصين لان الزوج رضي باعطائه وان كان اكثر من ان يعطى فلها الاوص
لا تقار صبيته بدور مهر مثلها وان كان اكثر من المثل واقل من
الاكثر فلها مهر مثلها في قولنا ومثله ذكر صاحب الواجب **مسئلة**
ولو ان رجلا وكل رجلا بارز وجه امراه على الف درهم فروجه لبأها
على امر فارضي الموكل بذلك ثبت النكاح وان لم يرض بطل
لانه لم يحره فان قالوا يصح بالعقد ولا يرضى من المهر الا بالف عرض
كل على المرأة فانه ربيته بذلك ثبت النكاح وان لم يرض لنفسه وذلك
لان ما اذا عقد له النكاح على غير ما امر به كان النكاح موقوفا **مسئلة** اذا
لم يرض واذا اجاز به شرعا ان ترضا المرأة بالف عرض ذلك حملها
فان ثبتت النكاح وان لم يرض لنفسه **مسئلة** ولو ان
وليا لامراه وكل رجلا بارز وجهها فزوجها باقل من مهر مثلها
مما يتعين الناصر مثله جاز ذلك وان نقص عن مهر مثلها القدر الذي
لا يتعين الناصر مثله كان للمرأة مهر المثل اذا لم ترض بذلك ولم يحره

21
ولم يحره فان احب الزوج وفاها وان لم يحب فارقتا ولها نصف
المبتما وان تزوجها باكثر من المبتما جاز ذلك اما اذا تزوجها زوجها
بالقدر الذي يتعين الناصر مثله صح ولا حار وان تزوجها بما ينقص
متعين الناصر مثله قال في عليه السلام فان احب الزوج وفاها
ذلك وان لم يحب فارقتا ولها نصف المبتما امتناع قول في عليه السلام
محصل السيد طبري المذهب ان المرأة ان رضى صبيته ما قدمت لها صح
النكاح وان لم يرض به فلها فسخ النكاح ان شاء فانه طلقها الزوج
قل ان حار هي الفسخ لزمه لما نصت المبتما واما وعوم بالله فحالا **مسئلة**
على ظاهرهما مع ان الزوج بالخيار ان احب وفاها ما نقص من مهر
المثل وان احب طلقها ولها نصف ما يرض ولا خيار لها في فسخ النكاح
مسئلة ونحو الرجل ان جعل عتق امته مهرها وعقها على هذا
الشرط ونزوحها واذا اراد ذلك منعي ان يوافقها عليه فاذا رضى
بذلك قال لها قد جعلت ذنبا خيرا لوجه الله تعالى على ان يكون العتق
مهر اعققت الحاربه فانه تزوجه بعد ذلك صح النكاح وان امتنع
منه لم يمتا ان سعاله في ممتها ولا خبر على النكاح لانها قد عفت وملت
امر ما فلا يجوز اخبارها وهي ستمل على مسائل الاول في هذه **مسئلة**
اليه تقدم **الناس** قال ابويع فان قال العتق على ان تزوجه
نفسه

فيكون عتقك مهر في حال العتق معلما على قولها فان قلت ذلك عتقت
 وكان حكما ما تقدم في الثالثة فان قالوا لا عتقت ثم قال وجعلت عتقتك
 مهر في عتقت ولا يلزمها ان امعت من التزوج ان تستعانه والفرق بين
 هذه وبين المسئلة الاولى ان في الاولى يقول لها جعلت مهر في عتقتك
 فان حرته على ذلك جعل شرط العتق ضمنها التي هي عوض العتق على ان يكون
 مهورا وفي النسخ اذ قال لعققتك حصل العتق مطلقا غير مشروط بمعتق
 يتاعه قال ذلك فاذا قال بعد ذلك وجعلت عتقتك مهر حصل هذا
 القول منه وقدر صار حرة ماله لا مرها فان شئت تزوج وان لم
 شئت لم تزوج وكل هذا من قولك حرة وعلبك الف فانها تقو
 ولا يلزمها ان **الزابعة** فان قالت له الجارية اعفني على ان تزوج
 فقال تزوجك على عتقتك واعفيت وقع العتاق بقوله اعفيتك فلم
 يصح التزوج بذلك لانه ليد اللفظ التزوج قبل العتاق على الشرط فاصح النكاح
 لانه لا يصح ما جاز امته نفسه وحصل العتاق حصول اللفظ فان قال له عبده
 اوجاريه اعفني على الف درهم فقال قد اعفيتك على ذلك وقع العتاق
 ولا يحتاج لا قبول العبد والجارية وكذلك القول في الطلاق وذلك
 السؤال من العبد والجارية بل محل القول **المسئلة** ومن تزوج
 امرأة ولم يفرض لها مهر اثم فرضه بعد طلاق قبل الدخول صح النكاح وكان
 المهر هو المتاخر في المحب ولا خلاف فيه لا صحا بان يدخل بها

او مات احدهما او اتما الخلاق اذ افرض لها بعد العقد وطلقها قبل الدخول
 هل تسحق نصف المهر او المقتضى فالتدكير الاخوان وخرج جاء على اصل
 في عليه السلام انك لها نصف المهر الذي فرض لان في عليه السلام اطلق
 القول في ذلك ولم يفصل بين ان يكون القرض عند العقد او بعده ولا في
 ابو عابد على ان المهر اذ لم يكن لشماع عليه العقد لم تسحق المرأة
 شيئا من ذلك بل على المتأخر بعد العقد شيئا وطلقها قبل الدخول كان لها نصف
 المتأخر دون الزيادة في اصل المذهب على ما ذكره ابو عات الزبارة
 تلحق المهر المتأخر بعد العقد وتسحقها المرأة بالدخول ولو لم يوطأ
 طلقها قبل الدخول سقطت الزبارة والدة حصله الاخوان انما اذ اطلقت
 قبل الدخول استحققت نصف المهر ونصف الزبارة وهو الذي حصل اليه
 اصحابنا وحصل ما ذكره اصحابنا ان المهر لا يخلو اما ان يكون مفروضا
 في العقد او بعده ان فرض في العقد ثم طلقها قبل الدخول فلها نصفه
 وان دخل بها او مات احدهما استحققت جميعه وان فرضه بعد العقد
 او لم يدخلها ما كان فرضه عند العقد بزيادة في المهر فخالوا اما ان يدخلها
 او يموت احدهما او يطلقها قبل الدخول ان دخل بها او مات احدهما
 استحققت ما فرض لها والزبارة ايضا وان طلقها قبل الدخول فخرج الاخوان
 على اصل في عليه السلام انها تسحق نصف ما فرض ونصف الزبارة التي
 رادها على ما فرض عند العقد وخرج ابو عات انها لا تسحق شيئا من فرض بعد

في قوله لا خلاف فيه لا صحا بان يدخل بها

بعد العقد أو إذا ذهب ما ذكره الأخوان مسئلة ومن تزوج
 امرأة على مهر معلوم ثم طلقها قبل الدخول بقا قولنا كان لها
 نصف المهر ولا خلاف فيه وإذا مات الزوج قبل الدخول فانها سجن
 كمال المهر وفي تعليق الفوارس وإذا تزوجها على مهر معلوم مات
 أحدهما قبل الدخول أو بعده وجب المهر كما قال م^ن بالله وهذا
 لا لحظ فيه خلافا للأئمة الناصر فذكر أنه يوجب نصف المهر مسئلة
 فإن تزوجها ولم يسم لها مهر أو مات قبل الدخول فلا شيء لها غير الميراث
 هذا قوله في الأحكام وهو قول القاسم وهو الصحيح للمعول عليه عند
 أصحابنا وفي رواية المتفق قسح مهر الميراث^ن وكان أبو
 حنيفة على المدخول بها وكذلك رواية البيهقي عن القسم عليه السلام
 أن لها المهر بقول فكانت المرأة بما قاله عليه السلام عبد الله
 المطلقة وإن ما ذكره خارج عن الكلام الأول وإن الميراث أعطى
 عن ذلك فالصحيح على المذهب أنه إذا لم يرض لها مهر أو مات قبل الدخول
 فإنها لا تسجن الميراث دون المهر ونهر الميراث مسئلة وإذا مات
 البتاع من الزوج والمرأة من غير أن يكون هناك مهر صمها وطلبت
 المرأة المهر وجب أن يحكم لها بمهر المثل في تعليق لا فأكبره كما ما
 معناه قال أصحابنا إذا تزوجها من غير مهر فإن لها أن تجسر نفسها
 بغير مهر لها أيضا أن تجسر نفسها بعد الفرض إلى أن تستوفي

والمهر ما
 كان لها

المهر أيضا مسئلة فإن ادعى أو ادعت المرأة على زوجها
 مهرا متما واختلفا في قدره ولم يكن هناك بقول الزوج
 مع منه ذكره وأما إليه الهام عليه السلام وحصل ما ذكره
 أصحابنا أن الزوجين إذا اختلفا في مهرهما فلا خلاف أن يكون اختلافهما
 في الدخول بالمرأة ولم يكن هناك ولد أو في التسمية بقول المرأة
 المرأة يثبت بقول المرأة يثبت ويقول الزوج لم يسم أو في تعيين
 أو في تعيين المهر فنقول المرأة أو ورثها عيش لها مهر أدنى ونكح الزوج
 ذلك أو يكون اختلافهما في مقدار المهر إن اختلفا في الدخول فقالت
 المرأة يثبت لي مهر أو قال لم يسم أو في التعيين فقالت عيش العبد
 الفلاني مهر أو قال لم أعين فإن على المرأة أو ورثها البينة وعلى الزوج
 أو ورثه البينة وإن اختلفا في مقدار المهر فلا خلاف أن يكون بعد
 الطلاق وقبل الدخول كما في القول قول الزوج مع منه وعليها وعلى
 ورثها البينة على قباير قول له عليه السلام وإن كان لا خلاف بعد الدخول
 لمخل الحال من أربعة وجوه أحدها أن تدعى المرأة مهر مثلها وتدعى
 الزوج دونه فإنه يحكم لها بذلك والقول قولها أو قول ورثها وعلى
 الزوج البينة والثاني أن تدعى الزوج قدر مهر مثلها وتدعى أكثر من
 ذلك فالقول قول الزوج مع منه وعليها البينة الثالث أن تدعى
 المرأة أكثر من مهر مثلها وتدعى الزوج دون مهر مثلها فإن حكم

وحاشا من قال لا خلاف في الدخول في التسمية ما لا خلاف
 في المهر

واحد منهما مدعى ومدة غايته فأيضا أقام البينة قبل ستة فأن أقام البينة
 معاضد سنها أول وان خالف أجمع المهر المثل الرابع ان تدعى
 المرأة دون مهر المثل وتدعى الزوج دونها قال قولها مع مهر فان
 أقام البينة جميعا فبنتها أول وان خالف فبنتها أول **فصل**
 من مجموع على طلاق ولو ان المرأة ادعت على رجل انه زوجها فافقر الزوج
 بالنكاح وادعى الطلاق لم يجز للمرأة ان يطلب به مهرها وثقة
 عدلها اذا لم يثبت الدخول او البتة لجواز ان يكون النكاح وقع من غير تسمية
 المهر والطلاق وقع قبل الدخول **مسئله** واذا انسخ النكاح من
 الزوج والمرأة بامر زوج كل فان كان الزوج والمرأة قد دخل بها
 فلها المهر كاملا لتوا كانت الفرقة من قبل الزوج او من قبلها نص
 في المتن وان لم يكن دخل بها فعلى منقصة نفوض حتى عليه السلام
 ان كانت الفرقة من قبل الزوج فلها نصف المهر ان كان المهر
 مسمواً وذلك جواز يكونا مسلمين فزاد الزوج دونها او يجوزا ذميين
 فيسلم دونها وان كانت الفرقة من قبل المرأة قال في لها وذلك جواز
 يجوزا ذميين فيسلم المرأة وفيه **مسئله** ولو ان رجلا تزوج امرأة
 على طلاق احد اثنان المرأة مهر المثل لانه تزوجها على غير مهر مسمواً فلها
 ونطقوا الا ان لانه لما قال تزوجتك فلها مهر هذا القول وقد
 قد ان تكون طلاقاً عوضاً من نكاح الا حراماً كما قال في وجب

في قوله
 على طلاق

وقوله طلاق لا أجل لك **مسئله** وفي تعليق الفوارق معناه ان توافقا
 على ان لا مهر لها غير ذلك **مسئله** فان قالت زوجتك على ان
 اطلق فلانه لم يطلق وكان بكيات ان شاطو وان شام يطلق
 ليس هذا القول وعدمه لها بطلا فها حاله شرط ان لا يخرجها
 من مضرها او من قريب والدتها فان كانت المرأة قد قصت من مهر
 ما لها لأجل هذا الشرط فلها ان ترجع فيه قال ابو ع ان كان المهر
 مسمواً وجب ان يلع به مهر المثل اذا كانت قصت من مهر مسمواً لأجل
 هذا الوعد جعلت المشروط عوضاً عن كمال مهرها فاذا لم يحصل لها
 المشروط وجب ان تنحو كمال المهر **مسئله** قال محمد بن علي عليه السلام
 فيما حطه عنه ابو ع للمرأة ان تنصح من مكرن زوجها من الدخول بها خافاً
 يوفىها مهرها فاذا اوفىها فليس لها ان تنصح وله النياها برضاها وان لم يقدم
 شيئا من المهر وليس لها ان تنصح نفسها منه بعد ذلك ولها ان تطالب
 بمهرها فاما ما قاله القم عليه السلام من انه نسخ للمرأة ان تكون قد اخذت
 من زوجها شيئا من صداقها قبل ان يدخل على فانه تصرخ على ان لا يسر بواجب
 وكذلك القول فيمن لم يسم لها مهرها وحصل ما ذكره اجماعاً ان
 للمرأة ان تنصح من مكرن زوجها من الدخول بها خافاً يوفىها مهرها الا ان
 امتنعها لأجل مطالبتها بالمهر لا يجوز امان يكون بعد الدخول بها او قبله
 ان كان بعد الدخول بها ولا يجوز امان ان يكون قد كان دخل بها برضاها او غير

برضاها

فان كان بغير رضاها لم ينعقد لها ان منع بعد ذلك فان امتنع سقطت
 نفقتها وكسبها قال ثم بالثقة لها ان تطالبه من غير ان تمنع نفسها
 منه فان حبسه الحاكم وقدره دخلها وموضع الجبر حال فليس لها
 ان تمنع نفسها منه فان حبسه الحاكم وقدره دخلها وان يكون معه
 نضر عليه في عليه السلام فان لم يكن خالها من النضر وان كان يكثر من
 قرب الجبر لكون معه فان ذلك موقوف على ابي الحاكم
 فمراه فعله وان دخل بها بغير رضاها جواز نفقتها على نفسها كان
 لها ان تمنع نفسها واذا امتنع نفسها لم تسقط نفقتها وان كاتب المطالبة
 قبل الدخول فلها ان تمنع نفسها حتى يوفى مهرها ان كان مستحاضا
 عليه محض في عليه السلام واذا امتنع لم تسقط نفقتها وكذلك
 وكذلك ان لم يكن المهر مستمرا كان لها ان تمنع نفسها منه حتى يسم المهر
 وتسلمه اليها ذكره في تعليق الافكار ولا سقط نفقتها لاجل امتناعها
 وما ذكره القم عليه السلام من انه يستحب للمرأة ان تكون قد أخذت
 شيئا من صداقها قبل ان يدخل بها فانه نضر على ان تبسق وليس
 بواجب **مسئله** ولو اراد ميراثا تزوج امرأة على اكثر
 من مهر مثلهما مات كان المهر ثابتا فان فعل ذلك توليها
 كان الزايد على مهر المثل وصيه خرج من المثل ومع التوليع
 هو المجازات وكأنه قصد ان يحوها بملك الزايد وهو صحيح

ما ذكره أصحابنا من تزوج امرأة على مهر مستمرا فلا حلوا
 اما ان يكون النكاح منه في حال الصحة او في حال المرض ان كان في
 حال الصحة استحق جميعه سواء كان مثل مهر المثل او زيدا عليه او ما
 عنه وكذلك الحكم اذا تزوج بها في حال المرض التي لم تخوف منه عليه
 وان كان في حال المرض المخوف منه فلا حلوا اما حتى لها اما ان يكون مثل مهر
 المثل او زونه او زيدا عليه ان كان مثل مهر المثل او زونه استحق جميعه
 وان كان زيدا عليه فلا حلوا الا ان يفعل ذلك توليها الم لا يرضى ذلك
 توليها كان الزايد على مهر المثل وصيه خرج من المثل ومع التوليع
 هو ان قصد ان يحوها بملك الزايد وهذا المعنى اما ان يكون اذ كان الحائض
 متمسك من زوجها بمهر مثلهما او اذها على ذلك فاما اذا لم يتمسك من
 زوجها الا بالزيادة فمنع التوليع لا يصح فيما فعله وان لم يكن توليها هو
 ان لا يتمسك من زوجها الا بالزيادة استحق جميعه هـ مسئله
 ومن عصى بغير اذن نفقتها فاستنكرها على الزايد كان عليه خدر
 مثله ويصف العجز عوصا من حنانية عليها بازها بكارتها قال
 ابو عوان استنكره ثيبا لم يلزمه شيء من الملاك وعليه الجحد قال
 وابن ابي عمير المكر باصحه كان عليه المهر كله لدهاب
 العذر بخبرنا قال وان وطئها فافضاها واستمسك البول فصف
 العجز وثلاث البرية مع الجذوان لم تستمسك البول فالبرية كالمه

مع نصف العهر والخبره قال فان فعل ذلك بأصبعه أو بالحجر
 فالمهر كاملا مع الذبه أو ثلثها أو باليد حل أحدهما في الآخر إذا
 عليه أو نصف منه أو ماله فإن فعل طأ وعنه البكر إلى الفحور فعلمها
 الجرد ولا عهر لها قال أبو ج فإن أفضاها لم يكن من الذبه شيء خرجا
 وحصل ما ذكره أصحابنا أن الموطوءة لا تخلو إماما أن يكون بكر أو
 ثيبا فإن كانت ثيبا وكانت امرأة وجب المهر وكذلك إن لم
 امرأة ووطئها بشبهه فلا حد وحب المهر وإن لم امرأة ولم تنج
 الوطئ شبهه فلا تخلو إماما أن يكون مطاوعه أو مكرهه إن كانت
 مطاوعه وحب عليها الحد جميعا وإن كانت مكرهه وحب
 عليه الجرد ونها فإن كانت بكرًا فأفضها أو أفضاها فلا تخلو إماما أن

قوله يكون امرأة أو أختيه إن كانت أمراؤه فلا تخلو إماما أن يكون صغيره
 لا يصلح الجماع أن يكون كبيره فصل لذلك إن كانت كبيرة فصل الجماع
 فأفضها وأفضاها أو هلك من أجل ذلك فلا شيء عليه نص محمد
 بن يحيى عليه السلام قال ط وطأ وحب أن يكون محرم لا على
 أن مثل الفعل التي جري فيها لا تنقض منه الفعل والمراد به إذا
 فعل بها العباد فإذا كان كذلك فلا شيء عليه في ذلك من ذبه ولا
 عهرها إلا المهر فإن كسر أو شيئا منها فعليه أن يشتر ما كسر وإن كان
 صغيره لا يجامع مثلها ففعل ذلك بها وهو نكاح إن كان حيا ففعل

صحتها لأنه قد جاملها جابه فصار كما لو قبلها خطا وإن لم تكن أمر
 فلا تخلو إماما أن يكون على وجه الغلط بخوان ينظر الرجل في أخته إن
 أمراته أم لا إن كان على وجه الغلط بأن تدف إليه غلطا فوطئها
 فعليه المهر فإن كانت بكرًا لم يكن للزوج الولد بالوطئ فإن أفضاها فاسم
 الولد لأمته تلت الذبه مع المهر وإن لم يشتمسك لزمته الذبه مع
 المهر فإن لم يكن على وجه الغلط فلا تخلو إماما أن يطأها مطاوعه
 أو مكرهه فإن كانت مطاوعه وحب عليها جميعا الحد
 ولا شيء لها بكرًا كانت أو ثيبا وأفضاها لم لا وإن كانت مكرهه
 بخوان سكر ففعل على الزنا وكانت بكرًا فأفضها فلا تخلو إماما أن يكون
 بالغلام لا إن لم يكن بالغافد كرجي عليه السلام في المتحجب إذا
 أفض الصبي امرأة لم يشر على عاقلته عهرها قال ضرب وأما حد ذلك
 على عاقلته إن كان عهرها قيد أنش الموصحه وهو نصف عشر الذبه
 فهو على العاقله على رواية الأحكام والمحقق جميعا وإن كان دون أنش
 الموصحه فرواية المحقق أن أنش الجاهل في ما دون الموصحه يلزم العاقله
 ورواية الأحكام أنها لا تلزم العاقله والمذهب أنها لا تلزم العاقله
 إلا أن يكون العهر قيد أنش الموصحه وإن كانت أمه فعهرها عشر قيمتها
 وهو يلزم العاقله نظر في الأحكام لمح وإن كان بالغافد فوضها مكرهه
 فعليه الحد ونصف العهر وإن أفضاها فلا تخلو إماما أن يشتمسك

أربعة الدية مع النول لم لا إن استمسك النول وحسب الحد ونصف
 العقر وثلاث الدية وإن لم يستمسك النول وحسب الحد ونصف العقر
 العقر والدية كاملة فإن اقتضاها بصبغة أو بالحجر فلا تخلوا ما ان يعضها
 لم لا إن لم يعضها فعليه العقر كما لا يقطع وإن افضاها ولا فضاها
 هو أن جعل مسلك النول والحصى واحداً فإن استمسك النول فالعقر
 واجت عليه وثلاث الدية وإن لم يستمسك فالعقر واجت مع الدية
مسألة قال أبو عبيد الله إن أنظرت المرأة وجهها
 بالمهر فلا جوع لها عليه في ذلك خير مما ذكرتم بالله أنها إذا نظرت
 بالمهر قبل الدخول صح النظر وهذا إذا كان لأجل معلوم لأنه
 لو كان لأجل مجهول لم يصح النظر فإذا دخل بها حلت لأجل وفائه
 التاحل أن لم يسرها المطالبة به قبل الدخول **مسألة** قال أبو عبيد الله
 كان المهر غير مستمراً أو فاسداً فإبرأت المرأة زوجها قبل الفس
 لم يجز وتحصل ما ذكره أصحابنا أن المرأة إذا أبرأت زوجها من
 المهر فلا تخلوا ما ان يكون المهر مستمراً أو غير مستمراً إن كان مستمراً فلا تخلوا
 ما ان يكون في فائه أو معينا فإن كان في دمة صححت البراءة منه قبل الدخول
 وبعده وإن كان معينا لم يصح إلا أن يأنه له أو يصدق عليه به لبر البراءة
 من العير لا يصح وإن كان المهر غير مستمراً أو كان مستمراً فبشدة فإبرأتها
 فلا تخلوا ما ان يكون قد دخل بها أم لا أن كان قد دخل بها ثم أبرأتها صح

البراءة وإن لم يدخل بها لم يصح البراءة ذكره من يد مسئلة ولو أن الصغرة
 أبرأت زوجها من المهر لم يجز ذلك وكذلك لو أبرأتها من الدية
 على ما في قول أبي حنيفة عليه السلام فإن احتمل الأب بدعوى الزوج كان
 للصبي أن يلزم به زوجها وللزوج أن يرجع به على الأب **مسألة**
 والذي بيده عقدة النكاح هو الزوج دون الولي فإن طلقها قبل الدخول
 وعقار من استقطب نصف المهر ولو فاقها جميعه كان مختاراً عليه في
 عليه السلام وعندك الذي بيده عقدة النكاح هو الولي إذا كان أبا وعنده
 أن البكر إذا طلقها زوجها قبل الدخول جاز عفو أبيها من نصف
 صداقها ولا جوع لغيره من الأولياء **مسألة** قال أبو عبيد الله
 الجزء نفقتها قبل دخول زوجها لم يطل مهرها وعندها الحرة إذا طلق
 نفقتها بطل مهرها **مسألة** قال أبو عبيد الله لو تزوج رجل أمة
 ثم طلقها قبل دخول الزوج بها أو طلقها نفقتها لم يطل المهر **مسألة**
 قال أبو عبيد الله لو طلق أم ولد بعد ما عقت ثوبه ولم يطل مهرها
مسألة ولا اعتبار في مهر المثل مهر سائر المرأة من قبل أبيها أو
 وعثمان قال أبو عبيد الله أو بعير أو فاسداً مهر سائرها في بلد ما لا مهر
 بخلاف في البلدان وفي بعض نسخ الخبر وذكر ذلك في بلد ما وفي النصوص
 وذكر ذلك في عقلاها وجه ما ذكره أبو عبيد الله من اعتبار الجمال والسن والكار
 والثوب واللباس هو أن المهر يختلف بحسب اختلاف هذه الأحوال
 كما لا يخفى

ولو طلقها قبل الدخول جاز عفو أبيها من نصف صداقها ولا جوع لغيره من الأولياء

بحسب النسب فاعتر التامل لا من كان ذو نظير الجمال قال
 ابن المعتز السد جان لم يكن في عصها من شبهة في الجمال جان
 من هذا قال هذا امثال السد فاعتر السد فاعتر السد فاعتر السد

هذه الحاشية كانت المعد بالكتاب

وذكر الخطبة ومعاشره النساء والسم منهن وما سئل منهن
مسألة الظاهر من مذهبه في غلبة السلام أن النكاح ليس بواجب
وهو مباح ومن حث على السج له أو تزوج هو أعلم النكاح قد يكون
واجبا وهو إذا اتهم الحائض بالافتقار إلى الوقوع في المعصية لا محالة ولم
مكنه الستر فإنه يجب عليه جسد الزوج وقد يكون مباحا وهو إذا
حثت الفتى ترك النكاح فإذا حثت الفتى دون الوقوع في المعصية
استحب له النكاح وقد يكون النكاح مباحا وهو إذا لم يحسن الوحيين
الأولين **فصل** في طوالة يلزم الإيزان بعف أباه يعني تزوجه
على أصل الفهم وحي عليهما السلام واليه استأنف من الله وعبد بن يلزم الولد
كل لنا الله من باب الاستئذان فالمرم ^{استئذان} من الأب كل حال طيب والخوف
واللباس الناعم مسئلة ولا يجوز للرجل أن يخطب على خطبة أحبه المثل
ومع ذلك أن يكون العير قد خطب امرأة وإن أضافها فخطبها مع قوم
ذلك منه ورعيها ونفيتها في نفسه ما يرغب بمثل من ذلك المهر وغير
ذلك فاما أن يخطبها كل واحد منهما أبدا فذلك جابر وهو مروي

عن القسمة صلى الله عليه وسلم وكذلك الصوم على شومه اجماع
ان يكون مكره فاعيدوا في المشاومين قال جواد اذ اترجما
في الخطب الاية عن ابي الخاضع

لا تفرق بيني وبين والدي وادب الخطوه في بكاح

[illegible]

عن أبي مالك الأسدي عن أبيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار

وذكرت لوكا لاجا والاصا
والناني في سابع

وهو قوله عز وجل
 قاله خذوا زينةكم لما
 تخرجون الى المسجد
 فان ذلك من الله
 ليذكر الله عز وجل
 ان الله هو السميع
 العليم

هذا هو الأصل في النكاح
والنكاح هو العقد الذي
يؤثر به الزوجان على
أحوالهما في الدنيا والآخرة

أقوله صلى الله عليه وسلم اخذوا هذا النكاح واضربوا عليه العربال **مسألة**
ويكره ضرب البتة عنده ما ضرب على طرده العاولة شكل مخصوص
والله هذا المعجزة اصح فاقم ذكرها ان البتة فوق حب ان
تكون على شكل المربع دون البتة فتعلمه المعنون **مسألة**
قال القسم عليه السلام ان يكون في انتهاب الساري العرقات
كرهية وفي تعليق الفولس والمراد ببول القسم عليه السلام
الانتهاب هو الانتقاء كما يشهد الله على التوثيق لا على الحقيقة وفي
الكافي ولا خلاف انه جرم انتهاب من الملقطة **مسألة** وجب على
الزوج ان ساوي من سابه في قسمه الايام والليالي وهو لا يخلوا
فان يكون متوازي اعني ملك الصبر او زوجات فان كن سراري
فانه لا يحب القسم بينهما وان كن زوجات فان كان جميعهن حرا
وجب التسوية بينهما في قسمه الايام والليالي وكذلك اذا كن اماءهن
زوجات وجب التسوية بينهما وان كن حرا ابروا اماء زوج
الاحباب على عليه السلام انه يقسم الحرة يومين والامة يوما واحدا
فصل وفي الوافي قال في الغباير لا بأس ان يدخل المتقار
على المتسارح القسم بالياوي واجل الحاجة وان مرفت احديهما
عاده بالنهار ولم ينفذها بالليل وان مات فلا باس ان يقسم عندها
بالليل وان مات فلا باس ان يقسم عندها حتى يتوارثا وان ازال

ان يقسم بينهما ليلتين او ثلاثا كان له ذلك وفيه واذا قسم لامرأته
غاب ثم قد مر ابد القسم لليلة وفيه ولو تزوج صغيرة من رجل فمفت
اليه فلم يصل للجاء فلزوج ان يزفها على الولي ان بلغ **فصل** ذكر
الناشر في الابانة ان حق الرجل على المرأة ان تطيعه فيما كان لله فيه
رضا ولدا كانت معه في الفرائض ان لا يقلب حبها الا بآيته وكما اراد
منها حاجة فلا تمنعه الا اذا كان يهلكه ليرتد عنها ولا يخرج من
الدار الا بآيته وتطيق وتطهر له واذا امتنع من غير علمه فله ان
يربطها في الموضع ويضربها تاذا بيا كما ورد في الكتاب **فصل**
وفي الوافي وان داهرت واذهبت طلقا كاذبة بجان له ركا
والقسم لعمرها وترك الفقه عليها الا ان يعود الى الطاعة وكذلك
ان سافر بها اهلها بآيته او غير ذلك فالفقه ولا قسم الا ان يكون
الزوج هو الذي استخضا وذكر في تعليق الفوارس انها اذا خرجت
مسافرة لجهة الاستقام فلها عليه الفقه **فصل** وفي الوافي وان
كان الزوج خفيا او مجنونا او غيبا او غلاما لم يحتمل وقد دخل وهو بالغ
والهوى والصحيح يتوفا في القسم وفيه وان جت امرأة او خرجت
في بعض المرات كان له ان يقسم عندها **فصل** وفيه قال
ابوع ان وهب او كيتا او جده بمرعا بغير زائد على ما حب عليه ان
وفضلا عما عليه علانية اعطا غيرها مثله وان خفي ما يتطوع به من الهبة

هذا هو الأصل في النكاح
والنكاح هو العقد الذي
يؤثر به الزوجان على
أحوالهما في الدنيا والآخرة

هذا هو الأصل في النكاح
والنكاح هو العقد الذي
يؤثر به الزوجان على
أحوالهما في الدنيا والآخرة

٢
 في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة في مسائل النكاح والطلاق والعدة
 والنفقة والطلاق والعدة والنفقة والطلاق والعدة والنفقة
 والطلاق والعدة والنفقة والطلاق والعدة والنفقة

وان لم يعط غيرها ففضل قال في الله وما كان من مازله
 في الاول والمثل فان المتأواه من سائر واجب وفان لدو على المثل
 فله ان يره والنفقة وقال في موضع آخر والمستأففة التي
 سقط بها من المتأواه من الزوجات في قسمته اللسان والامام
 هو البرد فما فوقه في مسئلة في اليوم في القسم ما دام مقبلا
 فاذا سافر فله ان يسقط من شاميهم وخصما ذلك على قيار قول
 في عليه السلام وفي الكافي واذا تافز الرجل بها لاجد من سائر
 او بغير قرعة لم يقصر السابق منها ويستأفف الفتنة عند اصحابنا
 مسئلة ولا حب الشهود بينهم في الوطى ولها ملزمة
 البكر في البيت منهم فقط كما نص القسم عليه السلام ولو
 وطئ في قسم من لها الفم عنهما جان فكذلك وسقط ان يكون الحاصل
 لما تافز على قيار قول في عليه السلام فصل وفي الكافي قال
 اصحابنا وعامة النابز ان المريض بطاؤه في بيت ان واجده كما فعل
 الله صلى الله عليه في مرضه فان كان حاله لا يتأنا البطاؤه
 فان تافز الاربع بامر لخدمته كل ليلة على الشهود في فصل وفي
 الواوي في قسم المرأة التي قد لا منها او طاهر منها ولصحة لا يراها
 وكذلك لو كان هو محرما فصل من حجاب الترتيبات الواو
 المحرمات

٢٢٢
 في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة في مسائل النكاح والطلاق والعدة
 والنفقة والطلاق والعدة والنفقة والطلاق والعدة والنفقة

من العراوة في سب القاض عجز استعدوا اذ كانت لرجل امرأة
 واحده او ايمه لم يره الشبهة عندها البلاد لانها او اما حب القسم
 من امر لغيره او شتوه وكذلك ان كانت له شتوه فترك شتوه منها
 سكتا منها ولا بأس ان سكتها في شتو من ذات واحدة من ذلك
 ولو اذ كان كل واحد منهما سكر مثلها للملح والوجه او لبعض سكا
 ووجهان كذلك وكذلك لو استقطت قسمها جان ولها ان رج
 في جمع كك فصل واذا تزوج امر لغير على ان يقيم عند احداهما يوما
 وعيد الا حسن يومين ثم رجعت الى لها اليوم عن كك جان خرجا
 ذكره في الواوي في في الواوي ايضا واذا حلت الامه من وجهان
 يومها وليلتها ولم تحلل السدخل له ولو حلت له السدو لم تحل له ليل
 له ولو وضع السدو عنه بفقها حل له مسئلة واذا تزوج بكر اقام
 عندها يسبعا وان تزوج ثيبا اقام عندها ثلثا اقيم هذه الايام ليلتها
 قال ابويع فان اقام عبد واحد اكثر مما لها وجب عليه ان يوفي
 الواوي مثل ذلك لاروي عن النبي صلى الله عليه قال لا تم سلمه لسانها
 لغيرك على اهلك هو ان شئت بسبع كك وسبع غير من وان
 وان شئت بسبع كك لاروي عن النبي صلى الله عليه قال لا تم سلمه لسانها
 نطل حتما من اللات لانها لو كانت مستحبة للثلاث لكان صلى الله عليه

وان شئت شئت لك وورعت عده من من ذاب الخرجات
 الواصلة من العزل والنجار البها وذلك رونه فان اخذت القيام
 عندها شبعه ايام شبع مع الغناه وفي الولي ان دخلت عليه تلب
 وبكر في ليلة فانه بيد اب بكر خراجا وان كانت بكران او ثبات
 فانه بيد ابائهما شانه **مسئلة** وجون العزل من الحجرة اذ لم
 يكر في وجه المضاره ولدت في ذلك وجون العزل من الامة
 وان اكرت قال ط وظاهر اطلاق القسم وحي عليهما السلام
 ان الامة ولو كانت روجه لا يصراد نهلا لا اذن شيد ها وانها
 ومالك المير في ذلك وعبد الناصر ان الامة المروجة لا جون
 العزل عنها الا بادر مولاها ومثله ذكر في تعليق الفوارس
فصل قال رضي الله وجون للرجل اعطى النساء للتاديب وليس
 له ان يدعو احد اخر لقضا الوطير دون سواها **مسئلة**
 واثبات النيا في اديار حرام نص في الاجم وحلي انا حنه عن مالك
 والمامير **مسئلة** وجون مجامعة المرأة في فرجها مقبلا ومبدا
 نص عليه القائم عليه السلام وجون لكل واحد من الزوجين ان ينظر
 الى فرج صاحبه **فصل** قال ط وايان المرأة والعلام في
 اللبس في افيار العجالات كالصوم والحج والكفارة في الحج والغيل

والحدة الرجم تايبان المراقبة القل على اضلح عليه السلام
فصل والاحضان لا يقع في الوطير في الزوج في البر كما لو
 وطى امته لم يكن محصنا **فصل** وفي تعليق الاقاربه قالت
 الاستماع باليد حرام لما روي عن الله تعالى البؤس الى البهيمه مسئلة
 ولا جون للرجل ان يجامع امراته بحيث ينظر اليها ويكره ان يكون
 جامعا في بيت يكون معها غيرها الامر ضرورة مع اجها في اخفاطه
 نص القسم عليه السلام قال ط ويلعن الله الذي ينظر الى وجهها لم يكره وسلم
 هالت جامع الرجل اهل وعده احدى حجة الصو في المهد واما اذا كانت
 الضرورة داعية اليه فانه يستوعق له ذلك وفي الولي في ذكره الكلام
 عند الجامعة لا نهائيه في حقه وكثره الكلام في مقام **مسئلة** وجون للرجل
 اذا اراد ان يتزوج امرأة ان ينظر الى وجهها من طره ووجهها لم يكره وفيه
 قال رضي الله فانه قال جون الخاطب ان ينظر الى الخطوبة ويكف هسه
 عن قصد الشهوة وكذلك الشاهد عند الحاكم العدل والطيب وفي تعليق
 الخمر قال ط وجون النظر الى كفتها قال ط ينظر هكك
 على اصلنا قال ط ومع قرأنا ان الوجه ليس يعوره ان النظر اليه للحاجة
 جابر وجون كسفه في الاجوال كلها فاما النظر اليه على سبيل الشهوة
 فلا جون والى هذا الحصيل اشارم بالله **مسئلة** وجون للرجل ان يدخل

لا يجوز عليها حاله الا ان يكره
 سحرها مسك وعشره الحج

بامر الله اذا ضلح الخمار والرجوع في تلك المعرفه التامه السباخا لها
ميسله واذا كان الزوج والرجل ولد من غير مائ فانه يمنع ان
يكف عن جماعها بشر ان يحالام لا الى اخر المسيله وهي مسيله على
فضول منها انه يحب ان يكف عن جماعها كما ذكره فلا يصح انما
حب الله لو خور شر وطيله اجدها ان يكون هذا الزوج قد وطئها
قبل موت هذا الولد الميت 4 والبار ان لا يكون قد شرب جماعها وخور
ان تكون حاملا والثالث ان يكون مع الام من تحبها ومن سقطت الاخوه
لام ايضا وانما يحب الله عن جماعها لانه احدهما يرجع اليها وهو لاجل
الميراث لا ثانيا كانت حاملا عند موت الولد تحبها الحمل ان كان لثمن
فطاعدا او مع غيره من الاخوه ان كان وجده من الثلث الى البدر
والبار هو الرجوع الى الحمل وهو لو ان كانت حاملا عند موت الولد
ورث الحمل اياه ان لم يكن ثم من سقطت الاخوه وقد لا يصح لام وهم
الولد والبار والاب والجد الفصل الثاني انه اذا كف عن جماعها
ثم شرب انها حلال قبل ذلك جان وطئها الى الحمل لا يترتب على الحمل الفضل
الثالث انه اذا كف عن جماعها ثم شرب انها حلال قبل ذلك جان وطئها
فحاصت حصه جان له بعد ذلك وطئها بين الحيض علمه الحلو الدم
عن الولد الفصل الرابع انها ان لم تحيض وجب ان يكف

٤٧

عن جماعها حتى يمضي ثلث شهر وستة أشهر ويوم ثم يجوز له بعد
ذلك وطئها الى الوطئ بعد هذه المدة لا يوجب القياس فان العلق
ان كان حصل عند آخر وطئ منه فهو تليد لا ربع شهر اذا حمل عند ربع
شهر عليه السلام اكثر من اربع شهور ولا دون ثلثه اشهر فالوطئ
لا يورث في العلم انه ثلث فان ولدت بعد اربع ذلك على العلق
لم تحصل في تلك الوقت وانما حصل بعده فلا يورث 5 الفصل الخامس
فان كف عن جماعها شهر او اذغت انها حاصت جان له وطئها
فان وطئها ثم جئت بولد لاقول من شهر اشهر من يوم البدر
حكم بان الدم كان استحاضة ولت الولد كان حاصلا في البطن من
الوطئ الاول من ثمن الميت 5 الفصل السادس انه اذا لم يكف عن
جماعها ثم امت بالولد ليدون اربع شهور من الوطئ الاول وثلثه اشهر
من الوطئ الثاني فله نصف نصيبه وهو البدر لا تستحقه من وجه
ولا تستحقه من وجه يحكم له بالنصف كالمبدع وكالحنا الفصل السابع
فان انكر الوطئ اصلا صديق نصيبه معناه انكر الزوج الوطئ قبل موت
الولد ويريد بذلك ان الحمل لسوارث للميت ويكون في الظاهر
هو وارث له او منكر الوطئ بعد موت الولد ويريد بذلك ان الحمل وارث للميت
وسوارث للميت في الظاهر وصورة المسيله الاولى ان المرأة بالولد ليست
اشهر فافرقها الى اقصاصها به ههنا هذا الحمل وينكر هذا الميت الامم

والآخر من الأم وهذا الحمل والعرفان نصيب من تركه الميت الأول
 وهو البنت يكون لأب والأم إذا لم يكن لأب والأم إذا لم يكن
 الوحي قبل موت الولد فإذا لم يكن الوحي قبل موت الولد فلا شيء له
 ويكون هذا البنت للأم والآخر من الأم فللأم الثلث والآخر للبنت
 والباقي رزق عليهما يكون المال بينهما اثنا عشر **الفصل الثامن**
 من أنكره وقد لا يستحق الحمل من أحته الميت أعني الميت الأول
 المذنب البنت لا ينفك إذا مات به لبنته أشهر إلى دون أربع سنين من وقت
 مات الولد الأول فكانه في الظاهر لا يستحق شيئا من الأرض من مال
 الميت الأول لأنه مات حيا به بعد موته فلا يستحق شيئا من أرضه وقد
 أيضا يستحق من طريق التحويل لأب منه إذا أتت به لبنته أشهر
 فضاء قبل الدون أربع سنين من وقت موته فكانه استحق الأرض لأنها
 أتت به من وقت موته أشهر إلى دون عاشر أكثر مدة الحمل فاستحق
 الأرض فسيح في حال ولا سيح في حال وهو سدين فوجب نصف
 والله أعلم الوحي بعد موت الولد الأول مات المرأة بولده لبنته أشهر
 فضاء فأنه يصدق في نصيبه أن كان وأرثا متزوج رجل امرأة أخيه
 ولها ولد من الأخ الأول ولو لم يمت مائة الوارث الذي هو من الأخ الأول
 فإنه يجب أن ينفق عن جميعها على ما تقدم فإن جات بولده لبنته أشهر
 من يوم مات فهو وارث لا محالة وإن جات به لبنته أشهر

في
 النكاح
 والطلاق
 والنفقة

فالظاهر أنه قد وقع بعد موت تلك الولد التي هي من أخيه والله
 لم يستحق من المال شيء فاملكون أمال الميت على بنته أيهم الثلث
 للأم والبنت الولد الذي هو من هذا الزوج لا ينفك الأخ الميت والباقي
 هو ثلث للزوج لا ينفك فمات النكاح الزوج وطبقا بعد موت الولد
 فكانه اقرب بموت هذا الولد استحق من مال الميت لأب فيصرف
 في نصيبه دون نصيب الأم والأخ مملوك على بنته أيهم الأخ أيهم
 ويستم لهم إذا الولد ويستمهم وهو الثلث من المال للأم وشهات
 للقيم فجاء نصيبه من ثلث أيهم الشهيدين لا نكاحه وفيه نظر على طريقتين
 أهل الفرائض فإن على طريقتهم يقع هذا الولد قدر ما حصص الميراث
 لو أنكره الجمع ولا يلزم بتأثير الورثة من قبل الظاهر أنه وقع في بطنها
 بعد موت الولد **مسألة** ويجب على الزوج أن يقوم بما يحتاج
 إليه المرأة خارج المنزل وعلى المرأة القيام بما يحتاج إليه الزوج داخل
 المنزل نص عليه في عليه الشتام قال ط وما ذكره في من أن على المرأة
 القيام بما يحتاج إليه الزوج داخل المنزل الأول فيه عسر أن يكون ذلك استحبا
 وأما المساعدة الزوج فاحتمل له يقتضيه ذلك فقد نص على أن المرأة لا يلزمها
 أن ترضع ولدها إلا بالاحوة وإن أتت بالآخره لزمته لها **فصل** قال
 بالله ولا يجوز للرجل اختيار امرأته على الكبر والطعم وغسل الساب
 وغير ذلك وأما عليها سيط الفرائض وتغير الما قال وما روي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم

في
 النكاح
 والطلاق
 والنفقة
 والطلاق
 والنفقة
 والطلاق
 والنفقة

انه قضا على علي عليه السلام باصلاح ما كان خارجا وعلى فاطمة عليها
 السلام بحرمه البيت فقبضت عليه علي عليه السلام على ظاهره قال يا لله ولم
 يعل به احد من العلماء غير علي عليه السلام **باب الفرائض والحقوق**
 الولد بالولادة مستلزم فرائض الحره بنت سكاك صحيح او مكاح فاستد
 او شبهه سكاك بنت به المهر مع امكان الوطى اذا ثبتت لفرائس والولد
 تابع له والسبب لاحق من ثبت له الفرائض ولا خلاف في هذه الجملة له والامه
 ليس لها فرائض كالحره وانما ثبت لها الفرائض بالوطى اذا حصل في ملك او شبه
 ملك مع ادعاء الولد فنسبته منه بالدعوى على قياس اصل في عليه السلام
 واعلم ان الفرائض على ضربين فرائض حره وفرائض امه اما فرائض الحره فمكر
 ما به بنت فرائض الحره اما ما به بنت فرائض الحره فهو بنت ثلاثه شروط
 الاول عقد مكاح صحيح او شبهه سكاك او مكاح فاستد بنت به المهر قال
 زيد النكاح الفاسد خوان تن وجها معبده وشبهه النكاح خوان
 يتزوجها ولي او شبهه رجلا بذلك والشرط الثاني امكان الوطى
 بعد عقد النكاح دون العقد قال ضربت اما الوجهان الاولان
 الفرائض فيها بالعقد ولما كان الوطى ومض اول مدة الحمل وهي مضى
 شهر فاما النكاح الفاسد بمكاح المعبده فذكر من جعفر في
 شرح الجملة انه لا بد فيه من الوطى مع العقد ومض اول مدة
 الحمل ولا يتقوم في هذه الوجه امكان الوطى فيه مقام الوطى لا به

في قوله
 الفرائض
 والحقوق
 في قوله
 الفرائض
 والحقوق

في قوله
 الفرائض
 والحقوق
 في قوله
 الفرائض
 والحقوق

بعد صحيح على بعض الوجوه فلم يلحق في الفتوه بالوجهين الاولين
 الثاني في رد الدعوى المرأة وضول الزوج اليها بعد العقد والاسبق
 محتمل ممكن وهما في البلد او مسافه قريبه ممكن وضول المهر في
 اليوم فولدت بعد هذا العقد لسته اشهر فالولد له فان نفاه لاعفاه ولا
 به عليها انه حالها وعبدان حائنا وش اذا كانت المسافه التي بينهما
 مما لا يتوهم وضوله اليها لا يلحق به الولد وفي شرح لي مصر اذا
 كان المعلوم ان الزوج كان غائبا قدر مدة الحمل بان تعلم انه كان
 مسددا في موضع تاف عن موضعها طول هذه المدة قالم بالله بعد
 عند الحاق الولد بالزوج وعند لي ج اذا ثبت العقد وجاءت المرأة بولد
 لسته اشهر ثبت السبب منه وان لم يكن هناك امكان الوطى يجوز
 ان يتروجها خضه الجا لم وتطلقها مستلزمه واما فرائض الامه فليس
 لها فرائض كالحره وانما ثبت لها الفرائض بالوطى اذا وقع في ملك صحيح
 او شبهه ملك بنده جاريه الابن اذا وطئها الاب او الجارية المستتره
 اذا وطئها الشريك مكان فرائض الامه بنت شتين احدهما الوطى في ملك
 صحيح او شبهه ملك والمان ادعاء الولد فاذا ادعاه ضارت جسيذ ام ولد
 له وان وطئها ولم يدعه لم يلحق نسبه به ولا نصبر ام ولد له فصل
 واما حقوق الولد بالوالد فاذا ثبت الفرائض فالولد له والسبب لاحق
 من له الفرائض قال ابو ج اذا ضارت الجارية ام ولد له ثبت بعد ذلك

نسبت الأولاد منه إذا جاءت به لموضع الفراش وضعف الرق
 وفي الخبر ولو نفاه بعد ذلك لا يبيح عندنا لأنه لا يعان من الأمة
 وسيدتها أو عبد من الله أن نفاه أسفا ولم يلحق به وإن لم ينفه فالظاهر
 معها في أنه ولده **فصل** في قال ص الله إذا وطئ جارية فيه وجأت
 بعد وطئه لها بولد وعلم على ظنه معها لم يحز له نفي الولد وكذلك
 إن استولاه بعد الأمان فإن جأت بولد يشبهه سيدتها وهي غير عقيمة
 فإنه لا اعتبار بالشبه عندنا لأنه قد يشبهه بشبهها الأستان غير ولده
 ليس الزوجوع بالشبه إلى اختيار البائع صحته وقدر أيمانها ولا إلى
 العفاف من لا يشبهها فإن غلب في ظنه أنه ولده لا دعاه ملكا
 الوطئ وإن لم يغلب لم يلزمه الاعتراض به لأجل الشبهة مسئلة
 والمعتبر في ثبوت الفراش والحق الولد بصاحبه أمان الوطئ بعد
 عقد النكاح دون العقد ومضى يشبهه أشهر فقط على مقتضى نص
 عليه السلام **مسئلة** وإن اتفق فرأى أن أو ما حيز مجر الفراش
 وكان أحدهما مسقدا على الآخر أو ما إذا اتفق فرأى أن يجوز ترويج
 رجل يراه المفقود لقيام فيه بموته ثم يعود الروح ويجوز ترويج
 امرأة وهي في العدة جهلا بذلك ثم نالت المربوب ولد فإذا كان كذلك
 فالخلو أمان مكن الحاق الولد بهما جميعا أو بأحدهما أو لا يمين
 الحاقه بواحد منهما فإن لم تكن الحاقه بهما جميعا الحق بالباقي

الحاقه بهما جميعا إذا صار له ولد يشبهه سيدتها

دون الأول وكذلك جواز نفيه بالولد لا يبيح شهر فادونها منذ
 ظلمها الأول في لسته أشهر فافوقها منذ دخل بها الثاني وإن لم تكن
 الحاقه بأحدهما دون الآخر الحق به وكذلك جواز نفيه بالولد
 لا يبيح شهر فادونها منذ دخل بها الثاني فإنه يلحق بالأول ولو أتت
 به لسته أشهر فافوقها منذ دخل بها ولا أكثر من أربع أشهر منذ ظلمها
 الأول الحق الولد بها الثاني وإن لم تكن الحاقه بهما جميعا يجوز أن ينفى
 لدون سنته أشهر منذ دخل بها الثاني ولا أكثر من أربع أشهر منذ ظلمها
 الأول لم يلحق بواحد منهما هذا إذا كان الطلاق بائنا فإن كان رجعا مبينا
 الكلام في بانه إن شاء الله تعالى وأما ما حيز مجر الفراش فإذا وطئ رجل
 جارية ثم باعها من غير استئصالها فوطئها المشتري الثاني من غير استئصالها
 ثم استراها ثالث فوطئها من غير استئصالها ثم بولده هذا الولد إن جأت
 به لا قبل سنته أشهر منذ ملكها المشتري الأول لم يلحق الولد بواحد منهم
 وهو من ملكها قبلهم والجارية به أم ولده ويرجع بينهما عليه هذا إذا
 الولد فإن لم يذبحه فالجارية والولد مملوكان المشتري الأخير فإن جأت
 به لسته أشهر منذ ملكها المشتري الأول ولا قبل سنته أشهر منذ ملكها
 الثاني الجوز الأول إن ادعاه والجارية به أم ولده ويرجع عليه باليمن
 وإن جأت به لسته أشهر فصاعدا منذ ملكها الثالث والولد ملحق
 به إن ادعاه والجارية به أم ولده وإن لم يذبحه واحد منهم فإنه يكون

الحاقه بهما جميعا إذا صار له ولد يشبهه سيدتها
 الحاقه بهما جميعا إذا صار له ولد يشبهه سيدتها
 الحاقه بهما جميعا إذا صار له ولد يشبهه سيدتها

مملوكا من ولد عبده وهذا اذا اباها في اطهار مختلفه ولذا كانوا
يأبوا في طهر واحد بعد وطهر لها فاجتبت به لستة اشهر الى اقصا
قده الحمل فالولد لمن ادعاه منهم فان ادعوه كلهم فهو ولدهم كلهم
ويقتنه واجته عليه ويرجع الثالث على الاوسط سلب القيمة والوسط
على الاول تلك القيمة ذكره في عليه السلام قال من يد وما ذكر
في بعض نسخ الخبر من ذكر القيمة فالمراد به الشكر لا البيع كان مفعلا
مسئلة واول الحمل ستة اشهر واكثره اربع شهور على
عليه السلام وروي ان جماعة من الاعيان والسيادات ولوا
سمنهم المقتضى الزكيه محمد بن عبد الله ان الحسن بن الحسن بن علي
ان عسى عليه السلام لبث في بطن امه ثلاث ساعات مسئلة
وما خرج من القرحين ايضا اذا اكلت امه من رجلين فوطيا صا
جمعا ثم جاء بولد فاذا دعاه جمعا وكانا حرين مسلمين الحق
الولد بهما بينهما ورثته فان مات احدهما فهو للباقي منهما على
انها توارثان فقال ابو معناه ان الميت لو كان له ابن ومات
هذا الولد هذا الولد كان هذا الباقي هو الذي رثته دون هذا الولد
ونفقت كلها يكون على الباقي منهما من كل واحد منهما
ان كابل فاذا مات احدهما كان الآخر ابا كاملا لا يثبت
لا ان الميت يخرج الولد عن ان يكون ابا للميت وفي الثاني اذا

تلقا وطى جماعة خارجة ثم وقعت الدعوى الحسنة او اربعة
مات الولد منهم وعن ابن فان للجمع يثبت واحد عند اصحابنا
بالتيقن وفي تعليق التوارث قال الشيخ وخب ان تكون
الدعوى معا وهلك ذكره في الاحكام والوجه فيه ان الميت
يثبت للمدعي منها ما كانت لا حدها ولا يقع حصول الشرايط بعده
فالميت ابتداء الدعوى منهما معا والمراد بها قد مضى اذا كانا جمعا
خزين مسلمين فان كان احدهما ذميا او عبدا والآخر مسلما جاز
فاذعاه جمعا كان الولد للحر دون العبد والمسلم دون الكافر
ويعز ان جمعا فان كان احدهما عبدا مسلما والآخر ذميا واذعاه
كان الولد للذي عندهم بالله وقال صاحب التولي يكون للعبد
المسلم وفي تعليق التوارث افا لا سلام لا محالة حاصل للولد وصارت
ام ولدهما وتبعها لهما في قيمتها مسئلة فان ادعاه احدهما وشك
فيه الاخر ولم يدعه لكون من ادعاه فصل قال من بالسه وادا
افتر الزوجان على ان الولد ليس منه واذا عين المرأة انها جومعت بمره
وما خرج من ذلك لم يثبت الولد من ابيه وان ادعا الوالد انها رثت
ونفا الولد وصدر منه اقيم عليها الحد وانما الولد عن الزوج لانه منها انما مع
الانكاح ومع الامار اولى مسئلة ولا يصح الرجوع الى قول القاطن
في اثبات الاستنباط على قيار قول الحق عليه السلام وعبد من رجع الى

والنكاح من جهة الروح اما ما يتوهم من جهة الروح يزاد في النكاح

قول الفقهاء في ايمان النسب من طريق النسب ويؤخذ بحكمه عنده
باب ما يرد به النكاح مسألة يرد النكاح
بأربعة من العيوب الجنون والخلل والبرص والقرن والورث
في معنى القرن على قياس قولنا عليه السلام **فصل** اعلم ان
ما يرد النكاح الزوجان يكون مجنونة او مجذومة او برصا او قرنا
او ورثا او العقل ذكره في شرح لم يصر ان العقل والا
واحد وهو شهود يخرج من الفرج والعقل لا يكون في الاكابر
واما يوجب المرأة بعد ما تلد وقال بعض اهل العلم ان العقل ومن
يكون في مثله المرأة تصق فرجها حائل لا ينفذ اليه الرجل وانما اوقع
في ان المرأة اذا تزوجها الرجل فوجدها طاعنة في السن فهو عيب
وذكر من يالله انه لا يكون عيبا الا اذا تزوجها على انها صبيبة فوجدها
عجوزا قال وكذلك ان تزوجته على انه شاب فوجدها شيخا مقعدا
فانما بنا واما ما يرد به المرأة زوجها من العيوب فهي تزوجه بالجنون
والجذام والبرص واذا كان عتير طائفا وهو الفم مغبوط في فرائضه عند
الجماع وفي زوايد الامانة وكذلك الحكم في البول فاستأ على العتير
في العرائش عند الجماع ومن العيوب التي تزد بها الزوج بها الزوج ان
يكون خصباً او مستولاً او مجنوناً مستاصلاً وفي زوايد الامانة واذا
حدثت من اخير الزوجين ضرر طبعه الجماع كان عيباً ويحصل

العتير

ما ذكره لصحان ان الزوج والمرأة لا يخلوا ما ان تعاقدا النكاح وهما
يتلمان ثم حدث العيب بعد ذلك او يكون العيب خاصاً ليوم العقدان
تعاقدا او هما سليمان ثم حدث العيب فذكر السيد طائفة من العيوب
ان يرد صلاحه من حدث به العيب على اصله عليه السلام ودر ذلك
في ثلثة من العيوب دون ما عداها وهي الجنون والجدام والبرص
ولم يذكر فيما حدثت فيما عداها من العيوب البائنة بعد الزوج
هل يفسخ بها النكاح ام لا وعدم بالله حدوث العيب بعد العقد
يوجب الخيار وان تعاقدا العيب خاصاً فلا يخلوا ما ان يكون الزوج
او يكون بالزوج او يكون بها جميعاً فان كان العيب بالمرأة فالزوج
لا يخلوا ما ان يعقد عليها وهو عالم بالعيب او جاهل ان كان عالماً
لم يرد به النكاح وان كان جاهلاً فله فسخ النكاح فاذا فسخ الحاكم
لاجل العيب او فسخه برضاها فلا يخلوا ما ان يكون الزوج قد وطئها
ام لا ان كان قد وطئها استحققت المرأة المهر المسمى او مهر المثل ان لم
يكن مستمراً وشوا كان العيب بها او به او بهما جميعاً الا انه اذا كان العيب
بها وطئها الزوج ولم يعلم به فالمهر لمرءه فان كان من الولي لم يستران
يكون عالماً بالعيب في فاقته يرجع عليه بما يلزمه من المهر بان يكون
الولي ممن يطلع عليها كالأب والجد وان لم يكن منه بد ليس لم يكن له
ان يرجع عليه وكذلك ان كانت هي المداينة لم يرجع عليها ذكره السيد

وليس للولي ان يرجع عليها بالزمنه كما يرجع الوكيل على المتوكل
له وان وقع الفسخ قبل الوطى فلا خلوا اما ان يكون قبل الخلوة بها
لا وبعد هان كان قبل الخلوة بها او بعد هان كان قبل الخلوة بها
فلا مهر لها يتوكلان العقب بها اوبه او بهما جميعا ويتوكلان الفاتحة
له او الزوج وان وقع الفسخ بعد الخلوة فالمعبر لا خلوا اما ان الزوج
او الزوجه فان كان المعبر هو الزوج وفسخ النكاح لاجل
العقب استحققت المهر كاملا لانها قد سلبت نفسها ولا مانع من جهتها وان
لم يفسخ وظلقت فلها المهر كاملا وان كانت الزوجه هي المعبره وفسخ الزوج
المكاح بعد الخلوة فلا لاجل العقب فلا مهر لها لان الخلوة لم تكن من
جهتها صححته وان لم يفسخ وظلقتا بعد الخلوة لم تستحق مهر
ولها نصفه لان الخلوة غير صححة فصل قال ط اذا اوجده الزوج بها
للعماء والعشاء فاحيات لها على اصل في عليه السلام لسن الاعماء والعشاء
ليست بقصر وهما من حسن الامراض يحون على الانبياء ولو كان نقصا لما جاز
عليهم لانه بوجب التفسيره وفي تعليق الافاره والصرع لا يرد به النكاح
مبطله وان كان الزوج غيبا فلا خيار للمراه ولا يفرق بينهما
نصف عليه السلام وهو قول القسم وعبد الناصر وم بالله وص
بالله يفرق بينهما اذا طلبت المراه حلك بعد التأجيل وعبد م بالله
يوجله الحاقم سنة من يوم المرافعة فان اتاها والافرق بينهما وعبد

الناصر يوجله مده من حاله ولم يفرق سنة قال ص ن يدور ان المأم بالله
على ان فرقة العنة فسخ لا طلاق فصل واحلفوا في الزوج
فلحجب عليه الوطى لزوجته مرة واجبة بعد القسم ولحجب لا حجب
ذلك والوطى حقه ولهذا قال لا يفرق بين العيز ونا وحده وعبد م
بالله انه حجب ان يطاها مرة ه مسئلة وذلك المعبر العاجز عن
لحقه امرته لا يفرق بينه وبينها نظر في الاحكام وهو قول القسم عليه السلام
وعبد م بينهما سطلقت رجعت فان ايسر في العدة فلا عليها
الرجعة ه فصل من مجموع على حلق ومن تزوج بامرأة فوجدها
حما سطر فان كان حيا حكم الاناث فلا خيار للزوج في ردّها
وان كانت حيا لسنة او من يكون حيا حكم الذكور فالتكاح فابطل
باطل مسئلة قال محمد بن علي عليه السلام من تزوج امرأة على
انها بكر فوجدها ثيبا لم يضر له الخيار ولا ينقض من مهرها
لن البكارة نذهب بكحص والحرق والوشد وحمل الشئ الثقيل من
تحت الي فوق قال ابو ع وورد له مهران كان قد نذر عليه بشرط
البكارة فمبطله سوا اذا دلست الامة فبسطها على حرفا وهمتها انما هي
حره فاسترد لها الا اجر ما ذكره وحصل ذلك انها لا تخلوا
اما ان تكون عاتمة كان نيا ولا مهر لها وان كانت جاهلة فالمزوج
لها لا تخلوا اما ان يكون ممن يحون له تزوج الاما لم لا ان لم يكن

من جرح له ذلك فالتكاح فاسد وان كان مخرجون له تزوج الاما
 كان التكاح موقفا على احواله السيد والزوج فمن شاع التكاح من
 سيد ما لور فحما فحقه لا يخلوا اذا افتحاه اما ان يكون قد دخل بها ام لا
 لم يضر قد دخل بها لم يضر شيئا من المهر قال في عليه السلام ولا يرجع عليها
 بالمهر والى هذا ذهب ابو وهب وهو المذهب وخرجم بالله على اصل في عليه
 السلام الله يرجع به على سيدها ان كانت في الحر عزته وعلى قول في عليه
 السلام على احد وجهين احدهما حب ان يكون للمدلين غيرها فيرجع
 به على المولى لا البها فحق هذا بقدر البصم ولو ان امه ذليست والعلم ان
 يكون المراد به لا يرجع البها لانها قد استخففت بالوطي ولا مطب الاستحقاق
 مع الوطي وان صح له الرجوع لاجل الغرر فيكون الموجب للمهر هو الوطي
 والموجب للرجوع هو الغرر فيكون موجب احدهما غير موجب الآخر
 فان استولبها حتى يثبت الاولاد به وهم اجراء ويلزمه قيمه الاولاد
 لمول الجارية ويلزم سيدها ان يعزم ما لزمه خباياها لا قدر قيمتها الا ان قيمه
 الاولاد لا يخلوا اما ان تكون مثل قيمه الجارية او اكثر او اقل فان
 كانت قيمه الجارية والا ولاد سوا نقاضا وكذلك ان كانت قيمه الاولاد
 دون قيمه الجارية ولن كانت قيمه الاولاد اكثر من قيمه الجارية فحق
 الجارية بالخيار ان تأسلم للجارية به الى الزوج وطالبه بقيمة الاولاد
 وان تأسلم الجارية وطالبه بياقي قيمه الاولاد ويرجع عليها بالزاد اذا غدا

وان كان قد دخل بها فحق المهر والمهر هو الوطي

وهذا المراد به اذا لم يطلب الزوج تسليم الجارية وسلم قيمه الاولاد
 لمولها كان له ذلك على الاصل في عليه السلام لئلا يضر في العبد اذا قيل
 خطأ فان سببه ان تأسلمه بخباياها وان تأسلمه بخباياها بالغة ما يوجب
 فان سلمها وحب على الزوج قيمه الاولاد وان اسع من تسليمها اليه لم
 يضر له ان يطلب الزوج بما زاد من قيمه الاولاد على مستها بالنقاص ان
 ه **فصل** قال صا لله ومن تزوج امرأة على ان تخرج فوجدها امه
 وخباياها فالحلوه غير صحيحة مع العلم والجهل وعبد سائر الامه اذا خلاها مع
 العلم كان كك صاها كما هو يلزمه المهر وهذا اذا كان مخرجون له زوج
 الاما فان لم يكن كذلك لم يضر التكاح **مسئلة** ولولت عبد
 بغير نفسه على جرحه فاوهمها انه خير من زوجته ثم علمت انه مملوك
 فلها ان تفسخ التكاح هذا اذا كان سببه قد اذن له في التكاح او اجاره
 بعد العقد فان كان دخل بها فالمهر على سببه لها وان لم يكن دخلها
 فلا مهر لها بل القسح جامن قبلها على قمار قول في عليه السلام وان لم يكن
 منه اذن ولا اجارة وقد دخل بها كان المهر دينا لها في ذمته بطلبه
 اذا عتق فان كان العبد اوهمها ان سببه اذن له في التكاح كان
 خبايا منه تلزم رقبته ويلزم سببه لها في قدر قيمته وحصل ما ذكره
 اصحابنا في هذه المسئلة ان العبد اذا ليس نفسه على حره فزوجها فالمرأه
 لا تملك اما ان تعلم بانه مملوك في واولها فقبل الدخول بها او بعده ان

وهذا المراد به اذا لم يطلب الزوج تسليم الجارية وسلم قيمه الاولاد
 لمولها كان له ذلك على الاصل في عليه السلام لئلا يضر في العبد اذا قيل
 خطأ فان سببه ان تأسلمه بخباياها وان تأسلمه بخباياها بالغة ما يوجب
 فان سلمها وحب على الزوج قيمه الاولاد وان اسع من تسليمها اليه لم
 يضر له ان يطلب الزوج بما زاد من قيمه الاولاد على مستها بالنقاص ان
 ه **فصل** قال صا لله ومن تزوج امرأة على ان تخرج فوجدها امه
 وخباياها فالحلوه غير صحيحة مع العلم والجهل وعبد سائر الامه اذا خلاها مع
 العلم كان كك صاها كما هو يلزمه المهر وهذا اذا كان مخرجون له زوج
 الاما فان لم يكن كذلك لم يضر التكاح **مسئلة** ولولت عبد
 بغير نفسه على جرحه فاوهمها انه خير من زوجته ثم علمت انه مملوك
 فلها ان تفسخ التكاح هذا اذا كان سببه قد اذن له في التكاح او اجاره
 بعد العقد فان كان دخل بها فالمهر على سببه لها وان لم يكن دخلها
 فلا مهر لها بل القسح جامن قبلها على قمار قول في عليه السلام وان لم يكن
 منه اذن ولا اجارة وقد دخل بها كان المهر دينا لها في ذمته بطلبه
 اذا عتق فان كان العبد اوهمها ان سببه اذن له في التكاح كان
 خبايا منه تلزم رقبته ويلزم سببه لها في قدر قيمته وحصل ما ذكره
 اصحابنا في هذه المسئلة ان العبد اذا ليس نفسه على حره فزوجها فالمرأه
 لا تملك اما ان تعلم بانه مملوك في واولها فقبل الدخول بها او بعده ان

فتح فان لم يكن من سنده اذنت ولا ضمان بعد كان باطلا **فصل**
 وفي الوافي وسكوت سيد العبد يكون ايجاره للبكاح على ما ذكره
 ابو ع قال ضرب من ولحق على ماله يعني انه اذا اراد ان يزوج
 وسكوت كان اذنا قال وقد حمله اكثر الصحابة على ظاهره النسيان
 بالنسبة فانه حمله على المراكبه اذا كانت الاجاره قد بقى ممتا وكان
 حين من النطق ما يقتضي ان يكون ذلك ايجاره واما مجرد السكوت
 من دعت ان يقيم اليه ما ذكرنا لا يكون ايجاره مسئلة قال
 بن حبان قال الرجل يعده وقد تزوج بعد اذنته او قال له وقد تزوج
 ان يطلق منهن واجده وامسك الوافي كان كذلك ايجاره
 وذلك لان الطلاق لا يكون الا بعد صحة النكاح محض ذلك محض اللفظ
 وهذا كما قال الصحابة ان طلب الولي المهر وقدرت وجه الحية
 يكون ايجاره للبكاح من حيث ان المهر لا يثبت الا بعد ثبوت
 النكاح **فصل** فاذا اذن المولى لعده في النكاح فزوج كخافا فليدا
 ودخل بها لم يلزم السند مهرها على قياس قول في عليه السلام فان كان
 العبد دخل بها لمهرها في ذمتها بطالبه به اذا عتق ذكره في تعليق
 التحرر وفي الوافي واذا اذن المولى لاجده
 في النكاح فزوج امرأته في عفة لم يجز عليها
 بينهما الا ان يقول المولى عتت امرأته فمحور

٤

مسألة ولجوز للرجل ان يكره لفته ومدة على
 التزوج قال ابو ع وكذلك العبد وحكمه من محمد بن علي عليه السلام هـ
فصل وفي الوافي وليس للعبد المأزور والقسمي الحر المأزور
 في التجارة ان تزوج عده او لفته ليس ذلك ليس من تجارته مسئلة
 ولا يجوز تزوج المكاتب الا اذا اذنت فيه وليه المهر لها تؤدبه في
 حياتها **مسألة** ولا يجوز للرجل ان تزوج ام ولده الا بعد ان
 يت عفاها نص في الفتون على انه لا يجوز اصلا **فصل** وفي الوافي
 ولومالك الذي مسلم او مسلمة او المسلم كافر لم يكره لكرهها
 على النكاح لانه لا ولاية له بالنسبة على اصل في عليه السلام ولا ولاية
 له بالمالك واذا اراد ان يزوجها ولاي وصلا خلا من الذم من زوجها
 وكان المهر له **فصل** من تعليق الفواير قال في التجار ان اذا
 تزوجت بغير اذن مولاهما فدخل بها الزوج ثم اعفاه المولى فالنكاح جائز
 ولا جوار لها والمهر للمولى لين ثبوت النكاح حال الاجارة والعتق محض
 فحرى الاجارة فكانت اذنت وحيت وهو حرة وهله حب عبدنا على تعليق السند
 واما المهر فهو للمولى المحصول الاستحقاق قبل العتق **فصل** ابو ع يكره
 النكاح يعلم المولى ومن ان لم يعلم ختاه عتق فقال اذا لم يعلم حيت عتقت
 فالنكاح لها ان لم يطلقها الا بعد العتق ولا تها وطيب في غير ملكه

وان وطى قبل العون للمولي بها وطيب في ملكه وانما
رحمة الله في النكاح ان المهر للمولي ان خلاها قبل العون او
وطها لم يلا فصل وفي شرح لم يضر واذا تزوج العبد من غير
الذن المولى لم يملكه المولى صحيح النكاح من غير قوله احرق وانما
يصح حق المولى فاذا ائتمنت في حقه ولم يسق الا حق العبد وفي حقه
كان جازرا فصل وفيه اذا تزوجت الامه بغير اذن المولى ثم مات
المولى ونحو ذلك لا يبرأ فاجان النكاح جاز ولو كان الابن واجدا
فاجان النكاح لم يخبر هذا ذكره اصحاب ح وعيننا لا يصح في العمل
كلها ان عينا العقد الموقوف سطل بالموت فلا سطل الجارة في الوفاة
فصل في اذا تزوجت الامه ثم ائتمنت كان لها الخيار ان تات
اقامت على ما جازها ولزمت في سجنه سوا كان زوجها جزا او فدا
نص عليه القسم وحكي عليها السلام وهذه المسئلة تشمل على متايل
المولى انما اذا ائتمنت وهي تحت زوج كان لها الخيار في التام
على القسم والهبة وعبدش ان كان زوجها جزا فلا خيار لها وان
كان عبدا كان لها الخيار الثانية قال اصحابنا وخيارها في
التراخي ما لم يشترها زوجها النكاح في القسم عليه السلام
ان سها زوجها رضاها وقد علمت ان لها الخيار لمن لها الخيار

سواء كان زوجها حرا او عبدا

بعد ذلك وفي الكافي وان لم تعلم ان لها الخيار وطها لم يطل
خيارها هذا الرابع انما ان كانت صغيرة فلها الخيار اذا ائتمنت
الخامسة وحكم المذموم اذا ائتمنت وهي تحت زوج كان حرا
حكم الامه ان لها الخيار السادسة البتة قال ابو حنيفة لم يكن
الزوج دخل بها وفصح النكاح يقطع المهر على اصله عليه السلام
ليس القسر جازم قبلها وان كان قد دخل بها والمهر لسببها السابعة
قالوا اذا ائتمنت الزوج كان المهر للمولى سواء كان المهر قبل
الدخول او بعده وفيه قولان والله اعلم بالشرع في
المقصود الثامنة وفي الجمع وكذلك القول في المذموم اذا
ائتمنت وهي تحت زوج والمكاتب اذا ائتمنت من الكتابه عقد
وهي تحت زوج كان لها الخيار سواء كان عقد النكاح قبل الزوج
او بعده الا انما اذا تزوجت في حال الكتابه والمهر لها وان
كان الزوج قبل عقد الكتابه والمهر للسيد والله اعلم في
معلق الوفاة ما معناه واذا تزوج الرجل امته بغير مهر ثم ائتمنها قبل
ان يدخلها الزوج ثم دخل بعد عتقها ولم يكن فرض لها مهر اقبل العتق
كان المهر لسيدها وكذلك لو تزوجها بمهر مستمرا ومثله ذكر ابو حنيفة
وهكذا لو تزوجت امته بعد ائتمنها له ولو ائتمنته بعد العتق وجب
الحمد دون المهر فان كان نكاحها فاسدا فانه دخل بها الزوج

لعقبت فالمهر المولى وان دخل بها العقب فالمهر لها لانه بالوطي
 يلزم ماها وماله في النكاح **مسألة** وإذا تزوج الجرا مة
 فاستولدها فاولادها ملك لشد الأمه لان شرط عليهما الزوج
 ختمهم فكونوا احرارا عينا ونفع هذا الشرط وعبد لا يقع هذا
 الشرط وكتب لبر اشترط امولا ما انتم احدا من محض الاقرار
 بختمهم عتاقا ولدوا في ملكه وجب ان يكونوا احدا ان احقر قال
 لعبد غيره فهو جز فماله وجب الحكم بختمه وفي شتم على مسائل
 الاولى انه لا يجوز للزواج الأمه الا بشرطين احدهما ان تحس العت
 من ترك الكحل والى لا يجد سبيلا الى النكاح الجزة او الشئ ذكره
 م بالله الثانية اذا لم يجد سبيلا الى الحره واليسير لم تجز له التزوج
 بالامه واجدة ذكره م بالله وهو المذهب وذكر ابو ع الله
 يجوز له ان يتزوج لربعا **الثالثة** ان الاولاد يكونون مملوكا
 الأمه **الرابعة** ان الزوج ان اشترط ختمهم كانوا احرارا
 عتقا **الخامسة** انه اذا تزوج جزا مة كانت نفقها على الزوج
 اذا سلت وخلت بينه وبينها على الاصل في عليه السلام قال الزوج
 ان مولاهما ان توافي مع الزوج فعليه السكنا مع النفقة قال ط
 وهو قريب من قولنا وهو شرط يقرب من قولنا لانه شرط
 ان يكون معها الا لو نها فان لم يكن كذلك لم تسحق النفقة قال

اصحابه وهذا هو المذهب قال ج وهو الله نعم على قاسنوك
 عليه السلام لير وجوبها مستر وطا بالسلم المستدام حتى ان
 سلمت وقاومعت وقاومعت خلاف المهر الله تسحقه
 بتسلم نفقها مرة واجدة فاذا سلت الى الزوج لزمه نفقها
 ان كان مملوكا عبدا ومته لم يسلم اليه وانما مكر من وطها
 فقط لم يلزمه نفقها وهي على سدها كما لا يلزم زوج الجوه الشا سته
 فان جزل في النفقة شرط بين الزوج ومن الزوج ومن لا الجارية
 كانت النفقة على من شرط عليه ميهما والوجه في وجوبها
 على حب الشرط ان الأمه اذا تزوجت لا يجب تسليمها الى الزوج سلمها
 فميتا اما المولى حق الجدة فيها وله بيعها وتسليمها الى المشتري
 وإذا لم يكن واجبا على المولى لم تكن النفقة واجبة على الاطلاق
 بل يجب ان يكون وجوبها موقوفا على اختيار المولى فان سلمها
 تسليمها مستبد لاما وجبت والا لم يجب وإذا جازت وقوفها على
 الخيار جازت وقوفها على الشرط لير الشرط ضرب من الخيار
 وحكم الأمه مفارق لحكم الجزة في هذا الباب لان الجزة يلزمها
 تسليم نفسها الى الزوج تسليمها مستبد اما اذا لم يتعلق بر فيها جازت
 حق الزوج **السادسة** وليس لمولىها ان يبيعها من زوجها
 ومن المبت عتده وكتب لير الزوج قدس له حق

كذا في نسخة
 كذا في نسخة

الوطى في نكحها كانت مولدا فاحق في رقبها ملكه لها فلابد
 من وقت يستوفي فيه حقه من الوطى والعادة جارية بان الاستحرام
 نهارا او الا يستنحى يكون لها فوج اذا خذمت مولدا فانها ان تخل
 بينها وبين زوجها لا يستنحى بها ولهم ان ينقوها وخرجوها من بلد
 البلد ولا خلاف فيه **مسألة** فان استولدها كانت
 نفقة الاولاد على مولدا ما لا ينهم مملوكه فان استرط نفقهم على الزوج
 لزمته وملك لانه اذا شرط عليه التزام نفقهم ووطى زوجها على ذلك
 صار كانه راد في مهرها وخرجوا التزام الزوج بها محررا مفعلة بضمها الى
 المهر وخرجت منه ولو لم يجهول لا يمنع من صحته **مسألة** وان زوج العبد
 مملوكه كانت الاولاد مملوكه مولدا لأمه فان استرط مولدا
 العبد ان يكون الاولاد بينهما كان هذا الشرط باطلا فان وفا
 مولدا لأمه بالشرط كان حيا قال النوع ان كان مولدا العبد ولد في
 مهرها لا يل الشرط سقط الزبارة على مهر المثل اذا لم يف به
مسألة واذا تزوج العبد بامرأة مولاه فالمهر عليه فان طلقها
 العبد قبل الدخول على المول نصف المهر فان لم يكن فرض لها مهر
 فعليه النصف **مسألة** واذا تزوج العبد حرة فيثبوت له ان
 خرج زوجته ونفقها على مولد العبد لا خلاف فيه المشتري اذا اشترا
 العبد مع العلم بكونه متزوجا كان ملك ضمنا لنفقها

قوله وان زوج العبد مملوكه مولدا لأمه فان استرط مولدا العبد ان يكون الاولاد بينهما كان هذا الشرط باطلا فان وفا

قوله وان زوج العبد مملوكه مولدا لأمه فان استرط مولدا العبد ان يكون الاولاد بينهما كان هذا الشرط باطلا فان وفا

فان لم يثبت الاولاد كانت نفقة الاولاد على الام وان زوج لا يملكه كان
 النكاح موقوفا على رضاها ورضاها فاشترى العبد مسئلة وورود
 الملك على النكاح يبيد ويتناول الملك جمع الرقبه او جزءا منها
 فاذا تزوج العبد حرة لم يملكه الجزء او بعضه بطل النكاح وانفسخ
 ولا يكون حكم طلاقا ولا خلاف فيه ان ورد الملك على النكاح بطل
 وان النكاح ومالك اجد الزوج صاحب له لا يمتنع وان لا فصل
 بين ملك جميع الرقبه او شق من مفاها ان نفقة جارية انما ان متانها
 النكاح قال ع ان لم يكن دخل بها فامهر لها على قياس قول من عليه
 السلام من الفرقه جات من قبلها والدخول لم يحصل مسئلة فان
 اشترته بمهرها صح الشراء عينا كان المهر او دينا ونعم فمنه ان
 ان اشترته قبل الدخول ان كان عينا او مثله ان كان دينا على قياس
 قول من عليه السلام قال ص ما الله اذا اشترى المرأة زوجها بمهرها
 ولم يسم لها مهر قبل الدخول فبعده كان البيع غير صحيح لحالة الثمن
 ومفعلة البيع ليس المبيع معا فاشترى ملك بالقبض ولا يملكها ولا يحصل
 ما ذكره ا صحاينا ان المرأة اذا اشترته ولا تحلو اما ان يشتره بمهرها
 او بغيره ان اشترته بغير المهر صح ملك وانفسخ النكاح بينهما وحب
 عليها تسليم ما اشترته به من الثمن ولا يفي لها من المهر ان
 اشترته قبل الدخول بغير الثمن صح ما من قبلها وان اشترته

قوله وان زوج العبد مملوكه مولدا لأمه فان استرط مولدا العبد ان يكون الاولاد بينهما كان هذا الشرط باطلا فان وفا

وهي حاملة منه ثم ولدت عبده لا يجوز له بيعها لانه صار له
ولده له فان اشتراها بعد الولاده لا يضر اثم وليله مسئلة
ولو ان مكائنا كان زوج امة قبل كتابته ما من سنده ثم اشتراها
في حال الكتابه لم يفسد النكاح وكان له ان يطأها بالملك
فصل واذا زوج السيد ابنته من مكانه ثم مات الأب ورثه
امته انسخ النكاح بهذا ذكره الحافظ قال ابو حنيفة لا يفسخ النكاح وهو الار
على اهلها فاذا عجز نفسه ورث في الرق انسخ النكاح مسئلة
وليس للمكاتب اذا استعجارية ان يطأها الا في زوجها او نصفها
لص في الاحكام فان رعت كان العقب موقوفا على اصله عليه السلام
مسئلة ولو ان رجلا كان حرة امه وطلقها ثلاث تطلقات
ملكها لم يجز له ان يطأها بالملك حتى يسلك زوجها غيره ويطأها وكذلك
ان كان سقدا وطأها بعد تطلقه لها ما اثم لم يحل له مسئلة
ولا يجوز للرجل الجمع بين المحرمات في الوطء ولا يجوز له ان يجمع
بينهن في الملك ويجوز له ان يطأ كل واحدة منهما على الاصل بدون
دون صاحبها مسئلة فان وطئ احداهما لم يجز له ان
يطأ الاخرى حتى يخرج الموطوءة من ملكه يبيع او يهدى لا يجوز له الزوج
فيها او يمين ولا خلاف في جواز وطئ النسيء اذا خرجت الدخا من
ملكه يبيع او يهدى مبنوية او غير مطلق فان زوجها لم يحل له ان يطأ

الأخن عبدنا سوار وجها من عبد له او خراجي وكذلك ان جاتها لم يجر
 له وطها وعبد أكثر اليقها اذ ازوج الاخر ايجان له ان يطها
 مسئلة قال النوع ان ملك احد الحسن الملوكن ووطها وعقد
 على الاخن كما خلع كان النكاح باطلا فان لم يكن وطها كان النكاح
 صحيحا ووطا احدها ولا يبطا الاخن فان كان تزوج باحدها
 او لا فوطها ثم استن الاخر المخرجه فوطها حرم بطلان الاول طلاقا
 بانا لارجعه له فيه ذكره في الشرح وعبدج ومن جوت اذا
 ووطي احدهما ان يعقد على الاخر املاكا لنا ان الوطي في
 الحسن مكره النكاح عليهما لا اله ان ووطي كل واحد منهما من
 دون الاخر مباح والجمع بينهما في الوطي محترم وكذلك الجمع بينهما
 في العقد لا علم ان الجمع من الحسن الملوكن على ضربين أحدهما
 في الملك في البناء جمعها في الوطي اما جمعها في الملك فحايث
 لا خلاف واما الجمع في الوطي فهو على ثلثة اشرب الضرب الاول
 اذا ملك اليمين ووطي احدهما ثم اراد ووطي الثانية فانه لا
 يجوز له ووطي الاخر احيى يخرج اليه وطها من ماله يبيع او يعين
 او هب لا يجوز له الرجوع فيها فان وجها لم يجر له ان يوطا الاخر
 عبدنا وعبد اليقها اذ ازوج احدهما جاز له ووطي الثانية والضرب
 الثاني جمع نكاح فانه اذا عقد النكاح على احد الاثنين فانه لا يجوز

وجوبها سبب واحد فاذا استحققت الفسخ كلها وجب
 ان يدخل مهابل حرم من اجراءها بغيره العزم ولا يلزم جازية من
 رجل من يلزم الواطي نصف العذر بسبب وجوب العذر
 من ضمان القيمة قال جاوليلزم المات قيمة الولد اذا استول
 جازية البين الحاربه اليه في حال الوطي فيصير العلوق حاضرا
 في ملكه فلم يلزم ضمان قيمة الولد وفي موضع آخر وفي
 هذه الجازية يوم العلوق فان لم يعلق لزمته العزم فان حكم
 الاما في الاستنار او استباحته الوطي وما سئل بذلك مسئلة
 استنار الامه واجب على البائع والمشتري جميعا من كانت عنده جازية
 وان اوبعها وجب عليه ان يسيرها قبل البيع بحضه وكذلك المشتري
 يجب ان يسيرها قبل وطئها بحضه وتخصيل المذهب ان الاستنار
 واجب على البائع والمشتري جميعا ان يسيرها قبل وطئها بحضه
 المذهب ان الاستنار قال ابو حنيفة اما البائع فانه يجب عليه
 الاستنار قال ابو حنيفة وكان البائع لها وجلا او امرأة باعت او
 ابتاعت من غيرها وشتوا كانت الامر المشتراه صغيره او كثره
 بكرة او ثلثا وجب عليه ان يسيرها بحضه ان كانت من ذوات الحش
 فان كانت اسه لصعرا او خيرا سبقت قبل البيع شهر وكذلك
 بعد البيع شهر فان كانت جاملا من غيره او من وجه حرام له نكحها

من غير استنار او للبائع الاستماع بها في حال الاستنار فيما دون
 الفرج اذا لم يكن جاملا ذكره م بالله في شرح العمدة والمعتبر
 في استنار البائع لها من يعزم على البيع دون ما تقدم من الحصر فان كانت
 من ذوات الحش وانقطع حشها لغرض فلا ينقض مسئلة قال ابو
 زكريا علي بن الغياث عن علي بن الحسن نطالان البيع مترك الاستنار
 وذكر البخاري عن محمد بن احمد رحمه الله انه ان باع ولم يسر فالباع
 يكون فاسدا غير باطل معناه انها ملك بالقضير ضا البائع وعند م بالله
 في احدى قوليه لا يجب الاستنار على البائع الا اذا كان قد وطئ او استمع
 وقال ولا يلزم الواهب الاستنار الا ان يكون قد وطئ ويلزم الموهوب
 له وكذلك يلزم الوارث والموصاله الاستنار التحذير الملك وعدم
 بالله يجب الاستنار على المشتري فقط واما المشتري فاذا اشترى الحاربه
 وجب عليه الاستنار اذا اراد وطئها وهي لا تحلو الا ان يكون جاملا
 او جاملا فان كانت جاملا فاستنارها يكون بوضع ما في بطنها ولا يجوز له
 الاستماع بها قبل الوضع وان كانت جاملا فلا تحلو الا ان يكون من
 ذوات الحش ولو اسه ان كانت اسه من الحش لصغير او كبير
 عليه ان يستنار بها شهر وجوز له الاستماع بها فيما دون الفرج على ما
 ذكره ابو حنيفة وذكر م بالله انه لا يجوز اصلا وان كانت من ذوات
 الحش فلا تحلو الا ان ينقطع حشها لغرض ام لا ان ينقطع حشها لغرض

على ما في
 العمدة

قد كرم بالله أنه يحب عليه أن يستبرأ بأربعة أشهر وأعوشر ثم يطأ
 بعد ذلك وإن لم يقطع حيضها فلا جلا ما أن يسير بها في حال كونها حائضا
 أو يحضر بعد شهرين لها أن تستبرأها وهي حائض لم تعتد تلك الحيضة وجب
 عليه أن يستبرأ بها الحيضة مناسبتها في ملكه وإن استبرأها ثم حاضت بعد
 الشهر أجزأ حلت في ملكه اعتدت تلك الحيضة وسواء كان قد قبض
 الجارية من ربه أو لم يقبض حرجه الأخوار من مذهب الحنابلة
 وخارج متاج الوابي أنه لا يعتد بتلك الحيضة إلا بعد القبض والاول
 وفي رواية البابية وإذا باع الجارية بشرط الجارية فإن كان الخيار للمثل
 فخطأ ما حاضت في مدة الخيار اعتدت تلك الحيضة وإن كان الخيار للمالك
 أو لها جملها لم تعتد تلك الحيضة قال أبو جعفر ولا يجوز له وطئها حتى
 تطهر من حيضها وتغتسل منه قال أبو جعفر وكذلك لا يباح المشتري أن يعتد
 بحيضها حتى تغتسل منه على الأصح عليه السلام فإن اشتراها وهي
 حامل فوضعت عبده كان ذلك استبرأ وجاز له وطئها بعد انقضاء الحمل
 ولا فرق بين أن يكون المشتري للجارية ذكر أو أنثى صغيرا أو كبيرا
 في أنه إذا ولد معها أو تزوجها أو وطئها إن كان المشتري ذكرا
 فإنه يحب الاستبرأ ولا فرق بين أن يكون المشتري صغيرا أو كبيرا
 قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تطأ للوطئ مسألة ويجوز للمشتري أن يبايعها
 فيما دون الفرج قبل الاستبرأ إذا انفرد أن لا يجمل بها قال أبو جعفر

أما سقر في الصغيره والأبسته وفي غيرها لا تحصل إلا غالب النظر فحاصل
 المذهب حرم الوطئ والممس من كل وجه وذكر أبو جعفر في النصوص
 أن القبل غير شهوه بمنزلة الوطئ دون الفرج وعبدى بالله
 لا يجوز أن يبايعها فيما دون الفرج وإن انفرد أن لا يجمل بها وعبدى بالله
 إذا تصدق على غيره بأمه أو وهبها له جاز له الاستمتاع منوطا إلى أن
 يصح براه الرحم أو مسمى شهر بعد أن دانت أبسته والله أعلم وكذلك
 المستبرأ لا يملكه هـ **فصل** من مجموع على خليل ذكره كرم بالله
 في الزمادات أن الاستبرأ أحب للمالك فكل أمه تجرد عليها
 ما رث كان أو هبته أو بيع أو سرقه فان من حكمها وجوب الاستبرأ الحيضة
 على من ابتاع اليه وكذلك إن وقع الإقالة بعد البيع على فضته المذهب
 أن عليها الإقالة مع هـ **فصل** قال صلى الله عليه وآله وسلم على المشتري أن يستبرأ
 في ذوات الحيض أنه يسير بها الحيضة وفي ذوات الشهر بالشهر **فصل**
 من الكافي فإن وهب الجارية بعد الاستبرأ أم رجعت في الهبة فعليه
 أن يستبرأ بها عند الجمع **فصل** وفيه وإذا اشتري الشريك نصيب
 شريكه من الجارية وصارت كلها له فعليه الاستبرأ هـ **مسألة**
 وإذا سئبت الأمه لم تجز وطئها حتى تستغسل بحيضه إن كانت حائلا أو
 نعيم إن كانت حاملا وهذا مما لا خلاف فيه مسألة ومن استبرأ
 أمه وأعطىها وتزوجها لم يجز له وطئها إلا بعد الاستبرأ قال ط وعبدنا

وعلية له وطئها الطاهر ولا يستبرأ
 وعبدى بالله

على قول من رآه على الرجل حتى غلبه السرور فاقاله
 خور له ان تدوح بها قبل الامتناع او ان لا تحب ان يطاها الا بعد
 ومثله ذكر من قال ص بالله قال ص بالله فارتبطها سبدها بعد الامتناع
 اعفها وتدوح بها فله وطهاين الوعد وقع بمن سقار ع غيره وهذا
 ه فصل في تعليق الفوارس ذكر ابو الحسن في الواري انه اذا
 باعها ولم يسلها حتى تنقلا المشي فاقاله الباع وجب على الباع ان يستبرأ
 وعليه بدل ما ذكره الشئيم بالله ه وفي شرح لمصر هل يجب مع خلاف
 ما قاله ج و انواع على اصله عليه السلام ان الاقالة فتح ه فصل وفيه
 قال واما اذا رد ما الباع خبار الرويه او بالعبه وبالشريح فقيه
 نظر و الاولي ان لا يجب بهدم الاستبالة لانه رفع العقد عن الأصل
 والله اعلم والاحباط اولى وذكر في موضع اخر اذا ردت الجارية
 بالعب او الفسار يجب على المولى استبرأوها ه فصل وفي الواري
 واذا رجعت الابنة او ردت المغضوبه او فكت المراهونه او عجز
 المكاتبه او انقضت مده الاجاره لم يكن على المولى استبرأ فيه فصل
 قال الشذجا واذا حرّم زوج الجارية على مولاهما فلا يخرج بذلك
 ملكه ثم قال فكل وحله الوطي فلا يستبرأ عليه مثاله ان يزوجها
 مطلقا قبل الدخول او اريدت عن الاسلام ثم استلمت فلا تستبرأ
 على المولى وفي شرح لمصر و انواع لم المولى او المديرة اجبارا
 من غير ضروره ثم ردت لا يجب الاستبرأ البتة الملك لا يخرج

المذنب لضروكه ثم ردت بحب المعتبر اه **مسئلة** واذا قال
رجل او امرأة لرجل **اغت** لك فرج جارية هذه او احللت لك
او اعزتك لمخل له وطبها بهذا القول فان وطبها عامما بالخرم
لزمه الحد وان لم يكن عالما بذكرى عنه الحد للشبهة ولزمه المهر
وهذا اما خلاف فيه **فصل** وفي شرح لي مضر واعلم ان
انواع الشبهة عند اصحابنا ستة الملك وسهه الملك وسبب الملك
وعقد النكاح وعلقه النكاح والاباحه والكراهه **اما** الملك فكل
المشتركة وكالجارية المزوجة واماسهه الملك فهو جارية
الكافرة وكجاريه الابن وجارية المكاتب ووطي الحاضر ووطي
الزوجه وفي موضع مكروه قال الشيخ علي خليل في جارية المكاتب
نظر واماسيب **واما** سبب الملك فيجوز ان يكون مضمونة
على الوطي برضا الملك كالمهرهونه والمبيعه قبل السلم والجارية المهره
قبل التسليم اذا وطبها الزوج **واما** عقد النكاح فيجوز ان تزوج امرأة
لا يخل لك كاحكامه وطبها عامما بالخرم وكذلك سائر الاحكام القاسدة
والمراد بقولنا في هذه **المسئلة** عقد النكاح شبهه هو شبهه الوطي
واما فلقه النكاح فمالوطي في العدة عن طلاق بان اذا وطبها المطلق
وهي في عتقه ذكره المشددا **واما** الاباحه فكقول الرجل لغيره
اغت لك فرج جارية نظر عليك يحى عليه السلام في لفظه **اباحه**

والاحال انه شبهه اذا كان متبع لم يمت بالحرم فيداعنه الحد قال
ان الاباحه والاحال سبب الاباحه النصف في ثمن المبع فجار ان
يصير شبهه مع الحمل في البضع قال علي خليفه فهد ليقص ان الموطوه
اذا رتب واديت في وطها جازيا بالحرم وضابا اذها
جل الرطب وحب ان يصير شبهه كاذن المولى واباحه الجارية واقما
الكره فانه يكون شبهه في حق المرأة واقما الكراهه في حق الرجل
فهم ان يقال انه يصير شبهه ويحتمل ان يقال لا يصير شبهه لانه
الفرق لا يربطه الاثم فلا يربطه المحرم فاما عقد الزوجه والاعاره
فلا يكون شبهه ذكره السنن وفضل بين الجارية المرهونه وبين المنة
والمساجرة وان المرهون اذا وطها وادعا الجاهل بالحرم لا جاز
مسئله قال القم عليه السلام لا يجوز للرجل المسلم ان
يضايقه اذا كانت محبوسه كما لا يجوز ان يتزوج بها اذا كانت حرة
وعلى مثل هذا نص عليه البيهقي في جميع الزميات وكل من منع
من زواج العايات منع من وطهم ملك الممنوع مسئله
ولا يجوز ان يفرق بين الجارية المسبية وولدها قال القم عليه السلام
اذا كان الولد كبر اهان المفرق ولا يجوز ذلك اذا كان صغيرا قال
ص الله ومن وهب امه لرجل وولدها لآخر والولد صغير لم يفرق
الفيه لمن يربد المفرق بينهما فان اظهر انه لا يفرق ثم حاول

جعله عليه فخلبه الولد مع امه على ملكه ويستوي السبي والمشتري
والحر اير فان ظهر من المم يماجته بالولد وهو النادر جازا حذر
لن حسته في حقها **فصل** في الحايه ولا يجوز ان يفرق بين
الموالده والولد الصغير ويستوي البيع عبد الفاسقه قال طوكرك
الكلام في المفرق عبد اصحابنا والحقه في جمع ذوي الاحكام
المحرم اذا كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا او عذرا لا يكره للفرق
الابن والاب والولد وفيه واليه اذا كان له اخوان واخوات او اخوات
او غلمان او خالان فلا يربط بيع واحد منهما واحدا من الصغير مع
الاخر اجمع العلماء **مسئله** واذا اشترك رجلان في امه
لم يخر واحد منهما وطها فان وطها احدهما ذري عنه الحد
لشبهه وكان لشريكه عليه نصف عقرها فان ولدها صغيرا لصاحبه
نصف ممتنه الام يوم حلت ونصف قيمه الولد يوم ولد قال طوكرك
على اصلنا انه ان كان معيتر اوجب عليها ان تسع في نصف ممتنها
كما نص عليه البيهقي في الملوك من الشريك اذا عقر احدهما
نفسه وهو معيتر قال صند ائده الله وفيه نظر الملوك
بعق احد الشريكين صار الى بنفسه ومالك لا يستأبه ونصر فانه ولم
نصر الامه بعد الى بنفسها ولا ملك اكتسابها في كالعبد من شريكين
دبره احدهما وهو معسر وقد نص اصحابنا انه لا يستأبه عليه لهذه العلة

وهو ان لا يصير بعد الابد نفسه فان قيل لم لا يدخل العقر في ذلك
القيمة كما وطى الاب جارية الابن قل ان يسقط
لان العقر مستحق بالوطى والتمه فيسقطه بالاستشراك
فان كان الواطى اخا شريكه فيها او اباه او جده او ابا له من نصف
عقرها ونصف قيمتها وسقط عنه نصف قيمة الولد ليرثها ذراعه
محرم عن عليه عبداه مستحق له قال ابو نوح فان وطيا ما جمعا فلم يلد
فالعقر بالعقر يقع فضا فان ولدت فادعيها لم يلد مهرها لم يلد
لاحد مما على صاحبها فاض ما لصاحبه وكان الولد ولدا لهما من نكاح
فان مات احدهما فهو للباقي منهما نصفه **ولعلم ان المال**
لاحل وطهر يفسر الى خمسة اقسام **الاول** الاخذ واطهر لامي
العلم ولا مع الجهل وحق النسب وهو المكنته وامه الام والامه
الكافره والامه المستتركة وامه الحايض والفساد والامه المستتركة
قبل الاستبراء قال صلى الله عليه وسلم وكذلك المظاهرة منها في حال الزوجه
ثم لم يكرها بعد ذلك ووطيها فان اخذ بسقط وحق النسب لثبوت
الملك قال وكذلك ان كان مالها لاختها او عمتها او خالتها وقدر
وطيها ثم وطى هذه الجارية او كان قبل وطيها قد وطى امها او ابنتها
وطيها مسبقا الى عقد او ملك او مالا شبهه فان في مثل هذا يسقط
الحريم مع العلم والجهل وحق النسب وكذلك المظاهرة والقيم

الناس من المأخوذ واطهر مع العلم والجهل ولا يكره النسب وهن المغصونه
والمستعارة والمستأجرة والمودعه وامه الاب وامه الزوجه وامه
اذا كانت تحت زوج قبل وجودها في نكاح في الامه المهر وجهه انه يجتمع
العلم والجهل وهو احد قول من قال الله وله قول اخبر انه لا يجتمع
مع العلم ولا مع الجهل ولا يلحق النسب وعنده ايضا في الجارية
المستعارة والمستأجرة انه قال يسقط الحريم مع الجهل دون العلم ولا يلحق
النسب في الخالين والقيم الثالث من المأخوذ واطهر مع العلم ولا يكره
النسب ويكره الجاهل وحق النسب وهن الموقوفه اذا وطى الموقوف
عليه والعمره الموقوفه واللقطة والحر لا يضعها والمستتركة وهو مغصونه ولم
يعلم المستتركة بعينها وعند من قال الله الموقوفه عليه اذا وطى واستولدها
يسقط الحريم وحق النسب ولا يلزمه قيمة الاولاد الا مهر حوا وقال صلى الله عليه وسلم
وان كان مكرها جارية الى المصالح ووطيها واحد استولدها لم يلد
حلب الواطى اما ان يكون عتقا او مقبرا فان كان مقبرا فان كان فضا
يسقط الحريم مع العلم والجهل وحق النسب وان كان عتقا ووطيها جاهلا
محرم ملك سقط الحريم لم يكره النسب وان كان عتقا محرم ملك لزمه
الحريم والقيم الرابع من المأخوذ واطهر مع العلم ولا يجتمع مع الجهل
ولا يكره النسب في الخالين جميعا وهن المهره وجهه وجارية الزوجه
التي عقر عليها النكاح ووطيها الزوج قبل التسليم وما ذكرناه في جارية

والمراد بالعلم مع العلم والجاهل
 والجهل هو الجهل بالعلم والجاهل
 والجهل هو الجهل بالعلم والجاهل

الزوج هو الذي حصله من احوال من الذهب فاما اوج فقال لا
 يلزمه الحد لامع العلم ولا مع الجهل وغرض الله في الجارية المهر
 اذا وطئها الزوج بالاحرام سقط عنه الحد والحق النسب وعليه
 قوله الولد ولا يخرج الجارية من ملك المالك بالولادة من المهر وان
 كان غائبا بالحر لم يلزمه الحد وعنده عليه السلام في جارية التزوجه المهر
 اذا وطئها الزوج فان لم يسقط عن الواطئ مع العلم والجاهل والحق
 النسب وتجب عليه قيمته الجارية المهر والفسخ الخامس من الاما
 لا يجدوا طهر لامع العلم ولا مع الجهل ولا يلحق النسب في الجارية
 المسبحة اذا وطئها البائع قبل تسليمها من المشي والمسيه اما
 المسبحة فمعه ولدها لا يكون لم ولدها ولما المسبحة فمعه
 والولد في الغيب وكذلك العهر ايضا يجب على الواطئ دية الغيبه
 وغرض الله في الجارية المسبحة اذا وطئها البائع قبل القبض والمهر
 والمهر من الجارية فان الحد سقط عن الواطئ مع العلم والجاهل
 ويلحق النسب في الجارية المسبحة ان كان الواطئ من الغايب سقط
 الحد مع العلم والجاهل وحقه النسب ويلزمه القيمة الجارية لا غير ذلك
 وان كان الواطئ من غير الغايب لم يلزمه الحد مع العلم والجاهل وقد
 في المهرية والمهر اذا وطئها الواهب او المهر كان زوجا من
 الهبة والعهر افسقط الحد ويلحق النسب مع العلم والجاهل اذا كانت

الغوايه مطلقه فان كانت موقفه فهو حارسه فان كان الجوا في
 في كاح المشرى كات وذكره مهوره مسيله قال اوج في المهر
 اذا اتمم وقدرت اربع في عقد وثلاث في عقد دار الاربع على
 اصله عليه السلام مهر ارب شهر اربا عا ولثلاث مهر ونصف
 شهر اما باخرجه اربع من مذهب الهام في الخصال له نصف
 نصيب الذكر ونصف نصيب الاثا وناه على احوالين
 الحناستحو نصيب الذكر في حال ولا يستحق في حال ان قدر
 انها اثنا وتستحق نصيب الاثا في حال ولا يستحق في حال ان قدر
 انها ذكر فوجب ان حكم له نصف نصيب الذكر ونصف نصيب
 الاثا فعلى هذا القياس يعبر ما ذكرنا في الاثا وهذه المسئلة ومبنيه
 على اصول ثلثة احدها ان يكون الحال قد التفت في تقدم هذه
 العهود وتاخرها فلا بد اما المقدم منها واما المتأخر وكل طائفة منها
 تسحق كمال المهر في حال ان كان عقد ما هو المقدم ولا يستحق في
 حال ان كان عقد من متأخر او كانت رايه على الاربع مطلقا كاهن
 فتحب ان حكم له ان يستحق نصف المهر واما اذا علم المتقدم المتأخر
 فانه حكم بصفه كاح من تقدم عقده من مهر مهوره وحكم بطلان
 كاح الباقيات ولا تنه من المهر والاصل الثاني ان يكون الزوج
 قد مات قبل الدخول بغير لانه لو كان قد دخل بهن فلهن مهرهن

بكل حال يقدم كحاج نصفهن على أدنى مقدم على ذلك يعلم
والأصل الثالث أن يكون مهرهن مستأه لا نهال ولو لم يكن
مستأه ومات الزوج قبل الدخول بهن فلا مهر لهن على الصحيح من المذهب
وهكأن الحكم فيما تقدم من المسائل مستله فان كانت إحدى الزوجين
أو إحدى المثلث أمه كان كحاج باطل وبطلانها لا يفسد بطلان كحاج
من شاركها في العقد على أصله يعبر عنه عليه السلام فكانت زوج
ثلاث مرتلات ان كانت رابعة الأربع أمه أو أربع مائة ان كانت
ثلاث المثلث أمه فكون للمثلث إلى الأمه رابعهن مهر ونصف
منهن وكذلك للمثلث الواحدة مهر ونصف أيضا فان كانت الأمه
ثلاث المثلث في الأربع مهران ومن الأخرى إلى الأمه فاشها مهر واحد
وعلى هذا القياس تكون المهران ورتب الوصف مستله قال ابو
فان تزوج بغير عقد وثلاث في عقده ولتتزوج آخر من في عقده
فمهر ونصف من المثلث المثلثا ومهران من الطائفتين أيضا على قياس
ما تقدم مستله فان كانت إحدى المثلث أمه ثبت كحاج المخرجه
كل حال لا نهال فاما ثلث المثلث أو رابعة المثلث فلما مهرها كمالا
محل حال والمثلث مهر ونصف تسكن أو لانا وللثلاث مهر واحد
بهما قلنا ان الزوجة التي مع الأمه كحاجها ثابت بكل حال لا نهال
ان كانت هي الأمه تقدم كحاجها على المثلث وتسعها المثلث

فهو ثلاثة المثلث كحاجها ثابت مع المثلث وان أيضا تقدم
كحاج المثلث ثم تزوج بها مع الأمه بعد المثلث فصاحبها أيضا
ثابت وكحاج المثلث وان كان أحد المثلث المثلث أحد الأمه
قد تقدم قبله كحاج المثلث وتوسط كحاج المثلث ثم تزوج صاحبته
الأمه كحاج المتقدم من صحح وكحاج المثلث باطل وكحاج الزوج
الأمه صحح وتكون بالثلاث المثلث فهي ليدان إقرار رابعة المثلث ثابت
تقدم على المثلث أو ما خر عنها ويلها كحاجهن واما ما ثبتت منهن
بان تقدم كحاج المثلث على المثلث وتوسط المثلث فحجابه
يستحق المهر كمالا لا نهال شيهه في صحة كحاجها والبولاق مهر
فللمثلث مهر ونصف وللثلاث مهر واحد مستله قال رحمه
لله فان كانت ثلث المثلث أمه كحاج أربع جاريه كل حال وسط
كحاج أربع ابداه وأربعة مهرهن أسد أسد وكذلك لهن أحده
المثلث اذا كانت أمه والبيت العالي في تقدم العقد بهن مكانة تزوج
بغير وثيق وثيق لهن تسعين عمره محسوبا باطل فيستحق المهر أربع عشر مائة
فاذا البس المتقدم مهر فيسكن بهن أسد أساه مستله قال ابو
فان أحلفت مهورهن في هذه المسائل ففضل واحد منهن
نصف ما سمي لها في التي ذكرنا آخر لأن أربعة مهر بهن
أسد أساهان لكل واحد مهر مائة ما سمي لها مسألة قال رحمه الله

في كل حال دخل مهر فالدخول صحيح لنكاح من دخل بها لن الدخول بالمرأه
المعقود عليها عند وقوع النكاح في العقد المقدم اذا لم يعلم المقدم
نوجب الحكم بغيره الدخول بها فاذا دخل المشرى به من احدى من الطوائف
التي جمعها عند واحد من النكاح اذا كان اربعا او ذواتها وطلعت النكاح
الاولى وتكون لكل واحدة من هذه العقد الذي وقع فيه الدخول مهرها
كاملا **مسئله** قال رحمه الله فان مات ولم يدر من الدخول
بها ولا في كل واحد منهن نصف المهر ونصف الاقل من المهر او مهر
المثل وقد اختلفوا في احدى منهن حيوانا يكون في الدخول اولى في
نكاح صحيح بان لا يكون عقدها ايد على الاربع فتسحق المتأخره
وحيوانا ايضا ان يكون مدخولا بها في نكاح فاسد بان يكون عقدها
رايدا على الاربع فتسحق الاول من المهر او مهر المثل فلما استحققت
كل طائفة مهر حال المهر في حال الاول من المهر او مهر المثل
في حال فوجب ان يصف بمثل كل واحد منهن نصف المهر
ونصف الاول اما من المهر او مهر المثل بناء على اعتبار الاجوال على
ما تقدم وقد يشك في المهر ايضا ان الدخول في النكاح الفاسد مع كون
المهر مستمرا يوجب الاقل من المهر او مهر المثل عندنا فلهذا قلنا
يعطى نصف المهر حاله على تقدير ان النكاح يوصف الاقل
كان المهر اقل من مهر المثل اعطيت نصف المهر وان كان

71
مهر المثل اقل مما سمي لها اعطيت نصف مهر المثل دون نصف المهر
مسئله وقال رحمه الله في ميراثه ان كان زوج اربعا
ولم يوصف الميراث من الاربع ارباعا ونصفه من الثلاث ارباعا
وفي جهة ارباع واحد من الطوائف يستحقه جميعه في حال ان
كان عقده من مقدم ما ولا يستحقه في حال ان كان عقده من متأخر
فكل واحد منهن نصفه نصفه نصفه على قدره **مسئله**
فان كانت اربعة ارباع لأمه او ثلثه لأمه فكل واحد منهن ثلث
ميراثها اذا كانت الأمه رابعة الاربع او ارباع ميراثها ان كانت الثلث
الثلث فكل واحد منهن ثلثه لأمه ثلثه لأمه ثلثه لأمه ثلثه لأمه
الثلث الا واحد ارباعا او نصفه من الاربع ارباعا ونصفه من الثلث
الثلث لأمه ثلثها فليس بينهما مسئلة فان تزوج اثنان في عقده
ولم يوصف في عقده وانما منهن في عقد نصفه من الثلاث ارباعا ونصفه
من الطوائف ارباعا وفي جهة ان الثلاث يستحق جميع الاربع في
حال ان كان نكاحهن الاول ولا يستحقه في حال ان كان المقدم عقده
احد الطوائف فيعطي نصف الميراث وهو المستحق **مسئله**
فان مات مع اجداه من الميراث امة ثلث نكاح الحرة بكل حال فلها مهرها
كاملا او ثلث الميراث من وجهه وثلث من وجهه ذلك لئلا يملك الميراث
مع التمييز ان تقدم كالحرة فكل واحد منهن نصف الميراث مع الثلاث

ان يقدم كاحهر يكون اعظم مسحق الملك في حال الاستحقة
في حال وتسحق الربع في حال في حال الاستحقة يكون لها نصف
ما اسحق نصف الملك ونصف الربع فنصر لها سبع قراريط
فانك ابوع واما الثلث فلهن ثلث ارباع الميراث ان ثبت كاحهر
بالقديم وان لم يثبت كاحهر فلا شيء لهن فلهن نصف كل ذلك وللغير
ثلث الميراث ان وقع كاحها وان بطل فلا شيء فلهن نصف كل ذلك
وهو ثلث الميراث يكون النصف من اربعة وعشرين فلهن ثلث
ثلث ارباع الميراث لهن نصف سبع قراريط لكل واحدة ثلث قراريط
والغير ثلثه ان كان كاحها فلهن ثلث ما ولا تسحق ما شأ
ان كان كاحها ما حرا فاذا التمس كل فلهن نصف الثلثان
ثمان قراريط لكل واحدة اربع قراريط والغير في صاحبه اربع
سبع قراريط خبر كل اربعة وعشرين في ارباع مائة فان
كانت الامه ثلث الثلث كاح لربع جابر ملك حال ومطل
كاح المير والميراث يكون سهم اسد اسائر ان يعاين تسحق
الميراث دون ماس والنسب فيها الحال وليس يعجزها الاستحقاق
له اول من يعي يكون ممتن اسد اسائر كتاب الطلاق
فضل الطلاق معناه في اصل اللغة هو الاطلاق والخلية
وهو في الشرع عبارة عن ان الله الملك الحاصل بالماح ابقا

المرأة عن وثاق النكاح ٥ باب انواع الطلاق مسئلة
الطلاق يسهل السنة وعشر سنة وييسر ايضا الرجوع وان
وطلاق السنة هو طلاق العدة وهو ان يطلق الرجل امراته
وهي طاهر قد اغتسلت من حيضها ولا يكون قد جامعها في ذلك
البلهر فاذا اتممت ثلثه اقرا وطهرت من الفز الملك
واعسلت فيه امك نفسها منه ويكون هو حاطبا من
الخطاب له ان يزوجها كاح جديد ويكون عده على تطلعه
وقبل مضيتها يكون امك بها وله ان يراجعها فان راجعها
كان الحق بها وان تركها في مضي ثلثه اقرا في امك نفسها منه
ويكون هو حاطبا من الخطاب فان تزوج بها ثانيا وادان
بطلقها تطلقه ثانية طلقها وهي طاهرة من غير ان يراجعها في
ذلك الطهر فان راجعها او تزوج بها باسابع ارضا العدة كاح
جديد وان اذ ان يطلقها بطلقة ثالثة تركها في خرج حصة
وتطهر ولم يجمعها ثم طلقها تطلقه بالثالثة بعد ذلك لا حل له في
سبع زواج غيره بعد مضي ثلثه اقرا ٥ مسئلة وان اراد ان
يطلقها لا تاعل السنة طلقها في ثلثه اطلاقا من غير جماع ورجعها
من كل تطلعه على مقضى قول في عليه السلام وان كانت صغيرة
لم تحض او صغيرة قد يثبت من الحيض استجب له ان يكف عن جماعها

شهر لا تم بطلانها كما وصفنا بالاهله وكذلك ان كانت حاملا لا تم
 له ان يكف عن جماعها شهر اتم بطلانها كما وصفنا بالاهله فان طلق
 ما ولا قبل منه شهر جان قال ابو نوح فان طلقها في طهر من حيض كان
 بطلانها فيه لم يكن مطلقا للسنة **مسئله** والمخالف للسنة
 فهو ان يطلقها وهي حائض او طاهر ويكون قد جامعها في ذلك الطهر
 او يطلقها في طهر واحد تلك تطايفات او يطلقها في طهر
 من حيض كان قد طلقها فيه **مسئله** والطلاق الرجعي
 فهو كل طلاق يقع على المدخول بها لا على عوض ولا يكون بطلان
 ثلثه ولا فصل من طلاق السنة وطلاق البعد في جوار المراجعة
 قبل انقضاء العدة واذا اطلقها في حال الحيض فالرجعه مستحبه
 والباقي مانع على غير المدخول بها او يقع على عوض او يكون بطلان
 ثلثه قد طلق منها رجعتان وحصل ما ذكره اصحابنا في
 هذه الجملة ان الطلاق ينقسم الى قسمين على ما ذكره الشرح
 سنة وغير سنة والمطلق اذا اراد ان يطلق للسنة فالمرأه لا تحل
 اما ان تكون مدخولا بها او غير مدخول بها فان كانت غير مدخول بها
 فانه على ايه حال يطلقها فانه يكون مطلقا على السنة ذكره السيد
 طي في الاحتجاج من غير خلاف فيه وان كانت مدخولا بها فهي
 لا تحلوا اما ان تكون سنة من الحيض اصغر او كبر او يكون

من ذوات الحيض فان كانت سنة اصغر او كبر استحب له ان يكف
 عن جماعها شهر اتم بطلانها بعد ذلك قال طو والصغره والاسنة
 والحامل لا يجب ان يعبر في بطلانها بقدم الف من جماعها شهرا
 ولا كنه مستحب غير ما وعد الناصر في الاسنة ان الف واجبة
 وذكر في المعبر في الحامل ان ايام الحمل من له طهر واحد معبر به
 لا يطلقها في ايام الحمل الا مرة واحدة وهو قول الصادق والناظر
 وكثير قال ط والحامل تطلق ثانيا بالاسهر على وجه السنة
 وهو قول **مسئله** فان كانت من ذوات الحيض فلا تحلوا اما ان يكون حائلا
 او حاملا فان كانت حاملا استحب له يكف عن جماعها شهر او ان يطلقها
 قبل الشهر او في الحال حار وان كانت حائلا فلا تحلوا اما ان يقطع حيضها
 بعارض ام لا ان يقطع حيضها بعارض فذكر في المعبر ومن جامع
 امرأته في طهر ومعه مدة سنة اشهر ولم يحض جان له ان يطلقها بعد
 ثلثة اشهر لانها اما قد حيضت او لم تحض وكانت طاهرة وفيه
 وحل عن جمعها الصادق فحس بطلانها ان واجهها ما شاؤ الحامل المتقن
 حلها والية قدرت من الحيض والجاربه التي لم تحض والغائب عنها زوجها
 والمراد به بعد الدخول وعلم طهرها والية لم يدخل بها زوجها ولم تحل
 بها حلوه صحيح وهذه كلها صحيحة وان لم يقطع حيضها وان اراد
 ان يطلقها طلاق السنة وهو طلاق العدة فانه يطلقها بطلقة

واحدة

وهي ظاهر من حيثها ولا يكون قد جامعها في ذلك الطهر ولا يكون قد
طلقها في ذلك الطهر من هذه الطليقة ولا طلقها البضا في الحيض التي
قبل ذلك الطهر فان طلقها على غير هذه الوجه وقع الطلاق ولم يكن
طلاقا مطلقا على البتة ويكون انما وسخ له ان راجعها ثم يطلقها
على ما ينشأ من ذلك مسأله الاولى فاذا قال لهات طالق للبنت
فان كانت طاهرا ولم يجمعها فيه وقع الطلاق وان كانت حائضا او كان
قد جامعها في ذلك الطهر وقع الطلاق اذا ظهرت طهرا لم يجمعها فيه
على اصله عليه السلام **الثاني** قال ابو النضر فاذا قال لهات طالق
لانا للبنت فهو كقولها ان طالق عند كل طهر بعد الرجعة من
كل طهر فان راجع بستان في كل طهر من غير جماع طاهر
سواء ما أتت على البنت **الثالث** فان قال ان طالق البتة ان كان
الطلاق يقع على البنت فان كانت طاهرا لم يجمعها في ذلك الطهر
وقعت بطلان واحدة وان كانت حائضا او قد جامعها في ذلك الطهر
لم يقع الطلاق **الرابع** وفي فصل **واما** سيج الطلاق الشارعي
طلاق العدة عند ما ان المطلقة بينهما ان يتبع عتد وقوع الطلاق
باول قريضة تكون مطلقه من قبل عتدتها وعتدتها طلاقها هذه الشارعي
معتبره في كون الطلاق سنة وفي بعض الفوارس وعيد طلاق
العدة ان يطلقها ثلثا في ثلث اطهار وطلاق البنت ان يطلقها

واحدة في طهر وترد حائضا سقطت العدة عنها وكان الشرح بعد ذلك
وقول ان هذا هو الصحيح ان البنت للشيد طان يكون ان طلاق
العدة هو طلاق البنت **المع** متفاوت والقسم اليه الذي هو
طلاق غير البنت وهو طلاق البنت طلاق البنت طلاق البنت طلاق البنت
للشنة وفيه مسائل **الاول** ان طهرها وهي حائض او طاهر قد
جامعها في ذلك الطهر او يطلقها في طهر واحد نكحت بطلان
او يطلقها في طهر من طهر طلقها فيه قال من جعفر بن محمد رحمه
الله او يطلقها اكثر من واحد في ذلك الطهر واذا يطلقها في حال
الحيض فالرجعة مستحبة ثم يطلقها على البنت ان احب لغير عمر وهو
ان طلق امرأته وهي حائض قال صلى الله عليه وسلم لعمره فليرجعها ثم
يدعها حتى تطهر ثم يخبر ثم تطهر ثم يطلقها ان شاطرها من جماع او حاملا
قد استبان حملها قبل العدة التي امر الله تعالى ان يستألفها **الثاني**
فان قال لهات طالق ان كان يقع على البتة البتة وقعت بطلان
واحدة ان كانت حائضا او طاهرا او قد جامعها في ذلك الطهر وان كانت
طاهرا او لم يجمعها فيه لم يقع شيء **الثالث** فان قال لهات طالق ان كان
يقع عليك وقعت بطلان واحدة على انه حال كان حائضا على اصله
عليه السلام **الرابع** فان قال لهات طالق ثم قال راجعك
ثم قال ان طالق ثم قال راجعك ثم قال ان طالق وقعت بطلان

بطلقات سواء كان ذلك في مجلس أو مجلسين أو أكثر ولا يكون
مطلقاً على السنة **الحاكمية** وإذا لم يكن ذلك
بأمر الله على سبيل الوطء لم يصح أن يطلقها إلا نكاحاً
بأنواع أصلي عليه السلام **فصل** وطلاق السنة وطلاق
البدعة وأوقع عبدنا وعبد الناصر إذا أطلقها وهي حايض لم يقع الطلاق
وطلاق البدعة ينقسم إلى رجعي وبائن أما الرجعي فهو أن يطلقها
بعد الدخول على عوف ولا يكون نطقه نالته فإذا مضت نلتها
أفرا وطهرت من العر الثالث وأعتقلت وهي أملك بفسخها منه
هو خا طين من الخطاب له أن تزوجها بكاح جديد وتكون عوف على
نطقه قبل مضى العدة يكون أملك بفسخها منها وله أن
يراجعها ما لم تغسل من العر الثالث وأعتقلت عليها وقت صلاه فلا
تغسل لها وأما البين فهو ما يقع على غير المدخول بها أو يكون نطقه
نالت قد تخلت سمار حقتار على ملك يقدم أو يكون على عوف وإذا جلتها
قبل الدخول أو على عوف ولم يكن نطقه نالته فاستل له أن يراجعها
وله أن تزوجها بكاح جديد رضاها وما يكون نطقه نالته فلا
لاخل له البعد روح راعف غير محك وتكون الباني قد جلتها
وجامعها في رجوعها مطلقاً بعد ذلك **مسألة** ولا إشكال
على الطلاق غير واجب وأستت الشبهة شرط في صحته

70
على مقتضى نص القسم ونحو عليهما السلام وإنما استثنى ذلك لقطع
الحقونة وكذلك في الرجعة وذهب الإمامية لأن الإشكال
مشرط في صحة الطلاق وعليه كلام الناصر للحق **مسألة**
فإن نوع الخلع طلاق وليس بفسخ يخرج من قول علي عليه السلام
في الأحكام ولا يبدى في الخلع من طلاق بلفظه وعبدنا الله فسخ
والله أشار الناصر للحق **مسألة** ولا يجوز الخلع إلا إذا كان
الزوج والمرأة أن لا ينفيا حدود الله وتكون المرأة هي المتبذلة
بما نأشئ عليه غير ملتزمة بما أمرها الله تعالى من طاعته وقول
أبذلك فتتأ ولا اجالب فرأشأ ولا طبع للامرا محمد جرد له
فما ليعتاه واليه ذهب من بالله قال ضايت مضر والمرأة ليس لها
طلب الفراق إلا بسبب نحو سوء خلق الزوج وإصرارها في الفراق
أو الفقر أو نحوها فإذا خافت لأجل هذه الأسباب لا يقوم الزوج بما
حب كان لها طلب الفراق والله أعلم **فصل** في الطلاق
تكون خلعاً لا رجعة للزوج عليها ومنه لا يكون خلعاً ويكون له عليها
الرجعة فاعلم أن الخلع لا يخلو إلا أن يطلبه المراه وحدها
أو الرجل والمرأة جميعاً مخافة الله فيما حدود الله أو يكون الخلع
تراض بينهما من دون خوف الله فيما حدود الله أو بطلبه
الرجل دون المرأة فإن طلبته الزوجية أوها جميعاً

مخافة الاقماحدود الله وندت العوض صح الخلع وجاز للزوج
اخذ العوض منها قال في تعليق التحرير ونص هذا العوض في الخلع
من غير الزوج وجهه وعندنا لا يصح ولكن الطلاق رجعيًا وعندنا
يصح مع الشؤر ولا يكون رجعيًا ولا يجوز ان يكون ذلك العوض
اكثر من مهرها وزينة اولادها وسقهم نفي في المسج وفي
تعلق الافاكة وعندنا جواز الخلع على المهر ونفقة العدة ونفقة الاولاد
ومهرهم وان لم يخلع مقدرا بالكيل والوزن وفي تعليق التحرير
وجوز الخلع على ابدال مجهولة بدلالة لانه لو خالعهما على مهرها مثلها
جاز وان كان مجهولا كالعوض النكاح قال في الله اذا خالع الزوج
لمرأته على زينة الاولاد كان على سبع سنين او ثمان سنين وذكر من
ان زينة البنت سبع سنين والابن خمس سنين وخلافه تادد وفي الواجب
ولو خالعهما على ان عليها ارضاع ابنها وقتا معلوما كان صحها فان كانت
المولود وقدمه انصف الوقت رجوع عليها نصف تلك الاجرة من
الارضاع قال اوع فان استمرت المرأة بدل الزينة على المهر
من غير مطالبة الزوج كان مهر غامضا وجاز اخذه وان اثنان
يطلقها الاخذ الزينة لم يصح بدل الزينة وان كانا طلبا الخلع جميعا وانفا
على ذلك وتراضيا به من غير خوف الاقماحدود الله فعينه

والقسم والناصر عليهم السلام لا يصح الخلع مع التراضي ويكون الطلاق
رجعيًا والمهر من ذود الزوج وجهه وعدمه بل الله يصح الخلع مع التراضي
من الزوجين واخر نكح ويحل للزوج المهر وان كان الزوج هو المطلب
للخلع دونها كان ما اخذ من المرأة مردود اليها والطلاق واقع خرقا
ويكون رجعيًا ٥ مسئلة ٥ فاذ البقاء على العوض يصح مع الشؤر منها
منها ومنهما جميعا مع مخافة الاقماحدود الله فلا بد من لفظ يقع
به الطلاق فيقول لها الزوج طلقك على كذا او خالعتك عليه
او باريتك عليه او غير ذلك من الفاظ الكتابية او يقول لها طلق
على كذا او يقول اذ اريد من كذا او اعطيه كذا فان طلق وقلب
في الاحكام لا بد في الخلع من طلاق شلفط به يعني سوا كان صحها قوله
طلقك على كذا وكما به نحو قوله خالعتك او باريتك او غير ذلك من
الفاظ الكتابية قال في الاحكام فان ادعا الزوج انه يصح له قوله
طوهدها يصح لم ينو الطلاق اذا كان اوقع الطلاق باحد الفاظ الكتابية
نحو لفظ الخلع والمبارات بخلافه ان سخط فلابط وهذا القسط
انه اذا خلع لم يلزمه الطلاق ولم يعترف به الفرق بين ان يكون عقب
السؤال منها او ذكر العوض او من دونه قال طوهدها لا بعد عنده
دين فيما بينه وبين الله تعالى دون الحكم وفي شرح لم مضر قال ط
ان ذكر لفظ الخلع والمباراة عقب سؤال الطلاق لا يفتر الى

الستة نحو ان يقول المرأة لزوجها طلقني على مهر او على فكت فقال الزوج
 في الحال خالعك عليها او بارتك عليها كان خلعاً صحيحاً ولا يقدر
 الى الله فاما ان قال الزوج بربا المرأة خالعك على كذا او بارتك على
 مهر ك يكون كتابة ان يوكبه الطلاق يكون خلعاً ولا وعبد الناصر
 لا يحتاج الا ان يلفظ بشئ من الفاظ الطلاق ويكون فتحاً فصل
 ثم المرأة اذا خالعه فلاخلوا اما ان خالعه في حال المرض المحو او في
 حال الصحة فان كان في حال المرض المحو منه فانه وصته بعين من الله
 ذكره في الوافي ومثله ذكر ابو في النصوص ومتى خالعه بمقدار
 مهرها او دونه كان من جميع المال وان كان زائداً عليه كان من الثلث
 لنا ان خرج البضع من ملك الزوج لا قيمة له بدلالة ان المريض
 لو طلق امرأته في حال المرض فان المرأة لا تضمن قيمته ثلث البضع
 ولو كان خروج البضع عن ملكه قيمته واكثر قيمته لو حب ان تضمن
 ثلث قيمته كما لو اعمى عبداً او املأ له غيره فان العبد يضمن للورثة
 ثلث قيمته ولا يلزم عليه اذا تزوج في حال المرض فان دخول البضع
 في ملك الزوج له قيمة وان كانت المتخالعة في حال الصحة فلاخلوا
 اما ان يكون على عيوض ورجع الى الزوج او الى غيره ان كان يعوض
 يرجع الى غيره لم يكن خلعاً وكان الطلاق رجعياً ذكره البيهقي
 والاشعري ابو القاسم نحو ان يقول ان وهبت مهر ك من فلان

او قوله بان يعهد من المهر في غير ذلك

فان طلق فان وهبت وقع الطلاق رجعياً وفي الافاقه قال
 م بالسه واذ قال لامرأته ان وهبت مع نصف الأرض التي هي مهر
 ونصفها من ابي فان طلق فقلت المرأة وهبت كانت الهبة
 التي تخصه عوضاً عن الطلاق ويتم بالقبول من نفسه وعن ابيه هذا
 اذا كان الولد صغيراً فان كان بالغاً فالقبول لله دون الاب
 لان يكون الاب قد وكله وهذا يكون خلعاً بمقدار ما وهبت منه
 دون الاب فالرجعة له عليها وان كان العوض راجعاً الى الزوج
 نحو ان يقول لها طلقك على مهر ك وقلت وعلمنا جميعاً ان
 لا مهر لها وانه قد سقط بل لا يبرأ قبل ذلك لزم الطلاق ولم يلزم العوض
 ويكون رجعياً ان لم يقدمه تطلقاً ذكره في شرح لي مصر
 قال فيه الا ان يكون الزوج ادا بهتوله طلقك على مهر ك
 مقداره مهر ك النبي كان على يوم العقد محسباً اذا قبلت لزمها ذلك
 هذا على اصل م بالله فاما على اصل القسم وحجج والناصر عليه السلام
 اذا رجع الخلع على رباكه المستحق او مهر المثل فانها لا تصح الخلع
 ويكون رجعياً يعني ان المهر بالبراق قد صار اليه فاذا اراد فطلقها على
 مثله فهدى رباكه على المهر فلا يصح على اصل القسم وحجج والناصر وعبد
 ص بالله ان كانت قد ابرأته من مهرها او على غيره ان خالعه على مهرها
 فلاخلوا اما ان يكون قبل الدخول او بعده ان كان قبل الدخول قد ابرأ

انه اذا خالعها على مهرها قبل الدخول رجع عليها مضاف المهر عا
 كان او دينا وصوته ان تزوجها على غير وسيلتها منها فانه يسمى العيس
 ورجع عليها مضاف فيها التي تسمى عليه فترجع مثله ان كان مرددا
 المثل او مضمنا ان كان من ذوات النقرة وان كان دينيا عليه فانه رجع
 عليها بالتي تسمى منه وهو النصف منه وان كان يكتسب الدخول
 اسحقه ولم يرجع عليها شيء ومع ذلك متساو الاول قال ابو حنيفة ولو خالع
 وهذا الصبر على هذا العبد او مهرها كان له او كسبها على اصلحها اليها السلام
 ليس الطلاق عوضه ما يبيح فالتطريق ان الاولين غير مشترك
 في كونه بدلا فاما اذا كانا كسبا فليكن الاوكس ان كان قدر مهر
 وان كان دون مهر مثلهما الا ان اعلاهما دون مهر مثلهما يكون لها
 اعلاهما ومن مهر مثلهما يكون لها اعلاهما ذكر هذا ابو حنيفة في المائة
 قال ابو حنيفة فان رجعها على عبد غير مهر ثم خالعها عليه كان له ما بيع
 عليه اسم العبد فزاد به وهذا لا يخالو اما ان يكون تزوجها
 على عبد غير مهر ثم خالعها على ملك العبد فالخلع وانع عليه دون
 غيره ونزاد منه الزوج منه فان تزوجها على عبد غير مهر ثم خالعها
 على عبد غير مهر دون العبد المتزوج بها عليه فالخلع وانع على ما بيع
 عليه اسم العبد فزاد به الزوج لها عبد من الوسط بعد النكاح وهذا
 هو المراد بما في الكتاب والفرق بينهما ان خروج البصع

ولا يلزم عليه الرجوع في اربع دنانير او مهرها على هذا العبد
 او قدر العبد على ما اراد

من ملك الزوج لا قيمته لاختلاف دخوله فان له قيمته الثالثة
 من تعليق الاقضية واذا خالع الزوج امراته على مهر فانه ما شافه
 اليها واستلكته وجعله دينيا عليها توديه من طالعها به مع الخلع
 واخذ الخفل فيه لا يكون شرط في صحة الخلع **الكتاب الرابع**
 من شرح له مضرو لو ان رجلا قال ان طلاق زوجتي ردت على
 جمع ما احدثت من ثم اخلف في كيفية المال في الاصل في قوله
 كان القول قول الزوج مع المير والتمس على المرأة لا ينفذ اسمها
 الطلاق والزوج سقط عن نفسه اسحقا لطلاقه فملك
 الزوج ثابت بالتمس فصار كالمباختل في اصل الطلاق فادعت
 الطلاق وانكر الزوج فطلب اليه ان اقر او فانيا الطلاق او اقرارا
 بالنكاح **الحاشية** من مجموع على خليل قال لم بالله فان تزوجها
 على الف ثم اعطاها ارضا قيمتها ما به درهم ثم خالعها على مهر ما ثم اخلفا
 فقال الزوج كانت لها الف على اصل المهر وقالت المرأة على هذه الارض
 التي اخرجت ارضا لم تسمع قولها لظاهر ان المهر هو ما عقد عليه
 النكاح **الحاشية** قال لم بالله في الزبادات انه ان قال
 لها بعدك نفسك مهرك فقالت استرتها او قال المتوسطون
 لها بعدك فقالا نعم فانه يكون ميراثا صححة اذا نوا الطلاق وكان

كسائه **السابعة** من مجموع على خيل قال الله
ان المرأة اذا قالت لزوجها اخلت لك مهري على ان يطلق او
مهن لك خال على ذلك او يطلق على مهن ثم رجعت في الحال قبل
تطلق الزوج فالأقرب ان رجوعها يصح قبل ان يطلقها الزوج
فان قال ان لراثة امرأتي من حصوها في طلاق على ذلك
والمرأة غايه وهي غير مدخول بها ثم اراد الزوج الرجوع عن ذلك قبل
ان تصل اليها الخبر لس له ان ترجع عن ذلك في سنة من الاوقات
والفرق بينهما ان قول المرأة لس ثم لا يها لم يذكر الجزاء مع الشرط
واذا هو واجب عقد فلها ان ترجع قبل قول المرحب له واما قول
الرجل مشروط وحز او هي من طاحون الرجوع فيه وان كانت
الحالعه على غير المهر الذي عقدا عليه الكاح والخلو اما ان يكون ذلك
اليعوض من المرأة لأجل الطلاق او يكون الزوج قد علق الطلاق
بتلك ان كان ذلك من المرأة والخلو اما ان يكون ذلك العوض
مالا أم لا ان كان مالا ففيه **مستأيل** الأول قال ابو ابي
المرأة لزوجها طلق فلا يملك الف او بالف فانه اذا اراد ان يطلقها
كان ذلك على لينة الخلق او قالت بر اجمع من كل يطلقهن على اصل
يحق عليه السلام فاذا وقع واحد اسحق ثلثه وان لم يوقع بقية الثلث

وكذلك لو قال طلقه وفلانة على الف فطلقها وحدها بلزمها تحسنتها
من الف **الثانية** وفي الواقي لو ان رجلا له امرأتان فقالت احدها
طلقه وفلانة على انك على الف درهم فطلقها فالألف للزوج على ان يطلقها
لله امرأتان فقالت احدها طلقه وفلانة على انك على الف حاطت وهك
لو قال احببني طلقه وفلانة وان طلقني لم تحاط واميتك الة
حاطت لزوم المحاط به حصه التي طلعت من الصداق **الثالثة**
وفيه ولو قالت المرأة سألني ان تطلقني بالف فمضى وقت المجلس
فلم تطلق ثم طلقت بعد ذلك على غير شيء وقيل هو طلاق قبل مضى
المجلس كان القول قول المرأة على الزوج البتة والطلاق لازم له
ولا يملك الرجوع **الرابعة** فان قالت طلقت امرأتين على غير شيء
وقال لم تطلقك اليوم فهي طالق اليوم بامراره ولا يملك الرجوع ولا شيء
عليها وان لم يكن العوض مالا ففيه **مستأيل** الأول واذا قالت المرأة
طلقني على ما في بطن هذه الحاربه فطلقها على ذلك وقع الطلاق فان كان
في بطنها ولد فهو له وان لم يكن في بطنها ولد فلا شيء عنده قال ضريد
وهك في على اصلنا ويكون رجعا **الثانية** فان قالت طلقني
على هذه الحاربه فان كان لها ولد فله ذلك والخلع واقع وان لم
يكن لها ولد فله عليها مهر المثل وعيدش للزوج مهر المثل ولا فرق
من المستلين **الثالثة** لو خالف امراته على حمير او حنجر ووقع الطلاق

من غير شئ سيق على اصله عليه السلام قال ونفع رجعا ولا
 له قال ضربت وهلكه حب على اصلنا وفي الواقي وحمل
 خلع او طلاق على مال بطل المالك منه ولم يلزم قيمته او بدله لزم الطلاق
 فانه يخلقه رجعة الا ان يكون بالناس في غير المخلوع بها فانه يكون
 باثنا وفي تعليق الخبر ولا يلزم عليه اذا خالعهما على هذا المصنف فاذا
 تعدد خبر اعلم انها عريه فقص المهر التي احدثت وفي مسئلتنا الاولى
 خالعهما مع علمه ان الدل لا قيمة له قال طوار خالعهما على ما في هذه
 الخبر من النقل فاذا هو خير او على هذا العبد فاذا هو خير فله عليها
 المهر برده عليه ولا يلزم عليه ايضا اذا تزوجها على خير او خير ان يلازم
 مهر مثلها لان دخول البضع في ملك الزوج له قيمة وخروجه
 عن ملك الزوج لا قيمة له لان البعثة فاذا كانا ذمير او خير
 واقصهما بضر فقد وان استلما او اسلم احدهما طلعت بلا شئ مما قدما
 نظايرها في النكاح بين الحزب والحزير او خراجا غير ان يكونا مالا
 فبطل العوض وصح الخلع كما لو خالعهما على ذلك بعد الاسلام وان
 كان الزوج قد علي الطلاق شئ فما انحلا ما ان جعل ذلك
 بحرف الحجاب وهو على او جعل ذلك بحرف الشريطة وهو
 ان وخراتها فان جعله بلفظ الحجاب فهو ان يقولت طالق
 على فله فلا بد من القبول في المجلس او ما يحسب محسب القبول

ما هو المصنف
 ما هو المصنف
 ما هو المصنف

فالقول ان تقول قلت واما ما يحسب محسب القبول فقول
 طلعت على ان تبرع من كذا او قول لم يك من غير ذكر القبول
 وهو على ضربين احدهما يكون على ماله قيمة وهو الماله لا قيمة له
 اما الضرب الاول ففيه مسائل الاولى ذكر في تعليق
 الافاكه اذا خالعه امرائه على جميع ما احدثت فيه فقلت وقع الطلاق
 في الحال ثم اذا ظهر بعد ذلك عند ما شئ من ماله لم يلزم له عليها رجوع
 لان الخلع قد صح وعلى الزوجه تسليم ما اوقعت الخالعه عليه
 فليس لها عليه سبيل الاستحاج حديد كما لو قال است طالق على الف
 فقلت وقع الطلاق فان لم يسمع من توفير الف فالرجوع للزوج
 عليها واما بطلتها بالالف في الثابت مسئلة فان خالعهما
 على كسب او ديار او عوض جاز على موجب قول الله عليه السلام والمهر
 مهران كان مثل مهر مثلها او اقل منه وكذا في الخلع لا يوجب البراء
 من بئار الحقن وعبدنا وعبد ح بوج البراءة من سائر الحقوق
 وهو قول في يوسف اذا كان بلفظ المباداه فليسا ويكون لها مهرها
 ان كان ما خالعت عليه مثل مهرها المستع او اقل وان كان ابدلا
 على المهر لم خير له اخذ الزبارة الثالثة قال لم بالله ومن
 خالعه امرائه على بقره بعينها ثم اسحمت البقرة فاستترتها المراه من
 صاحبها وردتها على الزوج لم يكن للزوج مطالبتها بقيمة البقرة

واما له اخذها فليطلاقها سلمت ما وقع عليه عقد الخلع قال
فان كانت المسئلة معا لها واستحق نصف البقرة فلم يزوج اطار
ان سارده النصف الباقى وطالبها ببقته البقرة يوم وقع الخلع وان شأ
اخذها وردت عليه نصف قيمتها لانها صارت معسة فحصر المشرى
قال فان خالفها في دراهم معلومة ثم دفعت اليه بقرته عوضا عن الدار
فاسحمت البقرة فللزوج مطالبها بالدراهم التي وقعت المخالعة عليها
واما الصرب التي لا قيمة له فيه فاذا ادخل حرف الاحتجاب فعلن
الطلاق بالسري ما لم ينفك فيه متسايل الاول في خزان يقول لا امر انا
طالق علي ان لا ادخل الدار علي ان يدخل الدار فقلت وقع الطلاق
في الخال واذا ادخل الدار بعد ذلك لم يلزمها شيء لغير دخول الدار الا
قيمة له فاذا سلم العوض لم يرجع اليه القيمة العوض لان خروج النصف
من ملك الزوج كقيمة له ويكون الطلاق رجعا ذكره في مجمع
على حله الماسة من شرح له مضر فاذا قالت طالق علي
ان لا ادعي فلما بدعيه من المهر فقلت وقع الطلاق فيها فجعل
ترك الدعوى عوضا عن الطلاق فاذا رجعت فلا يسمع قولها
لغير قول الطلاق بشرط ترك الدعوى ابرأ من الدعوى والى
من الدعوى ابرأ صحح من الخبر ولكن هذا اذا كان عليه حق
ومهر فاما اذا لم يكن عليه شيء وذكر الزوج هذا الشرط

الطلاق

ايضا القبول وان كان يكون رجعا لعدم العوض الذي هو ممل
كما ذكرنا في دخول الدار وهذا خلاف العنق في انه اذا
علن علق العود على دخول الدار او ترك الدعوى لخزان فقلت
حر فلان يدخل الدار ولا بدعي على شيئا فانها هنا تقع العود بالقبول وان
حب السعي بالقيمة اذ اتم بالعوض لم يخرج العود عن الملك له قيمة
كما لو اعقد على حمار وحيز او مائة النال في ثوبين
له الفوارير قال الشيخ فان اشترط الرجعة عليها عند المخالعة كان
عليها وخبر احدهما ان يقع صححا ثم يقول فتا رجعت رجعت
عليها بالعوض وهذا فاسد لا حكم له والى ان يقول حاله على كذا
عليه ان يكون له الرجعة عليك ان اردت فهذا يكون رجعا عندنا
وعند غيرنا بطل العوض وعيد بطل الرجعة ولكن الخلع صححا
وان كان الزوج قد علق الطلاق وادخل حرف الشرط وهي
ان رادوا وحواتها فانه لا يفسد الا القبول في الحال ولا يقف على
المجلس وانما حصل الشرط وقع الشرط فان ارد الرجوع عن
كذلك الطلاق لم يكن له ذلك هذا حكمه بحاف اذا علقه بحرف الاحتجاب
فهر على ما يفسد الا القبول فان لم يقع القبول في الحال بطل
واذا قبلت في المجلس بطل ولا يقف على امر اخر وكذلك ان جرد
منها ايضا ما يحسب من القبول مثاله ما قال م بالله لو قال رجل

لا امرأته طلقك على ان حليله مهرك فقالت المرأة حليلك
من قبول ومن غير ان نقول بشرط الطلاق طلعت وكان قولها
حليلك حايض القول وكذلك لو قالت حليلك مهر لطلقك
ان طلعت فقالت الزوج طلقك من غير قبول طلعت وقال
ايضا ان قالت وهيبك هذا النظم فقال انت طالق من غير
قبول الهبة ان ذلك الجواب كالحق وصح كونه عموما كما لو
قالت طلقك على الف فقال انت طالق كان جوابا ولم
قال فان قال الزوج كذلك بعد طلقك في مجلس آخر او
يوم آخر لم يعلق الشرط المتقدم لانه يكون كلاما متبعا
قال لان بعد المحب جوابه بما منع ان يكون متبعا للسؤال
ان نقول ونكح الزوج حليله كما لا طلقك فقالت حليلك
مهر لله تعالى ثم امتنع الوكيل من التطليق صح الحليل فصل
وفي الوافي ويجوز الخلع مال مؤجل الى وقت معلوم
فان استرط الى اجل محدد حل المهر فصل
وفي تعليق الخبز ونحو الخلع بعد سلطان عبيد ونحو
من ريد وهلكه على اصلنا وحكم من الخبز ونحو
انه لا يصح الاستطيان مسئلة واذا حال الرجل في
البنت الصغيرة عنها ومن المهر صح الخلع ولا يشترط ان يلق

ان تطلب الزوج مهرها وللزوج على الاب ما ضمنه فان لم يكن
الزوج دخل بها كانت لها نصف المهر **فصل في**
مجموع على حليل واذا طلق الوالد امرأة ولده البالغ بغير امره
فاجاز الاب طلاقه ورخصه ان طلاق الاب لا يقع ولا
يلحقه الاجارة بل الاجارة انما تنص في كل عقد نحو النكاح
والبيع والهبة بغير على ما في الطلاق والعناق والامراء والوف
والخراج الزكاة من مال الغير فلا يدخل في شي منها الا حانه
لبن شام من ذلك لا يكون عقدا ومال بن يعقوب لا يقع نكاح
في الحال وانما الخلاف في البيع والنكاح ويتاخر العهود بعد تيقن
على الاجارة وعند المناصر لا يقع على اجارة الولد لانه يكون
جسدا عقدا وكذلك العود اذا كان على ما فانه يكون عقدا متقفا
ويلحقه الاجارة مسئلة والمخاطبة لا يلحقها الطلاق نص
عليه الفقيه عليه السلام وفي الجامعين مسئلة وطلاق الوكيل
على الموكل جائز صح نص في عليه السلام فصل من مجموع على
خلع الم باليه لو وكل رجلا بطلاق امرأته فقالت لو كنت
حليله من كذا لا طلقته فقالت المرأة حليلك مهر ولم تشرط
الطلاق ثم امتنع الوكيل من التطليق لم يكن التطليق صحيحا لانها حليلته
لذلك وعقد الباب ان الكلام اذا خرج جوابا عن السؤال كان مشاعيا

فصل في شرح له مضمر
ووكيل الزوج في الخلع إذا قالت المرأة له وهب لي
ملا الخلع حتى أن يكون للزوج دونه ونسيهته بالبيع أقرب
من شبهة بيع الخلع لو زوج منه أن النكاح له دون الموكلا
فصل ومنه: ومن ادعى أن فلانا في غيبته وكله بطلاق
امرأته فطلق لم يلزمه المرأة قبول قوله والمراد به إذا لم يغلب على
ظن المرأة صدق قوله وكذلك لو ورد كتابه بذكر الطلاق لا
عليه إلا أن يكون هناك إماره صحيحة في الكتاب كان يكون خطه
أو علامته في الكتاب لا يدخلان ويرى لأنه يحتاج في أمر الزوج
فصل ومنه: وإذا قال وكل الطلاق طلقها في الوقت الذي
وقت له الزوج فإن كان الوكيل غير معزول لم يمتد قوله لأنه
لو أمدا فطلق في الحال جان وكذلك إقراره فإن عزله قبل إقراره
لم يمتد قوله إلا بشيء ولا يلزم الزوج إقراره **مسألة** والعقد
أن يطلق فلانا ما يطلق له **فصل** وفي الولي وخلق الأمانة
جارية إذا كان سندها وكذلك المديرة ولا يجوز خلع المكاتبة **فصل**
ومنه: **باب ألفاظ الطلاق وذكر أحكامه**
مسألة لفظ الطلاق صريح وكتابيه وفيما صرح منه ما كان مملوفا
بلفظ الطلاق نحو قوله أنت طالق أو أنت مطلقة أو أنت الطلاق

وقد عتد السيد جان قوله أنت الطلاق من جملة ألفاظ الصريح
وأما السيد بالله معجبه فقد عتده في التحريم وشرحه من
جملة ألفاظ الكتابات قال فريد والاولى وفي تعليل
الافواه صرح الطلاق لا يقصر إلى الله ومثله حصل ابوغ والي
من مذهب علي عليه السلام قال ابوغ وجاؤا إذا قال أنت طالق
وقال يوم الطلاق من وثاق لم يدر في القضاء يدر في ماله
ومن الله تعالى ومثله ذكره من بالله وهو المذهب قالم بالله
مسألة في تبدل على أن لفظ الطلاق يقصر إلى الله يعي الصريح
منها والكتاب وقد سلك في الشرح على مذهب علي أنه لا يكون
مطلقا ما لم ينو الطلاق فيما ينو ومن الله تعالى والوجه في
الصريح في أنه لا يقصر إلى الله قوله تعالى الطلاق من ثاب ولو لم
شرط الله وقوله صلى الله عليه وسلم حديثه حديثه
لم يرد الطلاق والعناق والنكاح وأما الكتاب فإنها يقصر إلى الله
بالاجماع إذا كان ابتداء من الزوج من غير سوء الها الطلاق فإن
كانت جوا أو غير طلاق **مسألة** وقع عليها الطلاق نوا أو لم ينو
عند أصحابنا وعنده لا يقع الطلاق بالكتاب إلا بالله يتو إذا كان
مبتدأ أو جوايا **مسألة** والكتابيات نحو قوله أنت طالق
أو برية أو ما من أو تبه أو استس رجلا أو الحق يا هلك أو ليس لي امرأة

أو جليك غاربك أو لبرائك من عقدة البصاح أو لست شايبة
 أو لست حره أو لست حرام وذكر من الله إذا قال الرجل أعزني
 إلى أهلي ونوا الطلاق كان طلاقاً وفي تعلوق الفوارس
 حصل المذهب عندنا أن الصريح من الطلاق يدبر فيه إذا نابه فيما يشي
 ورس الله تعالى ولا يدبر في القضاء عبد الحاكمين بها وإن العمايات كلها من
 غير فمأشدة ورس الله تعالى وفي القضاء **مسألة** قال القس عليه
 السلام في قول الرجل يهشم في الفارسية أنه إن نواه الطلاق كان
 طلاقاً وإجماعاً هذا اللفظ محج العمايات قال طو واليه ختاره إن قول
 الرجل يهشم أي يزي أو يهشم فهو صريح في الطلاق وجارح
 قوله أنت كذا قال م بالله وإذا قال الرجل يهشم برأيي
 وقع الطلاق فيما يشي ورس الله تعالى وفي القضاء أو لم ينو **مسألة**
 والعمايات كلها مفسرة إلى اللينة وإن ادعى الرجل أنه نواه غير الطلاق
 دبر في القضاء فيما يشي ورس الله تعالى فإن انهم استحلوا
 ادعت المرأة للطلاق فإن لفر باللفظ ما يحضر باب الصريح
 مخوان يكون جواباً عن سؤال الحق باب الصريح ولم يدبر في القضاء
 خرجوا وأخص محج الصريح ذكره الأخوان قال القس عليه السلام
 إذا كان القول غير محتمل لما ذكر أنه إرادته لم يثبت إلى بشي ويخذ الله
 وحصل ما ذكره أصحابنا أن لفظ الطلاق لا يخلو إلا أن يكون

فإن كان صريحاً يجوز أن يقول أنت طالق أو أنت مطلقه ولا يخلو ما إن
 يكون له نية أو لا نية له أنه لم يدبر له نية فإنه إذا جلت لفظ الطلاق
 عليها من غير نية طلقت على ما حصله البديط وأبوع من مذهب محج عليه السلام
 ولا يدبر فيما يشي ورس الله تعالى ولا في ظاهر الحكم وحصل م بالله
 محج أنه إذا لم ينو به الطلاق لم يطلق ويدبر فيما يشي ورس الله تعالى فإن رافعه
 المرأة إلى الحام حكم عليه بالطلاق عذره جميعاً ولا يدبر في ظاهر الحكم وإن
 كانت له نية ولا يخلو ما إن ينوي به الطلاق أم لا لأن نواه الطلاق طلقت
 عند الجميع وإن لم ينو به الطلاق وإنما قال يثبت به الطلاق إذا رافعه
 المرأة إلى الحام وأما العمايات فإنها تفتر إلى اللينة إلا أنه لا يخلو ما
 أن ينوي به الطلاق أم لا لأن نواه طلقت وإن لم ينو الطلاق ولا يخلو
 ما إن يفتقر به ما يحققه باب الصريح يجوز أن يكون جواباً عن سؤالها
 نطقاً مثله أن تقول المرأة للرجل طلق فمأشدة قوله أنت أو غيره من الفاظ
 العمايات فإنه محج بالصريح فلو ادعى الزوج بعد ذلك أنه لم ينو الطلاق
 لم يثبت له قوله وطلقت فإن لم يدبر به ما يحققه باب الصريح فإنها
 لا يطلق ويدبر فيما يشي ورس الله تعالى وفي ظاهر الحكم فإن انهم يعي ما يشي
 نواه استحل قال القس عليه السلام إذا كان اللفظ محتمل لما ذكر أنه إرادته
 لم يثبت إلى بشي ويؤخذ ما ذكر من المسحبه هذا إذا دلل أنه نواه غير الطلاق
فصل وفي الوافي ولو قال لا من أنت على كالمية والدم ولحم الحزن

والله اعلم بالصواب
 رحمه الله تعالى
 في قوله لا من أنت
 في قوله والدم ولحم الحزن

أو أتى على حرام أو أتى على كفاية المحترمة التي لا تخل له فإن كان
 نوابه الطلاق كانت ولجدة رجعية وإن قال نوبت غير ذلك صدق
 وإن أتى على حرام وفيه ولو قال لها قد وهنتك كاهلك أو قد أهد
 بفسن منك فإن نوابه الطلاق طلق وكذلك إن قال لا حاج بي وسكر
 فإن قال لم أت وحببت به الطلاق لم يكن طلاقاً به **مسألة**
 وهو طلاق رجعية لا يفسد بها إلا الخلع وعين النكاح طلاقاً بواين
 إلا قوله لعنتك أو لست بك حلالاً ولو كانت هذه الثلاثة رجعية
فصل في الشبهة لا يضر بها البائن رجعيًا والرجعي مائتاً على أصله
 عليه السلام لئن لم يوارى عنده يعني في الطلاق قبل الدخول أو طلاق
 على عوض أو بطلان نكاحه وما عداها رجعية وعين إذا قال أنت
 بيدك ونوابه ثلاثاً فأخارت نفسها وقع ثلاث تطلقات
مسألة قال أبو عبيد في قول الرجل أنت على حرام إن نوابه الطلاق
 يكون طلاقاً وإن لم يؤلف منه كفارة غير على أصل القسم عليهما
 السلام فانهما اجترأ بهما في إيجاب الكفارة أفيد لانه
 قسم على الحقيقة وفي النصوص إذا قال لزوجتي أنت على حرام ولم يؤلف
 الطلاق لم يجب عليه الكفارة وإن نوابه الطلاق طلقت من دون
 الكفارة قال طالع المذهب في أنه إن قال لامرأته أنت على حرام
 فإن نوابه الطلاق كان طلاقاً وإن نوابه الطهار كان طهاراً

وإن لم يؤلف منه كفارة **مسألة** على أصل القسم وكذلك إذا قال
 ذلك في الأمانة والوفاً فإن قال قد حرمت على نفسي أو حرمت
 نفسي عليك أو أنا على حرام **مسألة** في نوابه حرمته على القول فيه بالقول
 أنت حرام على مسئلة **مسألة** قال أبو عبيد فإن قال لها أنا على حرام
 ونوابه الطلاق طلق ولو قال لها أنا منك طالق لم يكن شيئاً وفي
 الوافي فإن قال لها بائن ولم يقل منك لم يقع شيء فإن قال منك وعمايه
 الطلاق طلق **مسألة** قال أبو عبيد في كظهاره
 كان صريحاً في الظهار وعليه حمل في القضاء وإن نوابه الطلاق
 كان طلاقاً فيما بينه وبين الله تعالى ذكره لا حوالاً ولا لفظ الظهار
 كان صريحاً في الظهار وعليه الطلاق ثم سيج قول كونه صريحاً في الطلاق
 عندنا فاما قوله كتاباً بانضمام اليه اليه فلم يستسجد **مسألة**
 فإن قال أنت على كظهاري فهو ما به عن الظهار وقد يكون كتاباً عن
 الطلاق فراجع في ذلك إلى الله في القضاء فيما بينه وبين الله تعالى على
 أصله عليه السلام **فصل** في إحصاء ما لا يفسد من مال المالك
 فهو على حرام وله مال ولا يفسد ما ولا يفسد ما لا يفسد من مال المالك
 هذه النص ولا يلزمه الكفارة إذا أشفع بماله وعين يتعقد هذه فإذا
 أشفع بشئ من ماله يلزمه الكفارة ولا يفسد ما لا يفسد من مال المالك
 صريحاً ويحمل أن يكون من مذهبنا مثل قول **مسألة** ولو قال لها

برسم كذا وكذا

جعلت امرئك البكر فاخترت فقه اليتيم عرفت نفقة وقعت تطلقه
واحدة وجميعه قال لا يزوج هذا اذا كان الزوج قد نوى الطلاق
ما قاله فان قالت احتركت لم يقع منع وكهرك اذا قال
لنبيته احتركت او انفسك ولها الخيار ما اذا امت في المجلس
فان اخارت نفسها بعد مفارقتها لم ينشأ قال ط فحصل
المذهب فيه ان قوله جعلت امرئك البكر او امرئك بك فاخترت
بعد ملكها طاقها وهو يصير الامر اليها وهو الذي ذكره ابو جعفر
في الاحكام انه توكل منه اياها بالطلاق المراد به والله اعلم
انه في معنى التوكل لانه توكل عليه على الحقيقة وقد نص على ان كل
موقوف على المجلس والتوكل لا يكون موقوفاً على المجلس ولا
خياراً وفي ان الزوج اذا جعل النكاح هذه الالفاظ ونوى الطلاق
وقالت المرأة احتركت نفقة فتوى الطلاق طلعت مسئلة
ونبه الزوج لا بد منها وكل من هذه الالفاظ من جملة العايات
لن قوله اخبرني حمى المرقه وغير الفرقه ولا بعد نبيه المرأة عندها
على ما ذكره ابو جعفر كما اذا قال لها انت طالق ان دخلت الدار
او كلمت نبيداً او عديت لا بد من نية الزوج فيه **مسئلة**
وكنت طالق ارجعها وعندي بكون نائياً **مسئلة** فان اخارت
زوجها لم تنجح ولها الخيار ما اذا امت في المجلس فان اخارت نفسها

بعد مفارقتها لم ينشأ وبه قال ج ما اذا امت في المجلس ولم تنحل
في خيارها فان مكثت يوماً في مجلسها في خيارها وان
سكت سكوتاً طويلاً كان او قصيراً وان اشغلت بقول او فعل
بعد مثله في العايات اعراضاً عن القول نحو ان تستدعي طعاماً
او تشغل بغير او يبيع او صلاة او قرة طويلاً سقط خيارها
وان كان نسيراً اخوان نسيراً او يكون قائماً فقيد لم يطل
خيارها قال ط وهذا لا بعد على اصلنا لان خياراً ومالا هذا في الاحكام
مسئلة فاذا ان راد الزوج بقوله امرئك اليك فاخترت بملكها بطلاق
نفسها فلها ان تطلق نفسها مالم يفسخ وكالتمها ذكرهم بالله في الحرمة
مسئلة ولو قال لرجلتي جعلت امرئك بك كان له المجلس فقط
على ما بين في عليه السلام وكذلك لو ضم اليها شئ او كلف قال ط
امرأتى ان شئت وكلت لانه لا خيار عليك فكان مقصوراً على المجلس
كالهبة وغيرها وقرئ شئ وغير ان يقول طلق امرأتى فقط بان هذا
توكل فيكون له المجلس كالهبة وغيرها وقرئ شئ وغير ان يقول طلق امرأتى
فقط بان هذا توكل فيكون له المجلس وغيره مالم يفسخ الوكالة وطقت عليك
والعليك يكون موقوفاً على المجلس **فصل** قال ج فان قال لها
امرئك بك اذا شئت او اذا ما شئت او ما شئت فلها المجلس
وغيره على ان خيار مرة واحدة ولا يكرر الخيار في هذا قال ط

الرجل اذا جعل امر امراته يد فافان لا بد من رد خير الفس منه لا ومن
 لحيهما الماتت لانه لا بد فيه من تيه الطلاق من الزوج هـ السالكه ان
 للمرأة المجلس فقط هـ الرابع ابعده الله رجوع للزوج في المجلس كما ذكره
 واما التوكيل فانه اذا توكيل فيه ميتا لا بد ان الله اذا قال احط
 امرك اليك فاحيانا وارا ان كان لها المجلس وغيره ما لم يفسخ البائنة
 اذا قال الرجل لامرأته طلق فقلت فقلت لم يكن شيئا لو كانت
 ليك وقعت بطلقة واحدة لانه جواب مطابق وذكر السيد علي حسن
 في مداركها اذا قالت طلق فقط طلقت البائنة اذا قال الرجل لغريمي
 امر او كان له ان يطلقها في المجلس وغيره وللزوج عزله ما لم يطلق
 الرابع ولو ان رجلا قال لآخر وكلت بطلون وحي وقت كس على
 مع عزله عن هذه الوكالة فأت وكلت ايضا في تلك مع هذا التوكيل فله ان
 يطلقها ومع عزله كان وكما في حال عزله الخامس قال ايضا
 واذا صحّت الوكالة في هذا الطلاق كان وكما في الرجوع ليس مطلق الوكالة
 موقوف للمكان ظاهر او الظاهر انه وكله بالرجوع ليس لباين له صفة
 ايدى السالكه قال ط قال اصحابنا اذا قال رجل لآخر بشي امراني
 بطلاقها او اخبرها بطلاقها او لجلها بطلاقها وصحت عليها بطلقة

واحدة وهذا كله امر لا بد بالطلاق لا وكالة له به فصلا في شرح
 لم يصر قال عز بن بدار اطلق الرجل امرأته بشرط ان تزوج فطار
 فانه يقع الطلاق ويستحب الوفا بالشرا ان كانت قبل السر طو ورجع
 بغيره صح وتكون الطلاق صحا كما لو طلق بشرط ان لا تزوج باحد
 من الرجال صح الطلاق وجوز لها ان تزوج ولا يرجع الطلاق اليها
 بعد ذلك محلفه الشرط به مسئلة قال القس عليه السلام في رجل قال
 لامرأته ما احل الله للسامع فهو في رجل قل له انك امرأة فاوله امرأته تكون
 كذبة كرها لانه حرم خلاف ما اخبرته وهن هو مع الحديث ولكن لا يشترط
 نوحته ما لم يتوبه الطلاق كان طلاقا مسئلة قال العبد لوقار رجل
 لامرأته يا ابنة الجارية لم يزوجني ودلتم بالله ان الله اذا قال له امي لولا اني لم
 كنت لم يصدق ويفرق بينهما مسئلة وكل كسر في الطلاق فهو خير
 فاذا قال رجل لامرأته انت طالق عشر بطلقة او ربع بطلقة او نصف بطلقة
 او ثلث بطلقة فهو بطلقة واحدة قال ابو حنيفة وكذلك ان قال لها
 نصف بطلقة او خمسة ارباعها او نصف بطلقة او ثلث بطلقة او ثلثها
 بطلقة واحدة عندما وعبد لها الثلث ثلث وهو من عندنا على اصلين احدهما
 ان الثلث بلفظ واحد يكون بطلقة واحدة والثاني ان كل كسر في الطلاق
 فهو خير مسئلة فان قال لامرأته له سمان بطلقتان ووقت بطلقة
 واحدة على قول من رد الثلث الى واحد قال ابو حنيفة ولو قال سمان حسن

في رجل قال لامرأته
 انك امرأة فاوله امرأته
 تكون كذبة كرها
 لانه حرم خلاف ما
 اخبرته وهن هو مع
 الحديث ولكن لا
 يشترط نوحته ما
 لم يتوبه الطلاق
 كان طلاقا

تطليقات وقعت على كل واحد من طليقة واحدة وفي قول أهل
الثلاث نكح ذلك إذا قال لثلاث نسوة شك ثلث تطليقات ولا
شك أربع تطليقات أو شك تطليقة واحدة أو تطليقة ونصف
أو تطليقتان ونصف على قايين قول في عليه السلام: **مسألة** إذا
قال لهما طالق واحدة أو واحدة أو واحدة وقعت تطليقة واحدة
ليس الاستسما من جهة أن يخرج بعض ما لا يشك منه دون الكفاة انقضت النكاح
كان طلاقاً **مسألة** قال أبو يعقوب وكذلك إن قال طالق غير طلاق
وحكمه عن محمد بن يحيى عليه السلام وكذلك لو قال لهما طلاقاً واحداً
لا يقع عليه وقعت تطليقة واحدة وذلك لأن الطلاق وقع بقوله إن
طالق وإذا قال بعد طلاق تكاثر قال فمهر طليقتها أي غير مطلق
وهذا لا يؤثر في الطلاق **مسألة** قال رحمه الله فإن قال لهما طالق
أولاً لم يطلو وحكمه عن محمد بن يحيى عليه السلام وكذلك لو قال للخبير
فإذا قال شك فهو خير في الطلاق معناه قال الطلاق أولاً أو طالق
أولست بطلاق **مسألة** قال أبو يعقوب ولو قال لهما طالق واحدة
معها واحدة قبلها واحدة أو بعد واحدة واحدة وقعت تطليقة واحدة وذلك
لو قال لهما طالقاً واحداً بعد واحدة واحدة كانت تطليقة واحدة عينا
والمسألة مثبتة على أن الطلاق لا يقع ما لم يحل بينهما رجعة
مسألة قال أبو يعقوب فإن قال طالق ثلاثاً للنسبة معناه قال

طالق عند كل طهر بعد الرجعة من كل تطليقة فإن راجع بلسانه
في كل طهر من غير جماع طليقتين يستوي ثلاثاً أو قد تقدمت هذه
المباينة قال طوقاً هذا يعني على قول أبي يعقوب هذا القول طالق
عند رؤية المرأة لكل شهر فإذا رأى طلاق الشهر الأول طليقتين
فإذا راجعها ثم رآه طلاق الشهر الثاني وقعت تطليقة ثانية
فإذا راجعها وقعت تطليقة ثالثة عند رؤية الشهر الثالث وكذلك
إن قال طلاقاً ثلاثاً طلاقاً طالق فدخلت وقعت تطليقة واحدة
أنه راجع فإن راجع وقعت عند دخول الدار تطليقة ثانية وثالثة
أنه راجع وكذلك إن قال كلما ولدت فأت طالقاً أو كل ملحلت
فأت طالقاً كان الحكم ما تقدم لوقوع الشرط إذا راجع من ذلك **مسألة**
فإن قال طالق للنسبة ولم يذكر ثلثاً فإن كانت طاهر أو لم يجامعها
فيه وقع الطلاق وإن كانت حائضاً أو كان جامعها في ذلك الطهر وقع الطلاق
أو ظهرت طهر أو لم يجامعها فيه على الأصل في عليه السلام وكذلك إن طالت
معلق بشرط في حصول وقوع الطلاق وقد تقدمت **مسألة** فإن قال
أت طالق الساعة إن كان الطلاق يقع عليك للنسبة فإن كانت طاهرة
ولم يجامعها في ذلك الطهر وقعت تطليقة واحدة وإن كانت حائضاً أو قد
جامعها في ذلك الطهر فالشرط معذور ومما يقع الطلاق فإن قال
طالق إن كان يقع عليك الساعة البدن وقع تطليقة واحدة وإن كان

جائزا و طاهر لغير جامعها في طهر وان كانت طاهرة او لمحا
فيه لم يقع فيه لما يشاء من اعتبار شرط الوقوع والشرط لانفع الاعلما
بناه فصل من شرح لم يضر اذا قال سنا اهل السبا طالق لم يقع
على امراته الا اذا انزلها لانه خير وهلك في العوق فان قال طلفت
سنا اهل الدنيا واغفقت عبد اهل الدنيا طلفت امراته وعمو عتده من
العوق والطلاق بعد الحول كان لغواه مسئلة قال في الحول ولو ان رجلا
قال لست بزوجك وهن ثلاث او اربع اجد ان طالق ولم يعبر بطلن من
بطلن منهن فيقول لكون واحدة ان طالق ان لم اطلقك ثم تراجع
ان حب يكون اللبس قد ارتفع نص في الاحكام والمصلحة مسئلة على ان
الطلاق لا يثبت في الذمة ذكره طو ابوع وعبد م بالله يثبت في الذمة
وهلك من مذهب في نصه في العوق لانه يثبت في الذمة فله ان يوقعه
على واحدة منهن قال م بالله ومع ما في الكتاب عبد الناصر المطلق بان
قد طلق واحدة بعينها ثم تنسها والمذهب هو الاول واعلم ان الكلام في
هذه المسئلة يقع في خمسة فصول الاول في حكمهم في النكاح وهو الثاني في
والثالث في ميراثهم والرابع في نفقتهم والخامس في عدتهم اما الاول
وهو في حكمهم في النكاح فالزوج لا يخلو اما ان يريد مراجعة المطلقة ام لان
لم يرد بعد اجعتها لم يخلو ان يردوا من ارجعها ولا يجوز له ايضا

ان يزوج بعد انقضاء العدة ولا يخرج من منه الا بطلاق فان امتنع
من الطلاق او الرجعة فلا تضر لا تحايث في طهر وان اراد من الرجعة
المطلقة فذكر ما ذكره ابوع وابوع رحمهما الله في المسئلة
فقط لانها مفرغ الما بطول شرحه واذا اراد المراجعة فاخلوا اما
ان يرد يرفع اللبس ام لا ان لم يرد يرفع اللبس قال من كتب طلقها
من غير قصد اجعتها او يقول اجعت من طلفت يقول احد ان
طالق قال ع اذا لم يرد يرفع اللبس رجعت لا غير قال طه في عيها
لكن يراجع عيها لم رجعت المحمولة لا يقع ولكن طلاق المحمولة يقع فلو ان
الاجعت من طلفت لا يقع ولو قال طلفت من لم تطلق يقع الطلاق
على من لم يطلق قال ابن ابي شيروان اجعت ان شئت لم يصح الرجعة
ومثله ذكر السيد قال على خيل وعلى امل م بالله في الرجعة المعلقة
بالشرط كما قال ابوع والاول ان يقول احل واحد منهن نكاحا راجعا
ان كتب المطلقة يخرج من الخلاف وان اراد يرفع اللبس قال ابن ابي شيروان
من طلقها مطلقا في طالق فيصير كلهن مطلقات ثم تراجع جميعهن
ان احب يكون اللبس قد ارتفع قال ابوع اذا لم يرد قد طلق قبل حلقها
او يكون قد طلقها كلهن بطلقة واحدة وراجعت وان كان قد طلق
واحدة منهن بطلقة قبل هذا القول فاخلوا اما ان يكون معروفة او مكنته
فان كانت معلومة فان لم يرد يرفع اللبس راجعت كما تقدم ام

الثالث وهو الكلام في سر اهر فالزوج لا يخلو اما ان يكون دخلا
او لم يدخل نهر او دخل بغيره دون بعض فاما قبل الدخول
بهر فالمرات لما كانت منهن وواجبه لامرات لها الا انها ملقسته
فكون المرات منهن ارباعا وكن دخل بهن ومات والمطلقة في
العدة فالمرات منهن ارباعا وكن مات وقد خرجت من العدة والمات
لما كانت منهن فقط وكن منهن ارباعا وكن مات وقد خرجت من العدة والمات
لما كانت منهن فقط وكن منهن ارباعا وكن مات وقد خرجت من العدة والمات
بعضهن دون بعض فان كان رجل بغير واحدة منهن ومات والمطلقة في
العدة كان للزوج الدخول من المرات والباقي للبواقي من غير المدخول
بها ان كانت هي المطلقة فلا ميراث لها وان كانت المطلقة غيرها فلها ميراث
الميراث معطائصة لانها تترك في حال ولا ميراث في حال وان كان رجل
بواحدة دون البواقي ومات والمطلقة في العدة كان للمدخول بها ميراث
الميراث والباقي للبواقي من غير المدخول بها ان كانت هي المطلقة فلا ميراث لها وان
كانت المطلقة غيرها فلها ميراث الميراث معطائصة لانها تترك في حال وان كان رجل
دونه ان كانت هي المطلقة معطائصة وهو من سددت والباقى للبواقي منهن
فان كان رجل بغير واحدة ومات قبل انقضائها كان للمدخول بها ميراثه ان
كانت المطلقة غيرها ونقصه ان كانت المطلقة احدهما واخر المدخول
بهما لانه ان كانت المطلقة احد المدخول بهما معطائصة ما في يد

احدهما ونقصه ان كانت المطلقة

واما الفصل الرابع والخامس من كلامي فيهما ان كانت تعلق
في موضعها مسئلة من محمد بن محمد بن عليهما السلام فيمن قال امرأتي طالق
وله اربع اشهر طلقة كلهم اذ لم يفرسوا واحدة منهن قال ابو عبد الله
المسئلة التي تقدمت وهي قوله اجدان طالق من غير تعبير وحمله رحمة الله
على الله في معنى المعين ان يقول من كانت منته وهو طالق مسئلة
ولدت رجلا نادى المرأة من سبائه فدعزم على طلاقها فاجابته اخى فقالت
طالق وقع الطلاق على من كان اراد طلاقها دون من اجابته وهو اجابته الله
وهو قول الناصر وسائر المحققين المتأخرين مسئلة قال ابو عبد الله فان السب
عليه من نواهيا بالطلاق كان الحكم في ذلك ما روي له السروي عن القسمة
عليه السلام حكم من قال اجدان طالق من غير تعبير مسئلة ولدت رجلا
قال لامرأته بعد طلاق او نطق طالق او جز ومات طالق او يدك او
يحبك او ليبيك او اصبع منك او غير ذلك من اعضائها وقع الطلاق
عليها واليه ذهب سائر المجتهدين فصل فان قال لها دعيك او رقت طالق
لا يقع الطلاق ذكره أصحابنا من كل من سئل به اهل هو حيا وماتها فمات
مسئلة الموت وصله في البواقي وذكره اذ اضافه الى زوجها نطقه محمد بن
محمد عليه السلام في الصوت مسئلة ولدت رجلا قال لامرأته انت طالق
او انت طالق بطلقة او بطلقتين او ثلاثا او اكثر من ذلك او بعض
بطلقة وقبعت بطلقة واحدة نص عليه في عليه السلام في اجماعه والقيس

طالق

الثاني وهو الكلام في ميراث الزوج لا يخلو اما ان يكون دخله
 اوله يدخله او دخل بعضهن دون بعض فان مات قبل الدخول
 بهن فالمرات لثلاث منهن وواحدة لامرات لها الا انما ملقته
 فكون المرات منهن ارباعا واثلاث دخل بهن ومات والمطلقة في
 العدة فالمرات منهن ارباعا واثلاث ومخرجت من العدة فالمرات
 لثلاث منهن فقط وتقسيم ميراثها اولا واثلاث ومخرجت من العدة فالمرات
 لثلاث منهن فقط وتقسيم ميراثها ارباعا منهن فقط ما تقدم هـ ولت كان دخل
 بعضهن دون بعض فان كان دخل بهن الا واحدة منهن ومات والمطلقة في
 العدة كان للميت ما دخلها من المرات والباقي للزوجين غير المدخول
 بها فان كانت في المطلقة فالمرات لها وان كانت المطلقة غيرها فلها
 المرات مع طائفة لانها تركت في حال ولا تركت في حال وان كان دخل
 بهن واحدة دون الزوجين ومات والمطلقة في العدة كان للمدخول بالمرات
 المرات والباقي للزوجين غير المدخول بها فان كانت في المطلقة فالمرات لها
 كانت المطلقة غيرها فلها من المرات ما دخلها منهن وان كانت المطلقة غيرها
 ودفعه ان كانت في المطلقة مع طائفة وهو ميراث وسدس والباقي للزوجين منهن
 فان كان دخل بالنسبة ومات قبل ان يقضى العدة كان للمدخول بها ثلثه ان
 كانت المطلقة غيرها ودفعه ان كانت المطلقة احدهما وغير المدخول
 بها ثلثه ان كانت المطلقة احدهما المدخول بها مع طائفة كل نصف ما في يد

او اربعة اقسام

والثالث الفصل الرابع والخامس من كلامي فيهما ان تلتس على
 في موضعها مسئلة **فصل** في ميراث عليهما السلام فينزل امره طالق
 وله اربع بنته طلقة كلهن اذ لم يقرب منهن واحدة منهن قال ابو عبد الله
 المسئلة التي تقدمت وهي قوله اجدان طالق من غير تعبير وحمله رحمة الله
 على الله في معنى المعين ان يقول من كانت منته وهو طالق مسئلة
 ولولت رجلا ناد المرأة من سبائه فدعزم على طلاقها فاجابته اخي فقالت
 طالق وقع الطلاق على من كان اربا طلاقها دون من اجابته وهو اجابته الله
 وهو قول الناصر ومبارك الجاني المتأخرين مسئلة قال ابو عبد الله فان التمس
 عليه من نواها بالطلاق كان الحكم في ذلك ما روي في السوء عن القسمة
 عليه السلام حكم من قال اجدان طالق من غير تعبير مسئلة ولولت رجلا
 قال لامرأته بعقد طالق او تصدك طالق او جزوكم طالق ايديكم و
 يحلك او ليسك او اصبع منك او غير ذلك من اعضائها وقع الطلاق
 عليها واليه ذهب تبارك الجاني **فصل** فان قال لها ادك او رقت طالق
 لا يقع الطلاق ذكره أصحابنا من كل لسان مسئلة قال ابو عبد الله
 من قال لزوجتي وضعت في البوي وكركك اذ اضافه الى زوجها نكح
 حكم عليه السلام في الصوت مسئلة ولولت رجلا قال لامرأته انت طالق
 او انت طالق نطقه او نطقه من قولها او اكثر من ذلك او بعض
 نطقه وقعت نطقه واحدة نص عليه في السلام في الجامع والقسمة

طالق

في مستأيل عند الله من الحسن
 زيد وموسى زيد عند الله من الله
 ومثله روى جعفر بن محمد
 وروى عنه خلافة وحكم
 وحال من روى روى أبو خالصة
 ثلاث رجلها دخل
 وشرك في راي ليل اولاد
 القاص وبه قالت الامام
 وعائشة وحكم بالله غرض
 فيه الامم وقص
 يعقد ما لا تامة رجوع اليه
 ترجع المذهب من
 فصل في استحقاق الف
 مسئلة في قال انت
 للسبط وهو مذهب الف
 ليه الفراء وقص القسمة
 طالق وروى قوله انت
 وفي الباز لا يبع وفي

نسخة من المومنين عليه السلام في موضع من كلامه في نسخة ابن صنف
 قوله عليه السلام الفراء من اوجوه اولا خلاصة النص في موضع من كلامه
 والجماع الوجوه المحمل في هذا فانه عليه السلام امر عند الله من العائين
 فمناظره الخواجة من اوجوه ما يسميها بئس منه في الكتاب علة في الكتاب العائين
 الكثرة في هذا النوايا والسفر وهو خروجه من طاهمه ما عاين في صورته من
 انه كان في من المومنين عليه السلام لهذا في كونه من في قوله الف الف

في مستأيل عند الله من الحسن
 زيد وموسى زيد عند الله من الله
 ومثله روى جعفر بن محمد
 وروى عنه خلافة وحكم
 وحال من روى روى أبو خالصة
 ثلاث رجلها دخل
 وشرك في راي ليل اولاد
 القاص وبه قالت الامام
 وعائشة وحكم بالله غرض
 فيه الامم وقص
 يعقد ما لا تامة رجوع اليه
 ترجع المذهب من
 فصل في استحقاق الف
 مسئلة في قال انت
 للسبط وهو مذهب الف
 ليه الفراء وقص القسمة
 طالق وروى قوله انت
 وفي الباز لا يبع وفي

وإذا كان يوم النحر وأدخل كل واحد من الزوجين الشجر أو راس البستان
طالق **مسألة** فإن حلف بالطلاق كاذبا وحلف به ثم حث ودفع
الطلاق إلا أن يكفه من خوف منه القتل أو الضرب أو الهجر من
سلطان ظالم أو عدو متعدي وسواء كان حث وهو متعدي أو نازع
ودفع الطلاق على قبيل قول الحق عليه السلام وحصل ما ذكره أصحابنا
أن الحالف بالطلاق لا يخلو إلا أن حلف بمرها أو بخيار أو حلف
بمكرها لم ينعقد البصر ولا يلزمه الكفار وإن حلف ما حلف عليه وسواء
حث مكرها أو بخيار أو أنه لا يلزمه شيء من البصر لم ينعقد في الأصل
وكذلك إن كرهه على البصر من خوف منه القتل أو الضرب أو الهجر من
سلطان ظالم أو عدو متعدي وإن حلف بخيار أو حث لم يلزمه ما حلف عليه
ببواحيث مكرها أو بخيار أو وعد من الله لا حلف رجل يصوم عشرين
لا يدخل دار الجنة ثم الحجة من يطلب قبله ولم يكن تأم منه إلا بدخولها
فدخلها وخرج عقب ظم السلامه أنه لا حث لأنه حلف لا بدخولها طوعا
واختيارا والجملة لا بدخولها أمر طار **مسألة** ولو أن رجلا
قال لست به أن أدخل الدار فأنش طواق أو قال لعل واحد منهن
أنت طالق أو أنه لا بد طالق فإنه إن دخل الدار وقع الطلاق
عليه عند دخول الدار على حساب نيته، وحصل ما ذكره أصحابنا
أنه لا يخلو إلا أن يطلق الميرس من غير نيته أو يكون له نية فإن كان

مريلا من غير نية فالأظهر أن يطلق كالمريلا حتى لا يتحول من
جميعهن محتمات أو مفترقات وإن كانت له نية فذلك يكون على وجه
نكته لحدها أن يولي رتبة واحدة منهن دخلت الدار طلفت
وهذا الوجه أن من يدخلها منهن يطلق ومن لا يدخلها لا يطلق والبار
أن يولي الله أن يدخل محتمات يطلق وهذا الوجه أن الله أن يدخلها
محتمات وقع الطلاق عليها وإن دخلها مفترقات لم يطلق، والثالث
أن يولي الله أن يدخل منهن دخولها محتمات أو مفترقات يطلق
وهذا الوجه أن يدخل الدار مفترقات كن أو محتمات يطلق
فإن دخلها بعقدهن دون بعض لم يطلق من دخل **مسألة**
ولو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق إلا أن شأ أبو حبيش
فوق طلاقها على مشيئة فان قال قد شئت أن لا يطلقها وإن كرهت
عليك لم يقع الطلاق وإن لم يشاك بأن يقول قد شئت طلاقها طلق
قال طوان سكت ولم يسم مشيئة طلق أيضا على مقتضى نص في عليه السلام
قال أبو حنيفة في حكم هذه المشيئة أنها على الموت فيكون له المجلس إن كان حاضر أو
بلوغه إن كان غائبا على أصل الحق عليه السلام لأنه لا يقع الطلاق واستثناءه
بالمشيئة فإن لم يقع المشيئة عقب اللفظ وقع الطلاق ومثاله أن تقول

انك ما طلق لا يقع عليها شيء نحو: اذا قال انت طالق الا ان يشأ فانها
تطلق لانه قد وقع الطلاق في الياء واستألا الا ان يشأ ولا يشبه
له مطلق الاول قال انت طالق ان شأني فعلق الطلاق بالمشيه
وهي شرط لا يحصل وانفع الطلاق **فصل** وان قال اذا اشأ فان
فانت طالق وفلان ميت لو كان حيا فمات بغيره والزوج لم يعلم
او لا يعلم لا يقع الطلاق لانه ^{علق} وقوع الطلاق بحضور المحبة منه
ولم يقع المشيه **فصل** لو اوفى لوقال انت طالق ان كنت
تخبرين كذا وكذا لم تعلم انها تحبه او لا تحب مثل الموت والعذبات
فقلت في المجلس انا اجد طلقته وكذلك لو قال لها ان كنت تحبين
كني وكني فانت طالق لم تعلم انها تحبه مثل الحيوة والغنا فقلت
انا ابغضه فمري طالق فيعمل على ما يظهر من اللفظ وكذلك لو قال
ان كنت تحبين الطلاق ففعلك او تهوينه او تزيدينه او تشهيه بقلبك دون
لسانك فانت طالق فقلت لا اشأ ولا اجد الطلاق ولا اهو
ولا اريد ولا اشتبه به امر الله ولا تصدق بعد ذلك على قول خلاف
هذا القول وان قامت من مجلسها او بكت فلم يقل شأني فهو
في امر الله **فصل** ومنه ولو قال لا اريد انك تشأ الطلاق
فمري طالق مشأنا جمعا وان شأت احدهما ولم تشأ الاخر طلق
الله شأت **فصل** ومنه اذا قال انت طالق على الف اذا شئت

انت طالق الا ان يقوم زيد فان لم يقع فيما اراد عقب القول وقع
الطلاق **فصل** ولو علم هذا لو قال انت طالق الا ان يدخل زيد
الدار فان لم يدخل يد عقب هذا القول وقع الطلاق وكذلك القول
لدا لعلق الطلاق بشيء يقينه او مشيه احيى فهو ولا يقع عند وجود
الشرط كما اذا علقه بمشيئه امها وفي تعليق في الفوارس قال الشيخ مشيه
نفسه انه يرجع نفسه في الحال فان وجدها كارهه لم يقع **فصل** في
فان قال انت طالق الا ان شأني بوك ثلثا سئل عن بنته فان اراد ان يشأ
فأشأ فان شأ الأب ثلثا لم يطلاق وان شأ واحدة طلق قال ابو عمار قال
الأب لم يشأ شيئا وقعت واحدة وحصل ما ذكره أصحابنا ان يزوج لا
يحل من وجه ثلثه لحد فاعلم **فصل** في ما سئل عن رجل قال انت طالق
الا ان شأني بوك ثلثا فاعلم بذلك انه ان شأ ثلثا فلا طلاق فانه شأنا ثلثا
فلا طلاق وان شأ واحدة او بكت طلق **الوجه الثاني** ان يرد
الأب الله ان شأ واحدة او بكت طلق فانه ان شأ ان يطلق واحدة او
لثنين او ثلثا فانها تطلق بكل حال في جميع حسن وبر بطلاقه واحدة عبدا
وعبد اهل البيت اذا شأنا فاعلم **الوجه الثالث** ان يرد الله
ان شأ الأب ثلثا طلق وان لم يشأ ثلثا فلا طلاق فان الأب
شأنا انا طلق وان شأ دون ذلك او بكت فلم يرد المشيه لم يطلق
فصل فان قال انت طالق ان شأني وكني لم يطق ولا يكمل

أَوْ مَشَتْ أَوْ ضَلَّتْ فَذَلِكَ الْيَوْمَ تَنْتَهِي عَنْ طَلْقِهَا فَإِنْ قَالَ
إِذَا كَانَ رَأْسُ الْيَوْمِ أَوْ رَأْسُ الشَّهْرِ فَاتَّ طَالِقٌ وَفَعَّ الطَّلَاقُ إِذَا جَاءَ
كَذَا الْوَقْتُ وَلَمْ يَجْرِمَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مَسْئَلَةٌ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ أَتُطَلِّقُ
الشَّهْرَ أَوْ السَّنَةَ وَقَعَ حَيْثُ عَدَّ عَدْرُ فَرَوْكَ يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ
لَمَّا لَمْ يَجْعَلْ فِي آخِرِ الشَّهْرِ أَوْ السَّنَةِ شَرْطًا فِي وَقْعِهِ وَلَا يَقَعُ قَبْلَهُ مَسْئَلَةٌ
قَالَ أَبُو عَرَبٍ قَالَ لَهَا تَطْلُقُ عَبْدًا أَوْ إِذَا جَاءَ عَدْرُ طَلْقَتْ إِذَا جَلَعَ الْحَجَرُ
فِي قَوْلِهِ يَجْعَلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ فِي عَدِّ فَرَاتٍ مِنْ رَأْسِهِ مَا يَمْلِكُ
مِنْ الْأَمْرِ بِرَأْسِ مَطْلُوقٍ يَتَوَلَّى بَأْوَلَهُ لِنَصِّهِ فَمَنْ جَعَلَ لِنَفْسِهِ بَأْوَلَهُ فِي أَوَّلِ
السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ فَلَهُ أَنْ يَنْتَهِيَ فِي أَوَّلِ السَّنَةِ مِنَ السَّنَةِ وَإِنْ لَمْ يَلْبِسْ كَلِمَةً فِي آيَاتِهِ
وَقَالَ فِي السَّلَامِ مِنْهُ وَقَالَ أَيْضًا إِذَا جَعَلَ لِحَبْلِهِ يَوْمَ عَرَفَتِهِ أَوْ يَوْمَ عِيدِهِ فَلَهُ الْيَوْمَ
كُلَّهُ إِلَّا أَنْ الطَّلَاقَ إِذَا كَانَ عَلَى الْوَقْتُ فَوَجِبَ وَقْرَعَهُ عَبْدُ الْحَجَرِ
قَالَ وَإِنْ نَوَى وَفَعَّ بَعْدَهُ لَوْ أَجْرَهُ فَلَهُ بَيْتُهُ وَلِكُلِّ وَفَعَّ بَعْدَهُ وَبَيَّرَ اللَّهُ فَعَلَ
عَلَى الصَّلَاةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالِحٍ فَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقُ الْيَوْمِ عَبْدًا أَوْ السَّنَةَ
عَدًّا طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ لَا يَنْتَظِرُ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقُ وَقَوْلُهُ عَبْدًا أَوْ الْيَوْمِ
أَوْ السَّنَةِ لَعَوْلَانَهُ مَقْطُوعٌ بَرَأُولٍ فَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقُ عَبْدًا أَوْ الْيَوْمِ طَلَّقَتْ
عَدًّا بَرَأُولَ الْيَوْمِ كَلَامٌ مُبْدَلٌ لِمَا جَاءَ لَهَا فَإِنْ قَالَ الْيَوْمَ جَاءَ عَبْدٌ طَلَّقَتْ عَدًّا لَأَنَّهُ
جَعَلَ فِي عَدِّ شَرْطًا فِي تَطْلُقِهَا الْيَوْمَ كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقُ الْيَوْمِ إِذَا دَخَلَ
الْبَارِقَ فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ حَتَّى تَدْخُلَ الْبَارِقَ وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ كَلَامُهَا فِي

أَصْلَانَهُ مَسْئَلَةٌ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي أَنْ قَالَ لَهَا تَطْلُقُ الْحَجَرُ أَوْ مَا
أَنْ نَوَى وَفَعَّ بَعْدَهُ فَذَلِكَ لَمْ يَنْتَظِرْ فَادَّامَتْ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ
أَشْهُرًا فَصَلَّ وَاحْتَفَ الْفَقْهَاءُ بِمَا قَالَ لَا مَرَّةً طَالِقٌ قُلْتُ مَوْثِقٌ لَهُمْ
قَالَ تَطْلُقُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَهُمْ مِنْ قَالِ بِطَلْقِ قَوْلِهِ مَوْثِقٌ لَهُمْ وَلَا يَحْتَقِقُ الْمَوْتُ وَفِي هَذَا
لِقَوْلِ الْأَسْكَرِيِّ الْقَسْمِ مَسْئَلَةٌ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي مَا حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو عَرَبٍ إِذَا قَالَ رَحِمَكَ
لَمَرَّةً أَنْتَ طَالِقٌ أَمْ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ فِي الْوَفَاءِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقُ عَامٍ أَوْ طَالِقُ الشَّهْرِ
الْمَاضِي أَوْ الْجَمْعِ الْمَاضِي لَمْ يَكُنْ شَرْطًا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ فِي مَسْئَلَةٍ وَلَوْ أَنَّ
تَطْلُقُ كَلِمَةً أَمْرًا أَنْتَ طَالِقٌ وَفَعَّ الطَّلَاقُ يَوْمَ لَمْ يَكُنْ الْكِتَابُ أَنْ نَوَاهُ فَإِنْ كَانَ الْكِتَابُ
الْكِتَابُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَلِمَةً فَاتَّ طَالِقٌ وَفَعَّ الطَّلَاقُ إِذَا وَقَعَ الْكِتَابُ وَإِنْ أَحْبَسَ
الْكِتَابُ لَوْ ضَاعَ لَمْ يَقَعْ بِمَوْتِ الْحَامِ مَعَهُ وَالْأَوْعُ فَإِنْ حَكَى الْكِتَابُ مَا ضَبَعَهُ
أَوْ عُدَّ عَلَى صَوَابٍ أَوْ مَا لَا يَسْتَكْتَفِي بِهِ وَكَذَلِكَ الْمَشَارَةُ إِذَا قِيلَ لَهَا عَمَّ
الْفَرْقُ وَنَوَاهَا الطَّلَاقُ وَفَعَّ لِيَكُنْ عَلَى السَّلَامِ بِمَوْتِ الْمَصْرُفِ إِذَا قِيلَ لَهَا عَمَّ
عَبْدٌ فَاشَارَ وَفَعَّ الْعَمَلُ لَهَا بِفَهْمِهَا الْمُرَادَ فَاسْتَهْتِ الْعَارَ مَسْئَلَةٌ
قَالَ مُحَمَّدٌ فِي أَنَّ كَلِمَةَ طَلَّقَ لَكَ سَاعَةً لِيَعْلَمَ أَنَّ لَكَ لَمْ يَطْلُقْ
نَفْسَهَا سَاعَةً وَضَلَّ الْكِتَابُ وَحَرَنَهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَطْلُقْ نَفْسَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَخَصَّصَ
مَا ذَكَرَ الْأَهْلَاءُ فِي حُكْمِ الْكِتَابِ وَالْمَشَارَةِ مَا لَطَّقَ لَهَا حَاكِمُ الْمَشَارَةِ فَذَكَرَ أَبُو عَرَبٍ أَنَّ
الْمَشَارَةَ إِذَا فُهِمَتْ بِهَا مَعْنَى الْحَرْقِ وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ وَفَعَّ الطَّلَاقَ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ
السَّلَامُ إِشَارَةً لِمَعْنَى الْفَضْلِ وَإِنَّمَا الْكِتَابُ فَاعْلَمْ أَنَّ الْكِتَابَ لَا يَحْلُو أَمَّا أَنْ تَلْفِظَ
بِالطَّلَاقِ عِنْدَ الْكِتَابِ أَمْ لَمْ تَلْفِظْ طَلَّقَ فِي ذَلِكَ الْحَالِ وَسَوَى كُنْتَهُ فَمَا كُنْتَ أَمْ لَا هُوَ
لَمْ يَلْفِظْ بِالطَّلَاقِ فَلَا يَحْلُو أَمَّا أَنْ تَلْفِظَ كُنْتَهُ عَلَى مَا لَا يَكُنْ لِحَقِّ
أَنْ كُنْتَهُ مَا ضَبَعَهُ أَوْ عُدَّ عَلَى صَوَابٍ أَوْ مَا لَا يَكُنْ لِحَقِّ الطَّلَاقِ سَوَاءٌ نَوَى الطَّلَاقَ أَمْ لَا هُوَ
وَأَنْ كُنْتَهُ عَلَى مَا كُنْتَ وَلَا يَحْلُو أَمَّا أَنْ نَوَى الطَّلَاقَ أَمْ لَا أَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْثِقُ الطَّلَاقِ لَمْ

تطلق على ما حصله الشاكره لمذهب حتى عليه السلم واشتاز صوابه في الامان لان
حكم الكتاب في الامان حكم الملقط فطلق وان نواه الطلاق فلا خلاف ما ان سوي
به الطلاق في الحال او بعلق الطلاق بوصول الكتاب اليها ان لم يعلقه بوصول الكتاب
طلعت الحال عند كذا الكتاب وان علقه بوصول الكتاب لم يخل اقل ان يخل الكتاب
اليها ان لم يخل اليها او ضاع لم يطلق وان وصل اليها فلا خلاف ما ان يعلق الطلاق بوصول
الاخبار فاملك او توكلا ام لا ان يعلقه الى اختياره اطلق عند وصوله وان علقه الى
اختياره فلا خلاف ما ان يعقل على اختياره توكلا او توكلا ان علقه توكلا فلا خلاف
تطلق بشفاه في المجلس وغيره فقط سواء قبله بالمجلس ام لم يقبله في التوكلا والمجلس
جميعا ان يقول لها في الكتاب جعلت امرك اليك فان اراد به التوكلا فلا خلاف ان تطلق
بشفاه في المجلس وغيره وان اراد به التوكلا فلا خلاف ان تطلق بشفاه في المجلس فقط وان
قال خطبت امرك اليك فله ان يعلق اليك فله ان يعلق بشفاه في المجلس فقط وان
لم يطلق في تلك الحال لم يملك ان يعلق بعد ذلك ولا فرق اذا قبله بالمجلس من ان يعلق الطلاق
اليها توكلا او توكلا لم يملك ان يعلق الطلاق بالمجلس **مسألة** ولو ان رجلا قال لامرأته
انطلق ان شاء الله فان كان ممسكا لها لم يحرر فممسكا اليها لم يقع الطلاق وان كان
غير ممسك لها لم يحرر فممسكا اليها وقع الطلاق **مسألة** ولو ان رجلا قال
بالطلاق لافعل فلان لم يفعل لم يقع الطلاق فان كان فيه بوق وقع الطلاق اذا جاز
الوقت ولا خلاف ان كان قد اطلق حيث في اليوم الذي لم يمت فيه له وورثته المراه ان
كان الطلاق رجعيه وان كان باينا لم يبرئه ولا خلت عليه قبل موته بصلح الحاكم
ورواه فيه عن جده القسمة في الطلاق وحصل المذهب ان الشرط اذا كان مطلقا
فانها ماتت من روح او امراه وقع الطلاق يوم موت موات منهما اما وقوع
الطلاق بموت الروح فهو موقوف على القسمة وكما عليها السلم واما اذا ماتت المراه
فخطب من المذهب ان خلت وبطلت المراه في حاله وكان السيد اجماعا في
قولك اذا ماتت المراه لا يقع الطلاق لان الميراث لم يمت فله في النكاح فان كان
موقفا بوقت ومات بعد الوقت لم يقع في الوقت طلقت المراه حين خرج الوقت

في بيان المذهب
في بيان المذهب
في بيان المذهب

من عتقا قبل موت الزوج او كانت الطليقة باينه او قال في الميراث وحصل ما ذكره
لصاحبنا في هذه المسئلة ان من حلف بالطلاق لافعل لم يفعل فلا موانع له ولا خلاف
اما ان يبرئه بوقت او بطلاق للفظ من غير تعيين الميراث بوقت حيث في اليوم الذي لم يمت فيه
الرجل وورثته المراه ان كان الطلاق رجعيه وان كان باينا لم يبرئه ولا خلت عليه قبل موته وان
ماتت المراه خطب من المذهب ان يقع الطلاق بموت من مات منهما ولا خلاف ان السيد اجماعا
لا يرضى ان يموت المراه لا يقع الطلاق لان الميراث لم يمت فله في النكاح وان كان
الشرط مطلقا وان وفته بوقت فلا خلاف اما ان يعلق ما حلف عليه قبل موته ام لا
ان يعلق في منيه ولم يخل وان لم يفعل وقع الطلاق اخرج ذلك الوقت في النكاح
فان مات قبل موته الوقت لم يقع طلاق حين خرج الوقت فان خرجت من عتقا قبل موته
او كانت الطليقة باينه او قال في الميراث **مسألة** فان قال لها طلقك حررا طلقك
او يوم لم اطلقك او قل لم اطلقك او قل ما لم اطلقك فان كان في وقت عينه مستعمل
وقع الطلاق اذا جاز ذلك الوقت وان لم يجر له بيه وضع الطلاق حين يسكن على ثبات قول
لحي عليه السلم **مسألة** وان قال لها طلقك فان كان في وقت عينه مستعمل
بعينه طلقت اذا جاز ذلك الوقت لوصول الشرط وان لم يجر له بيه وقع الطلاق اذا مات
واجمعا في ان اذ ماتت طلقك اذا لم اطلقك وقد قال الاخوان انه اذا لم يوفيه
وقال بعه وقع الطلاق اذا مات ويكون بعه قوله ان طلقك فان لم اطلقك له
مسألة قال ص ماله وماله ماله ان دخلت الدار فالت طالق بفتح الهمزة
فانها تطلق وفي الدخول بفتح الهمزة وقع الطلاق دون غيره من الاوقات ارد ذلك مع عدم
فيه منه عليه سواء وقع الدخول قل قوله او بعده خلاف الشرط فلا يكون الا المستعمل
مسألة في الامان واعلم ان الميراث على ضربين ميراث الله تعالى وميراث ماله
من شرط وخراله فالمرثه الله تعالى والميراث ميراث ماله من شرط وخراله ميراث ماله
ثم الميراث الله تعالى فلهما ما اجمع عليه ومنها ما اختلف فيه له في الميراث ميراث ماله
وخراله ميراث ماله في ذلك الاصل في ذلك متساوية اذا اختلف الله تعالى ولم
يذكرها في الميراث لم يعقد ميراث ميراثا وذلك لحوال الخلف الخالف ومولود الله والله والله ولا

في بيان المذهب
في بيان المذهب
في بيان المذهب

واحدة منه شرح هذا اذا
 ما حقه وكان م بالله يشتر
 وار كان مع حذف الواو اذا
 في اقله من وزن الحزائم
 بالحز في اخذه كما مشا
 الدار وحدث فيها وكلمت
 كما ذكره ابو نعم جمع اش
 سوا وحده وكذا الكايط
 الدار وكلمت زيدا فوطا
 اشيا محصورة عطف بعضها
 الشرط فيه مسالين
 اشافاها كوي امانا في
 حط الدار او كلمت زيدا
 واحدا في وقع الطلاق
 وقع ثلاث تطلقات عن
 تعلق فان بعلا واحدا من
 بوطها ما منه ثلاث
 الشرط من وزن الهمزة
 من تعلق في الفواتش
 ان فعلت كذا كان
 شيء لان التلغز معطو
 والبار والمالك كلا
 ولو حط بالطلاق

[illegible]

هو عند علي بن
العقد ثم وحده
فوز عليه
ذلك لو حلف
برج من مكانه وزن
وجه من كلام
من الفضه
ط الزواج لا ينسلف
بنه لم تحث كنه
عز عزير رها
لا وكثيره لم
والكر عند
عزير او
لا عزير ولا
لغشور لا هتفا
لله السلام
قال ابو عنان
الذي وقع
وعلمها حكم
بها ان نحت
ضاعدها
فها لثا حوت
من الطليق
قال

ولحده منه خرج هذا اذا اطلق المهر لم يوافق باجماعها ولا يوافق على المهر
 باجماعها وكان مائة بغيره في كفايه الشرط الواحد لو وقع في مثلين
 وان كان مع حذف الواو اظهره **الحاشية** في هذا الحرف الشرط
 في اقله من دون الحرف عظم عليه اشباحه من دون تكرير الشرط مرارا
 في الحرف في اخره كما يشاء واحد ولم يثبت ختام الجمع ما شرط ماله اذا قال اطلق
 الدار ومعدت فيها وكلمت زيدا فان طلق بقاء ما يقع الطلاق حتى يخل جمع الشرط
 كما ذكر ابو نعيم اشافا والله لا اكلت ولا شربت ولا زكيت كانت
 سوا واحدة وكذلك ايضا ذكره وعلق في الموازين ان قال اطلق ان كانت
 الدار وكلمت زيدا فوط الدار ولم تكلم زيدا لا تطلق لان التميز واحد وتاويل
 اشيا محضه عطف بعضها على بعض فيا لم يمت جمعها لم يقع الطلاق وان قدم الحرف على
 الشرط فبذلك مشايير **الاول** اذا قدم الحرف او الشرط و اضاف اليه ما لم يوافق والواو
 اشافا فلو كان امانا لم يمت فاما انما يمت ما لم يمت ما لم يمت اذ قال اطلق ان
 دخل الدار او كلمت زيدا او وطئت الدار او لا او كلمت زيدا او لا فان لم يجمع
 واحدا من وقع الطلاق سواء دخلت الدار او لا او كلمت زيدا او لا فان لم يجمع
 وقع ثلاث تطلقات عند جوش ولا يقع عندنا الا واحد **الحاشية** في كل ذلك الرجعة من كل
 وتعلق فان بطلت واحدة من ذلك لم يمت ووطئها لم يمت الثاني ووطئها لم يمت الثالث
 بوطئها ما يمت ثلاث **المسئلة الثانية** اذا قدم الحرف او الشرط وتكرر جوش
 الشرط من دون المهر ولم يكر الحرف فانه ما يقع الطلاق لان الفعل الاول منهما ما
 من يعلق له الفوازير قال السمع فان قال ايت طالت ان دخلت الدار ان كلمت
 ان بطلت كذا كان الاول ان ايت يقع الطلاق فان ايت بالياء والماء لم يقع عليها
 شي لان الياء عن معطوف على الواو ولا قبل الثالث والاول هو المصوب بالطلاق فقط
 والياء والماء كلام مبتدأ لانه اسد من غير تكرير الطلاق **مسئلة**
 ولو طفت بالطلاق ان لم يخرج من مكانه حتى يسري عسره او طالع سكر او شرا

يوجد فيها بعد ان يخرج من مكانه وطلا من القدر حتى قال ط وهذا المحول عند علي اليه
 استرى ما طر له عسره او طالع سكر يعني ان العسره المشتراه كانت معينه في العقد ثم وجد
 فيها شيئا من القدر فانه حكمة استرى عسره او طالع سكر يعني من غير تعيين فوز عليه
 الباقع عسره فيها فانه حكمة استرى عسره او طالع سكر او قد وجد له وكذا لو طفت
 ان لا يخرج من مكانه حتى تقتله عسره فيهما واستلفها ثم وجد فيها بعد ان يخرج من مكانه وزن
 درهم حديد احث ووقع الطلاق قال ابو نعيم فان كان لهما لم يمت حتى خرج من كلام
 له عليه السلام ان الحيد المردى يشاويان في القبايع والذئب هو الردي من الفضة
 دون الموش قال ابو نعيم فان ذهب منه عسرين حتى يمت حتى يمت حتى يمت حتى يمت
 والمهر خلافه له قال ط فان لا يخرج حتى يجد عسره درهم ولم يكر له فيه لم يمت كنه
 قد اخذ **فصل** في ابو نعيم ان قال ان كان لي سوى عشرين درهما او عشرين درهما
 او اربعين درهما فامز به طالق فان كانت عشرين درهما او دون ذلك فليكره كثيره لم
 يطق وان كان زيدا لم يطق وعلى ذلك فان عرضته في الزمارة على العسرين فادله بكرهه
 ما يزيد على هذا الفرض لم يمت **مسئلة** في ط اما اذا قال ان كان لي عشرين او
 سوى عشرين فقرب ان يقال لا يطلق كما قال ابو نعيم فان ما دون عشرين ولا
 سواء فاما اذا قال الا عشرين مكانه ذنبه والامر ان يطلق لان ما دون العشرين لا يمت
 عشرين ولا سواها وقوله الا بعتر عترته وبنه فله كما قال القسمة عليه السلام ان
 الخالف اذا دعا ما لا يحمله اللفظ اخذ به ولم يمت اليه **مسئلة** في ابو نعيم فان
 قال ايتها طالق ان دخلت الدار لم يمت فقل ان يوطئها لم يمت ودخلت الدار وقع
 الطلاق كما هو عليه عليه السلام في المولى اذا طلق فزوج بعد لقصا العدة عا عليها حكم
 المولا فان دخل الدار قبل الرجعة لم يطلق قال ط لم يمت المذهب انما ان دخلت
 الدار وفي حاله عا عليها حكم الطلاق فطلق سوا طلقها لم يمت فاقضا عتدها
 او تزوجها ساج حديد بعد اسما العدة على صلح عليه السلام قال ابو نعيم فان طلقها بالثلاث
 اليه بعد رجوعها فدخلت الدار لم يمت وذلك لان الرجوع اليه يهدم ما قبله من الطلقات
 والشرط اذا كان تزوجها بعد ثلاث طلقات وان تزوجها قبل ذلك لم يهدم **فصل** في ط

في قوله عسره او طالع سكر يعني من غير تعيين فوز عليه
 في قوله عسره او طالع سكر يعني من غير تعيين فوز عليه
 في قوله عسره او طالع سكر يعني من غير تعيين فوز عليه

اذ احدثت حصة كقوله اذا احدثت شربة فانه نفد الفراع من ذلك
 مسئلة ولو ان رجلا اطلق طلاقا فقال ان كان هذا عزا فامر ان طالق طار الطار
 ولم يعرف انه كان عزا او غيره لم يقع الطلاق على قاس قول الخ عليه السلام لصدقه
 ان النكاح المستقر لا يرتفع بالثبوت فاما ما قاله محمد بن يحيى عليه السلام من ان النكاح لا يطلعه
 من راحته فانه محمول على الاستحباب ووجه الاستحباب هو ان العزب خوار يكون
 عزبا بمحض شرط وقع الطلاق ولا يكره هذا الا لم يقدم نطليقتان لدلو تقدم ذلك لكر
 له ذلك الا ان يفارقها بالملأ **فصل** من جوع على طلاقه فاذا اختلف
 الزوجان في شرط الطلاق فعلى الزوج شرط كذا وانكرت المرأة فالتسعة على الزوج
 في اشارة الى ان ما ذكره من الخصال ما ذكره على طلاقه سرحه انه اذا وقع الطلاق وادعاه
 مسرود شرط فالمرأه لا يخلو ما ان يصدق على انه مسرود ام لا ان لم يصدق على ذلك وعلى
 الزوج التسعة وعليها المهر فان لم يكره لبيته وحلفت المرأة ووقع الطلاق وان اختلفا
 على الشرط لم يخلو ما اختلفوا من حرمه بله احدهما ان يقع على الشرط لم يخلو ما اختلفوا
 حضور فعلى المرأة قد حصل الشرط وانكر الزوج ذلك فالمسرود لا يخلو ما ان يكون امرأته
 اقامت التسعة عليه ام لا ان كان امرأته اقامت التسعة عليه فعليه البيه وذلك لحوار
 ان دخلت الدار فاب طال وبعثت قد دخلتها فعليه التسعة وان لم يكره لبيته فذكر ايضا
 انه اذا اعل على طنه بما صدق في اقامته عليه التسعة المحدثه في الطلاق وان لم يعل على طنه
 فذلك لم يطل فارق له ان طال وان ولدت فاجعت لها ولدت فاجعت لها فانه لا يعل على طنه
 امرأه عدله فان شهدت امرأه عدله بمسب الولاية والنسب من الزوج وجب الاحكام
 ووقع الطلاق وكذلك ان قال **بسم الله** فادعت لبيته فاحصت فذكر
 بالله انه يعل لولها بعترته وخصه بغيره من مدعيه بالله انه لا بد من شهاكه لمرأه
 عدله كما في الولاية فكل من شرط امرأه لا يمكن اقامه التسعة عليه فالقول قولها مع
 ايديها وذلك لحوار ان يقول ان كنت من الطلاق فانت طالق فقلت اني اريد طلق
 ولا حاج لبيته فان قال اذ اردت او دعيه الى عبيد كاتبت طالق فقال رددت
 صدقته رد المال ولم يصدق على الطلاق الا ما قامه التسعة **الوجه**

البقاء على التاب الشرط والبقاء حصوله ثم ادعى الزوج انما اراد اطلاقا وصدقه زائدة
 والشرط وانكرته المرأة فالقول قولها لحوار يقول الزوج ان شافرت مردون رضا فهي
 طالق ثم ابعاعا من حقه الزوج وادعى الزوج انه كان رضا كما ذكرت المرأة
 فالقول قولها والتسعة على الزوج لا يعل على حصول التسعة وانكرت المرأة
 عليها وهو الرضا وهي سكر **الوجه** الثالث اذ لا يقع على التاب الشرط واختلفا في
 كسبه الشرط فادعى الزوج انه كان امرأته مستغلا لحوار ان يقول جعلت الشرط
 ان يدخل الدار بعد المهر وقالت المرأة بل قلت ان كنت دخلت الدار فانت طالق
 فالقول قول الزوج ذكره على طلاقه **باب** الرجعة مسئلة
 من طلق امرأته طلاقا غير باين بيه ان تراجعها ما دامت العدة من غير رضاها ورضا
 وليها لا خلاف فيه **فصل** في المهر ان تراجعها ما دامت العدة لم يعتل من
 حصتها المائة او مهر عليها وقت صلوه وان تراجعها قبل ان يتم العسل وقد بقي من مهرها
 عوصم الرجعة ذكره على التسليم وفي المهر ولو بقي من مهرها ما دامت العدة لم يعتل من
 ان تراجعها لم يعتل حصدفا كله ولو بقيت كفيها او بعض شعرها كان له ان تراجعها
فصل من تعلق في الفرائض ولحقها المهر اذا لم يخلو ما وقد ظهرت بعد
 ارجع لها اذا تمت لم يخرج من العدة وقال ابو يوسف ومحمد اذا تمت خرج من العدة
 ودروي عن ابن يوسف مثل قول رج فاما بعدنا فقد نص القسم عليه السلام انه يجوز لزوجها
 انما اذا تمت والا قرب على هذا ان تكون قولنا مثل قول محمد ذلك وحمل ان لا يخرج
 منها ما لم يعتل والله اعلم ومنه ذكر قال ابو الهيثم والغلب ان لا يصح واحد وله
 الرجعة قال وهو كمن خلع عندنا في المهر **مسئلة** ولا يلزم له ان تراجعها على
 سبب المهر لها وذلك لحوار ان تراجعها قبل ان يعضا عنها وحر قرب انصاها ولا رعه له
 فيها ولكن انصها من الزوج وروى عن السمرية قال في معنى المهر ما ذكرنا
مسئلة ولا رجعة في العدة والرجعة تكون بالقول وهذا لا خلاف فيه وذلك ان قول

في الرجعة
 في المهر

زاحفت او از حقتك او از حقتك انرا احبنا و از حقتك او از حقتك او
 مضافاً بقوله عليه السلام في الموطأ اذا طلقها قبل ان ينجيها فاما ان كان في رجعة
 من على ان لا يكون الرجعة فانه عليه فاما طلاقك ان الرجعة رجعة مسئلة
 قال طو لا يحتاج اربع الرجعة بالوطى محظورة وان ثبت حكمها وعدا صرح بها للشيخ
 محظورة مسئلة قال طو لا يحتاج الرجعة لا السنة على اقل في عليه السلام
 طه لا يسترط السنة في الرجعة لان السنة فصل في ستره المصير وذكره
 الوالي انها في رجعة الشكر لان الفعل كذا في الحزن وبعث رجعة الشكر ان في القول لا ذكر
 لقول الله طلاقه ويقول الاخر لا في فصل في التفسير والمطهر بها من شهوة وضك
 اللبس في رجعة على مقيس قوله في حقه عليه السلام وذلك لانه استمتع فاشبهه الوطى
 مسئلة في شتر الاشهاد على الرجعة وليس واجباً على مقيس بقوله العشرة عليه السلام
 فصل من ستر في مضر احلف ايحايها الرجعة الطهر له فله يدين الله فولاك احدها
 ان الرجعة بالجهل لا في فاما بالنكاح السنة خلاف الطلاق والمطاف ومثله
 ذكر الاستدراك على مذهب في عليه السلام والقول المحرران الرجعة المعلقة بالشرط
 وكذلك في الجهل وهذا هو قوله المحرر ومثله ذكر اربع الله عليه السلام في
 عليه السلام فصل في مكرها ما كان الرجعة والوطى مسئلة ولو ان امراه ادعت على
 نفسها لا يبرح كما لا في نكاحها ما كان رجعة فصل في كسر الامه والوطى
 استلحه البصير فصار كسر الامه والوطى مسئلة ولو ان امراه ادعت على
 زوجها بعد طلاقه لها شهرة من اياها قد حمت بلان حبر وبعثت عدتها طوت بالسنة
 على ما ادعت وتلك ذلك شهادة امراه عدله وتلك المدة احتياطاً وان لم يكن لها شهادة
 ان يبرح كما يبرح انصاعدها ولو حقا ان يبرحها في هذه المدة على ما في قوله في حقه عليه السلام
 قال اربع السنة شمع على المدة لا في نكاح رجعت في حقه وكرهها انصاعدها قد دون في
 واذا قامت السنة بالمد كان القول قولها حينئذ على من له الحبر قال وهذا ان يكون
 محمداً على ان تكون السنة من الرجال فاما النساء محرمات ان تشهدن الحبر ويظهر علم

او كان
 على ما
 ان يبرح
 قال اربع
 واذا قامت
 محمداً على

وحليل ما ذكره ايحايها وحكم تداعي الزوجين في الرجعة في انقضائه اما اذا اختلف
 الزوجان في انقضائه العدة فالعدة لا طهر اما ان تكون بالافرا او بوضع الحمل او بالاشهر
 فان كان عدتها بالافرا فلا طهر اما ان تدعي انقضائه في مده ممكنه معناه محرمه
 اربع مده لا يمكنه ولا معناه محرم ان تدعي في مده وعشرين يوماً او تدعي انقضائها
 في مده ممكنه معناه محرم ان تدعي انقضائها في تسعة وعشرين يوماً من يوم الطلاق ولا
 ادعت انقضائها في مده ممكنه معناه محرم ان تدعي انقضائها في تسعة وعشرين يوماً من يوم الطلاق ولا
 ولا معناه لا يصدق ذلك ان اتت بامراه شهيد يدعي انقضائها في تسعة وعشرين يوماً من يوم الطلاق ولا
 وخلافه المحرم في العادة كان كذا في المطهر قال ولو ادعت انقضائها في مده ممكنه غير
 معناه محرمه السنة وسها امراه عدله لشهر بذلك في السنة شمع على المدة التي
 يبرح ان يخص بها بلان حبر فمكرها انقضائه قد دون رويته الحضر فاذا قامت
 السنة بالمد كان القول قولها حسد في رويته الحضر في طه وهذا الحبر انكر محمداً
 على ان يكون السنة من الرجال فاما المشافهة لهن ان يشاهدن الحبر ويظهر علم
 وما ذكره حبر ان يكون محمداً على المقر وهو ان لا يوجد من الشاهدين شاهد على ذلك ولو
 الرجال وان ادعت انقضائه بالاشهر فذلك محرم ان يقول الزوج طلاقك في اول
 يوم من سواك والعدة لبعض وقالت امراه مل طلق في اول يوم من رمضان والعدة قد
 انقضت بالسنة على امراه في رجلان او رجل واحد وان لم يبرح الزوج المهر في ذلك الوقت
 انقضائها بوضع الحمل ان تدعي بغيرها قد صنعت ما بان فيه انز الحلقه والعدة قد انقضت
 الرجوع ذلك فالافرا على اقله يبرح في حقه عليه السلام انها لا تحتاج الى السنة وسها امراه عدله
 شهيد ذلك فصل اذا ادعت الزوج انقضائه لا طهر فله ان يبرحها في مده ممكنه معناه
 السنة ان كان ادعا ذلك بالاشهر وهي رجلان او رجل واحد وان ادعا انقضائها بوضع
 الجماع فله امراه عدله شهيد بذلك وان ادعا انقضائها بالاطهر عن الحبر فله ان يبرحها
 لعدة من ثلثه ايام من الحبر في حقه عليه السلام في حقه عليه السلام في حقه عليه السلام
 شهيدتها انها لم تحضر ذكر معناه على الحبر في المذكره واما اذا اختلفا في الرجعة

الزوجه على الفلح عليه السلام نوح البينه سفها وانما الست بطلاق سفسه
 عليه ما ان المراه لو لم يفسس الزوجه وانما س ما تنفصلت حيض كانت بعد انقطاع
 الحاح الي ان بعد عده احز لان العده لا يسق السنونه قال ع ونور شته عليه السلام
 يع لي اياك اذا قتل الزوج على الزوجه ولو لم يذ ان الخب في العده فلا المراه اسحق
 المراه بينوتها من المراه كما استحقه بالموت وعلم ما ذكرتم ماله اذا طلق الرجل
 المراه وان لم يذ لها م عاود ولا يلام وفي عده العده كان للزوج ان يرجعها اذا
 كان الطلاق رجعيًا وعند من ماله اذا اراد ان يذ له ويرجعها وقت البينه سفس
 الزوجه سفس العده وانفسح النكاح فان تابعت الزوجه وهي في العده وهما على كاهها
 مفسله ولا يصح رجعه المولى عن العده على قناش في الحى عليه السلام على اطلاق المولى
 عن عده لا يصح وعلم ان الرجعة للطلاق فافضالك ان رجعه المولى عن عده لا يصح الا يصح
 طلاقه **فصل في الواقي** المخرس والمرض الذي لا يذ رجعي الكلام بالاشارة
 او بالكتابة كطلاقه وفيه وان رد بها الميزله فلا يكون رجعه وان نواه الرجعة وان
 كانت معده بالحمل فوضعت احد الولدين في المخرس رجعت مادام الولد الميزله في بطنها
 ذكره النوع **ما لا يقع من الطلاق وما يفسد ذلك**
 لا يقع طلاق الصبي ولا يقع طلاق المحنون في حال حيونه فان كان سفس في
 بعض الاوقات صح طلاقه في بعض حال افاقتة وكذلك القول في كل من
 لا يعقل من مبرسم ومعمور لا خلاف في ان لا يقع طلاقهم **فصل في**
 الواقي اذا قال طلقك وانا محنون طلق لان يكون عرفت منه المحنون **فصل في**
 وامت السكران فقد اطلق الحى عليه السلام ان طلاقه جائز وبه قال من انفق
 اذا كان بعقلها ولم يقبل الكلام في السكران اذا طلق فلا حلو اما ان رد على عقله
 حمله ام لا ان لم يرد عقله حمله صح طلاقه وان زال عقله حمله فقد اطلق
 في ملكه فقد اطلق الحى في الاحكام ان طلاقه جائز لس الذي لزال عقله حيايه وهو

والاعراض مع السكران وسواء كان في حله او في حله

قول ماله وصفاً وهو مروي عن علي عليه السلام ومن عاين من عمره وانواع
 حصل من المبرسم خرج من قول المبرسم ان بيع السكران وسواءه جائز اذا
 كان بعقلها وحكي عن احمد ان السكران الذي زال عقله بالسكر ولا يعقل
 ما يكره لا يقع طلاقه وحمل ما اطلق الحى عليه السلام على السكران الذي لم يزل عقله
 حمله الا ان في كلام الحى عليه السلام ما يصعب هذا التأويل لانه قال طلاق السكران
 وعقده حرام الذي زال عقله حيايه له القول الاول هو مذهب ماله ووض
 ماله في القول الثاني هو الذي اخاره ط وهو قول القس عليه السلام وعطا وطاوس
 والله في ابو الحسن الكرخي ولا يختلفون ان من سرب المبح خازا عقله
 ولا يقع طلاقه لان سرب المبح للداوي ليس بعصيه ولا للينهوه في شربه ولا
 لله فيه خلاف المرفان سربها معصيه على كل حال وفيه مضا السهوه والسهوه
 ولعن **مسئله** ولا يقع الطلاق قبل النكاح قصه في الاحكام وهو قول
 القس والناصر الحى وهو المروي عن حماد بن محمد بن زيد بن علي عليه السلام والله
 ذهب ماله وسائر اعيانها وعقد بيع اذ اصاب في الملك الحوان بقوله
 تروك فان طالق **مسئله** ولا يقع طلاق المكره قال القس عليه
 السلام استخلاف العتقه بالطلاق والعناق وصدقه ما يملكه ان يملك من اكر
 عليه وقال من اشترى على الجلب بالطلاق ان لا يشترطه بشكرك فستره انه لا
 حث وقد ذكر في انه قول علي بن ابي طالب والله ماله وذلك انه لو اشترى على
 له فواربه لم يملكه وكذلك على الايقاع لا يلزمه كالباع والشراء والهبة في
مسئله ومع الموه لا يكون طلاقا ولا بيع العبد صح **فصل في** اطلاق العبد لا يكون
 طلاقا في حقه الصبر عليه السلام ولا خلاف فيه لان وحكي عن عمر بن الخطاب
 المتقدم في بيع الامه انه طلاق ولا يباع فاص طلاقه **مسئله** واذا اطلق

الرجل امرأه ليه وقد روجه اياها لم يبع الطلاق خروجا على ما عليه السلام
مسئله ولا يبع طلاق المولى عن عده الا سوكل العبد ملك سواء كان
الزوج حرة او مملوكه على فاس قول له عليه السلام **باب العدة**
واحكامها **مسئله** العدة عدتان عده ارتفاع ^{النكاح} وخذة الوفاة
وللعده عن ارتفاع ^{النكاح} ان حصن او ائتمه من الحيض لم يفر او كبر ودوان الحيز
حامل او حامل وعده ان الحيض اذا كانت حاملا ليلة اقترانها والاقتران في
الحيض وعدها وسطا حكم من راحه الزوج لهما ان يعتسل من الحيض ليلة
واذا كانت حاملا فعدت ليلة الحمل والعضا والمكون بالوضع وسطا من احر
الزوج عده ولا تحل للزوج ان يخرج من اعتسل من فاسها وعده الوفاة
اربعه اشهر وعسا اذا كانت حاملا فان كانت حاملا فاخر الاطباء بالوضع او
لا شهر والمطلق قبل النكاح لا عده عليها والمدخل بها على شيل
الحمل الى نوح كمال الشهر عليها العدة وان لم يخارج اذا كانت لم تلح
للجماع وان كانت لا تلح للجماع لاسيما ان قال بعد قال الاخوان هذا
اذا كانت ممن يستح ما اناها فان لم يكن كذلك لم يستح الا عند ادراك
وليس ذلك بل حبسها وعده الجماع كعده شاة من المطلقات والنوا
عها روجه عليها العدة سواء كانت مدحولا بها او غير مدحول بها صغره كبره
كانت او صغيرة ممن تلح للجماع او لا تلح وكذلك لا فرق بين ان يكون الزوج
كثيرا او صغيرا ولا عده من كاح فاسد الا ان يكون الزوج قد وطئها فلهان
تعد بالحيض او الاسهر ان كانت حاملا او موضع الحمل ان كانت حاملا
سواء كانت العدة عن موت او عن نفوق شيئا واذا طلق الرجل امرأته

وهي حايض لم تعد تلك الحيضة في عدتها واذا كانت المطلقة حلا وفي
بطنها ولدان او اكثر فاعتدتها ان تقع احزما في بطنها والمطلقة الحلا
ان استقطت ما بين يديه من الحيضة فقد اعتدت عدتها فاس ولو لم يلق عليه
النيل وان كانت المطلقة مستحاضة فاعتدت بالحيض ونحوه كما يحل ذلك للزوج
الطهر والصيام ولو ان صبيها طلق بعد الدخول بها فاعتدت بالاسهر من كاح
وفدق من عدتها ايام فاعتدت بها ثلثا نف العدة بالحيض والحيض ما مضى من عدتها بالاسهر
فان كانت وعدها من عدتها ايام ثلثه اشهر وقد مضت عدتها ولو ان رأت
حيض استطعت حيضها لم يحل لها ان تعتد بالاسهر وعليها ان ترضع ان يعادها
الحيض فعدتها وتبلغ حد الايام وهو ستون سنة وعدها حبيد بالاسهر فخل لها
ان شرج الاخر ما ذكر للحمل ما ذكره لهما ان العدة على ان يضر عده عن
طلاق ما يزوج وعده عن وفاه وعده عن افشاء النكاح وعده عن الفرج
اذا انفقا وحكم العدة عن الطلاق والوفاه اذا انفقا وحكم الولد اذا انفقا
بعد ان عمل على انقضاء عدتها او قبل ان يعمل عليها **اما العدة عن الطلاق**
فالمطلقة لا تحل لها ان تكون مدحولا بها لان لم يكن مدحولا بها ولا عدها لها
وان كانت مدحولا بها فلا تحل لها ان تكون مدحولا بها بالوطي او بالحمل بها من
وطي فان كانت مدحولا بها بالوطي فعدت عليها العدة وان لم يدخل بها بالوطي
واما كانت مدحولا بها على استئثار الحمل فالحمل اما ان يكون صحيحا ام لا فان
كان صحيحا فعدت عليها كمال الشهر وعلى الحمل ان يكون صحيحا كمال الشهر
بالحمل فعدت عليها العدة الا في خطو الحيض المستفاض فذكر محمد بن
الحسن **باب العدة** **مسئله** العدة عدتان عده ارتفاع ^{النكاح} وخذة الوفاة
وللعده عن ارتفاع ^{النكاح} ان حصن او ائتمه من الحيض لم يفر او كبر ودوان الحيز
حامل او حامل وعده ان الحيض اذا كانت حاملا ليلة اقترانها والاقتران في
الحيض وعدها وسطا حكم من راحه الزوج لهما ان يعتسل من الحيض ليلة
واذا كانت حاملا فعدت ليلة الحمل والعضا والمكون بالوضع وسطا من احر
الزوج عده ولا تحل للزوج ان يخرج من اعتسل من فاسها وعده الوفاة
اربعه اشهر وعسا اذا كانت حاملا فان كانت حاملا فاخر الاطباء بالوضع او
لا شهر والمطلق قبل النكاح لا عده عليها والمدخل بها على شيل
الحمل الى نوح كمال الشهر عليها العدة وان لم يخارج اذا كانت لم تلح
للجماع وان كانت لا تلح للجماع لاسيما ان قال بعد قال الاخوان هذا
اذا كانت ممن يستح ما اناها فان لم يكن كذلك لم يستح الا عند ادراك
وليس ذلك بل حبسها وعده الجماع كعده شاة من المطلقات والنوا
عها روجه عليها العدة سواء كانت مدحولا بها او غير مدحول بها صغره كبره
كانت او صغيرة ممن تلح للجماع او لا تلح وكذلك لا فرق بين ان يكون الزوج
كثيرا او صغيرا ولا عده من كاح فاسد الا ان يكون الزوج قد وطئها فلهان
تعد بالحيض او الاسهر ان كانت حاملا او موضع الحمل ان كانت حاملا
سواء كانت العدة عن موت او عن نفوق شيئا واذا طلق الرجل امرأته

لا صلح للجماع فانه لا عقد عليها وتصح لها ان يعتد فبالاخر ان هذا
اذا كانت من بنتها ما بانها فان كانت ممن لا يستهان بها انما كانت
او ستنس ولا معلق الا سحاب باعتداده **وعبر الصلح** بغير
وما هو من جهة الزوج ومنها ما هو من جهة الزوج ومنها ما هو من جهة
غيرهما فاما ما هو من جهة الزوج فيكون صاير فرض او محرما او غيرا
لا يقدّر على الجماع او من يضامر صاير ذلك لا يقدّر معه من الوطى او رايه
العتق هذه المالكات لا يوجب كمال المهر اذا خلاها ثم طلقها قبل الوطى فاما
حلو للعقد فان زوج كمال المهر والعدة ذكره محمد بن علي والنوع
وكذا حلوه الميسر وهو قاتر قول في عليه السلام وكذا المحرور
عز الميسر فاما الميسر اذا سلمت نسوانه وحلها ثم طلقها وعليه
المهر والعدة عليها لانه يقع منه الوطى على وجهه فاشبهه الطفل وان شابهها
اليه وهو محرم ولا يرضى ولا يعلم فقلت فلها صريح النكاح ولها المهر كاملا
وعلى العدة وكذلك ان كان صايرها قطوعا **واما الذي من جهة الزوج**
وهو ان يكون قائمه فرض او محرمه او مضمرة لا جامع مثلها او من جهة مرسا
شديدا او محرمه او حايضه او محدومه او كاتر او رقا او عبلا او
مع نسائها وفي فصل الجماع ثم طلقها بعد الحل بها وقتل الوطى فاما لا
تصح كمال المهر وكذا لو تزوج بها وهو بطر لها حرة وخطاها جاهلا لم
انها لم يرض الحل صحبه وفي شرح ابن مضر وكذلك ان كانت حاملة من
واما الذي من جهة غيرها يعني ان يكون معها غيرها او يكونا مع
وهو المالكات لا يوجب كمال المهر اذا طلقها قبل الوطى فاما العدة هي عتله

اصوب منها ما يوجب العدة وهو اذا خلاها وفاخر من او احدهما او ضالين او
احدهما صوم فرض او يكون ما لم يراه احدا لعنوب المحرمه لحر الحور والخدام والبر
والقرب والعزل وخطاها ولم يعلم بهذه العنوب فله ان ينسج كالحا وعلى العدة
ولا مهر لها وان طلقها فلها نصف المهر فاما اذا خلاها مع العلم بهذه العنوب
كان منسأه ولم يكن له النسخ وعليه المهر كاملا اذا طلقها وعليها العدة
ومنها ما لا يوجب العدة اذا خلاها وهما صعبان او احدهما او معها
غيرهما **ومنها ما لا يرض فيه** وهو ما عدل المالكات ثم اذا خلاها وطلقها
قبل الوطى ووجب العدة عليها لاجل الطلاق ولا خلاف ان يكون حاملة او حايلا فان
كان حاملة بعد هامة الحمل والعضا فاما ما يقع جميع ما يرضها مما قد يرضه ليركضه
وان لم يرضه اترك الحلقه كما عدتها لا قرا وهو الحبيب والنسوة والله فولا احدهما
منها قد مضى والقول الثاني انها اذا وضعت الولد جارا واسقطت مثالا دور سنة
اشهر من وقت الحمل فاما بعد المحرم **مسألة** فان وضعت ولدا ونفى بطنها
ولدت له من بعد عتقها وكان للزوج من اجتهاد اذا كان الطلاق رجعا واذا وضعت
لغيره بطنها انقضت العدة ولا يجوز ان يعقد عليها النكاح عند حلها عليه السلام حنا
يعمل من مثلها فاسأها وعدم ماله لحر العتق عليها اذا وضعت ولا يجوز له مدا
حتى يعتقها اجتهاد اذا كانت حاملة وان كانت حايلا ولا خلاف ان يكون من ذوات
الحيف او انس منه لصغر او كرفان كانت من ذوات الحيف فبنيها مسائل لا وكل
ان عدتها لم تكن حايلا قرا وهو الحيف ويقضي عدتها وسط حكم من رجعه الزوج لها
بانفس من الحيفه الثالث نسائه الهالك **مسألة** او بان يعلم رجعه
عليها ولا ينسج طلاقا بان يخرج وقت الطلاق بعد انقطاع دمها
الساكنه انه اذا طلقها الزوج وهي حايض فاما العدة هي عتله

الثالث انه يلزمها ترك الزينة في ايام العدة عما قاله النوع وكلامه في ذلك
 عليه وذكره ما الله في السرح ان المطلقة المتبوتة لا تحل لها في العدة
 كمن له عليها الرجعة عند خلعها الشارح **قال** السدق كلامه في حتم ان
 عليها الاحد او حتم ان لا يحب وما قاله ابو جعفر هو قول علي عليه السلام في
 الرجعة انها لا تسقط من السنة الذي اعتد فيه الا ان يكون البين وحما
 تسقط منه **قال** ابو جعفر والاشغال للعدت من سقوط من كل اوجبه
 سقوطه او يخرج صاحبها له **قال** في ولو وقع الطلاق من البين
 فلما التوبة في بيت شات الا ان يكون لها الاطلاق **الشيخ** في الاول
قال في قوله واذ كان الطلاق بائنا لا يخرج من بيتها وكان شيب
 حزوج فاطمة من عشرتها في علق في الفواز عن علي عليه السلام في رواية
 زبدانه قال المطلقة واجبة وابعير وبلا ما لا يخرج من بيتها لولا انها راحة
 حل احلها **الحامس** **قال** ابو جعفر وليس على المعتدة من كاح فاستدش
 من ذلك ولا على الامه ولا على المدبرة ولهما الخروج في حله مولاها فان تركها
 خرجت على طاهر استدل بحديث علي بن ابي طالب **الشيخ** في النصيب ان
 خرج وكذلك الكافرة فان بلغت القصبة بحال عدتها او استلمت الكافرة لمها
 ما يلزم الحرة المسلمة **السابع** **قال** من سرح مضر المعتدة
 لا يجوز لها الخروج من منزلها وان اذن لها زوجها عزرائلها ان خرجت يادن
 الزوج لا تسقط عفتها وان كانت عاصية **الثامن** اذا طلقها طلاقا
 مائما تروى في العدة كالحاج حديد طلقها قبل الدخول **قال** ما مضى
 من عدتها في علق في القول في هذه المسئلة اذا طلقها قبل الدخول **قال**
 لها نصف المشاوي على ما مضى **قال** ما قاله الشرح ومثله ذكره
قال في الله وما خلل من الكاح لا عده له وعند ج وابي يوسف يستألف
 العدة كمالا وعند ج لا عده عليها **الثاني** في المتبوتة له اذا

لا يصح منه الا اشارة

مات الزوج وفي العدة لم يسقط عدتها في العدة الوفاء كما استقل في الطلاق الرجعي
 ولم يثبت ولو مات لم يتركها والمتبوتة من يكون طلاقها بائنا يكون
 محله او عند مدخولها او مطلقة فطلقه بالله ولا توارث بينهما سواء طلقها
 في حال المرض او الصحة وسواء وقع الطلاق في حال المرض مسالها او احتيازها او
 استأمنه على ظاهر اطلاقه عليه السلام وهكذا ذكر ابو جعفر **العاشرة**
 اذا طلقها رجعا في سفر او قبل التسعة يريد فماتت العدة عليها لم فاتها بعد مكانها
 ولا يخرج الى متها وان كان الموضع فيه حطرا او نغز فمات الما من دون برتد حرج
 اليه واعتدت فيه فان كان بين منزلها وبين الما من اوسر الموضع الذي اوتت ان تستأمن
 اليه يريد اوتت فهي محترمة ان شات تحت الاية فان شات تحت الموضع
 الذي ارادته وان شات عدلت الما من وان كان ما بينها وبين منزلها اقل
 من برتد رجعت اليها كالحال وسواء كان حرجها استأمن في الموضع او غيره
 احرمت ام لا وسواء كانت عدتها في وفاء او طلاق ما من رجعت ان الحكم
 ما ذكرنا **قال** في الله واذ كان الطلاق قد وقع في السفن فان كان معها
 وعمرها دون التسعة رجعت اليه وان كان زائدا لم يرجع فان حدث عارضا
 والامير ان رجعت لا فرتها **قال** عليه السلام وليس للولي ان منع حرمه من
 التسعة فمادور التبريد **قال** ايضا من سار ما ربه صلى الله عليه وسلم طلقها قبل ان
 لح ولا يحرم لها تحت من امها من السوران للضرورة وان كان طلاقا رجعا مبر
 امرانه وكان معسلا او معسلا **الحادية عشر** من سرح في مصر والمرأة
 المطلقة اذا لم يصب امام العدة في مصب ولم يصب في مصب العدة
 لانها ليست بمسكرة وان نوت اسحق الثواب كالزوجة في غسل التوفيق الى
 الحشر ورد الودعة وان لم يترك الزينة ما من مصب العدة ويكون الله لما بينا

انك انك انك **واما الصف الثاني** وهو العدة عن الوفاء واحكامها
 امّا عده الوفاء وعده الوفاء اربعة اشهر وعشر اذ كان حاملا
 كانت وكسرة مدحولا او غير مدحولا **واما الصف الثالث** وهو
 كثر او معسر او ان كانت حاملا فاحذر الاكل من وضع الحمل او الا شهرو وهي
 اربعة اشهر وعسر او هي حتى البقرة ما دامت العدة من جميع التزكية
 وعند من الله في امره ما نصحها وفي وضع ولا يحض الا بعد العظام فاعتدت
 بالشهرو ولا يحض ان كانت من دوات الجيف بعدتها بالحض سواء كانت او نفع الحضر
 لرضاع او غيره وان كانت حاملا بعدتها بالوضع وحكي عن ك ان عده الوفاء
 اربعة اشهر وعشر فاما الجيف والمتوفى عنها زوجها فاعتد من يوم سلعها نعيه
 ولا تحنث ما مضى من وقت وفاته **وهو** قال من بالله وهو قول علي عليه
 السلام واليه ذهب الناصر عليه السلام وعروا بالامانة وهو مشروط بان
 يكون للمرأة ما غلبه فامّا اذا كانت حرة فاعتد من يوم
 الوفاء والطلاق بالاجماع **والثاني** وادراكات حاملا فان عدتها تسع
 بوضع الحمل **والثالث** الجوف الثمانية اذا كانت عدتها من الطلاق فانها لو كانت
 من الوفاء وهي حامل بعدتها الحرة الحائض من يوم سلعها العلم وعند من الله
 انما بعد من يوم الوفاء ومثله زوى المتوفى عن الوفاء عن العسر عساك
واما احكامها فاعلموا مشاييل الاولى انفس عليها الاحداد الا لا
 الذميمة والمعيبة ولا احداد عليها فلا يجوز للمعدة عن الوفاء ان تحصن
 ان يطيب ولا ان تلبس ثوبا مضبوضا **الثاني** الشدط والمزاد
 به صغ الزينة ولا يلبس خليا الزينة ولا شام من سفر ولا يكمل الا عند الضرورة
 ولا مشط مشطا حشينا **الثالث** البوع ولا يذهبن فمظهر ولا فمخفا الا
 من وجع وفي مخوف على خيلته والمتوفى عنها زوجها ان لم تترك الزينة

حرمه وما على امرئ

ولم يحسب ما حلت عليها الحجب فيه ولم يبق العدة حتى تمت ايام العدة فامّا
 الله الله في فعلها وليس عليها الاستسناف وفي نطق الافادة والنية عن سرط
 وجه العدة لا يقال يستتبعها دليل لزومها على الضيق والمحونة والكافرة
 وليس كل واحد يستقر اليه كازالة الحاشية وقضا الدين ورد الدين
 ورد المصوب **والثاني** انما التزكية دون التزكية **الثالث** انما بعد حيث
 شئت من منزلها ومنزل زوجها **الرابع** ان لها ان خرج بالنكاح
 ولا يستل الا من لها **الخامسة** ان عاز زوجها المتوفى ان بعد عند
 ازدياده وعدتها كعدتها لسنوات وكذلك الذميمة اذا استلم او طلقها
 زوجها **واما الصوف** **السادس** وهو العدة عن امساح النكاح
 ففيه مسائل **الاولى** ان امسح النكاح بين الزوجين بوجه من نحو زود الملك
 على النكاح لزود الرضاع عليه وخوان يتم احد الزوجين الكاوين او تزويد
 الزوجين المسلمين **الثاني** لدار زوج عن الصغرى عن الاب من الاولاد
 ان يفسخ النكاح وكذا ان زوجها الميت وهي حرة من ثمانية وعشرين ذكرا
 ولا يفسخ النكاح فلما ان يفسخ النكاح اذ بلغت ذكرا **الثالث**
 بالامه لذا العدة وهي تحت زوج من احبارت مع النكاح افسخه **الرابع**
 ان يكون باحد الزوجين احد العيوب من الحيض والحام والنفس او كثر المزاج
 القوي والريوق واللعلل او يكون الزوج مسئولا او محبوا فان كل واحد
 منها اذا وجد العيب طاحبه ولم يعلم عند عقد النكاح فله فسخ النكاح
الخامسة ان زوج الكسرة يعسر رضاها ولم يعلم ان لها الحار حرة
 وطبقا الزوج فلما فسخ النكاح **السادس** ان يفسخ النكاح بين

ج

الزوجين بحرولي ويعز شهودا اليها ان نكاحا حاج من شراضيها
او حكم الحاكم **التاسعة** ان يقع الفسخ من الملاءمة بعد الدخول
الثامنة اذا وقع الفسخ بعد ما ذكرنا من ارضها او نكاحا الحاكم
فتصح ولا يلزم ان يكون قبل الدخول بها او بعد ^{ان كان} قبل الدخول بها فلا عده
وان كان بعد الدخول بها فعلها العدة فان كانت حاملا بعدتها تكون موضع
الحمل وان لم يكن حاملا وكانت استهضت او كبر اعنته سلاسة شهوان
كانت ذوات الحيض بعدتها سلاسة اقل شهرا وذكر السيد في اللعق قال ان يقع
حيضها العارض فقد قبل ان يعتد اربعة اشهر وعشر اولا اعترف
موضع هذا القول لا قابله **التاسعة** والجره اذا استلقت والحمل اذا
الاسلام والها زوج في دارا الحذب وعليها ان تستدري زوجها سلاسة حيض ولا
لحزنها ان تزوج قبل في العدة ولا تقع العزقة الا في ثلث حيض وان اسلم
زوجها قبل ^{فيها} **الحالة** في ^{سما} **الحالة** العشرة وعدها ام الولد اذا اعتقا
زوجها او مات عنها جفان والثلث مستحقة في الوفاة **ولما**
الضرب الرابع وهو حكم العدة عن الفراش اذا اعتقا وحكم العدة
عن الطلاق والوفاء اذا البتسا وحكم الولد اذا انت المطلقه بعد ان
عمل في المضاعده بها او لم يعمل اما حكم العدة عن الفراش اذا انتفا
فذاك لحكم المقتدر وزوجه المفقود فاعلم انه لا عده عن نكاح فاشد الا
ان يكون الزوج دخل بها فاذا تزوجت امرأه وهي في عده من زوجها عن
طلاق او وفاء دخل بها البتس وسببها وسببها من البتس ثلث حيض
من عدها من عدها من الاول لا بد اجل العدة فان هذا ما حصله
للشاه في علق الحزب ولده على غلبه السلام وعنه حرج على عده

انما يكون

والعده وهما لطلان وعده بالثقة واذا انقطع حيض من زوجة
في العدة او امرأه المفقود فان عده المروحة في العدة الاحد الماتس وامسا
امرأه المفقود بعدتها مع سبب لا تقا في حكم الاستبراء وله قولان المعتمد
اذا تزوجت عدها فرق بينهما وعليها ان تستدري من البتس عدها واحده
لان هذا عدها استدري فاشته استدري الامه **هشده** والموطوءه عن
الزنا لا عده عليها عدا ماسوا كانت حاملا او كاملا والحزبان يعتد عليهما النكاح وان
كانت حاملا ولا يجوز له الدخول في نكاح وطهر من نكاحها **كسرة** وطهر وذكر
امرأه ان الحامل من دنا الحزب نكاحا حتى تقع عدها على السليم **قسط**
واو ما فيه الخرج عتروا له ولما احكم العدة عن الطلاق والوفاء اذا
البتسا وذلك لحزبان يكون لطلان امرأتان وقد دخل بها طين احدهما
طلاقا بايا ومات ولم يعلم من المطلقة منهما فانه على كل واحد منهما ان
اعتد اربعة اشهر وعشر فيهما ثلاث حيض من يوم طلقها فان لم يصب ثلاث حيض
من يوم طلقها من الشهر ككل الشهر وان لم يصب الشهر وليس فيهما ثلاث حيض
وقفت **سنة** ثلاث حيض على قاس فواله عليه السلام لبتس في مثل هذا
المبتس في احكام الطلاق على الخات ما يرفع به اللبس فقال فيمن طلق احدا
بشابه ولم يدر المطلقة منهن لخبير الى ان يقع اللبس سطلس من لم يطلق ولا
يكن يقع اللبس هاتين معا قلناه وانما حكم بقعتها فذكر السيد على
الحسن بعض قسمه **قسط** اما النفقة فانها اذا انقضت واحدة ثلاث
حيض في ثلاثة اشهر وقد رها المطلقه ولا نفقة لها في الباقي وهو لم يعور يوما
وار قد ران المطلقة عتروا **سنة** نفقة المروحة ونفقة ما استحققت
وهو عشر وروما وان كل احداهما لربعة اشهر وعشر ولم يخبر فان قد ران
المطلقة رويها **سنة** شالير عتروا قد انقضت نفقة هذا المدة وان قد ر
انها المطلقه كانت لها النفقة الا ان ينقض ثلاث حيض فخطا نصف نفقة عتروا

في باقي المدة التي سبقتها ثلاث حيز واما حكم المولود اذا ولد
 في المطلقة بعد ان عمل على انقضاءها او قبل ان تعمل على انقضائها قال
 في المطلقة طلاقا رجعا اذا عمل على انقضائها بالحيض ثم جات بالوليد لستة اشهر
 او مع في المطلقة طلاقا رجعا اذا عمل على انقضائها بالحيض لان الولد لا يلزم مدعا
 بعد ذلك فان عاينها تكون منقضية بالافراد ومن مع الحمل لان الولد لا يلزم مدعا
 منقضية بغيره عليه السلام في الزنا اذا تزوجت في عدتها لم يمت بولده لستة اشهر ان
 لستة اشهر لا يلحق الاول فان وقع له من ستة اشهر او بعد عدتها ما لم يقع له من ستة اشهر
 للحيض مع الحمل ولزمت الولادة ان لم يمت لستة اشهر او بعد عدتها ما لم يقع له من ستة اشهر
 للرجعة وانفساخ العدة قال رحمه الله ان طلقها بابتنا ولم يعمل ايضا
 العدة لومة الولد من بعد الطلاق للماربع شهر وتنقض العدة بالوضع مع
 الماربع الشهور وان ولدت لاكثر من اربع شهور لم يلزم من الولد هذه المسئلة لغير
 تحصيل ما ذكره اصحابنا وهذه المسئلة ان الطلقة اذا كانت بولده لم يلزم ان تاتي
 بعد اقرارها بانفساخ العدة وقله فان اتت به قبل ان يعمل على انقضائها لم يلزم
 لحولها ان تاتي في اربع شهور فمادونها من يوم الطلاق او اكثر من ذلك فان
 اتت في اربع شهور لم يمت لستة اشهر او بعد عدتها ما لم يقع له من ستة اشهر
 كان الطلاق رجعا او بابتنا فان اتت في اربع شهور لم يمت لستة اشهر او بعد عدتها ما لم يقع له من ستة اشهر
 لا يلحقها ان يكون رجعا او بابتنا فان كان ما لم يلزم الزوج الولد العدة منقضية
 ثمة الماربع الشهور قبل الوضع وان كان الطلاق رجعا كان الميلا بابتنا
 للرجعة وانفساخ العدة ذكره ابو حنيفة في قوله قال من رد وازار
 وصحت له حمل من بعد على السلامة وحمل ان الزوج قد وطئها بعد
 الطلاق وطئها في العدة رجعه عند ما تست الرجعة ويسقط العدة ويثبت
 النكاح وان اتت بعد اقرارها بانفساخ العدة وهو الماراد من قولنا وان عمل
 على انقضائها فلا يلزمها ان تاتي في اربع شهور لستة اشهر من يوم وقوع الطلاق او اكثر

فان اتت في اربع شهور لستة اشهر من يوم وقوع الطلاق فالعدة منقضية بالوضع والولد
 للزوج وعلم كدها وان اتت لاكثر من ستة اشهر من يوم وقوع الطلاق فلا يلزم
 ايمانها بانه لستة اشهر فان عمل على انقضائها ما قبل او بعد ذلك
 فان اتت لستة اشهر من يوم عمل على انفساخ العدة فالولد لا يلزم الزوج والعدة
 منقضية ما قبل اقرارها وان اتت في اربع شهور لستة اشهر من يوم عمل على انقضائها فان
 كان لستة اشهر في مدة الحمل المملكته عن المعنك اربع شهور فمادونها من يوم الطلاق
 لستة اشهر وانفساخ العدة من يوم العمل لان اتت لاكثر من مدة الحمل المملكته عن المعنك
 فان كان الطلاق بابتنا لم يلزم وان كان رجعا فلا تنقض الايجاج ولا يلزم اذا اهدت
 ما لا شهر لم يلزم لولده الحمل تمام بعد ذلك بانفساخ العدة انه من ستة اشهر لستة اشهر
 بطلان قولها اذا لا يشهد لا حمل ولا يلزم عليه ايضا اذا اتت بالوليد لستة اشهر
 بعد الحكم بانفساخ العدة لانها تنقضها لثبوت ما بانفساخ العدة وهي حامل في عدته

باب ما يقع في الوضوح في فسخ النكاح وما يتصل بذلك من مثله

كل نكاح يقع من غير طلاق او موت وهو فسخ النكاح المعنك ونكاح الصغر
 اذا تزوجها عمر الاب لم يرض بذلك ويحوز رد الملك على النكاح ويوزد
 الرضاغ عليه ووزد العتاق واما الخلاف في الفسخ في النكاح الحكم الحاكم او
 لا يحتاج وفي العتق اصحابنا يقولون طلاقا ولا يكون اعلم ان الفسخ
 في النكاح يفسخ المملكته او تمامه فيفسخ به النكاح ولا يفسخ منه على
 احراز مختار ولا حكم الحاكم وقسم يفسخه على احراز المختار ولا يفسخ
 على فسخ الحاكم وقسم يفسخه على احراز المختار وقسم الحاكم انما
 الاول وهو ما يفسخ به النكاح ولا يفسخ به على احراز المختار ولا على

ولا خلاف في هذا الموضع

حكم الحاكم في نفيح في الحال فذلك حجة استباحة وورد المالك على النكاح
 سواء تناول المالك جميع الرتبة او جزءا منها وقد تقدم **والثاني** وورد
 الرضا على الحيوان نزع المراه زوجها المصغر او توضع الروح منه لا يجوز للمزوج
 بانتهاء ولو كان على ما لا يملكه **والثالث** ان ينفذ احد الزوجين على ما لا يملكه
والرابع ان ينفذ احد الزوجين الكافر على ما يملكه من بعد ان شاء الله تعالى له
والخامس النكاح الباطل الزمان حكمه حيوان زوج من الحيوان نكاحها
والسادس او نكاح على اضرارها ولا ينفذ حكمه حاكم قد لا يجوز نكاح المصغرة
 ما اذا زوجها عن ابيها وبلغت واختارت مع النكاح فانه يفسخ ولا يحتاج الى حكم
 حاكم عندنا وعدم الله نكاح الحاكم وفي شرح لبعض فقهاء الشافعية
 ط واذ اذ روح الضعيف عن ابيه والحد ملكت وهي مخونة لم يطل حياها بالزوج
 سطل لو كانت رخصت في تلك الحال وفيه ايضا وعدل في عليه السلام لا يطل حياها وان
 عليا بالنكاح ما لم يظن ان لها الخازن فان علمت ثبوت الجوار لها ولم يطل حياها
 وكذلك وورد القاق على النكاح حيوانه اذا كانت تحت زوج واعقت
 واختارت فتح النكاح انفع من غيرها حاكم على ما دل عليه كلام حجة عليه السلام
 وعلى ما ذكره نوع في **الموقوف** **والقسم الثالث** وهو ما ينفذ
 مع النكاح منه على اختيار محار وحكم الحاكم هو ان يكون باحد الزوجين
 احد العيوب التي قد ما ذكرها وما حكمها وهذا النكاح لا يفسخ الا حكم
 الحاكم او سراضيهما وكذلك القول اذا كان النكاح فاشدا حوا من حوا
 بعروا ولا يعز شهود فانه لا يفسخ الا سراضيهما والحاكم احكامه اذا استأجر
 هذا اذا وحلف به وهما نظمان حوازه واللعان ايضا لا يفسخه الا الحاكم
 وجميع ما يفسخ النكاح اذا استخبر به النكاح وما يرد به النكاح اذا

في النكاح ما لم يظن ان لها الخازن فان علمت ثبوت الجوار لها ولم يطل حياها

مع ما يحتاج كقولك في نكاح لا طلاقا عندنا اما حوا المرفقة هل يكون طلاقا او
 غير طلاق فقد اختلف القول فيهما فذكر ابو حنيفة في موضع ان الزدة ليست بطلاق لم يشر
 عليه السلام في امره المزداد اطلاقا بل في الحزب وهي في عدتها وانما
 نفيقه بنفسه زده الزوج كما استحقه روحه لم ينفقها عنها زوجها مع الموت ولو كانت
 الزدة طلاقا لما ورنه ما لا تنوارت في الطلاق اليان انصت العدة لم لا في الطلاق
 وهو الاصح على المذهب وهو قولنا في يوسف وشي ذكر النوع في موضع احراز كل
 نوع من الزوج يكون طلاقا في كل نوع من الزوجين بالزدة وهو طلاق ما يرويه
 قال محمد بن فضال **مسألة** واذا اراد الرجل ان يفسخ النكاح فانه يفسخه
 امراته نفيقه بنفسه الزدة وقد نص عليه في عليه السلام على انه اذا اراد ان يفسخ النكاح
 ويخاصم امراته بفسخ طلاقه واج في النوع وهذا بعض أنواع
 السوء بنفس الزدة لولا ان لم يخل للزوج بالفسخ بفسخ طلاق السوء لو كانت بفسخ
 لمضيقا بعض بعض المحرمات تحت الى السنين والعدة بعد ما هذا ما كان مذهب
 اليه ابو حنيفة من المذهب وشيوا كانت الزوجة مدخولا بها او غير مدخول بها
 وهذا القول هو الذي يرضى للسيد طه ولما لم يفسخ بفسخ من المذهب
 ان الزدة ان كانت قبل الدخول وصحت الغيرة فيفسخ الزدة في الحال وان كان بعد الدخول
 فبأنقضا العدة ونفيح المزد من وطبها في عدتها وشييل الزدة شييل الطلاق الرجعي
 عنه وعدم بطلته اذا اراد احد الزوجين فعت السوء بالزدة ولا يفسخ النكاح
 فان قال المزد وهي العدة وهما على نكاحهما والا كان من الخطأ ولا يفسخ النكاح
 النكاح بالزدة الدار ولا يفسخ احد هائل الاعتناء باختلاف الدرس وعدم عليه السلام
 اذا لم يطل المراه بلفظه كمن يفسخ النكاح وكان لزوجها المراه بعد في العدة مردود في
 ولا يشهد كمال الزدة الزوجين فيهما اذا احبها اذا اختار العاودة اليه

في النكاح ما لم يظن ان لها الخازن فان علمت ثبوت الجوار لها ولم يطل حياها

مسئلة فان ارتد امعا كانا على كاهما حتى تقرر عليهما الاسلام
فان استلما كانا على كاهما وان امتعنا من ذلك وقتا وقد قال الاخوان
ان دينهما الحلف فوجب ان لا يقع الفرقة بينهما كما اذا استلما وعند
رؤسهما اذا ارتد امعا بانه لما ثبت من ارتداد كثير من الرجال
والتابعين الى النبي صلى الله عليه ورجوعهم في الاسلام ولان من رجع منهم
الى الاسلام مع زوجته كان مقيما معها على النكاح الاول من غير تجديد
عقد ولم يروى احد من الصحابة الجاهل بتجديد عقدهما مكان محله فصل
وهذه المسئلة اختلف فيها قال لا يفسخ الاختلاف النكاح لاختلاف الدار
بالزوجين وقال ح اذا اختلفت الدار بينهما فعلا وحكما افسخ النكاح
وصورة المسئلة ان يتزوج الذمي الذميه في دار الاسلام ثم يلحق احدهما
بدار الحرب وينقض امانه والنكاح يفسخ لغير الدار بخلافه واحكامها بخلافه
فاما اختلاف الفعل دون الحكم فليس كذلك يدخل دار الحرب تاحرا وله
بعض امانه وله في دار الاسلام زوجة ولا يفسخ النكاح بينهما واختلف الحكم
دون الفعل مع الحرب يتزوج خريسته اسلام احدهما وهو مقيم في دار
الحرب فان النكاح لا يفسخ لا بانقضاء العدة هي مسئلة فان جات
المرأة بولد لا قبل من سنة اشهر من وقت ردتها حكم الولد حكم الاسلام
ولن جات به لاكثر من سنة اشهر حكمه حكمها في الردة والعرض
بان حكم الولد في الاسلام والردة بان استحقاق الثلاث لانه ان
ثبت له حكم الاسلام ورثت ابوه وان ثبت له حكم الردة معهما

14
برثها لغير ميراث المرتد عينا لورثته المسلمين يتوارثون كسبته في حال
الاسلام او في حال الردة اذا كان في دار الاسلام واما ما اكتسبه في
دار الحرب فهو في دار الحرب وعبد ما اكتسبه في حال الاسلام ابوه المسلمين
اذا كان في دار الاسلام واما ما اكتسبه في حال الردة
فان كان في حال الاسلام وعبد من يوقف ماله الى ان يموت ثم يصرف في المصالح
فان كان في حال الردة لا قبل من سنة اشهر من يوم ردتها فان حكم
الولد حكم الاسلام لا فانقرأت الولد قد حصل في بطن امه قبل الردة
لم يقل الحنفية اشهر والحبر والطفل حكمهما بالاسلام اذا كان
ابوه مسلما او كان احدهما مسلما فترث ابوه او فاد جات به لاكثر
من سنة اشهر حكمه بالاسلام فان اسلامه في نفسه لا يصح
ولكن احدا ابوه مسلما لان ظاهره انه حمله في حال ردتها
مسئلة واذا اسلم الرجل دون المرأة ثم ارتد ورجع
لا يرضى المرأة او غيره من الاطراف فقد بادت منه قال ط وهما
يحقون ان المرأة تنسب الردة لانقضاء العدة: فصل والمرتد
احكام وهي تستعمل على متسايل الاول انه اذا ارتد فلا خلوا ماله
فيهم في دار الاسلام او يلحق بدار الحرب ان اقام في دار
الاسلام فلا خلوا ما ان حصل على الردة ام لا لان قبل على الردة
ثم وقع ماله الى اهل الاسلام فهو ميراث بن ورثته من المسلمين

وَقَسَمَ لِنَفْسِهِ عَلَى أَنْ يَرْضَى اللَّهَ تَعَالَى وَأَنْ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ قَضَى دِينَهُ
مِنْهُ وَأَنْ كَانَتْ لَهُ أَمْثَالُ أَوْلَادِهِ عَقْرًا إِذَا مَاتَ أَوْ قُلُوبًا
بِدَارِ الْكُرْبِ وَلَا يَعْزُزُ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ مُتَبَرِّعٌ تَعَوُّدًا وَلَكِنْ
مِنْ الْمَلِكِ وَأَمَّا بِنَاوَهُ فَمِنْ سَفَرِ الرِّدَّةِ عَلَى مَا حَرَّجَهُ أَبُو عَمْرٍو
حَسْبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنْ قُبِلَ الْمُرْتَدُّ أَوْ مَاتَ أَوْ كُتِبَ بِدَارِ الْكُرْبِ وَلَمْ
يَقْضَ عِدَّتُهُ وَارْتَضَى وَأَنْ يَقْضَى عِدَّتُهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَحِقَّ
شَيْئًا مِنَ الْمِيرَاثِ وَأَوْ فِي الْوَلَدِ وَمَا لِنِسْبَتِهِ وَبَدَارِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ ذَلِكَ
أَوْ بَعْدَهَا فَهُوَ لَوْ رُشِيَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَكُونُ فَيَأْوِيهِ إِنْ قَامَ جَاءَ
فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مَرَمَتْ وَلَمْ يَلْحَقْ وَلَمْ يَصِلْ وَلَمْ يَلْحَقْ بِدَارِ الْكُرْبِ
بِأَنْتَ مِنْهُ نَسَاوَهُ فَقَطُّ وَلَا تَعَوُّدًا أَمْثَالُ أَوْلَادِهِ وَلَا مَتَبَرِّعًا مَالَهُ
أَوْ مَوْتًا أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْكُرْبِ لَمْ يَلْحَقْ بِهِ بِدَارِ الْكُرْبِ بِمَنْزِلَةِ اللَّهِ
ذَكَرَ هَذَا الْحَاجُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي سِتْرِهِ قَالَ جَاءَ وَهَذَا صَحِيحٌ عَلَى أَصْلِ
الْقِسْمِ وَحَسْبَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَمَا لِنِسْبَتِهِ مِنَ الْمَالِ بَعْدَ الْحَجِّ قَدْ بَدَارَ
الْكُرْبِ فَإِنَّهُ إِذَا ظَهَرَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ كَانَ قَبْلَ الْكُتْبَةِ مَا حَمَلَهُ
الْمُرْتَدُّ مِنْ مَالِهِ بَعْدَ دِينِهِ عِنْدَ لُجُوقِهِ بِدَارِ الْكُرْبِ فَإِنَّهُ إِذَا ظَهَرَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ
كَانَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ بِدَارِ الْكُرْبِ ثُمَّ عَابَرَهُ وَاحِدٌ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ مِنْ دَارِ
الْإِسْلَامِ عَلَى سَبِيلِ الْمَقْصُورِ اسْتَعْلَى الْمُسْلِمُونَ عَلَى دَارِ الْكُرْبِ
وَضَهَرُوا بِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ لَوْ رُشِيَ الْمُسْلِمُونَ ذَكَرَ هَذَا الْمُعْزِي فِي الْكُفْرِ

19
وَمِثْلُهُ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ الْمُطَهَّرِ عَلَى مَنْ لَدَى الْفَاحِ إِلَى الْحَقِّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ **الثَّالِثُ** قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَإِنْ رَجَعَ الْمُرْتَدُّ نَائِمًا وَقَدْ
غَفَتِ أَمْثَالُ أَوْلَادِهِ وَمَبْدَرُهُ وَقَضَى دِينَهُ وَلَوْ نَسِمَ مِنْ رَأْيِهِ طَيْسٌ
لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي شَيْءٍ مِنْ حَقِّكَ سَوَاءً الْمِيرَاثُ بَعْدَ إِذَا كَانَ أَقَامًا بَعِيدًا
تَكْرَهُ فِي سِتْرِهِ فَإِنْ كَانَتْ لَقَدْ اسْتَهْلَكَ كَرَاهِيَةً فَلَا تُعْلَمُ الرَّابِعَةُ
إِذَا بَاعَ الْمُرْتَدُّ وَاسْتَرَى أَوْ وَهَبَ أَوْ عَنَى عَبْدًا أَوْ دَبْرَهُ أَوْ وَطِئَ أُمَّهُ
فَوَلَدَتْ فَأَدَّى الْوَلَدُ ثُمَّ عَاوَدَ الْإِسْلَامَ فَالَّذِي ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي
سِتْرِهِ إِنَّهُ لَا جُورَ مَا فَعَلَ فِي إِنْ بَارَكَ لَهُ الْإِلَهِ عَاوَدَ الْوَلَدُ فَإِنْ نَسِبَهُ
نَائِمًا مِنْهُ مَعَ بَنَاتِ الْأَخُوَّةِ وَقَدْ احْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعَةِ
أَقْوَالٍ فَالَّذِي ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي سِتْرِهِ إِنَّهُ لَا جُورَ مَا فَعَلَ فِي
إِنْ بَارَكَ لَهُ الْإِلَهِ لَلْوَلَدِ الْإِلَهِ عَاوَدَ الْوَلَدُ فَإِنْ نَسِبَهُ نَائِمًا مِنْهُ مَعَ بَنَاتِ
الْأَخُوَّةِ فَالطَّوِيلُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ بِقَوْلِهِ
أَنَّ لَا جُورَ إِذَا عَاوَدَ الْإِسْلَامَ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ الْحَقِّ بَدَارَ
الْكُرْبِ ثُمَّ عَاوَدَ الْإِسْلَامَ لَا جُورَ لَهُ مَا صَنَعَ قَالَ طَوِيلٌ هَذَا هُوَ الْأَوَّلُ
عَلَى أَصْلِ الْهَاتِي عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَحُوقِفْ بِدَارِ الْكُرْبِ يَقْطَعُ قَصْرَهُ
وَيُرْوَى عَنْهُ عِدَّةٌ مُنْصَرَفَةٌ فِيهِ لَا مَقْدَرٌ وَهُوَ فِي دَارِ الْكُرْبِ فَإِنْ
قَبِلَ هَذَا يَرْوَى مَلِكٌ عَنْ مَالِهِ إِذَا ارْتَدَّ وَأَنْ لَمْ يَلْحَقْ بِدَارِ الْكُرْبِ
وَمَعَ هَذَا يَكُونُ مَا فَعَلَ مَوْفُوفًا إِذَا عَاوَدَ الْإِسْلَامَ جَاءَ مَا صَنَعَهُ

فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ أَعْلَانَةُ مَلِكِهِ بِرَأْيِهِ
لِجُودِ قَبْلِ الْجَرْبِ أَوْ مَوْتِهِ أَوْ قَتْلِهِ فَلَا يَلِزُ مَا ذَكَرْتَهُ وَأَمَّا
سَبَبُ وَلَدِهِ مِنْ جَارَتِهِ فَإِنَّهُ يَنْبَغُ لِي أَنْ أَقْلَمَ فِي أَمْرِهِ أَنْ يَكُونَ وَطَرُ
شَبْهَةٍ لَأَنَّهُ كَانَ مَا كَالَهَا وَكَانَ يَقْضِي ثَبُوتَ السَّبَبِ الْقَوْلُ الْإِلَهِي
ذَكَرُوا بَوَّاحٍ يُوقِفُ جَمْعَ مَا صَبَّحَ إِلَّا الْوَلَدَ إِذَا الدَّعَاةُ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَبْ
تَبَعَهُ مِنْهُ وَلَوْ أَنَّ مَنَّهُ أَمْ وَلَدُهُ فَإِنْ عَاوَدَ الْإِسْلَامَ جَارَ جَمْعَ مَا صَبَّحَ
الْقَوْلُ الثَّالِثُ ذَكَرَهُ أَبُو يُوسُفَ فَقَالَ جَمْعُ مَا صَبَّحَ جَارَ يَتَوَلَّى
لِاسْتِمْ أَوْ قَتْلَ أَوْ كَوْنَهُ أَوْ الْجَرْبِ الْقَوْلُ الرَّابِعُ ذَكَرَهُ
فَقَالَ إِنَّ لِسْلَامَ جَارَ جَمْعَ مَا صَبَّحَ وَأَنْ مَاتَ لَوْ قَتَلَ أَوْ كَوْنَهُ بَدَلَهُ الْجَرْبِ
جَارَ جَمْعَ مَكَتٍ مِنَ التَّلَاسُ كَمَا جَوْرُ الْمَرِيضِ لَا يَنْفَعُ مَبَاحِ الدَّمِ فَإِنْ
مَتَرَهُ الْمَرِيضُ فِي جَوْعٍ أَوْ أَحْتِجَاجٍ وَفِي تَعْلُوقِ الْخَيْرِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَبْ
شَيْءٌ مِنْ نَصْرِ فَإِنَّهُ يُعَالَى إِلَى الْإِسْلَامِ أَمْ لَا الْخَامِسَةُ قَالَتْ
الْمُرِيدُ قَتْلَ فِي الدِّبَةِ فِيمَا أُنْصِبَتْ فِي جَالِ الْإِسْلَامِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ
فِيمَا أُنْصِبَتْ فِي جَالِ الْإِسْلَامِ وَالرَّجُلُ قَالَ صَدَّقَ وَهُوَ الْأَوَّلُ عَلَى
أَصُولِ الصَّحَابَةِ الشَّكْرُ فِيهِ وَفِي الْوَلَدِ وَلَيْتَ تَزَوَّجَ يَهُودِيَّةً
أَوْ نَصْرَانِيَّةً أَوْ مَسْلُومَةً مَكَاحَةً فَإِنَّهُ يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ تَلَبُّتُ نَسَبِ الْوَلَدِ
مِنْهُ وَأَنْ جِنَا الْمُرْتَدِّ جِنَاةٌ خَطِيئَةٌ فِي جَالِ دِينِهِ فَلَيْسَ عَلَى عَاقِلَتِهِ
وَعَلَيْهِ لَأَنْ يَكُونَ فِي مَالِهِ وَكَرَّكَ لَنْ غَضَبَ شَيْئًا أَوْ لَيْسَ قَضَى عَلَيْهِ

فِي مَالِهِ قَبْلَ الْمِيرَاثِ السَّابِقَةُ وَصْنُهُ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا سَرَفَ
أَوْ قَذَفَ لَوْ أَنَّ أَوْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ رَتَّبَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا
الشَّرْكَ أَوْ لَمْ يَكُنْ يَخْتَارُ الْإِسْلَامَ فَلَا يَقَامُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْكُدُورِ وَيَضْمَنُ
الْبُشْرَةَ وَفِي تَعْلُوقِ الْخَيْرِ قَالَتْ وَفِي فُرُوقِ الرَّدِّ سَطَلُ
الْإِحْضَارِ اسْلَمَ أَوْ لَمْ يَسْلَمْ فَالْصَّرِيحُ وَعَلَيْهِ ذَلِكَ لَمْ يَسْلَمْ بِاللهِ
فَأَنَّهُ قَالَ لَوْ كَانَ لَأَنْدَرْتُمْ أَنْ تَرْتَدُّمُ الْإِسْلَامَ فَلَا قَرَبَ إِلَيْكُمْ سَطَلُ
حَمْدُهُ وَمَعْنِيهِ يَقُولُ الْحَقِيقَةُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ لَمْ يَسْلَمْ إِلَّا بِمَا وَدَّكَرَ
يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي بَابِ الظَّهَابِ أَنَّ رَجُلًا لَوْ ظَاهِرًا مِنْ
لَمْ يَرَأَهُ ثُمَّ أَرْتَدَّ عَاوَدَ لِلْإِسْلَامِ لَمْ يَحْزَلْهُ وَظَنُّهَا مَا لَمْ يَكُنْ مَكَتًا
مَا ذَكَرْتُمْ فِي مَخَالَفِ مَا ذَكَرْتُمْ بِاللهِ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلُ
مُسْتَعْلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ هَلْ هُوَ شَرْطُ الْإِحْضَارِ أَمْ لَا فَيُعْبَدُ
وَيُحْمَدُ هُوَ شَرْطُ فِيهِ وَعِنْدَنَا وَأَبُو يُوسُفَ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَاللهُ
أَعْلَمُ قَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا سَطَلُ احْتِضَانَهُ لَنْ يَسْلَمْ أَوْ لَمْ يَسْلَمْ وَمَذْهَبُ
يَرْبُدُ عَلَى ذَلِكَ فِي الثَّامِنَةِ وَفِي الْوَلَدِ إِذَا أَرْتَدَّ الرَّجُلُ هُوَ
وَعِنْدَهُ جَمْعٌ وَحَقَائِدُ الْجَرْبِ فَإِنَّ الرَّجُلَ هَاكَ وَأَخَذَ
الْعَبْدُ اسْتَبْرَأَ فَأَسْلَمَ فَهُوَ عَمِيمٌ فَإِنْ رَتَّبَ الْعَبْدُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَأَخَذَ
مَالًا مِنْ مَالِ مُوَلَّاهُ فَرَجَلَ بِهِ دَارَ الْجَرْبِ ثُمَّ رَتَّبَ الْعَبْدُ قَبْلَ وَأَخَذَ
مَالَهُ رَدَّ عَلَى مُوَلَّاهُ السَّابِقَةُ وَالْعَبْدُ إِذَا رَتَّبَ عَنِ عَمَلِهِ لَا
يَسْلَمْ

هذا هو الصحيح
والله اعلم
بما ليس بالظن
والله اعلم
بما ليس بالظن
والله اعلم
بما ليس بالظن

فان استلم ترك وان ابا قتل وكذلك المرتد والمكاتب والذي
يقترب بعهده وان جال العبد جاية وهو مرتد فالحكم فيه كالحكم اذا جال
وهو غير مرتد وان جال وهو مرتد فلا شيء على الجاني وكذلك ان قتله
قال وكذلك المرتد والمكاتب في العاشر من الطلح قال محمد
عبد الله لو ان رجلا ارتد عن الاسلام هو وامرأته وخفافدارا جال
فولدت له اولاد ثم ظفروا بهم المستسلمون بهم فان استلموا قبل منه
وهم احرار وان ابوا قبل منهم من كان جديدهما والصبيان تحسرون
على الاسلام ولا يترك رجل منهم ولا امرأته على الكفر ذلوه في ميرة
قال طوك لام حجة عليه السلام بذل على ان المرتد اذا جال بدان
الحرب فظفروا المسلمون بالدار فلم يمتل مقل ولم يترق نصفي
العبد اذا علق ثم ارتد وكثر بدان الحرب لا خلاف فيه واما الخلاف
في المذبذبة اذا ظفروا بها في دار الحرب فعبر انما تسبوا وهو مركب
من القسم وعبد ثقتل قال ابن ^{هكذا} حجة على اصل حجة عليه السلام
وقد ذكره الشديط بواقف الصبيان فلا خلاف ان قتلهم لا يجوز
وعبر جوار استرقاقهم وليس يهلك في كل واحد منهما انه يجوز استرقاقهم
والثاني انه لا يجوز قال طوك لام محمد بن عبد الله فحمل قال طوك واذا قتلنا
جوار استرقاقهم والوجه فيه انه ولد كافرا في دار الحرب فاشبهه الاملا
اهل الحرب ولا نه لم يثبت له حكم الاية لام بنفسه ولا باحد

اولاد دار الحرب

ابويه فاشبهه اولاد الحرب وان اذ قتلنا لا يجوز استرقاقهم والوجه
فيه انه لما لم يثبت له حكم الاية لم يثبت له حكم الاية كما لو ولد في دار
الاسلام الحاكمة عشر قال ص بالله اعلم ان المرتد لا يخلو اما
ان يكون له شوكه ام لا فان لم يكن له شوكه فالحكم فيه انه يستتاب
لانا ورفق به ونطعم ونسقى فان تمت مصف البلاء وهو على الاضرار
فلو قسم ماله بين ورثته من المسلمين او رد اليه امواله ان كان لا وارث
له وان كانت له شوكه قتلنا لم يقابلهم منهم وشيبت الذرية وكان
دارهم دار الحرب ما دامت لهم شوكه يحكم الله وعزوز كما نقر
دار الشوكه ونسلون بانواع القتل من العلبة والجاهرة وقيل كبيرهم
البالغ وان كان ضعفا عن القتل خلاف المشركين ابدالهم دار الحرب
الردية خالف حكمها حكم ابدال الكفر في بعض الاحكام الثاني عشر
وفي الولد وان ارتد قوم عن الاسلام ومنعوا دارهم وعلبوا عليها و
صارت الدار دار كفر ولحقوا باهل الكفر فاصابوا دارهم
لاهل الاسلام واهل الذمة واصابوا سبائهم اهل الكفر
انهم استلموا على ما في ايديهم صنعوا اما اصابوا مردما المسلمين
والحرقات اذا كان الجاني معسروا قاصمهم وما كان من الاموال
والمرقوق لاهل الاسلام واهل الذمة فان كان قاصمهم ردوه
الى اهلهم وما استنهل كونه فلا شيء عليهم وما اصابوا من اهل الشرك

فَقُولُوا مَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَرَفَقَهُمْ فَرُدُّوا إِلَى أَهْلِ
إِذَا ظَهَرَ لَهُ وَإِذَا أَصَابَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهَا وَلَا يَنْتَزِعُونَ الْحَارِسَ
شَيْئًا مِنْ دِينِهِمْ وَرَفَقَهُمْ وَأَقْبَلُوا غَنَائِمًا مِنْ أَمْوَالِهِمْ قَسَمَ كُلُّهُمْ
كَمَا قَسَمَ الْغَنِمَةُ فَإِذَا اسْلَمُوا وَلَا يَرْدُّونَ الْمُدْرِينَ لَهُمْ عَلَيْهِمْ شَيْئًا
الثالثة عشر ومنه وإذا مضى الرجل من أهل العهد العهد وجاز
المسلم وكفى بأهل الحرب وخلف في ديار الإسلام ولدا أو مالا فسلم
في ذلك فاحكم فيما رتب عن الإسلام بقسم ماله بين ورثته من أهل الذمة على
فرائض الله سبحانه وإن كان عليه دين صار حلالا **الرابعة عشر**
ومنه وإن مضى العهد حل من أهل الذمة وكفى بأهل الحرب وذهب
مغذبان صغير وخلف أم ابنه وهي امرأة أوليست له بأمراه وهي في
دار الإسلام مع أهل الذمة ثم طهر المسلمون تلك الدار فلما مضى
للعهد وسر الله ورده إلى أمه ويكون ذميا ولا يجعل في الغنمة فإذا لقي
أبوه وأمه جميعا وحقا بأرض الحرب وتركاهما الغلام صغيرا في
دار الإسلام فلا تسل على أبيه وهو ذمي على حاله الأول وإن كان أبوه
خرج بأخيه صغيرا فاقبوا ذلك **الخامسة عشر** قال
صلى الله عليه وسلم رَدُّ مَا هُوَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَوْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ
اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَمْرًا مَعْلُومًا مِنْ رَأْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الظاهرة كفر وإن رُدَّ وخروج من الإسلام وقال عليه السلام وقبالت

المطرفة أربعاء به أية وبتجاولين أية من صريح القرآن الكريم
والطواهر الشريفه قال ولا علم أنتم بحضون حرك واحد على حكم
المدن وكل من التوبة لا يقبل من علمائهم لأنهم يعرفون حركات
الكذب بل فحويه عبد الحاحه اليه وهو يمددهم وقدنا طربان
بعضهم على حكم وضربوا النافه مثلامرور الذي على الامام على استا
ولحقه اعداؤه قالوا فانه حور الكذب لكانه قلنا ان في الصدق
ما يغني عن الكذب وهي المعارض وقد ذكر ذلك رسول الله صلى
الله عليه وسلم له ان في المعارض مندوحة عن الكذب وكل مروءة
عن أهل البيت فان الحديث ان استانا ابا انا جعفر بن محمد عليه
السلام فكره جعفر لقائه فقال الحارثه اقرب لي كبره الى خلف
الباب وخطي خطا مبدئ اثم افعل بأصعب فيه ثم قولي لست بشيء
ها هنا فلو كان علي بن المطرفه الذي يعرف منهم لا مرفا بالكذب
وجاشاه من ذلك **السادسة عشر** قال صلى الله عليه وسلم لا تمنع من
رفع الزكاة الى امام الحق اعطته استحلالا لا ارتد بذلك وكفر ورده
ثم ما كانت محمد الله ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة عن ايديكم فلهوا
لا تكمرا علم من جبر الحق صلى الله عليه وسلم ضروره من وجوب تسليمها
اليه والى القايام بالا من بعده **السابعة عشر** من مجموع على حلال
قال رحمه الله لو ان رجلا لفظ بكلمة الكفر على وجه الخطايه بقال

بأنه لا يجوز أن يكون كافرا أو أن لا يكون معقدا للاخلاف فيه وإن كان
حكم بعد الاسلام كان منبذ أو من المراه منه وإن استلم بعد ذلك في الحال
أو بعد ما نش **الثامنة عشر من شرح** أي مضر قال إذا
ارتد أهل بلد وأظهروا أحكام الشرك فيها لا يكون دار حرب
تكون منضلة بدار الحرب ولا يقاتلها مسلم بالآمان الأول ومثله أشارم
بالله قال أبو يوسف ومحمد يكون دار حرب وإن لم تكن منضلة بدار الحرب
بأنه في قتالها مسلم بالآمان الأول لا تحت حراج وهو أن أظهر أحكام
الشرك تدل على أنها دار حرب وبها الواجب من المسلمين بالآمان الأول
تدل على أنها دار إسلام فخرج جانب الإسلام على الكفر تصديقا لقوله صلى الله
عليه وآله لا يقاتلوا كفرا ولا يقاتلوا كفرا ولا يقاتلوا كفرا ولا يقاتلوا كفرا
فإنها لا تكون دار إسلام وإن كان أمثا هناك لم الأصل أنها دار حرب
فسقاع على الأصل وهذا الأصل هو دار الإسلام محكم بدار الإسلام
لقا المسلم الواحد حتى يتفاد الحكم ببقائه وهل حكم للبلد التي فيها الغلبة
للمشبهة وتكون مذهبه كغيرها كما ذكرناه على حسب الخلاف فيها
قوله أبو يوسف ومحمد أن قولنا دار الإسلام ودار الحرب إنما يطلق
الهم لظهور أحكامهم فيها ونفوذ أقوالهم فيها فإذا انت هذا كان
الغلبة للمسلمين يكون الدار دار الإسلام وإن كانت القوة والغلبة
للمشركين يكون الدار دار الحرب اعتبارا بالغلبة ونفوذ الأقوال

والأوامر والتواهي فاما لبقا الواجب من المسلمين لا تدل على أنها دار الإسلام
ولا أن يهاجموه بالاسلام وإنما يكون لقله مبالاة المشركين بذلك الواجب
مكون المغلوب في مقابلة الغالب يتأقظ لغضبه كما لو أسلم واحد في دار الحرب
فإنه لا حكم له لما كانت الغلبة والقوم كذلك ها هنا كان رسول الله صلى
الله عليه وآله في مكة وهو أول الناس ولا كان لما كانت الغلبة للمشركين كانت
دار حرب كذلك ها هنا وما قاله أبو يوسف ومحمد حسن لا بعد على أصلنا
خاصة على مذهب القيسين وخبر الناظر عليهم السلام ولا هذا أشارم بالله
في بعض المواضع وفائدة الخلاف إذا ثبت أنها دار حرب جاز سمي الدار
ونعم الموالين العقيمة كانت دار إسلام فالكفر ارتفعت العصمة وقت
المرات والذي ما مباحة كالجرحي سوا لأنه لم يست عصمته بالاسلام ولا
بغير الجزية والذمة حتى تقوم مقام الإسلام في باب العصمة قال صلى الله
عليه وآله إن الدار ثلاث لكل واحد منها جرح وحكم وأما دار الحرب فهي
كل دار يظهر فيها حظه من حال الكفر فما فوقها ولا يحتاج مظهرها
لأدق ولا جوار وإن ظهر فيها شيء من أحكام الإسلام إذا كانت الغلبة للكفر
بأحد ثلثة وجوه أما أن يكون السلطان ممنوعا لا يقول أو يفعل وأما
أن يكون الكفر أكثر وأما أن يكون الغلبة لأهلها بدليل أن مكة حرسها
الله تعالى كانت قبل الهجرة دار كفر وفيها رسول الله صلى الله عليه وآله
والمسلمون يطهرون دينهم ولا كما يجوز دينهم أهدا ونفاليون في بعض

الكتاب كذا قال

الاجوال وتهدون الكفار بالقوا والفعال في بعض الاجوال وكل
 داريت فيها اثبات قديم مع الله تعالى كمن يقول بقدوم القرآن او
 للباري تعالى ودية التمر ليله البدن او يضيف افعال عباده اليه من القبايح
 والمجاري او يجوز عليه سبحانه الظلم او ينجي شيئا من افعاله عنه فانه
 يكون كافرا او دارا ما قبل من الاعبار بارجيب وهو قول القائلين
 والناصرة لا خلاف بينهم فيه وهو قول علماء المعتزلة ومحصلي الرتبة
 مسئلة ولو ان ذميه استلمت وان كان وجه دمي انفسح النكاح بينهما
 وعليها العدة ولا يكون كحل افا فان طلقها في حال العدة لحقها الطلاق
 قال ابو ابي القاسم الطلاق عليها بعد من نكح اتياع المعاج منها ما لم ينفى العدة
 واليسونه تحصل بينهما على قياس قول جح عليه السلام قال رحمه الله ولا
 يكون ذلك اذ اعرض عليه الاسلام فابا او انقضت العدة فان كانت وجهها
 الذي صعب كان النكاح موقفا بينهما الى ان يسلع فان اطلع اسلام عند ذلك
 كانا على ما جاءوا اذ الاسلام الذي وخته ذميه صغيره فالكناج ثابت بينهما
 المصون ثلثة اشهر فان استلم احدهما قبل ذلك فقد حرا سلامه اسلامها
 وبنت النكاح وان لم يسلم واحدهما من مضي ثلثة اشهر مات منه والزماني
 اذ الاسلاما فاما على ما جاء على مضي نصف النكاح وحلها الاسلام قال
 تحصل المذهب على ما ذكره ابو جح وخرجه من كلام جح عليه السلام ان الذين
 اتقوا اسلام دون صاحبه فاليسونه يقع بينهما اما بانقضاء العدة او بعرض الاسلام

على من لم يسلم فباب النسخ بعد جح على لانه لو طلقها وهي في العدة
 لحقها الطلاق ومذهبه ان البار لا يلحقها الطلاق ولا الرجوع فان
 ان النكاح ثابت بينهما ما لم ينفى العدة قال رحمه الله وحان ان يكون
 الحيف الى مضيها يقع الفرقه غير العدة لان العدة لا يستحق الفرقه
 عليها ان كانت مدخولا بها ان تستأنف العدة وخرق من هذا ومن
 المرتبة ان اليسونه وان هذا لما كان احف فاليسونه لا يقع الا انقضاء
 العدة بعرض الاسلام فبابا والدليل على غلط امر المرتد وحقه هذا ان
 المرتد لا يبر على ما ارتد اليه وهذا يبر على ما كان عليه من الدين والنكاح
 حقه باليه من مذهب جح عليه السلام ان الفرقه يقع بينهما بالاسلام
 ان كان قبل الدخول وان كان بعده فانهما العدة ولم يضر غير الاسلام
 وهذا اخبار ولا يلزمهما استئناف العدة بعد وقوع الفرقه على ما
 ذكرهم بالله قال صريد وهذه الفرقه عند اصحابنا فسخ لا طلاق
 قال صاحب المذهب ان كل موضع حكمنا بوقوع الفرقه فيه من الزوجين
 لاختلاف الدركان كحل فتخا لا طلاقا على الصحيح من المذهب
 وحصل ما ذكره اصحابنا في التمييز اذ الاسلاما او احدهما اما اذ
 الاسلاما جميعا وكان كحاجهما يصح في دين الاسلام قطعا ولا احتهاكرا
 فانهما نفران عليه وان لم يكن يصح في دين الاسلام قطعا ولا احتهاكرا
 لم يضر عليه وان استلم احدهما دون الاخر فلا يخلو اما ان يكون الزوج

في مذهبنا ما لم ينفى العدة
 في مذهبنا ما لم ينفى العدة
 في مذهبنا ما لم ينفى العدة
 في مذهبنا ما لم ينفى العدة

أو الزوج فإني استسبب الزوج فالزوج لا يخلو ما لم يكن
 بالغاً أو غير بالغ فإن كان بالغاً فلا يخلو ما لم يكن بالغاً قبل الدخول أو غير
 فإن كان بعد الدخول فانهما على ما ذكره أبو جعفر وإشارة إلى
 بأحد وجهين إما بالقضاء العدة وإما بأن يعبر عن عليه السلام
 فيما أحسنه من النكاح وحب عليهما عده أحسن بعد انقضاء العدة وإن
 كان الإسلام منها قبل الدخول فانهما على ما ذكره من انقضاء العدة أو
 بأن يعرض عليه الإسلام فيما لا يحب عليهما عده أحسن وهذا
 ما ذكره أبو جعفر والتمس حمله من الله من مذهب جعفر لأن الفرق يقع
 بالإسلام إن كان قبل الدخول وإن كان بعده فبأنقضاء العدة ولم
 يعبر عن الإسلام وهو اختياره ولا يلزمها استسفاف العدة بعد
 وقوع الفرق على ما ذكره من الله وإن كان زوج الذميمة التي استسفت
 صغرها كان النكاح موقوفاً بينهما إلى أن يسلخ فإن أسلم عند بلوغه كانا
 على حاكمهما وذلك لما يشاهد من أن وقوع الفرق لا ينفذ من عرض الإسلام
 أو مضى تلك حبس الزوج إذا كان صغيراً فعرض الإسلام عليه غير
 ممكن لئلا يسلم الصغير غير صحيح على المذهب والعدة لا تعتبر انقضاء
 في غير المدخول بها فوجب أن يكون النكاح موقوفاً فإن أسلم أحد
 أبويه قبل بلوغه كان مسلماً بإسلامه وإن لم يسلم كان النكاح موقوفاً
 فإن أسلم عند بلوغه فالنكاح ثابت وإن أبى فلك بات منه وفلح

عليهما عده أحسن إن كانت قد انقضت عدها قبل بلوغه فعدت
 أم لا لا نرى قال جعفر وما قاله بعض أصحابنا من أن المراد أن
 يخلو بلوغه وهي تعتد في العدة فاما إذا انقضت عدها قبل
 البلوغ وقعت الفرقه منه على أن الفرقه لا بد فيها من انقضاء
 أحسن وإن كانت المرأة غير مدخول بها وإن عرض الإسلام
 لم يشترط فيها قال جعفر وهذا غير صحيح وإن أراد بعض أصحابنا
 من الله فانه ذكر في الشرح كذلك لأن من الله لا يعتبر انقضاء
 العدة في وقوع الفرقه إن كان قبل الدخول بل لا يحب وقوعه
 وقوعها في الحال فقد ذكر أن المراد بهذه المسئلة إذا كان الزوج
 الصغير قد دخل بها وإن أسلم الزوج دونها فالزوج لا يخلو
 ما لم يكن صغيراً أو كبيراً إن كانت كبيرة فلا يخلو ما لم يسلم
 قبل الدخول بها أو بعده إن كان بعد الدخول فانهما على ما ذكره
 يعرض عليه الإسلام فيما لا يحب عليهما عده أحسن وهذا
 الإسلام ثلاث حبس فتنين حبس وحب عليهما عده أحسن هذا
 الذي ذكره أبو جعفر وإشارة إلى أن كانت صغيرة فإن أسلم أحد
 أبويها وهي في العدة كانا على نكاحهما وإن لم يسلما ولا واحد
 منهما حتى انقضت ثلث أشهر بات منه وفلح عليهما عده
 أحسن وإن كان دخل بها لا نرى وذكر السيد علي بن الحسين

وإن كان قد أسلم أحد الأبوين قبل الدخول فانهما على ما ذكره
 أو ما يعرض عليها من الإسلام فاما إذا كانا على ما ذكره

انه لا يمنع على طرفه اربع ارجح عليها عدة ثابته فاما على طرفه
م بالله فلا تحب عليها عدة اخص ان كان رجل **فصل في حكم**
تكاثر الحريتين اذا اسلموا او احدهما اما اذا اسلموا جميعا فالحكم ما
تقديم في الذم من وان اسلم احدهما فلا يخلو اما ان يكون الزوج
او الزوجه ان كان الزوج فالزوج لا يخلو اما ان تكون بالعدة
ام لا ان كانت بالعدة فان كان لم يدخل بها بات منه يفسر
الاسلام وان كان بعد الدخول بات منه باقضا العدة وان كان
غير بالعدة بات عنه ايضا بالاسلام ان لم يكن دخل بها وان كان
قد دخل بها فان اسلم احدهما قبل ان يقابلته اشهر كانا على حكم
ذكر هذه الفصل في الضمير في الاحكام وفي الكيفية للبيد
احد الارز في وان اسلمت ولا يخلو اما ان يكون قبل الدخول او بعد
ان كان قبل الدخول بات منه يفسر بالاسلام وان كان بعد الدخول
منه باقضا العدة ذكره السيد احمد الارز في **فصل في حكم**
تكاثر الحريتين اذا اسلموا او احدهما اما اذا اسلم احدهما فانه يكون
مما لو كان له شاة وفسخ النكاح بينهما واما اذا اسلمت الزوجان معا فانه
الفرقة بينهما عند من قال كالحج اذا اسلمت معا فاما على ما ذهبنا الى ان شئ
احدهما وفسخت الفرقة ولا يسئل غير منصوصه لا صحابنا وكان
السيد احمد الارز في ينص قرائن وجه القول الاول قوله تعالى

والحسبات من النساء الا ما ملك امانتكم فاستأمن منكم ملك
النسب ولم يهمل من ان يكون معهما زوجها ولو لم يكن وقوله صلى الله
عليه في شاة او طائر لا يوطأ جاملا حتى تضع ولا حائل حتى تسبر
ويحيطه وليس المصنع ملك للزوج فوجب ان يزول الخيول والزوج
صاحب الاملاك **فصل في حكم** واختلفوا في ائحة الكفار انما
هي ام لا قد ذهب ابو حنيفة الى انها صحيحة وهو الذي دعا عليه
اصول الصحابة وميتايلهم وهذا اذا كانت صحيحة عندهم وصحتها
يذكر الاسلام مختلف فيها او مختلف على نفسها وعندك الحكم عن صحة
لناقوله تعالى وقالت امرأة فرعون وقوله وامر الله جملة الخط
فيما امر ابهاما ولولا صحة الحكم لما استأمن ملك **باب**
الهدام الطلاق بالنكاح مسئلة تهديم الطلاق المسحاح
صح من الزوج الباري اذا وطئها والمصير فيه النكاح الخاسر على ما ذكره
القسم عليه السلام ونحل للزوج الاول بعد انقضاء عتقها فان فارقت
الباني اذا وطئها والمصير فيه بعد النكاح وقبل اصابها من تهديم
الطلاق ونحل للزوج الاول قال ابو حنيفة وسواء كانت المفارقة عن
طلاق او موت لورده او ليعان وسواء كان الزوج بالغاً او مراهقاً
مكنه البلاء وان كان مسلولاً اجلها وان كان محمولا لم يحلها
لان يكون غير مستأصل فيمن من البلاء وان كان مسلولاً

يتوكلان الزوج جتر أو عبد أو الزوجة جتر أو مملوك
 ويتوكلان الزوج مملوكا على عقله أو الزوج جتر كذلك وإن كان
 بكر المرحل لا يملك الأب العدة على موجب قول الحق عليه
 السلام قال صلى الله عليه وآله لا يخل للزوج البكر المحرم ولو كان
 قبل الخل لم يخل للأول ومعه قول أصحابنا إن الموت بمنزلة النكاح
 فليس إلا في حكم المهر والمبرات ولو خلا بها لاستتم المهر حكم المهر
 لم يقع وطئ وفي لا يخل للزوج الأول بمجرد الخلوه من الماني والخلوة
 جتر الزوجة أكبر من الموت لم يستول الله صلى الله عليه وآله
 على تلك بشرطية الموت وهو ذوق غيبيلتها وغيبيلته فصل
 وفي تعليق التحريم واعتبر بالنكاح صحيحا لانه لو أصابها
 بالنكاح الفاسد لم يخل للأول قال صلى الله عليه وآله إن نكاحا أو إجماعا
 أو احتها أو هو قواح وث في الحسد وفي قال في القدم خل
 بذلك الأول فصل فان أصابها وهي صائمة أو محرمة فقد أصابها
 وحلت للزوج على الأصل على السلام وإن طأها في
 الموضع المكروه لم يخل بذلك لا والله مسئلة ولا يطلق
 الرجل امرأته تطليقة أو تطليقتين فتر وجبت وجا آخر
 ووطئها وتر وجبت الأول لم يهدم النكاح البكر ما تقدم من الطلاق
 قبل الكفر على الأصل على السلام به مسئلة وإن

لا يجوز عقدها بما في طهرها أو طهرها من غير طهرها ولا يجوز عقدها من غير طهرها

طلقها تطليقة أو تطليقتين ثم ارتد وعاد إلى الإسلام لم يهدم
 الرد ما تقدم من الطلاق فيكون عنده على ما هي والإسلام
 لا يهدم ما كان من الطلاق قبل الكفر على الأصل على
 السلام بل التحريم للبدن ذكرناه نقض أن تحريم النكاح بعد
 السوء لا يهدم ما نص من الملت يتوكلان عن إيقاع العدة أو
 عن الرد ويتوكلان الزوج بزوج مان أو لم يزوج مسئلة
 قال أبو ع فإن قال لها إذا دخلت الدار فانت طالق فدخلت
 بطلت وتر وجبت غيره ثم طلقها فزوج بها الأول تكون عنده على
 أسر لما تبين أن الزوج البكر لا يهدم ما نص من الملت يتوكلان
 كان الطلاق الواجب عليها مطلقا أو مشروطا مسئلة
 قال رحمه الله فإن قال لها إن دخلت الدار فانت طالق ثم
 طلقها للمأبى يرجع بزوج كل تطليقتين ثم رجعت إليه بعد
 زوج آخر ودخلت الدار لم تطلق وكذلك لو طلقها فهدم ما
 تقدم من الطلاق وحكم الطلاق المشروط إذا فرغ من
 مطلقه ومشرطه وكله مصر المشروط كان لم يكن وإذا بطل
 لم يكن لوقوع الشرط حكم به مسئلة قال رحمه الله وكذلك
 لو قال لها أنت طالق كل سنة أو كل ما حمت ثم طلقها
 ثلاثا ثم رجعت إليه بعد زوج آخر لم يقع الطلاق عليها مسئلة

اذ اُخِصَّتْ وَاذَاتِ عَلَيْهِ سِتْرُهُ لَمَّا سَأَلَ مِنْهُ أَنَّ الرُّوحَ قَدْ أَبْطَلَ
جَمْعَ مَا يَتَّبَعُ مِنَ الطَّلَاقِ وَالشُّرُوطِ فَصَلَّيْنَا مِنْ شَرِّهِ أَوْ مَضَى
وَلَوْ قَالَ لَمَرَاتِهِ أَرْحَمَتْ بَعْدَ إِذْ بَاتَ طَالُوهُ مَرَّةً لَهَا
فِي الْخُرُوجِ وَلَمْ تَقْلَمْ هِيَ فَمَا أَقْرَبَ أَنْ لَا يَتَّبَعَ الطَّلَاقُ فَصَلَّيْنَا
تَعْلُوقَ أَتَى الْفَوَازِيخَ أَخْلَفُوا إِذَا قَالَتْ طَالُوهُ تَبَلُّغَ مَوْتٍ فَلَنْ
وَفَلَانُ سَهْرٌ فَفَالِحٌ وَصَاحِبُهُ يَتَّبِعُ مَوْتِ الْأَوَّلِ مِنْهَا لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ
يَقُولُ مِنْ حَرِّ لَيْلِ الشَّهْرِ وَيَتَّبِعُ بِالْمَوْتِ أَتَى طَلَّقَتْ مِنْ شَهْرِ وَقَالَ
عَبْدُ الْمَوْتِ قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دُرُوبُ الْعَيْشِ وَكَرَّ أَبُو الْعَيْشِ فِي
تَعْلُوقِهِ أَنْ هَذَا بَعْدَ حِدَا لَأَنَّهُ جَعَلَ الْمَوْتَ شَرْطًا لَهَا فَلَا يَتَّبِعُ إِلَّا بَعْدَ
حُضُورِهَا كَمَا لَوْ قَالَ إِذَا دَخَلَتْ هَذِهِ الدَّارَ وَهَذِهِ الدَّارَ قَالَ لَوْ
قَالَ قُلْ مَوْتِي بِشَهْرِ طَلَّقَتْ وَقَوْلُ جَبْرِ ابْنِ الشَّهْرِ عَلَى مَا يَتَّبَعُ مِنْ
كُلِّ مَوْتٍ وَلَا يَطْلُقُ عَبْدُ الْمَوْتِ فَمَا تَعْبُدُنَا عَلَى مَا قَالَ الشَّيْخُ يَطْلُقُ مِنْ
جَبْرِ ابْنِ الشَّهْرِ مِثْلَ قَوْلِهِ فَفَصَلَّيْنَا فِي الْوَلَوِي إِذَا قَالَتْ
طَالُوهُ قُلْ مَوْتِي بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ وَصَفَّيْنَا قَوْلَ مَوْتٍ بِأَقْلَمِ شَهْرِ
قَالَ قُلْ تَقْبَلُ الْمَوْتَ اللَّهُ قَالَ فَمَاءُ أَوْ مَرِيضٌ وَفَعَلَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا مَا كَانَا
قَالَ وَلَهَا الْمِرَاتُ أَنْ كَانَتْ التَّطْلُقُ بِرَجْعَةٍ وَأَنْ عَاشَرَ مَرَّةً
أَوْ كَثُرَتْ مَرَاتُ وَفَعَلَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا قَبْلَ مَوْتِهِ مَا يَتَّبَعُ مِنَ الْمَوْتِ وَالْمِرَاتُ
لَهَا أَنْ كَانَتْ الْعَقْدَةُ قَبْلَ الْفَتْحِ فَفَصَلَّيْنَا فِي الْوَلَوِي

قَالَ لَمَرَاتِهِ وَهِيَ أَمْرَاتُ طَالُوهُ غَيْرَ أَوْ مَرِيضٌ وَقَالَ الْمَوْتُ
لَيْسَ حَرَّتُهُ عَدَا وَفَعَلَ الطَّلَاقُ وَالْعَقَاوُ لَهَا الْمِرَاتُ أَنْ مَاتَ
بَعْدَ الْعَقْدِ بَتَاعِهِ وَلَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ فَفَصَلَّيْنَا فِيهِ إِذَا طَلَّقَ
الْمَرَاتُ أَمْرَاتِهِ وَفَرَضَتْ مَرَاتُ وَهِيَ فِي الْعَقْدَةِ وَرَبُّهُ بِقَدْرِ مَا
إِذَا فَفَصَلَّيْنَا وَإِذَا رَوَّحَ الرَّجُلُ لِحَتِّهِ شَهْرٌ هُوَ وَآخِرُ طَلَاقِهَا
جَارٌ فَفَصَلَّيْنَا وَمَنْهُ وَلَا يَحُورُ خَلْعُ الْمَكَاتِ خَرَجَ فَفَصَلَّيْنَا
قَالَ رَضِيَ اللَّهُ وَإِذَا اقْرَأَتْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَلَامًا ثُمَّ رَجَعَ وَصَدَّقَتْهُ
الْمَرَاةُ وَقَالَ كُنْتُ جَلِيفَتُهَا لَتَسْرُ لَهَا رَجْعُ أَيُّهَا اللَّهُ يَلْزِمُهُ حَكْمُ الْمَلَائِكَةِ
وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ مِنْ طَرَفِ الْحَسْبَةِ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْ بَلَاءًا كَانَ
لَهُ وَطْلُهَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ شَرَّ مَا جَاءَ عَلَيْهِ بِظَاهِرِ الْكَلَامِ
وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَلَامًا ثُمَّ رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهَا
أَنْ لَمْ تَرَ عَهْدَ الْمَرَاةِ وَإِذَا عَالَمَتْ بِهَا مَرْدُودًا لَهَا لَحْجَةُ جَوْرِ وَفَوَعْلُهُ
عَلَيْهَا وَلَمْ تَرَ عَهْدَ الْمَرَاةِ قَبْلَ الرَّجْعِ عَنْ إِقْرَارِهَا وَجَارَ لَهُ مَدَدَانَا
فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فَفَصَلَّيْنَا قَالِمٌ بِاللَّهِ وَلَوْلَا رَجُلَانِ
اقْرَأَتْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَلَامًا ثُمَّ رَجَعَ لَا يَقْبَلُ رَجْعُهَا أَنَّ الشَّهْرَ لَوْ
شَهِدُوا عَلَى إِقْرَارِهِ بِنَدَائِهِ فَلَا لَزْوَاجًا يَمُرُّانِ فَالشَّهْرُ مَقْبُولُهُ
وَحَكْمُهَا فِيهِ فَفَصَلَّيْنَا وَإِذَا اقْرَأَتْ الْمَرَاةُ عَلَى رَجْعِهَا
لَهُ طَلَّقَهَا تَلَامًا وَكُنَّ الرُّوحُ تَكُنَّ فَعَلَيْهَا السِّتْرُ وَعَلَيْهِ الْعَيْشُ فَإِنْ لَمْ

حكم الطلاق الا ان الله لو قصر عليه فقال لربيت به الطلاق
كان طلاقا واذا قال كطهر امني سنة تحرم الطلاق وتحرم
الظهار قالون تلك نكاح التحريم الطلاق بها مسئلة ولا يصح
الظهار الا بالام من المشتد دون غيرها من المحارم فان طاف
يامه من الرضا عنه لم يكن مظاهرا وان طافها عنه او غيرها من دون
ارحامه لم يكن مظاهرا وان طافها من ام وولده او اخته لم يكن مظاهرا
وعند الناصر ويدر على ادائها سنة وان اب الارحام المحرمه
كالأخت والعمة والخالة صح طهاره وعند سائر العترة لا يصح
مظاهرا بمسئله ولا يصح الطهار من كل زوج مسلم
جرا كان او عبدا الا انه اذا كان عبدا لا حرة في كفارة الا ان
وسوا كانت الزوجه حرة او امة صغيرة او كسرة قال الاخوان
وهذا مما لا يعرف فيه خلافا وعند الناصر حتى العبد شهر
واحد في صيام الطهار وهو قول يدر على وجهه من محمد
وعند سائر العترة صوم شهر من شهر وعنده ان اطعم يادن
المواجره وان اعتق بانه له حرة وعنده لا يجزيه الا الصوم
قال جواد لا يسر لولاه ان منعه من الصوم كما منعه من صوم الذر
وكفارة المبر فان هذا الصيام يعلق حق المراه وهو يعلق
عليه لها بعد المكاج الصحيح وليس كذلك الصوم النذر فكذلك

المبر لانه لا يكون نائبا في اصل الشرع وانما يثبت باجابه فضل
فمن يصح طهاره والمظاهر منه وبه لمان يصح طهاره فاصح
الظهار الا من الزوج المسلم حرة كان او عبدا لباغ العاقل
ولا يصح طهار الكافر ميا كان او غير ذي ولا طهار المحنون
ولا المراه وطهار البكر ان حكمه حكم طلاق على الجاهل
ولمان يصح المظاهر منه وفي الزوج سوا كانت كسرة او
صغيرة مديحولا بها او غير مدخول من نكاح الجاهل او لا طهاره
كانت او امة ولا يصح الطهار قبل النكاح فلما قال الزوج
امراه اترجها فهي كطهر امني لوقال ان تزوجت لانه
فهي على طهر امني لم يكن طهارا ولو طافها من امراته المطلقة
وهي في العترة لم يصح ايضا كالطلاق فاته لوطفها في العترة لم
سعى الطلاق ذلك اذا طافها منها وهي في العترة واما
من يصح المظاهر به فلا يصح الا بالام من المشتد دون غيرها
من سائر القربان فان طافها من غير ما لم يكن مظاهرا به
مسئله قال ابويعسب وكان المظاهر من طهاره للمسيح
او عاجز عنه اذا طافها المراه برفع التحريم ليرفع التحريم
جرا لها وان لم يكن الزوج حقا بمسئله ولا يصح اظهار
الكافر ميا كان او غير ذي على ما حرجه ابويعسب كلام يحيى عليه السلام

لثمة على ان المظاهر لا محل له من انبائها الا بالكفارة
 وان حكمه لا يرفع الا بها والكافر لا يرفع منه الكفارة ولا
 يرفع منه الظهار والدم لا على ان الكافر لا يرفع منه
 عتاده من شرطها التوبة فلا يرفع من الكافر بالصلوة والصوم
مسئلة والعودة في الظهار الموجب للكفارة هو ان
 يريد مما يستحقها ما خرج ابويع من يرفع عليه السلام فالكفارة
 في المظاهر اذ اراد وطبها ولا خلاف في ذلك وعده
 من الله لا يجب عليه الكفارة بارادته المستبينة وحده الا بان
 يريد المستبينة ويخلو بها مع الا ان اراده فلو مات بعد اراده المستبينة
 قبل الوطء بعد الخلوة الصحيحة لرفع الكفارة **مسئلة**
 قال ابويع فان طلقها بعد قبل اراده المستبينة سقطت الكفارة
 ولو حبس ما لم يستحها انما ويرد مما يستحقها قلنا لا لا يستحقها ان
 يرجعها او تزوج بها ثم ارادتها فحسد يتوجه عليه وجوب
 الكفارة **مسئلة** قال ابويع ولو طهر بعد الظهار ما لا
 ميساع للمستبينة مؤنته او مؤنتها فلا كفارة والوجه فيه ما
 بيناه انما يجب اراده المستبينة هو بعد غير مكر فلا يجب
 الكفارة قاله رندوك لا م باله يدل على انه اذا وطئها
 ثم مات وجب الكفارة في ماله ويكون من جميع ماله انما

سئل عن رجل تزوج امرأة فوطئها
 ثم مات قبل ان يولد له ولد
 هل عليه كفارة
 قال ابويع نعم

او لم يولد له ولد في غير هذا الموضع **مسئلة** ولا يجوز له بعد
 الظهار ان يتلذذ منها بما يتولى الا من يفسد او ليس عن شهوة قبل
 المصير على مفسد كالمخ على عليه السلام لقوله كل من ظاهر
 من امراته فلا محل له من انبائها حتى يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 بالله والمفسد وما الشبهة من الاستماع يكون عودا **مسئلة** ولا
 طهار قبل البكاح يتو اظاهرها من واحد عنها فقال ان تزوجت
 فانت على كظهر امي او ظاهر على الاطلاق فقال كل امرأة تزوج
 بها فهي على كظهر امي وعينج اذا تزوج بها يكون مظاهرا **مسئلة**
 وضح الظهار مطلقا ومعلقا بشرط او وقف فالمطلق ان تقول انت
 على كظهر امي والمعلق بشرط او وقف يقول رجل لامراته ان فعلت كذا
 فانت على كظهر امي والموقف يجوز ان تقول انت على كظهر امي
 في هذا اليوم او في هذا الشهر فانه يكون مظاهرا في ذلك اليوم وفي
 ذلك الشهر فاذا انقضا ذلك اليوم وذلك الشهر فاد الفضا طك
 اليوم وذلك الشهر بطل حكم الظهار وهذا ذكره صاحب الوافي
 قال السدق وهو يقع على اصله صحاحنا قال السدق ولا يلزم عليه
 الظلاق لانه لا ينفذ وكذلك اذا قال رجل لامراته اذا حاشه
 كذا فانت على كظهر امي فانه لا يكون مظاهرا منها فذلك
 الوقت فاذا انقضت الشهر كان مظاهرا في ذلك الشهر فقط

على الاطلاق فان عاظم

لزمه ذلك المهر والعلو سوطا حرا رسول رجل امراته ان فعله عند الوفاة
خطبوا مني بمواظباتهم انما روي عنه يوم ارمي بطعن بار وفيه يوم

وان يوايه وما بعد كان سوطا حرا وفيما بعده ان فعله بوقت
دون وقت فان فعله في ذلك الوقت وقع الطهارة وكذلك
ان قال ان لم يفعل كذا او كذا في وقت كذا فانت على كل حال
امني ولم يفعله في ذلك الوقت وقع الطهارة وان طلق ولم يوف
بوقت لم يقع الطهارة مادام مجمعا على فعله قال ابويع والظاهر
هذا الموضع كالامان فان دخله ترك الوفاة لزمه الطهارة
وكان عليه الكفارة ويحقق الترك لموته كما نص عليه السلام
عليه في المحلوف عليه غير الموت بالطلاق او بالطلاق والعناق
ليفعل كذا او لم يوف فانه مادام مجمعا على فعله ولم يفعله في مات
حت موته قال حواصيل المذهب فيه ان الطهارة تصح موقفا او
مستروطا في لم يقع الوفاة في الوقت او عند حصول الشرط
وحث لحيث ولزمه الكفارة كالامان والطلاق والعناق
ومما كان مطلقا فانه يعتبر الفعل والترك ما ينشأ في مسئلة الطلاق
فمن حلف بالطلاق او اجابك الوقت ولا بد من فعله
لفعل فعل من الاعمال ولم يفعله فان كان قبله بوقت وقع
الطلاق اذ اجابك الوقت ولا حث قبله وان كان قد اطلق
حيث في اليوم الذي مات فيه قال صيدوي ويحقق الترك
موته يكون به مظاهرا انه ان كان الميت الرجل فلا اشكال

وفي رفع الطهارة عند الموت كما قلنا في مسئلة الطلاق فان مات
المراة فلا يصح لاحكامها وقوع الطهارة عند موتها قال الا ان
هذا الطهارة لا فائدة له لان حكم الطهارة وقوعه بحرم لا يقع
الا بالكفارة وان الكفارة لا تحل الا بالارادة المستمرة ولا بد
من الموت قبل اداء المستمرة فقد بطل موجب الكفارة فبطل
حكم الطهارة وسقط الكفارة فقد قال ابويع لو طهر بعد الطهارة
ما لا مشاع للمستمر معه من موته او موته فلا كفارة في مسئلة
ولا يصح طهارة المحض ولا للمجمعا عليه ولا النص على بعض نصيحي
عليه السلام لم ينفذ ان طلاقها ولا يقع ولا يقع ولا العمل
مسئلة وظهار السعي ان حكمه حكم طلاقه على الكلام المقدم
مسئلة قال ابويع ولو طاهر رجل من امراته ثم ملكها كان حكم
الطهارة باقيا ولم يختر ان يدنو منها في يفر على اصله عليه السلام
ولو ادعى بعد طهارته مسما ثم كتمها بعد عاكة الاسلام او طلقها فحذر
كلها بعد العدة او بابت منه بالله لانه يعاود بها بعد اصابته زوج
غيره وذلك لو اتى بها بعد عقد الطهارة ويا عها ثم اشترىها لم
خبره وطبها ما لم يفرغ من حكم الطهارة وان حكم الطهارة باق ما لم يفر قال
رحمة الله ولو قال لها ان دخلت الدار او فعلت كذا فانت
على طهر امي ثم اتى بها بعد عقد الطهارة ثم كتمها عاكة عليه حكم
او باعها

الطهارة اصل في عليه السلام وهو قول واحد وعبد صالحه سطر
 الطهارة اذا اراد احكامنا قوله تعالى والذين يطهرون من
 دنسهم ولم يضل وقوع الفرقه وان يقع وكل مظاهر
 الكفر من الطهارة **مسألة** قال رحمه الله فادان لها
 لت على طهارة ان دخلت الدار ثم طهرها فدخلت الدار لم
 يكن مظاهرا للبر التحريم قد حصل بدخول الدار فلا ورع
 الطهارة فيها بعد التحريم كما لو طهرها طلاقا بانام طاهر منها
 اما اذا طهرها بانام طاهر منها لم يكن مظاهرا لان شبهه قد عد
 اصحاحا فان طهرها طلاقا رجعا ثم طهرها كان مظاهرا **مسألة**
 وهو الاول على مذهب م بالثبات لانه لو طهرها لجمعها الطهارة
 عنده وعلى مذهب م عليه السلام لم يكن مظاهرا اما لا يجمعها
 الطلاق لو طهرها بانام الرجوع **مسألة** واذا طهر الرجل
 من عدة تشبه تلك او ادبوع عليه لكل واحد من كفارة فان
 لم يجد من يعين عن كل واحد اعين عن بعضهم وصام عن بعضهم فان
 لم يطق الصيام اطعم عن من لم يطق الصيام عنه وبه قال زيد
 وكذلك لم الله تعالى اوجب كفارة الطهارة على الترتيب فوجب
 امر الكفر بالعنف واجاز العبد والعنه ان لم يجد له الصيام
 واجاز العبدول لمن لم يطق الصيام فاذا اعتق عن واحد
 الى الاطعام

عند
 من

ولم يجد رقبه اخذ جاز له الصيام عن الكفارة الاخر وكذلك
 اذا صام عن واحد لم يسطع جاز له العبد الى الاطعام
مسألة قال رحمه الله في الفتاوى ومن طهر من واحد
 من امرائه مع ان استأجرها واحده واستأجرها بها واحده
 والسر الحاصل عليه فانه يكون مظاهرا من كل واحد منها
مسألة ومن طهر من امرائه واحده مرات كثيرة
 عليه كفارة واحدة قال السيد علي بن حيدر ولا فرق ان يكون
 قد وطئ قبل الكفر او لم يطأ في الله لا يلزمه الا كفارة واحدة
 وعبد يدبر على ان قال في مجلس واحد فبها كفارة واحدة وان
 قال في مجلسين فلكل ما قال في مجلس كفارة لما اتا وحيدا
 في الاصول ان كل لفظ يقع حتما فلا يبر لئلا يرفع
 حكم اللفظ الاول كلفظ الجمع واليه والوقف والاجارة
 والتكاج والطلاق والعناوة يشهد لذلك ان احدا ثايرة برعها
 طهارة واحده وكذلك تكرير الوطئ في الزنا لا يوجب تكرير المسح
 عليه **مسألة** فان طهر وكفر ثم عاود الطهارة وجب عليه كفارة
 اخرى كلما عاود الطهارة بعد الكفارة لزمته الكفارة وهذا
 مما اختلف فيه **مسألة** فان قال له انت على كطهر
 ان شئت فشات فذلك في المجلس لزمه الطهارة على قياس قولك

عليه السلام ثبت الظهار بشرط مسله فار قال لعائشة على
ظهور امرأتين مسله لم ينع الظهار على قياس قولنا

عليه السلام ثبت الله تعالى فذوقه الظهار بانه منكر وزور
فالاول ان لا يشاء وحكم الله تعالى لم يشأ من ان يقال
العبار الا ما كان قربة وطاعة دون المباح والمعصية
مسئلة ولو ان رجلا قال لامرأته اذ اظهرت من
نكاحه فانه امرأه فانت على كظهر أمي مظاهر من الاول
كان مظاهرا منها جميعا على قياس قولنا عليه السلام لقصد
وقوع الظهار بشرط فان علق ظهرا بظهار احتلته
بين مظاهرا على قياس قولنا عليه السلام لقصد وقوع
الظهار قبل النكاح لا يقع فاذ لم يقع على الا حلية لم يحصل
للشرط فلا يقع الظهار ولا خلاف ان الظهار من الاجتهاد
على الاطلاق لا يقع لغير الشرع ورد بالظهار من الزوجات دون
الاحتشاح وان علق ظهرا بامرأة بانه مظاهر من الاجتهاد
بالقول كان مظاهرا من امرأته فانه ان ظاهر منها لفظا كان
مظاهرا من امرأته فانه على نوايه الظهار كان مظاهرا
وان لم ينو الظهار فاشي مسئلة ولا يقع ظهار المرأة
على مفسد نص في عليه السلام وفي الواجب ولو اظهرت المرأة
من وجهها بكس عليها الكفارة فمسئلة قال السدجود
اصحابنا ان من اظهر من امرأته ثم قال لامرأته احرألت مثلها
او شركت معها ونوايه الظهار يكون مظاهرا وان لم ينو شيئا

الظهار بشرط مسله
فان لم ينو شيئا
فان لم ينو شيئا
فان لم ينو شيئا

لم يكن ساقا طوه هذا نص على اصل في عليه السلام لانه كما به
مسئلة وكفارة الظهار عشق قبه ان وجبها فان لم يجد فمقام
شهر من مشاهير فان لم يسطع فاطعام شهر من مشاهير هذا الاحكام
فيه والعرب من هذه الاشياء واجبة مسئلة والرقبة الحام
لا تحس في كفارة الظهار وخبر ان يكون الرقبة مؤمنة بالغه او غير
بالغه مخوان يكون جفا قالوا ومخونا وان كان مكفوفا او اشرا
اخرج او احرر اجرا والا فصل ان يكون مسلما بالغيا وفي تعليق الا فانه
ويكون في علق كفارة الظهار عشق عدم مجبور او فاسق ما قلنا في علق
المجنون والمأبوق فاقصد في وعيد لا يجوز علق المأبوق على الجملة
وفي التمتع قال السدجود وخبر عبد بن كفاة الظهار والمزني عشق
رقبة ليست مؤمنة اذ المزن كافر بالغه كات او غير بالغه وخبر
ان يكون مكفوفا او احرر او اشرا ومخونا قال طاحصل المسئلة
ان عشق المأبوق حريم غير تفصيل في كفارة الظهار والمزني عشق
لمست مؤمنة اذ والا فصل ان يكون مسلما بالغيا وعشق صغير او جنة
ان يكون احدا بويه مستلما مسئلة قال محمد بن يحيى وسعي ان يكون
للمزني من كفه الى ان يقوم بنفسه فان لعشق احراره مسئلة قال ابو
لواحق في كفارة الظهار عبد الله وبين غيره اجراه ان كان موسرا
على اصل في عليه السلام وان كان مفلسا المخرجه لانه لا يضر قيمته

ف

نصف شريكه وانما يلزم العبد الشفعة فيها قال فان رخص الله
اجزاء قال طوله هذا صحيح على اصله عليه السلام وكذلك لانه
اذا كان معتبر او رخص شريكه باعتاقه من كفارة صار
كأنه اذن له في ان يعقده على شرط العوض ولو ان المعتق قبل الاتفاق
على التزام العوض فري محرم ان يذعه فيه او يعقده فيه على عوض
يعقده المشتري او الموهوب له لكفارة تمام الوفاق لعنه اعنق عنه
او اطعم كنه عن كفارة صار كأنه اذن له في اعتاقه واطعامه غنا
على شرط العوض وفي الوفاق من قال لعنه اعنق عن عبدك او اطعم
كذا عن كفارة صار كأنه اذن له في اعتاقه واطعامه غنا على شرط العوض
وفي الوفاق من قال لعنه اعنق عبدك عن كفارة طهاره فاعقته
اجزاه عن كفارة طهاره فاعقته اجزاه عن كفارة طهاره ويؤاكن
لعمل او يعبر جعل واليه ذهب ثم بالله الا انه قال وحسب كل محي
العرض معلله هذا يدل على انه يلزمه الجعل وفي المع للتاخذ ولو قال
لعنه اعنق عبدك عن كفارة طهاره من غير عوض لاخره عن
الكفارة والعنق واقع لا عن المأمور ومثله حصل ابوع وقال لم بالله
مع عن الامر واحمى اعلم انه ان امره بالعنق عن مال فاعقته
مع عن الكفارة واستند لال الناصر انه اذا كان يعقده كان هبة
والهبة لا تصح الا بالقبض وفي تعليق الفوارس قال الشيخ لو قال

يوم من لم منه الكفارة لعنه كقوله عن هذه الكفارة وكفارة ما عطف
واجرت عنه لانه يكون كالمستقر والمأمور به كالمقصر والعنق يكون
وحكم الوكيل الامر ونصن الامر المأمور به كقوله به قال وكذلك
حكم ركاة الفطر قال وامان من غنة من غير امره فالحسن لانه يعقده فيه
المالك والظاهر نصير كالمالك له وفي الكاف ولا خلاف انه لو اطلق
او اعتق عن غيره بعد اذ نهى لانه لا يحل عن كفارة فان اطعم غدا او اعنق
بأنه اجزاه والعنق عن الامر او الوالا له فصل وفيه لو اعنق
عبد النقا وعلم حياته انه في رابطة الاسلام اجزاه وان ابق السيد ابن
الحرب لمخر اعتاقه مسالة قال ابوع اذا اعنق المظاهر
نصف عبد ومن امراته ثم اعنق النصف الاخر لم تجزه وعليه ان
يستأنف عنق فيه اخر اقل ان استأهل ولو قسم بعض الصيام ومبها
مراحم الباقي استأنف الصيام فان اطعم بعض المتساكن ومبها ثم اكل
الاطعام اجزاه ولم يستأنف كما خر جاعل اصله عليه السلام
لانه شرط في العنق الصيام ان يقدر ما على المستقر ولم يشرط
كله في الاطعام قال وما ذكره ابوع في الصيام صحيح واحصوما
ذكره في العنق غير واضح عليه على اصله عليه السلام ولا دل
على اصله عليه السلام ان خير العنق لان عبد العنق لا يسمع ولا اعنق
نصف العبد فقد اعنق جميعه صحيح ان خير وعلم ان قال الله رحمه الله

ولم يشرط الصيام لانه لا يسمع ولا اعنق

في

حيد على ان العبد وان عوقب كلفه قبل المستر فانه من حيث اعين نفسه
 لم يوعق رقبته كماله فلا جزية وان عفت عليه فصل
 واختلفوا في وجوب تقديم الاطعام على المستر لزم بالله
 في الشرح وقول في الاحكام بعد ذكر الكفارات لم يحل
 له ان يتركها بعد ذلك على انه يوجب تقديم الاطعام كما
 يوجب تقديم العفو في الصيام وحقل السيد ابو يعقوب وطاعة
 لو اطعم بعض المتأخرين من متبرعين اهل بيته اطعم الباقي ولو حبس
 عليه ان يسامى قال ضرب الله ان وطئ امرؤ امرأته فوطئ امرأته
 ما تأبى الله منه العفار قال ومما لم يكفر به الكفار ما لم يكفر به الكفار
 مقل المستر في الاطعام جود بعده في مسئلة وجوب
 عفو المديون في كفارة الظهار ويكره في كفارة الفل مسجلة وان
 اعسق المكاتب بعد ان روي للمكاتب بيع الكتابه ويرد عليه
 شدة ما احدثه من مال الكتابه جان عتقه في الظهار فيما مضى
 عليه في عليه السلام قال ط وخصيل المذهب على هذا لئلا
 عسق المكاتب عن الكفارة لا يجوز ادراك شي من مال الكتابه اوله ود
 الا ان يرضاهم الكتابه اذا افتتحت كتابه عاين منها فان عتقه فيها
 فصل وذكره في باب الكتابه ولا يباين بان يشرى الرجل رقبته
 مكاتب بما يشرى رقبته من مال الكتابه على ان يجعله رقبته مفعلة

مكتوب في
 سنة ١٢٠٠

اذ لا اختيار للمكاتب ملك ووجهه قال ط والاكثر ايماناً
 بحلول هذه المسئلة على ظاهرها قال ط وخصيل المذهب هو
 اتبع المكاتب على ان يجعله المستر رقبته مفعلة لا على
 ان يرد في الرق او يحل على اد اقال الكتابه جاز من غير فسخ الكتابه
 قال ولا خلاف ان معه على ان يرد في الرق واما ان يردم بالله
 جازها على ان يجر المكاتب تعصم نفسه والرجوع في الوقت فسخ
 مولا كتابه فيسره المستر بما هو عليه من كتابته على ان يجعله رقبته
 مفعلة قال ولان يرد في الرق هذا الوجه كما شئنا من الرقاب
 واما بيعه مع ثبوت الكتابه فلا يجوز مسئلة قال ابو يعقوب ولا يجوز عسق
 ام الولد في الكفار مسئلة قال محمد بن عليهما السلام
 من اشترى اباه او امه فاعتقه في كفارة له جبره وكل لا ينعين
 عليه اذ استراة مسئلة قال ابو يعقوب من اشترى ما في بطن جاريته
 في كفارة الظهار له جزية وهذا صحيح على اصله عليه السلام
 قال رحمه الله ويؤاجر بعد ذلك كما لو لم يخرج مسئلة
 ومن لا يجد الا رقبته ولا يجد من فقير او مسكين فانه لا يجوز ان
 يبيع الا بعصفه يوا كان يحتاج الى خدمته او غير محتاج ولا يجوز
 له العبد الى الصيام او الاطعام على ما خرجه ابو يعقوب من كلام
 على عليه السلام لانه اوجب عليه المديون عسق الرقبته ان

وحدها وبالصومان لم يجد ما فاق الوجوب بوجوه
 لا بالعناء عبيد من الله اذا كان للمظاهر خادما ومبار
 ابدان وداري وداري ولا عالة عن حكمه كان في
 حكم المعير وله الصيام ومثله خرج صاحب الواقي
 على اصله عليه السلام قال **صل** وهذا خرج فاستد
 مسئلة ولو اعني نصف صوم بلسن يومنا من الكفار
 او صام بلسن يومنا او طعم بلسن سكرنا لم يحرم على قيس قول
 في عليه السلام وكذلك ان اعني عبد اعني كفايه قال السيد
 صام بلسن في ما مع هذا الواعظ نصف عبد عن كفارة وصام
 بلسن يوما يريد انه اعني نصف العبد عن نصف الكفارة والا
 فلو اعني نصفه عن جميعها اجر اه **فصل** في الكاف والاد
 كان على الرجل قبة وله من المال ما يستخرج من الموت لنفسه
 وعياله وقدر ما يستخرجونه وعورتهم قبل وفاته ما كان اد عليه
 وسر الرقة نصفه عن الكفارة في قول اصحابنا والفقها
مسئلة الصيام على اصله عليه السلام ولا يصلح
 ان يجمعها عامدا الا وناسيا وفي الواقي وان صام بعض
 الصوم ومثله صام بالواقي استأنف قبل مسئلة فان اطعم
 بعض المتساكين ومثله صام استكمل الاطعام لم يستأنف

قال ابو داود في المصنف في شهر ربيع الاول سنة ثمان وعشرين
 في شهر ربيع الاول سنة ثمان وعشرين

مسئلة والمظاهر اذا وجد الرقة قبل استكمال الصيام
 لرقة الرقة واذا قدر على الصيام قبل اتمام الاطعام لرقة
 لرقة الصيام **مسئلة** قال ابو داود في شهر ربيع الاول سنة ثمان وعشرين
 ان صومه عن الظهار ولا خلاف فيه **مسئلة** ولا يجوز
 له ان يفرق صومه ويقطعه الا من عليه يذوق منها فان قطع
 لعله حتى على نفسه منها وجب عليه استئنافه
 سوا كان في حضر او سفر وفي اللبح ان فرق بينهما لا
 لعذر وجب عليه الاستئناف وان كان لعذر لا يجادو اليه
 لمحت عليه الاستئناف وجاز له التماقن كان العذر رجا
 زواله جاز له التماقن ما ذكره ابو داود والسيد طوعا وما ذكره
 م بالله حب عليه الاستئناف **مسئلة** قال ابو داود ان صام
 المظاهر رتبة اشهر عن ثلاث كفارات لظهار بلسن سوا
 جاز وان لم يعثر التبعة لكل واحد اثناعشر واحد وكذا ان
 صام اربعة اشهر عن سب واعقوب عن غيرهما **مسئلة** قال
 رحمه الله وان صام اربعة اشهر عن كفارة الظهار وعن
 كفارة القتل لم تحره حتى يعثر التبعة في شهر عن اجداهما
 بعينها وفي الشهرين الاخرين عن الاخر او كذلك ان اعقوب
 عشرين عنهما من غير تعثر التبعة في كل واحد منهما بعينها

مسئلة ولا يجوز له
 ان يفرق صومه ويقطعه
 الا من عليه يذوق منها فان قطع
 لعله حتى على نفسه منها وجب عليه استئنافه
 سوا كان في حضر او سفر وفي اللبح ان فرق بينهما لا
 لعذر وجب عليه الاستئناف وان كان لعذر لا يجادو اليه
 لمحت عليه الاستئناف وجاز له التماقن كان العذر رجا
 زواله جاز له التماقن ما ذكره ابو داود والسيد طوعا وما ذكره
 م بالله حب عليه الاستئناف **مسئلة** قال ابو داود ان صام
 المظاهر رتبة اشهر عن ثلاث كفارات لظهار بلسن سوا
 جاز وان لم يعثر التبعة لكل واحد اثناعشر واحد وكذا ان
 صام اربعة اشهر عن سب واعقوب عن غيرهما **مسئلة** قال
 رحمه الله وان صام اربعة اشهر عن كفارة الظهار وعن
 كفارة القتل لم تحره حتى يعثر التبعة في شهر عن اجداهما
 بعينها وفي الشهرين الاخرين عن الاخر او كذلك ان اعقوب
 عشرين عنهما من غير تعثر التبعة في كل واحد منهما بعينها

الحجره وعنده جزي اذا نوا الكفار فقط لنا انهما عباد من من حسن
فوجب ان يكون من شرطهما تعين النبي كصوم يوم من قضاها
وصوم يوم عن نذر كالصلايين **مسئله** قال رحمه الله فان اعتق
عن احد كفاية الظهار وصام عن الآخر لانه لا يقدر على العن
ولم يعن النبي اجزاه وحب تقديم العن على الصيام فان صام او لا
عن واحد ثم اعتق عن الآخر لم يحزه الصيام قال ولو اعتق
عبد او مملوك لم يحزه وكذلك يكون قد اعتق عن كل واحد منهما
نصف عبد فلا يحزى قال فان اعتق عبد من نوى في كل واحد منهما
عن كل واحد منهما لم يحزه **مسئله** قال ابو عبيد بن جراح وكان صام
عن الظهار او القتل واحد هاتين شيئا الكفار فعليه ان
يسبق شهر من لانه رمضان بينهما ويقع صيام شهر في رمضان
وذكر ان وقع في صيامه صيام ثلثة ايام ثم عن صيامها في
ايام الشرف يسبق ايضا صيام شهرين وعند ان كان متصفا
وصام رمضان مع اجزاه وعبد صاحبه لا يحز به وعليه ان
كلام ابي عبيد **مسئله** قال ابو عبيد فان علم ان عليه شهر
او عتق رقبته ولم يدركه من ظهار او قبل حاز ان يوفي في صومه
او عتقه الله عما عليه ولا خلاف فيه اذا لم يمكن اداؤه بعد حازه
عليه الاطعام هذا الوجه **مسئله** والاطعام في كفارة

الظهار مبدان لكل مستحس قال ابو عبيد انما يحب مبدان اذا
كان ذلك من البر على اقل الخفى عليه السلام فيكون حطة او
دفعها فان كان من الاوشعير او غيرها فهو صاع لنصفه عليه
وكفارة الايمان قال ولا علم اجد افضل بينهما فحق من
الذهب ما ذكرناه والله ذهب من بالله **مسئله** ولا يخفى
في الاطعام الا استيفاء عدد شئ مستحسنا ولا يجوز اذا لم يجد
الا مستحسنا ولا يجوز اذا لم يجد الا مستحسنا واجدا ان يطعمه
شئ يوما وكذلك ان وجد عبدا دون الستين لا يجوز ان يرد
عليهم فان لم يجد تمام عليهم الستين انظر حقه خبر وان عتق به الى
بلد غير بلده اذا لم يجد لهم فيه اجزاه وعند من بالله ان من وجب عليه
كفارة من فوجد العشرة لم يحز ان يرد رها على واحد وان
تعدت العشرة حاز التكرار وعنده عليه السلام كفارة الظهار
وتبار الكفارات جرح حنك الزكاة وذلك في عليه السلام الاطعام
وشد في فيه **مسئله** قال ابو عبيد واذا اجتمع عليه الاطعام
عن طهاره من عتقه نسيابه لم يدفع جميعها الى سبعة مستحسنا دفعه
واحدة الا لا يجد غيرهم يرد ذلك عليهم في اوفات
مختلفة يطعم كل يوم عن كفارة كما نص في عليه السلام في
الايمان قال طحطصل المذهب في ذلك لانه لا يسجد في

كفارات عدة إلى ستر مائة دفعة واحدة إلا أن لا يجد غيرهم فزاد
 ذلك عليهم في أوقات غفلة بطعم كل يوم عن كفارة كما نص في ذلك
 السلام في الأمان قال طحطا المذهب في ذلك أنه لا يستحق دفع
 كفارات عدة إلى ستر مائة دفعة واحدة كفارات عدة من الأمان
 إلى عشرة مائة. وكل من دفعها إلى الجماعات الشريعة لم يفعلا
 للمساكين من أن يدفع جمعة إلى الفريضة وهم شئون أو عشرة قال
 ضرير وهو الصحيح أنه يجوز دفع كفارات عدة عن ظهار إلى ستر مائة
 دفعة واحدة مع وجود غيرهم وإن كان مكررا وما ذكرنا في
 الأمان وقد أشار في الوافي إلى ذلك لا يجوز كما أشار إليه أبو وخيل
 ما ذكره أصحابنا في بلدنا أن المكفر إذا أوجبت عليه كفارات
 عدة من ظهار أو من واد أن يكفر بالاطعام فلا حلوا ما أن يجد
 بلده عدد إذا بدأ على الستر أو عشرة أم لا أو عدد إذا بدأ على ذلك
 في بلد كره أن يدفع جمعة إلى الفريضة وهم شئون أو عشرة دون
 غيرهم فإن فعل ذلك أحزاه على ما ذكره ضرير وأشار في
 الوافي إلى أن ذلك لا يجوز كما أشار إليه أبو وخيل وإن لم يجد في بلد
 غير ستر أو عشرة فلا حلوا ما أن يفتت بباقي الكفارات
 إلى مساكين بل لا يحرام إلا أن أمكنه ذلك استحب له أن يفتت
 إليهم وإن تعذر ذلك عليه دفعه إليهم في أوقات مفرقة

تكون كل كفارة مائة من غيرها ولم يذكر ذلك وإن كان
 عليه كفارتين مختلفتين كما لا يطعام جاز دفعها إلى عدد مختص
 منهم ولم يذكره قال ضرير وهذا لا يجوز إلا في كفارة البتة
 مسئلة فإن دفع كفارتين مختلفتين إلى عدد مختص ونوا في
 كل واحد منهما ما وجبت عليه أحزاه قال ضرير وهذا لا
 يتصور في كفارة الظهار لا تمام منه فوجوب الصوم مشروطا
 بعذر العتق وجوب الإطعام مشروطا بعذر الصوم
 وأما تصور ذلك في كفارة الأمان لكفارة أهل البيت واجبة
 على الخبير مع اجتماع عليه عدة منها فإن دفع بعضها التكفير بالاطعام
 وفي بعضها بالكسوة جاز دفع كل واحد من الكفارات إلى
 عدد مختص لا راجع إلى المساكين إلى أحدهما كحاجتهم إلى الآخر
 فكون واضعا كل واحد منهما في أهله ومستوفيا للعدد المأمور به
 مع التمسك لما وجبت عليه فحصل معه العتق ^{العتق} مسئلة وحذرها
 إلى إخراج مساكين مطهرين ولا يجوز دفعها إلى الكفار من أهل
 الذمة وغيرهم وبه قال ضرير وعندهما يجوز دفعها
 قال أبو وخيل لا يجوز أن يدفعها على أصل في عليه السلام إلى عدة
 ولا إلى أهله ولا إلى المساكين ولا إلى من يرميه بفسقه من أقربه وذلك
 ليس بقصد المالكين بل هو إليهم قال طو أما المكاتب فلا يجوز دفعها

والكفارة

الله على أصله عليه السلام نصه على أن تدفع إلى أجزار المسلمين
مططرة فشرط الحرية والاططارة فشرط الحر يد مع الاسلام
والمكاتب ليس يجوز ولا مضطر لأنه يخرج عن ملك مولاه وعبد جوار
دفعها إلى المكاتب لئلا تدفع إلى غيره بمولاه ليس ملكه بل ركنه فاستد
العبد إذا لم يكف ولا يلزم جوار دفع الزكاة إليه لأنه لا يأخذها بالحق
وأما أخذها لأنه من حيلة الاضمار الثمانية هي مسئلة
قال ابو يعقوب وأما عبد غيره فحار دفعها إليه إذا كان مولاه فقيرا وفي الروايات
أنه لا يجوز وعليه ذلك كلامهم بالله في قصص وفي الواو ولا
باطعام الصغير عن كفارة قال جط وهذا محتمل على أصله عليه السلام
لأنه أطلق اطعام المساكين ولم يصر إلى ذهبه بل الله فانه يكون
قال يجوز اطعام المراهقين وعند ج وصر لا يجوز اطعام المراهقين ونصر
احمد الارزقي قال وجبت لا يجوز ما قال ج واصحابه وأما إذا دفع
الو إليه ملكا له فانه جائز ولا خلاف فيه مسئلة ولست من
شرط الاطعام عليك المساكين الطعام ولو عبداهم وعشاهم اجزاء
على قايين قول الله عليه السلام نصه عليه في البئر ولا فصل بينه وبين
كفارة الظهار عن أحد وذكر السدي في الجمع الاطعام على وجهين
عليك ولا باجته فاما الأباجه فهو ان يطعم سنين متجاغدا وعشا
او عبد ابن وعشائين وما فضل من الطعام بعدهم جاز له الكه والاشباع

120
وأما التملك فهو ان يدفع إلى سنين مسكينا الخبز واحد منهم
صاعا جاز له أكله من ذره او شعيرا او نصف صاع من
فصل والاعشار فيما خرج من الكفار بحال الادون
حال الوجوب على أصله عليه السلام ذكرنا كسرها
وعند ش في بعض أقواله الاعتبار بحالة الوجوب لئلا يها
هاكه ذات بدل فوجبان يعتد فيها حال الادا كالطهارة
بالمافاته لو كان واحدا للما وقت الوجوب ولم يطره ح
فقد صار فرضه التمس ولو لم يجد في حال الوجوب ولم يمسح
فانه ثم وحدها الما كان فرضه الوضوء في قصص والجور عن
ولد الزنا وبه قالت الكافيه في قصص وفي الواو ولو قال
لعبد استحر البتاعه عن ظهار ان ظاهرت كان خيرا البتاعه
ولم يخرج عن ظهار ان ظاهره وكذا لو اطلع قصص من مجموع
على خليل وإذا ظاهر الرجل من امراته ثم وطئها قبل الكفارة
كفر بعد وثاب ان كان عالما بالحرمة وهو الظاهر من مذهب
أصحابنا قال في الله وكره المظاهر على الكفارة لا رتفاع الخمر
منها لأن الجماع حقه لا يبعد ما يفسد لا يكره على الجماع ولا
يحمل عليه باب الا لا مسئلة الا لا مؤان يحمل الخط
بالله لجامع امراته اربعة اشهر فصاعدا فان خلف ان لا يجمع

امره على ما دون اربعة اشهر فصاعداً يكن مؤلفاً بغير وان حلف
بغير الله من طلاق او عناق او حلف لم يكن مؤلفاً فان اتم القسم ولم يتر
المدة الى الاجامعها كان مؤلفاً على موجب ما اطلقه القسم ورواه
عليه السلام في الاحكام وذكر في المتن انه لا يكون مؤلفاً اذا اطلق القسم
ولم ينفذها بربعة اشهر فما فوقها قال في هذا كان يذهب ابو حنيفة وكلما
نفع به القسم من اسم الله وصفاته لذاته نفع به على قياتر قول في عليه
السلام **فصل** في معنى الابل او ذكر شرابطه اتمامها
في الشرع فالابلا هو ان تقسم الرجل بالله او بصفاته الرجعة اذا نه ان
لا جامع امراته اربعة اشهر فصاعداً او كل ما نفع به القسم من اسم الله
فعل وصفاته لذاته نفع به الابل على قياتر قول في عليه السلام بخوان
يقول والله او بالله او وحسب الله او حنوت في وخوان يقول وللطف
اكثر او يقول بعظمة الله او جلالة او بقدرته او وعزته وقد ذكر
كل ابو حنيفة وكذلك ان قال ولم ير الله او وهيم الله او ورت الناب
او ورت الكعبه او خالقي او ومالك كل شيء وكل من الابل هو
القسم بالله وهذه الالفاظ كلها من الفاظ القسم وان حلف على ما دون
اربعة اشهر لم يكن مؤلفاً فان اتم القسم ولم يتر المدة كان مؤلفاً
على ما اطلقه القسم عليه السلام ورواه عنه في الاحكام وذكر في
قوله فيه وذكر في المتن انه لا يكون مؤلفاً اذا اطلق القسم ولم ينفذها

بالبعد اشهر فما فوقها الى هذا ذهب ابو حنيفة على ما
في الاحكام قال في الله تعالى الاول هو الصحيح وهو
اخياره وهو قول جمهور العلماء ان حلف بغير الله
من طلاق او عناق او حلف لم يكن مؤلفاً ولو قال
والله لا اقربك اربعة اشهر حنيفة اخرج عن غير مؤلفاً
على اصل في عليه السلام وكذلك لو قال والله لا اقربك اربعة
اشهر الا يوماً لم يكن مؤلفاً وذلك لانه اذا اعلن القسم بما يكون
وجوده قلة الا لا يكون مؤلفاً وهو ممكن جاز في حنيفة
اربعة اشهر وذكر اصحاب حنيفة بطريقين يقول والله لا اقربك
حنيفة فلا يكون قدومه قبل اربعة اشهر جاز قال الشيرازي
فان قال والله لا اقربك حنيفة هو او تموت هي فعلى قول
القسم عليه السلام وما ذل عليه كلام في الاحكام ان
المدة اذا انتهت في الميراث ان ابلا وحجب ان يكون مؤلفاً لان
مع هذا القول ان لا يترتها قط قال طحان قال والله لا اقربك
حنيفة فلا يكون مؤلفاً عندنا فيما شرابط صحته فهو اربعة
اشهرها القسم بالله او بصفاته المراجعة الى ذاته وقوله هو والبار
انه لا بد في الابل من ان يذكر في حنيفة ضريح العمل او كناية
تذكر الجماع او لم ينفذ الجماع فيه وغيره الا ان ظاهرة وعرفه

الجامع في الفرج ^{كقول} ^{هو قول} ^{والله لا} ^{الجامع}
 في الفرج ^{او لا} ^{امض} ^{في} ^{نكر} ^{قال} ^{واحصل} ^{المذهب}
 فيه ^{الجامع} ^{لفظ} ^{هو} ^{الا} ^{صرح} ^{في} ^{الفرج} ^{فانه} ^{يظهر} ^{الا} ^{بلا}
 ولا بد من فسخ ^{اللام} ^{من} ^{فان} ^{الله} ^{ولا} ^{في} ^{ظاهر} ^{الحكم}
^{لجوه} ^{قوله} ^{والله} ^{لا} ^{الجامع} ^{في} ^{الفرج} ^{او} ^{لا} ^{افضد} ^{وهو}
^{مكرم} ^{او} ^{اما} ^{الكتاب} ^{منه} ^{فهو} ^{على} ^{صريح} ^{احدهما} ^{الحق}
 السدس ^{يات} ^{الصرح} ^{وقال} ^{اذا} ^{قال} ^{والله} ^{لا} ^{الجامع} ^{مطلقا}
 وجب ان يكون ^{صريح} ^{في} ^{الا} ^{بلا} ^{لانه} ^{بعد} ^{الجامع} ^{في} ^{الفرج} ^{ول}
 كان قد حمل غيره ^{وهو} ^{قرب} ^{المستاف} ^و ^{نحو} ^{ماد} ^{كرو} ^{احصا}
 ش ^{نحو} ^{ان} ^{يقول} ^{لك} ^{بلفظ} ^{النون} ^{والكاف} ^{فانه} ^{يدل} ^{هنا} ^{فما}
 عليه ^{من} ^{الله} ^{تعالى} ^{دور} ^{ظاهر} ^{الحكم} ^{والاصر}
 البار ^{هو} ^{كل} ^{لفظ} ^{يحمل} ^{الجامع} ^{في} ^{الفرج} ^{وعبره} ^{فانه} ^{يرجع} ^{فيه} ^{لا}
 منه ^{لجوه} ^{قوله} ^{والله} ^{لا} ^{افرض} ^{لانه} ^{يحمل} ^{قرب} ^{المستاف}
 وكذلك ^{ان} ^{حلف} ^{بالله} ^{تعالى} ^{ان} ^{لا} ^{يدنو} ^{من} ^{امر} ^{الله} ^{لن}
 الذي ^{يحمل} ^{وهو} ^{الكتاب} ^{وقوله} ^{لا} ^{اؤمنوا} ^{من} ^{ولا} ^{اشهاد}
 وان ^{كل} ^{لفظ} ^{يحمل} ^{هذا} ^{او} ^{هذا} ^{فيسل} ^{عن} ^{منه} ^{فان} ^{قال} ^{نوت}
 به ^{الجامع} ^{كان} ^{موليا} ^{وان} ^{قال} ^{لم} ^{ان} ^{يؤلف} ^{الجامع} ^{من} ^{في} ^{التصا}
 وبما ^{بينه} ^{من} ^{الله} ^{تعالى} ^و ^{المال} ^{ان} ^{يكون} ^{المدة} ^{التي} ^{حلف}

ان لا جامعها فيها ^{الربعة} ^{اشهر} ^{فما} ^{فوقها} ^{وسوا} ^{كانت} ^{عنده}
 حرة ^{او} ^{اهله} ^{وعند} ^{الناصر} ^{مده} ^{الا} ^{بلا} ^{من} ^{الامة} ^{شهر}
 وفي ^{قال} ^{ندين} ^{على} ^{واحد} ^{من} ^{عشتا} ^{فان} ^{عقت} ^{مع} ^{بقا} ^{مده} ^{الا} ^{بلا}
 لقلب ^{الى} ^{الربعة} ^{اشهر} ^{عند} ^{سائر} ^{العشر} ^{مده} ^{الا} ^{بلا} ^{من} ^{الامة} ^{شهر}
 الا ^{بلا} ^{من} ^{الجرة} ^{ذكره} ^{في} ^{المع} ^{قال} ^{ابو} ^{قري} ^و ^{يدوي} ^{بعض} ^{احصا}
 انما ^{يحمل} ^{عن} ^{الفتح} ^{عليه} ^{السلام} ^{ان} ^{الجرة} ^{والعبد} ^{سوا} ^{في} ^{مده}
 الا ^{بلا} ^{وسوا} ^{كانت} ^{الزوجة} ^{حرة} ^{او} ^{ملاو} ^ك ^{قال} ^{وعلى} ^{هذا}
 المدخل ^{بها} ^{والصحيح} ^{من} ^{الارواح} ^{والصحة} ^{محمدا} ^{كان} ^{او} ^{غيره} ^{والصحة}
 من ^{النسب} ^{والرقا} ^{سوا} ^{فقط} ^{وذكر} ^{الا} ^{بقا} ^{ابو} ^{المقيم} ^{انه}
 لا ^{فرو} ^{في} ^{الا} ^{بلا} ^{من} ^{ان} ^{نوي} ^{المفاد} ^{او} ^{لا} ^{يؤلف} ^{في} ^{انه} ^{يكون}
 موليا ^{وذكر} ^{رض} ^{بالله} ^{ان} ^{من} ^{حلف} ^{ان} ^{لا} ^{جامع} ^{امر} ^{الله} ^{بشيء} ^{غير}
 قاضد ^{الى} ^{مضار} ^{تعالى} ^{لا} ^{يرجع} ^{الله} ^{لعله} ^{نصره} ^{للجامع} ^{فما} ^{لم} ^{كن}
 موليا ^{وليس} ^{لها} ^{امر} ^{افضد} ^{وح} ^{مثل} ^{هذا} ^{القول} ^{عن} ^{دور}
 محمد ^{من} ^{منصور} ^{فرس} ^{من} ^{هذا} ^{عن} ^{عليه} ^{السلام} ^{هو} ^{الرابع} ^{ان} ^{يفع} ^{المس}
 من ^{الروح} ^{البالغ} ^{العاقل} ^{المستلم} ^{فاما} ^{الكافر} ^{فانه} ^{لا} ^{يصح} ^{بلا} ^{وه}
 فسا ^{كانت} ^{او} ^{غيره} ^{ولا} ^{يصح} ^{الا} ^{الصحة} ^{والمجنون} ^{ومن} ^{في} ^{حكمه}
 ولا ^{يصح} ^{الا} ^{بلا} ^{من} ^{غير} ^{الزوج} ^{فاذا} ^{قال} ^{حلف} ^{لا} ^{حسبه} ^{والله} ^{لا} ^{اقرب}
 ان ^{لا} ^{يصح} ^{بها} ^{من} ^{موليا} ^{مع} ^{ان} ^{ليس} ^{لها} ^{امر} ^{افضد} ^{الى} ^{الحاكم}
 وهذا ^{الحكم} ^{على} ^{اصلا} ^{مسند} ^{والا} ^{ثم} ^{الا} ^{بلا} ^{من} ^{المطلقة} ^{وان} ^{كانت}
 العدة ^{وسوا} ^{الحاق} ^{الطلاق} ^{رجعت} ^{او} ^{ما} ^{سأل} ^{اصاح} ^{عليها} ^{ذلك}

وهو المذهب

لان الامام ينفذ الوقف عبد الحاكم والوقف يصح الطلاق او الف
 والطلاق لا يقع عنده بانما قبل الرجعة لانه بامام الطلاق بعد
 الطلاق فاما المهر فانه من قبله وتجب عليه الكفارة اذا طلقها
 ذكره اخص وشي قال في من يزوجها من قبله على اقلها مسئلة
 ولا يقع ولا يابى من المطلقه وان كانت في العدة وشيوا كان
 الطلاق رجعا او بامام على اصل من عليه السلام مسئلة
 قال ابو يع ان قال والله لا اقربك اربعة اشهر يكون موثقا اذا
 عساه اجماع في الفرج وان ثوابه قرب الميثاقه كان علما
 نو او يدبر في ذلك وكذلك لو قال للذكر لا اقضك كان
 موثقا وقد تقدم مسئلة وتوقف المولى بعد انقضاء اربعة
 اشهر اذا رفع الى الامام ولا يوقف قبل مضيا وبامره الامام
 بان يزوج بكسر منه او يطلو ومعنى قوله انه بامره بان يزوج
 اذا كان الامام الاكثر من اربعة اشهر وان كان الاقل اربعة اشهر
 فقط فالحاج الى الكفر لا يمتدة الا بالافضلية او القولا
 بالوقف بعد اربعة اشهر اذا كانت بقده الا بالاربعه اشهر
 فقط هو قول على عليه السلام وعبدج وشي اذا مضت اربعة
 اشهر مات بالابا وتكون بطلان بانيه وروي عن ريد بن
 زين عباس وعثمان بن مسعود مسئلة فان اشيع

الامام لا يزوج من قبله

المولى عبد الوقف من احد الامر من ان يزوج او يطلو حسن الحسن
 وطلق عليه من يزوج او يطلو وهو قول في القدم وقال
 في الجديد بطلانها الشيطان مسئلة وتوقف بعد
 مضى اربعة اشهر ولم يرفع الامام وقعه الامام من رفع اليه
 ولا يوقف قبل مضى اربعة اشهر من مسئلة والى قول اجماع
 اذا قدر عليه او بقول بلتانه في وقت ورجعت عن من اراد
 لم يستطع اجماع لم يرض او يقر هذا منصوص عليه في الاحكام
 وروى فيه عن القسم عليه السلام والى قول اجماع ان قد
 عليه فان لم يقدر عليه لم يرض او غيره قال بلتانه وقال في وقت
 ورجعت عن من المولى اذا اراد ان يزوج قبل مضى مدة الا بالاربعه
 ولم يقدر على اجماع قال بلتانه فان قدر على اجماع لم توجر ميثاقه
 واحدة وان اراد ان يزوج بعد مدة الا بالاربعه من اربعة اشهر
 او اكثر على ما قد قصد في منته فقدر على اجماع بعد الهى لم يثبت
 عليها حصر بعد القدره عليه يوما او يومين وروي الهى عليه
 السلام من يقامده الا بالاربعين مضيا في يصون ترك اجماع وتوسعه
 والفرق بينهما ان حكم الا بالاربعين يقامده المخلوف عليها القوي منه
 مع القضاء فاذا ترك اجماع في هذه الحال مع القدره عليه يابى
 مطلقا للقي الله انا به بلتانه فلا يكون له حكم داميم اذا مكث

من المأ في آخر الوقت لن الأصل في الفتي هو إجماع وأما النساء بالبيان
بدلاً عنه فالسهم للوصوفنا فالبيان واستمر عليه مع القدرة وعلى
الإجماع لا انقضاء المدة لزومه الوقوف وبطلان حكم الله بالبيان كالسهم
حد المأ في الوقت فإنه سطر حكم المبدأ ولو لم يمتد الوقوف ولا
كذلك إذا انقضت مدة الإلأ فالبين فأنه لا يصح عليه
أو يومين قبل ذلك على أن جميعها مع بقاها أقوى لحصول الإجماع
فصل قال رضي الله عنه إذا كان بستانه لم ينجح الآن يكون
ممن لا يقبل على الوطى فإنه خست **مسألة** ولو لا أنها
ثم طلقها قبل مضي أربعة أشهر لم يقع عليها تطليقه ثانية
ياقضا أربعة أشهر سبوا انقضت عتقها فيها أو بعدها وظل
لما سبأ انقضاء المدة لا يوجب الطلاق ولا بد من الوقوف بعده
فإذا كان انقضاؤها مع بقا الزوجية لا يوجب طلاقاً فإن
يؤجبه إذا كان الزوج وحده متقبه بالطلاق أو **مسألة**
والمولى مع فالزوجية قبل انقضاء المدة التي حلف عليها من أن
أشهر فصاعداً وجب عليه تكفير عنه **مسألة** والأموال
إذا طلق امرأته في مده الإلأ ثم راجعها قبل انقضاءها وجب
أن يوقف قائماً أن يفتي أو يطلق تطليقه ثانية فيكون قد ثبت
لها عليها تطليقه واحدة ولو راجعها ثم طلقها تطليقه ثانية

ثم راجعها في مدة الإلأ وجب أن يوقف **مسألة** قال
أبو ع إذا كانت الرجعة بالوطى فهو في معة قول في عليه السلام
راجعها ولم يفتي أن تكون المراجعة بالقول دون الوطى
قال أبو ع وإن انقضت عتقها قبل الفتي بانه منه ولم يمتد مولا
لأنها إذا أبنت منه بانقضاء الطلاق فالزوجية مربعة
لنهما حكم الإلأ لا يثبت مع انتقال الزوجية **مسألة** قال
رحمة الله فإن تزوجها بولي وشهود عاك عليه حكم الإلأ
موقوف قال أبو ع ولو طلقها ثلاثاً ثم تزوجها بعد رجوع في الإلأ
لم يمتد مولا على ما ذكره أبو ع والثلاث التطلق تقدم
حكم الإلأ دون الكفار وعلى ما ذكره من بالله لا يهدم حكمه
ولو طلقها تطليقة أو تطلقين ثم راجعها أو كرها كما حديد
ومعه الإلأ قد كان لها أن تراعى **فصل** إذا حلف ألا
تزوج واحدة من نسائه فإنه مؤلف منهن جميعاً عند وك
وشر وقد أشار إلى هذا أبو ع في النصوص **مسألة** قال أبو ع
وإن حلف بالضرر **مسألة** أربعة أشهر فصاعداً كان مولا
منهن إذا نوى الإلأ من كل واحدة منهن على أصل في عليه
السلام قال ويوقف بعد ابتلاخ المدة لكل واحدة منهن حتى
تطال الثلاث وسقوا واحدة خرجت من نكته على أنه لو طاهر

من عدة نشانه كان مظاهراً من كل واحد منهم. وخص المذهب
 انه اذا قال أربع سبوه له والله لا يقربك. أربعة أشهر فظاهر
 يكون مؤلفاً من كل واحد منهم. ويؤقت لكل واحد منهم
 فان مات واحد منهم او أكثر او طلق بعضهم بعد اياه منهم
 فهو مؤلف من البواقي وان سقط الحش. ويريد ما ذكره اصحابنا
 في هذه المسئلة في شهر احدهما في البلاء منهم والباقي في الكفار
 اما الايام فانه يكون مؤلفاً منهم جميعاً وحبس في بؤفك
 واحد منهم او اكثر لا يوطئهم جميعاً واعلم ان الجاهل لا يحل
 ما ان خلف من كل واحد منهم على الاضداد او يؤلف منهم
 واحد فلا يخلو اما ان يؤلف لا يظاهر اجمع ام لا فان يؤلف
 الجمع لم تحت الا بوطئ جميعهم فان طلق واحد منهم او مات
 لم تحت ان يوطئ البواقي وهو ظاهر ما قاله ابو في المسئلة
 اجمع او لم يؤلف وان لم يوطئ نكس له سببه وكان ليلاوه مطلقاً اذا
 يوطئ واحد منهم حيث كمانص عليه الها في المسئلة في من خلف
 حوازيه ولا يلبس سابه انه تحت اذا ووطئ واحد منهم او سبوا
 من سابه واقفا على ما ذكره ابو فانه لا تحت الا بوطئ اجمع فلو
 مات واحد او طلقها قبل ان يظاهر او يوطئ البواقي فلا يخلو
 عليه وما ذكره ابو في هذه المسئلة يخالف لما قاله في عليه

من عدة نشانه كان مظاهراً من كل واحد منهم

من عدة نشانه كان مظاهراً من كل واحد منهم

السلام قال صريد وفي الجملة انما قاله ابو في ملتبس من جهة
 المذهب ليس ظاهره مخالفت للمذاهب في شرطين البينة
 من اللفظ الذي هو القرب ليس يصريح في الايام هو كذا
 فانه فلا بد من التيقن ان النوع واداحت لزمه كفارة واجل للمهر واحد
 مسئلة ولو ظاهرتم الا او الام ظاهر او الام الا انما
 اذا ظاهرتم الا فبقول النوع ولو ظاهرتم الا فعليه كفارة
 للظهار وكفارة الايام وهو ممنوع بالظاهر من وطئها في بقدر
 فاذا وطئها فعليه كفارة الايام ليس كفارة بعد الوطئ وكفارة
 الظهار وكفارة قبله وكذلك الحكم لو الام ظاهر كان ممنوعاً
 من الوطئ للظهار والكفارات على قريب الاولى يعني انه يلزم
 او لا للظهار ليس كفارة قبل الوطئ وكفارة الايام بعده فاذا
 ووطئ كفارة الايام فان كفارة الايام قبل الوطئ عادت الكفارة
 عليه اذا ووطئ ثانياً اذا لا كفارة قبل الحش والعرض بهذه ان
 الكفارين لا يدانان فاذا اجمع بين الظهار والايام وحبس عليه لكل
 واحد منهما كفارة في مسئلة ولو قال والله لا اقربك اربعة
 اشهر حتى احضر عدي لم يرض مؤلفاً على اصله عليه السلام والله
 لو قال والله لا اقربك اربعة الايام ما لم يكن مؤلفاً ليس
 على دون اربعة لا يكون الا عنده فاذا غلق المهر بما ذكره وجودة

اشهر

اشهر

فلمدة الإيلا لا يكون موليا فهو مكد حر بعده قبل أربعة أشهر وقد
تقدمت المسئلة المسئلة قال أبو حنيفة لا يطأها
خمس شهر إلا يوما وكان في المدة بعد الوطى أربعة أشهر فصاعدا
فهو مول وإن كان دونها فغير مول حصل المذهب لث من خلاف
على أن لا يطأها مدة من الزمان نحو خمسة أشهر أو سنة فاستلما
منها يوما واحدا أو مرة واحدة فإنه لا يكون موليا في الحال فإن وطئها
في يوم من الأيام نظر فإن كان ما بقى من المدة بعد الوطى أربعة أشهر
أو أكثر فهو مول وإن كان دونها فغير مول قلنا لا يكون موليا في
يوم وطئها لأنه مستتب ولا فيما قبله وأما ما بعده فإن كان أربعة
أشهر أو أكثر يكون موليا في يوم وطئها وإن كان دونه لم يكن موليا
مسئلة وإما إذا الام لا فقد قال أبو حنيفة لو قال والله لا أقرب
سنة ثم بعد ما سئله يكون الإيلا الباني بعد السنة فيوقف الأول بعد
أربعة أشهر ثم الباني إذا مضى من السنة البانية أربعة أشهر قال
وسواء في الأول بعد المدة أو طلق أو أجمع أو كان الطلاق
بائنا فزوج بها وذكر لما يتأمن أن المولى إذا طلق ثم أجمع في
مدة الإيلا عاك عليه حكمه ووجب الوقف وكذلك إذا تزوج بها
بائنا فإنه يوقف مالم يكن قد طلقها بائنا فإن كان الطلاق رجعا
ولم يراجع حتما مضى مدة الإيلا الثاني لم يوقف على أصل في عليه السلام

لن الطلاق لا يمنع الطلاق بعده مسئلة ولو قال والله لا
أقربك سنة ثم شرب بينها ومن غير ما من امرأه له آخر
كان موليا من الأول فقط ولا سنة الطهار والطلاق فإنه
يكون مظاهرا من البانية أو مطلقا لها إذا شرب بينهما في
كل ذلك لأنه إذا الام من الأول انعقدت المين لأنها
مصرحة وقوله شركك معها كتابه والمين لا يعقد بالكتاب
الإيلا من المين بالكتاب لا يقع لأنه لو قال والله لا أدخل دار
زيد ثم قال قد أشركت عمر معي لم يعلق المين الباني وليس
الحريم أغلظ من المين لأنه لو قال إن طلق بعد امرأته فامرأ
طالق لم يلق زيد وقع الطلاق على امرأته وإذا قال إذا أحلف زيد
فبمسئله لا زمة له لم يلزمه سنة مسئلة وإن كان الفارسية
بلفظ أفيد مضاه كان موليا على قياس قول القسمة وحى عليهما السلام
على أن المين يعتبر فيها عرف أهل كل بلد والإيلا من ولين
جميع الشرائع والأحكام يسبق في صحته لبيان العرب والعجم معا
والإيلا من أحكام الشريعة مسئلة ولو قالت امرأة المولى
عفوت عن مطاأتي بالوقف ثم طأته بعد ذلك صح المطاأته
على أصل في عليه السلام لبصه على أنها لو وهب فيسما كان لها
الرجوع فيه لغير عضوها لما نصح عما استحققه في الوقت دون ما لم يملكه

محمداً فاما اذا كان ما قاله معلوماً كدبه قطعاً فاللعان بينهما والر
لاستور منها الرى وهى بالصغره أشبه بله ابلغ والثالث
ان لا يكونا أحسن ذكره القسم أو الزوج أحسن ذكره ط
والرابع ان يكون ربه لها بالزنا في حال الزوجية أو بعدها
في حال العدة ولا فرق بين ان تكون العدة غير طلاق ورجعي
أو بطلان أو تطلقه أو بطلان أو بطلان ربه لها باللقه
العربية أو بالفارسية إذا طالبت في حال الزوجية أو بعدها
في العدة فإنه يجب اللعان فان انقضت العدة فراجعته وجب
عليه لها جرد القدف ولا لعان وهو الخامس ان يكون النكاح
صحاً بينهما فإنه لا لعان في النكاح الفاسد والمراد به الباطل
ولا فرق عدينا في النكاح الباطل من ان يكون هناك ولد من
أم لا في الله لا لعان فيه على قياس قول الحنفية عليه السلام ولا خلاف
ان النكاح إذا كان فاسداً ولم يكن هناك ولد فلا يصح بينهما
اللعان للقدف وأما الخلاف إذا كان هناك ولد ففيه تعني
لا يصح اللعان على نفي الولد وعبدش يصح وظاهر ما ذكره أصحابنا
في تعليق الحرر وتعليق الأفاضل ان المراد به النكاح الباطل دون
النكاح الفاسد المختلف فيه وعند ضربا لله لا لعان في النكاح
الفاسد مطلقاً، مسئلة قال أبو جعفر ان كان الزوج محمداً

في القدف صح لعانه قبل النكاح وبعد ما وعبد لا لعان بينهما
لأنه ليس من أهل الشكارة واللعان عدياً شكارة وهو
يصر عدياً وليس بشكارة والقابله في ذلك هو الله عدياً ثانياً
بلفظ التمس فيقول والله وعندهم بلفظ الشكارة فيقول الشهد
مسئلة ولا لعان بين الرجل وامرأته إذا قدفها بالزنا
ونفي ولدها ولا لعان بين المجنونة وزوجها، مسئلة فان
قدف امرأته في حال الصحة ثم جنت لا يفها إذا تاب النكاح عليها
وطالبت به وذلك لمن المطالبة حق لها قال ط فان طالبت ولها
باللعان أو الجرد فالأقرب على المذهب ان لسر له ذلك
وخص ما ذكره أصحابنا انه إذا زمار زوجته فلا حلوا ما ان
يأتي في لفظه الجرد يصرح القدف أو مكاتبه فإن أتاها مكاتبته نحو
ان يقول ليت أربا الناس أو ما أطبتك لأن ابنه أو لم أجرك
عذر أو يقول لها ومعها حيثما أحداكم ابنه أو يقول ليت
في الجمل أو يقول للرجل يا ابنه أو لا امرأته باني أو غير ذلك
من الفاظ المكاتب فإنه إذا أتاها بعض الفاظ المكاتب سئل
فما أراد به فإن قال أردت به الزنا وجب الجرد له
استطاعه بالمكاتبته وإن قال لم أرد ذلك فلا جرد ولا لعان
بل عذر ان رأى الحام حكم وان أتا في لفظه يصرح

الفرد حوآن يقول لهايان ابنه أوز ناك فلان أو غير ذلك
ولا خلوا أما ان يكون له ستة يتوا له أربعة عدول أو يكون
رابعهم ان كان ستة أربعة عدول يتوا له اقيم عليها الحد ولا
لجان وان كان اربع الشهود في الشهادة نظر قائل للسلطة
لا تبدل بلفظ الشهادة قلت شهادة مع الثلاثة حوآن ما في الا
فيقول اشهد انهارت فانها تقبل شهادته ذكره السديد
وصححه من مذهب حجة عليه السلام وخرج صاحب الوافي من
مذهب حجة انها لا تقبل قال جواهر هذا غلط وان انا به على وجه
السبب والقدر ثم انا شاهد مع الثلاثة بعد ذلك وحج عليه
الحد الا ان يختار استقاطه باللجان في مسئلة وحج
اللجان اذا قذف الرجل امرأته وماها بالزنا او غيرها فانها
ولدها ولم يات بأربعة يشهدون على ما ماها به من الزنا والادلاء
بالفحش ان يقول انها ولدتها من زنا لقوله لسريانه حمل ان يريد به
انه من زوج اخر او يريد انها لم تلده وانما هو من رجل اخر من
زوجته او البقطة وقدرته على هذا في المني وهذه الجملة
لا خلاف فيها **فصل** ولا خلاف على الجملة في وجوب
اللجان اذ ايمان وجوبه بالزنا او نفا ولدها ان كان من نكح
اللجان بينهما وانما الخلاف في ان الزوج متبول له ان

بلاعنها الظاهر من قول حجة ان له ان لا يعنها ابتداء اذ ان
تفست الولد واما اذ الزوج هناك ولدت منه عنه فليس
له ان لا يعنها ابتداء اذ ان افعل الخاضع وطالبته كان
له ان لا يعنها في الوحة في ان الزوج اذا نفا ولدها
وان اذ ان لا يعنها كان له ذلك لئلا يتسبب لا يتسبب الا
باللجان فله حكم ليس لا يلزمه ولد الغير واما اذا كان
اللجان على الفرد من دون ولد فلا حاجة له الى المطالبة
ليس ما حصل له باللجان من التوصل اليه بالطلاق من
وقوع الفرقة ووال الفرقة واسف العار والوجه في
ان المرأة لها ان تطالبه وترافعه الى الحاكم ابدأ كان هناك
ولدها ولم يات الزوج اذا قد فها كان لها حق المطالبة بالحد
اللجان فمابينها اقيم مقام الحد فيما بين الجانب في مسئلة
واذا طلب اللجان محسدا حضرهما الحاكم وعطفا وخوفهما
باللغة من الاقدام على اللجان وختمها على النصارى والتوه
فان نكل الزوج جدد القاذف ثمانية ان كان جزا قال النوع
واربعين ان كان بحر عبد او ان مكنت المرأة حديث جدد
منها وتكون الزوج كفي فيه مرة واحدة وتكون المرأة لا حبل
اقامة الحد عليها لحج ان يكون اربع مرات فان اقرت

مَوْءُؤَانَا مَقْطُوعًا خَدُّهُ الرُّوحُ وَلَا حُدَّ عَلَيْهَا حَتَّى تَقَرَّ
أَرْبَعًا فَضَلَّ فِي صَفَةِ اللَّعَّانِ قَدْ أَرَادَ اللَّعَّانُ
أَحْضَرَهَا الْحَاكِمُ وَلَبَّيْكَ الْوَلَدُ فِي حُرَامَتِهِ إِنْ كَانَ هَذَا
فَلَمْ يَنْقُصْ وَبَدَأَ بِالزَّوْجِ فَيَقُولُ الْحَاكِمُ لِلزَّوْجِ قُلْ مِثْلُ
الْمَرْأَةِ وَلَا تَلْهِكُ الْعِظَمُ إِلَى تَصَاكُفٍ فِيمَا رَمَيْتُكَ بِهِ مِنَ الزَّانِ
وَلَقَدْ وَلَدْتُكَ هَذَا وَأَمَرْتُ أَنْ يَكْرَهَكَ أَرْبَعًا قَالَتْ فِي
الْحَامِيَةِ لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَيْتُكَ
بِهِ مِنَ الزَّانِ وَلَقَدْ وَلَدْتُكَ هَذَا قَالَتْ كَذَبْتُ الْمَرْأَةَ وَاللَّهُ
الْعَظِيمُ إِنَّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَيْتُكَ بِهِ مِنَ الزَّانِ وَلَقَدْ وَلَدْتُ
وَكُرَّكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يَقُولُ فِي الْحَامِيَةِ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيَّ
إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَيْتُكَ بِهِ مِنَ الزَّوْجِ وَلَقَدْ وَلَدْتُ
هَذَا قَالَتْ كَذَبْتُ اللَّعَّانَ فِيهِمَا وَفَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا وَبَيَّ
نَسَبَ الْوَلَدِ مِنَ الزَّوْجِ وَلَا يَتِمُّ اللَّعَّانُ إِلَّا بِقَوْلِهَا جَمْعًا وَالْفَرْقَةُ
لَا يَفِيقُ إِلَّا تَقَرُّقَ الْحَاكِمِ بَيْنَهُمَا وَلَقَدْ نَسَبَ الْوَلَدُ مِنَ الزَّوْجِ وَلَا يَتِمُّ اللَّعَّانُ
إِلَّا بِقَوْلِهَا جَمْعًا وَعَبْدُ النَّاصِرِ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَّا تَقَرُّقَ الْحَاكِمِ وَهَذَا
قَوْلُ الْبَاقِرِ وَعَبْدُ النَّاصِرِ أَيْضًا يَنْسَبُ الْوَلَدَ بَعْدَ غَيْرِهَا مِنَ اللَّعَّانِ
ذَوْنِ الْحَكَمِ وَعَبْدُ تَبَّارٍ الْغَنَّةُ لَا يَفِيقُ الْفَرْقَةَ وَلَا يَسَعُ الْوَلَدَ إِلَّا سَفَرُ
الْحَاكِمِ وَالنَّسَبُ لَا يَفِيقُ إِلَّا سَفَرُ الْحَاكِمِ أَيْضًا عَلَى أَصْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

مَرْأَةٍ قَالَتْ كَذَبْتُ الْمَرْأَةَ

حَالَاتُ الْفَرْقَةِ لَا يَفِيقُ إِلَّا سَفَرُ الْحَاكِمِ ذَكَرَهُ أَبُو بَرْزَةَ فِي فَضْلِهِ وَأَخْلَفَ
حُجْرَةَ الْحَاكِمِ إِذَا فُرِقَ مِنَ الْمَتْلَعِينَ بَعْدَ ثَلَاثِ شَهَادَاتٍ
قَالَ أَبُو بَرْزَةَ فَيُدْخِلُهَا السِّنَّةَ وَيَقْدَحُ حِمَمَهُ وَهُوَ الَّذِي نَصَرَهُ السِّنَّةُ
طَوَّعَتْهُ لَأَسْفَحِ حِمَمِهِ وَلَا يَفِيقُ وَمِثْلُهُ خَرَجَ السِّنَّةُ الْأَرْبَعُ وَالسِّنَّةُ
عَبْرَ مَضْوَصَةٍ وَلَا خِلَافَ فِيهَا إِذَا فُرِقَ بَعْدَ أَرْبَعِ شَهَادَاتٍ
وَقَالَ الْحَامِيَةُ الَّتِي فِي اللَّعْنَةِ وَالْعَصْبِ مَعَ الْفَرْقَةِ فَفَضَّلَ
وَلَهُ أَحْكَامٌ وَهِيَ تَشْمَلُ عَلَى مِثَالِ الْأَوَّلِ إِنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا
عِنْدَ الْحَاكِمِ لَا خِلَافَ فِيهِ وَلَا خِلَافَ أَنْصَارِ السِّنَّةِ فِي
اللَّعَّانِ أَنْ يَقُومَ الرَّحْلُ فِي خِلَالِ اللَّعَّانِ وَكَذَلِكَ لِلزَّوْجِ
الثَّانِيَةُ أَيْضًا إِذَا تَلَاعَبَا وَفَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَجْمَعْهُمَا أَبَدًا نَصَرَهُ
عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ وَقَالَ فِي الْمَحْزَنِ إِذَا رَجَعَ الزَّوْجُ عَنِ دَعْوَاهُ
بَعْدَ اللَّعَّانِ وَانْكَرَبَ نَفْسَهُ وَتَابَ وَلَمْ يَمُتْ عَلَيْهِ الْحَدُّ
حَارَّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِمَا سَاحَجَ حَدِيدُ قَالِطَرُ وَلَهُ الْأَحْكَامُ هِيَ
الصَّحِيحَةُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا إِلَيْهِ ذَهَبَ بِمِثَالِهِ وَهُوَ قَوْلُ
الْقِسْمِ قَالُوا خَصِلَ الْمَذْهَبُ أَنَّ اللَّعَّانَ إِذَا مَاتَ مِنَ الْمَتْلَعِينَ
حُطَّ أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ الْفَرْقَةُ سَفَرُ الْحَاكِمِ وَزَوَالُ الْفَرَّاشِ
وَأَسْفَافُ السِّنَّةِ الْوَلَدُ وَالْخَيْرُ الْمَوْتُ وَهُوَ خَيْرٌ مِنَ الْعَفْوِ وَسَقَطَ
الْحَدُّ وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ مَشْكُورَةٌ فِي الرُّوَاثِ جَمِيعًا ثُمَّ إِذَا كَرِبَ

نفسه بما حكم من الابدية وهما احدهما
ثبوت نسب الولد منه والى اقامة الحد عليه هذا على
رواية الاجكام وعلى رواية المنع برفع التحريم المود
وهو تحريم العقد مع عود فاذن التحريم وسما الحكم
الرابع امسا الزوجه وحده لثبوتها، الثالثة اذا مات الولد
المنقح عنه فاقسم ميراثه ثم اكتب نفسه واقرب بالولد لم
يسمى بشا من ابيه ولا يرجع على الذرا فسموا ميراثه من
امته وعصه امه شي فان كان لهذا الميت ولد ذكر
او اثنتان نسبته من حده واعرا اليه وفي المجمع اذا ادعى
الولد والولد حي لا خلاف انه نسب نسبته منه ونزلت من
الولد والولد منه وان ادعى الملاء بعد موته ثبت ايضا
نسبته عند الناصر الجويني الولد للملاء ولو لم لا وعبد
على عليه السلام ان مات الولد وترك له ذكر او انثى
نسبه ولد الولد اذا ادعى الملاء ميراثه وميراثه وكذلك نسب
الميت وان مات ولا ولد له لم يثبت نسبته منه، الرابع
انه لو مات احد المتداعين بعد اللعان وقبل هربوا
بهما توارثا، مسئلة قال ابو عبيد انما الرجل
ولد امراته فان الولد قبل الملاء عنه ثم رافعه لزمه

الولد وكذلك لو كانا اثني فماتا او مات احدهما قبل اللعان
فالنسب ثابت وورثتهما والعنا للقدف، قال ابو حنيفة ان كانا
نومس فمات احدهما قبل اللعان فقد استقر نسب المحرم
والميت وليس له ان يلعن على نفسها قال الشافعي وهما
على اصلنا، مسئلة قال القسمة عليه السلام فيما حكامه
عنه ابو عبيد لا يلعن رجل اللعان في مستحل من المتاحدين، مسئلة
وفرقه اللعان فتسح لطلاق على قياس قول من عليه السلام
خرجه ابو عبيد انها طلاق لنا ان الطلاق لا يكون الا
بصرح الطلاق وكسايه وليس فاهما واحدا منهما فوجان
يكون مسحا للزوجه والموت، مسئلة وان نكح الزوج
او المرأة ثم عاكر اليه بعد الاخذ في اقامه الحد عليهما قلنا
من يعود الى اللعان منهما ويسقط عنه ما نكح من الحد على
قياس قول من عليه السلام، مسئلة واذا نكح الرجل
امراة فان وضعت لا قبل من نسبه اشهر لا يصح
لللعان على الحمل مطلقا خرجه ابو عبيد على قياس قول من
عليه السلام فاذ انما الحمل فوضعت لا قبل من نسبه اشهر
من وقت النكاح يحق ان المني كان ولدها فلا عنها فان
وضعت لاكثر من ذلك لم يحق ان المنى كان ولدها

فَلَا يَحْتَمِلُ قَالَ السَّيِّدُ فَجَاءَ الْمَذْهَبُ أَنَّ اللَّيْثَانَ عَلَى هِي
 الْحَمَلِ قُلُ الْوَلَدِ يَكُونُ مَسْرُوعًا بَابُ سَعِ الْوَلَدِ لِدُونَ
 يَسْتَبْهُ اشْهَرُ بَصَحَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فِي لَحْمِ اللَّيْثِ هُوَ إِدْخُلُ الشَّرْطِ
 وَفِيهِ وَعَلَيْهِ بِهِ، وَإِنَّمَا اللَّيْثَانُ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا يَصِحُّ فِيهِ
 قَالَ صَرِيحٌ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ السَّيِّدُ مَعَ تَمَّادٍ عَلَيْهِ
 كَلَامٌ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا قَاتَنَ كَلَامُهُمْ بِدَلَالَةٍ عَلَى أَنَّهُ إِذَا نَفَّحَ لَهَا
 يَظُنُّ أَنَّهَا تَبَّ بِالْوَلَدِ مِنْ وَقْتِ الْبَقِي لِدُونَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَالْمَرْءُ
 ضَلُّوقٌ فَلَا يَحْتَمِلُ إِذَا أُوْلِدَتْ وَأَنَّ امْرَأَتَهُ مِنْ وَقْتِ الْبَقِي لَا يَصِحُّ
 مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَلَاغِيهَا إِلَّا أَنْ يَنْفِيهِ بَعْدَ الْوَلَدِ بِهِ، فَصَلَّ
 قَالَ رَضِيَ بِاللَّهِ إِذَا اتَّفَقَ الزَّوْجَانِ عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ لِبَيْتِهِ مِنْهُ وَإِذَا
 الْمَرْأَةُ أَتَاهَا جُمُعَتٌ فَكُرِهَتْ أَوْ مَخْصُوعَةٌ فَكُلُّ لَمْ يَنْفِي الْوَلَدَ
 عَنْ امْرَأَتِهِ وَإِنْ ادَّعَا الْوَالِدُ أَنَّهُ تَبَّ وَفِي الْوَلَدِ وَصَدَقَتْهُ أَمَّ
 عَلَيْهَا الْحَدُّ وَاتَّفَقَ الْوَلَدُ عَنِ الزَّوْجِ لِأَنَّهُ مِنْ امْرَأَتِهِ مَعَ الْإِنْكَارِ
 فَيُجْعَلُ الْأَوَّلُ أَوَّلًا وَهُوَ قَوْلُكَ قَالَ حَوْسٌ إِذَا اتَّفَقَ الزَّوْجَانِ
 بَانَ الْوَلَدُ لِبَيْتِهِ فَإِنَّ الْوَلَدَ لَا يَنْفِي عَنْهُ إِلَّا بِاللَّيْثَانِ وَلَيْسَ
 فِي هَذَا اللَّيْثَانِ وَلَيْسَ لَا يَفِي صِدْقَهُ مَسْتَبْلَهُ وَإِذَا قُذِفَ
 الرَّجُلُ سَبَّ الْوَلَدَ لِلَّهِ امْرَأَتَهُ رَجُلٌ لِعَيْنِهِ وَحَبَّ عَلَيْهِ الْحَدُّ سَوَاءً
 لَا يَمْنَنُ وَحَتَّى أَوْ لَمْ يَلَاغِيهَا فَإِنْ كَانَ حَبْرٌ قَدْ فَهَى بِالرَّجُلِ سَبَّ

لا يفرق

الْوَلَدَ لِلَّهِ وَإِذَا عَالِمُ الْقُدُوفِ الْوَلَدَ لِلَّهِ نَهَى الْقَادِفَ سَبَّطَ الْحَدُّ
 عَنْ الْقَادِفِ وَلَمْ يَسْبُ السَّبَّ الْوَلَدُ مِنَ الْقُدُوفِ وَيَلُورُ الْوَلَدُ
 مُلْحَقًا بِالزَّوْجِ حَتَّى يَلَاغِيَهَا فَإِذَا لَاغِيَهَا عَلَى هِي الْوَلَدُ لِبَيْتِهِ مِنْهُ
 قُلْنَا وَسَبَّطَ الْحَدُّ عَنِ الْقَادِفِ وَكَذَلِكَ لَمْ يَدْعَاهُ الْوَلَدُ حَتَّى إِذَا عَاهُ
 إِفْرَارٌ عَلَى نَفْسِهِ بِالرَّأْيِ وَصَدَقَ لِلْقَادِفِ فِيمَا قُذِفَ بِهِ قَالَ طَوْلَا
 يَكْفِي مَجْرَدُ إِفْرَارِهِ بِالْوَلَدِ فِي سَبْطِ الْحَدُّ عَنِ الْقَادِفِ وَحَتَّى تَقْرَأَ أَنَّهُ
 مِنْ رُوحِهِ الرَّجُلُ الْقَادِفِ فِيهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا قُذِفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ
 وَسَبَّ الْوَلَدَ لِلرَّجُلِ لِعَيْنِهِ لَا يَكُونُ قَادِفًا لِلرَّجُلِ الْمُسْتَوْبِ
 إِلَيْهِ بِهَذَا الْقُدْرَةِ يَقُولُ لَنَّهُ مِنْ فُلَانٍ مِنْ رُوحِهِ قَالَ فَإِذَا قُذِفَ
 الرَّجُلُ الْمَقْدُوفُ بِالْوَلَدِ وَانَّهُ مِنْ رُوحِهِ فَلَا يَكُونُ الْقَادِفُ يَكُونُ مَقْرَأً
 بِالزَّوْجِ وَلَا يَكُونُ لَا يَحْدُبُ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً فَإِنَّهُ أَقْرَبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَرْبَعٌ
 مَرَّاتٍ حَتَّى يَسْتَبْلَهُ وَإِذَا جَاءَتِ الْمَرْأَةُ بِوَلَدٍ فَهِيَ الزَّوْجِ
 عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْهَا فَعَلَّ الْمَرْأَةُ الْبَيْتَ أَتَاهَا لِدَتُهُ عَلَى فِرَاشِهِ فَإِنْ
 أَقَامَتِ الْبَيْتَ بِأَتَاهَا لِدَتُهُ عَلَى فِرَاشِهِ وَحَبَّ لِلْحَافَةِ بِهِ فَإِذَا
 نَفَّحَ يَحْدُبُ ذَلِكَ لِرُومَةِ اللَّيْثَانِ وَكَفَى فِي ذَلِكَ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ
 إِذَا كَانَتْ عِدْلَةً وَخَصِلَ مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي
 حُكْمِ الْوَلَدِ إِذَا نَفَّاهُ الزَّوْجُ فَلَا يَحْلُو أَمَّا أَنْ يَنْفِيهِ وَهُوَ حَلٌّ فِي
 بَيْتِهَا أَوْ بَعْدَ مَا وَصَّيَتْهُ أَنْ نَفَّاهُ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِفْرَارٌ

به قال ذلك فقد اختلف امتنا في ذلك فذكرنا في التذكرة ان
اللجان على نفي الحمل قبل الولادة اما ما نصح بان يكون مشروطا
بان يقع الولادة لدون سنته اشهر على مع انه نفي الحمل الذي
هو الحمل الشرطي في نفسه وعلقه به واما اللجان على نفسه على
الاطلاق لا يصح قال من يد ويد وهذا الذي قال طمع مما ذكره عليه
كلام غيره من اصحابنا فانهم ذكروا انه لا يصح اللجان الا بعد
الولادة الا انه لا يخلو اما ان تأتي بدون سنته اشهر من يوم
نفيه للحمل او تأتي به اكثر من ذلك ان وضعت لدون سنته
اشهر فقد اكفيا لغيره اول ولد ان يلاعنها بعد الوضع وان
وضعت لبنته اشهر فما فوقها من وقت النفا فانه لا ينعى
بذلك النفي ولا يصح الا للجان عليه الا ان يحد منه في آخر
وهذا القول الاخر مع ما ذكره في الخبر من انه لا يصح
اللجان على نفي الحمل مطلقا واما يكون مشروطا بان يقع
الولادة لدون سنته اشهر من يوم نفي الحمل وهذا المذهب
وان نفاه بعد الوضع ولا يخلو ما ان يصفه الرجل بعنه ام
لا فان اضافه فلا يخلو ما ان يقول هو من فلان فقط او
يقول هو من فلان من وجه هذه فان قال هو من فلان
فقط ولا يجد عليه للرجل ولا لجان بينه وبين امراته لا ينجون

ان يكون اشيا للرجل المضاف اليه من غير وجهه فان قال
هو من فلان من وجه هذه فلا يخلو اما بعد عنه المضاف
اليه ام لا ان ادعاه فقد صدقه فيما رواه من الرماحه وسقط
الخبرين القادف للرجل ولم يشك بسبب الولد من المقتزو ويون
الولد ملحقا بالزوج حتى يلاعنها فاذا لاعنها على نفي الولد فانسبته
منه ولا يجب على المضاف اليه الحد باقراره مرة واحدة
حتى يهر أربع مرات وان لم يدعيه المضاف اليه وجه عليه
حد القادف للمضاف اليه واللجان بينه وبين امراته ثاب
ايضا وان لم يصفه احد وجب عليه اللجان لا امراته فان نفاه الز
عنه وعنها فعل المرأة البتة وهي امرأه عدله تشهد بانها وضعت
على فراشه والمراد بالفراس ان تأتي بالولد في مدة النكاح او
بعده في العدة فان اقامت البتة على ذلك وجب الحاقه
به فاذا نفاه بعد ذلك لزمت اللجان مسئلة قال ابو
ولو قدوف الرجل امراته في حال الصحة ثم حبت لاعنها
اذ اثاب اليها عقلها وطالبته به قال وكذلك لو قدفها في حال
الجنون مصيفا للزنا اليها في حال الصحة على قايير قول الخ عليه
السلام قال ط فان طالب وليها باللجان والحد فلا فرق
على المذهب انه ليس له ذلك وهذا من جفوق الايدان وما كانت

وج

من حقوق الامد ان لا يسئل المطالبه به الا الولي في مسئلة
واذا اطلق الرجل امراته ونفا ولدها وهي في عده منه لا عنها
يتواكث عبدتها طلاقا رجعا او تطلقه او تطلقها
او تلت على قاتل قول الحق عليه السلام وذكر ابو
قدفها ونفا ولدها مستويا الى حال الزوجية قبل الطلاق
او بعده وهي في العده فله ان يلاعنها فان كانت عدها قد
انقضت فاللعان لا ينشأ من احكام الزوجية لم تنسأ قال
ابو ولوقد ضام طلقها بعد قدفا وطالبته باللعان بعد انقضاء
العده حتى لم يكن بينهما لعان وان طالبت به قبل مضى العده
بلاعنها مسئلة واذا اقر الرجل بالولد مرة واحدة
او سك حزن تولد على فراشه او بشر به وسكت ثم فاه بعد ذلك
لم يقر نفسه وكان نسبه ثابتا منه قال ابو حبيب على اصله
عليه السلام انه ان ولد ولم يعلم بولاده يكون له نفسه اذا
علم بذلك وان علم به ولم ينفه لا يكون له نفسه الا انه لا يعلم
ان له نفسه فان لم يعلم ذلك كان له نفسه مع علم وذكر في الخبر
وتعليقه وان في الولد بعد الاقرار به او بعد زمان طويل
من وقت طول الولاده وجب اللعان ونسب المولود ثابت
اولئنا او لم نلغنا ولم تقدر اصحابنا طول المدة التي سكتها

129
نسب النسب منه وحل صاحب المعنى عن الجمع وطا انهما خزا
على مذهبه ان له نفسه وان طالت المدة اذا سكت ولم يعلم
ان له نفسه وحصل ما باله من مذهب في عليه السلام انه
اذا سكت مع العلم او الجهل ولم ينفه على الفور لسر له الفتي
بعد ذلك مسئلة قال رحمه الله واذا انفاه واعلنه
بالشهادتين صح نفسه باعنا او لم يلاعنا ولا يفسد ما لم يلاعنا
ولا يبطل تركه الا لعان شهد او غلب استخضره الشاهدان
ام لا لعن المطالبه باللعان الشاهدان افعنه الى الجاحم
فاما لم يطل نفسه وكذلك لو حضره فلم يلعن حتى يجد لا يابيه
الا لعان فبطل حنيد ويبرمه الولد على موجب نص في عليه
السلام وكذلك حكم لقي يسقط بسقوط اللعان وبامتناعه
لا يسقط فان جد سقط اللعان ومعه يسقط لم يستلضا
ويبطل حكم الفتي مسئلة وان في الولد بعد الاقرار
به او بعد زمان طويل من وقت الولاده وجب اللعان
واشرك الولد باب اللعنا ولم يلاعنا على قاتل قول الحق
عليه السلام ولم تقدر اصحابنا طول المدة التي سكتها
فبالبسب منه ولم يفسد بعد هانده مسئلة
ولو ان امراه تزوجت وهي في عده من زوجها فجات

بولد لا قل من سنة اشهر منذ دخل بها الثاني ولد في ربيع
منذ طلقها الاول فهو الاول وان فاه لا عنها فهو منه
حتى ملعن او حذر ان لم يلعن فان ولدته لاكثر من سنة
اشهر منذ دخل بها الثاني فهو الثاني وكل لاها اذ اجات به
لا قل من سنة اشهر منذ دخل بها الثاني ولد في ربيع
منذ فارقتها الاول لم تكن الحاقه بالتالي اذ لا حمل لا قل من
سنة اشهر فحيث ان يلحق بالاولى الحاقه به مكر فاذا
فاه بعد ذلك يكون قد فاه ولد اولد على فراشه فله من اللعان
ولا شئ الولد الا باللعان والملاعنه في ايام العده واجبه
قال من زبد الله وفي هذا نظر يعني في الملاعنه بعد
الولادة لاها وضعت وقد انقضت عدها لم يكن عده الحمل انقضت
بالوضع فاذا انقضت عدها بالوضع فامتناع اللعان بينهما ما
قد يتبين لا لعان بعد انقضاء العده سواء كان فاه ولد في
اول سنة او لم يكن ولهذا قال الصحابة انه اذا اقر فها ثم طلقها
وطالت المرأة باللعان بعد انقضاء العده حذر لها قال من زبد
ان يقال ان الملاعنه ما دامت في القابل لنقضه على انها لا تزوج ما
لم يغسل من فاهها فان خلت المسئلة على هذا التأويل كانت
مستقيمة ولا قلنا فان امتنع من اللعان حذر لها لا تقب

قد فاهي الولد قلنا وان ولدته لاكثر من سنة اشهر منذ دخل بها
المان فهو الثاني وان فاه لم ينقض لا لاني الا باللعان ولا لعان في
الحاج فاستدريه الباطل والله اعلم وكذا ان اجات به لا قل من
سنة اشهر منذ طلقها الاول واقرت بانقضاء العده وكره لغيرها
بانقضاء العده وقد كسبت الولد في سنة اشهر يكون باطلا لغير
امانها بالولد لا قل من سنة اشهر منذ طلقها الاول ويجوز كونها
حامل حين وقوع الطلاق عليها وان مارا منه من الدم لم يكن حيا
وان لم يكن بعد العده فانت به لدور سنة اشهر كسهر لم يكن لواحد
منهما وحديث لاها اذا انت به كذلك لم تكن الحاقه بالتالي
اقل الحمل سنة اشهر ولا يمين الحاقه بالاولى لانها اذا عمل على
انقضاء عدها فقد عمل على براءة زوجها من الولد فيكون منقضاء العده
بالاقرار والخلق الولد في فضل قال صاب الله واذا اولدت
امراه لا روح لها لزمها الحد الا ان يرفع عن نفسها الحجج مكر
تصحها فانه يدر عنها الحد والافا حذر لازم في مسئلة
ولو قال لامرأته يا ابنه فقالت زني بك او زني بغيري فلا
حلف واحد منهما قال ابو حنيفة لا لعان على اصله عليه السلام
وذلك ان قولها له بعد قوله يا ابنه فقالت زني بك او
زني بغيري تصديق له من جهة القول فلو صدقته على الحقيقة

لم يكن الرجل قادراً فكذلك إذا صدقته من جهة القول والمرأة لا تحرق
 لا تها لم يصدق من حيث أنها لا تخرج زوجها إن الرجل لا يرضى
 برؤسها فضلاً وإذا قال لامرأته يا زانية فقالت بل أنت
 زانية فقد دوى كل واحد منهما صاحبه وللزوج الخروج من قدها
 بالتعازي وعلى المرأة الحد إلا أن تقسم وهذا قول كثير قال ابن
 وعليه ذلك كالمع عليه السلام في مسئلة ولو قال لها لم أجد
 عذراً فلا يعارلين العذرة قد ذهب تعبر الوطى وكل لا تهاذهب
 بالاشترار في أمساك حرق الحيز وركوب الذنبة والوثبة والسقوط
 من علو السفل والتحمل للثقل بينهما من الأرض إلى فوق فإذا كان
 كذلك لم يكن الرجل أمياً لها ما ذكرنا فالمرء الحد فإذا أحب
 الحد لم يجب فيه التعازي **مسئلة** قال أبو يعقوب ولو قال لها أنت
 زانية ^{أو زانية} أو مملوكة أو ضحية أو مجنونة وقد كانت على دارق
 أو الجنون والتعازي ولا خلاف فيه **مسئلة** قال رحمه
 الله ولو قال لها ما هذا الذي ولدت معي ثم قال هو مني بنت نسيته
 بأفراجه وحدها كسحب نفسه فان قال عيب بأنه ليس معي أنها
 لم تلدها حيد ولا لعان وكل لأنه لم يصدقها ولا يها ولدها المولود
 له على فراشه وإنما ان يكون الولد منه وميها وأنت من
 غيرها وبهذا القدر لا يكون قادراً فإذا أنت يا مراهق عليه

تهدى بها ولدت على فراشه نسيته ^{أو زانية} إلا أن تنفقه بالتعازي
مسئلة قال رحمه الله ولو قال قريولده وقال هو أبوه ثم قال
 ليس بآبائي التعازي الوفاة كبراً أو نكاح النسب لا عنها قال ط
 وحصل المذهب أن الرجل إذا اقرب بولده ثم نفاه من حيث قد
 امراته وإذا عاها حاجات به عمنها كان نسي الولد بأمته ولكن
 له أن ينفيه بسبل بعد الإقرار به ويلزمه التعازي **مسئلة**
 وإن ولدت بعد التعازي آخر ليدور إذا حمل فأقربه حيداً ويلزمه
 الولدان لأنه حمل واحد قال وقد نص على معناه في باب العدة
 به في عليه السلام وإن نفاه أخفاها بالتعازي الأول عن ما عساه
 أحرقا قال ط وعلى هذا الوولدت تؤمير فما أحدهما كان يافياً للأخر
 وإن اقرباً أحدهما كان مقرباً بالآخر واليه ذهب في الله نصاً
 قال وإن نفاه الأول وأقرباً الثاني لم يلاعنها وحده لأنه أدرك نفسه
 في قد فيها حين أقرباً الثاني قال صر يدوهلكن يجب أن يكون مذهبها
 للجمع **مسئلة** قال أبو يعقوب وإن أنت به بعد التعازي لا يرفع
 بشهر أو نسيته أشهر فهو حمل يان ويلزمه الولد لموضع الفرائض
 بكل حال ولا ينفاه إن نفاه لين النفي يكون بالتعازي ولا مستأن
 له نفي التعازي لما يد الحريم والفرقة بالتعازي الأول قد حصل
 قلنا وإن أنت به لبيته أشهر ولا يرفع بشهر من يوم النكاح الحيز

وإذا كان الزوج قد نفاه من حيث قد
 امراته وإذا عاها حاجات به عمنها كان نسي الولد بأمته ولكن
 له أن ينفيه بسبل بعد الإقرار به ويلزمه التعازي

أَنْ يَكُونَ هَذَا الْوَلَدُ مِنَ الْحَمْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ مِنْهُ الْوَلَدُ الْمَلَأَمِنْ
عَلَى نَفْسِهِ يَكُونُ الْحَمْلُ وَاحِدًا كَمَا فِي الْمَسْئَلَةِ الْأُولَى فَإِنْ حَمَلًا
وَاحِدًا أَدْلَسْتُمْ عَلَى وَلَدَيْنِ لَا يَخُورُ الثَّانِي عَنْ الْأَوَّلِ طُولُ هَذِهِ
الْمُدَّةِ وَلَا خَوْفُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ التَّوَصُّمِ بَيْنَهُ أَشْهُرٌ فَحُكْمًا بَانَهُ بَيْنَ
حَمْلَتَانِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ وَلَدًا عَلَى فَرْأَيْهِ لَيْسَ الْحَمْلُ خَوْفًا كَرِهَ عِنْدَ
اللَّعَّانِ وَفِي الْوَلَدِ فِي بَطْنِهَا بَيْنَهُ أَشْهُرٌ وَخَوْفُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ تَقَى
أَرْبَعِ شَهْرَيْنِ لَا يَتَأَنَّ كَثْرَتَهُ الْحَمْلُ فَالْفَرْأُ شَيْءٌ بَانَ مَكَانَ النَّسَبِ
تَأْيِيدًا مِنْهُ وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى تَقَى مَا وَلَدَ عَلَى فَرْأَيْهِ إِلَّا بِاللَّعَّانِ وَلَا مَعْنَى
مَا هُمَا اللَّعَّانُ لَمْ يَرْفَعَهُ اللَّعَّانُ قَدْرًا وَحَبِثَ خَرْمًا مَوْجِدًا وَصَارَتْ
أَجَلُهُ مِنْهُ فَإِذَا لَمْ يَرْفَعِ لَعَّانًا لَمْ يَكُنْ تَقَى الْوَلَدُ: **مَسْئَلَةٌ** قَالَ
مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَأَمْرَأَةٍ أَنْتِ أَرْنَا النَّاسَ سَلْعًا
أَوْ إِذَا بَيَّأَ الْقَوْلَ قَالَ أَرَدْتُ أَنْهَا تَزِي لَأَعْمَاهَا وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ
بِهِ لَأَسْتَفْهَامَ لَمْ يَكُنْ قَاذٍ قَاذٍ طَوْقًا قَوْلًا أَصْرَبَ قَرِيبَ مَقُولِنَا
وَهَكَذَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ أَنْتِ أَرْنَا نَأْمِنْ فَلَانَهُ أَنْ ظَاهِرُهُ لَيْسَ يَقْدَرُ
إِذَا لَمْ يَصِفِ الزَّوْجَ إِلَّا كَلَانَهُ الَّذِي وَصَفَهَا بِأَنَّهَا أَرْنَا نَأْمِنْهَا فَإِنْ فُسِّرَ
بِأَنْ يَقُولَ أَرَدْتُ أَنْهَا تَزِي وَأَنْتِ أَكْثَرُ نَأْمِنْهَا كَانَ قَاذٍ قَاذٍ
وَهَكَذَا خُذَ عَلَى أَصْلِنَا: **مَسْئَلَةٌ** قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنْ قَالَ
مَا أَظْهَرَ الْأَرَابِيَّةَ فَلَيْسَ بِقَاذٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ بِالْفَرْأِ وَهَكَذَا لَانَهُ:

لَمْ يَنْسَبِ الزَّوْجَ بِهَا وَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنِ خَلْقٍ وَبِالظَّنِّ لَا يَكُونُ
مُضْطَرًا بِالزَّوْجِ بِهَا قَالَ طَوْقًا وَأَوْجِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَنَّهُ
لَمْ يَكُنْ التَّالِيَّةُ: **مَسْئَلَةٌ** قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ قَالَ لَهَا وَمَعَهَا
أَحْبَتُهُ أَحَدًا كَمَا أَنَّ شَيْءًا فَانَهُ لَمْ يَزِمَ بِالزَّوْجِ وَاحِدَةً يَعْنِيهَا فَلَا يَكُونُ
قَاذٍ قَاذٍ قَالَ أَرَدْتُ فَلَانَهُ مِنْهُمَا كَانَ قَاذٍ قَاذٍ وَلَيْسَ
الْمَقْدُوفُ لَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لَيْسَ مِنْ شَرْجٍ وَأَوْجِبُ
الْجَدُّ عَلَى الْقَاذِ وَمُطَالَبَةُ الْمَقْدُوفِ بِهِ وَالْمَقْدُوفُ إِذَا لَمْ
يَكُنْ مَعْنِيًا فَلَا مَطَالَبَةَ مِنْ جِهَتِهِ وَلَا تَعَلُّقًا عَلَى الْقَاذِ مِنْ جِهَتِهِ
أَوْ لَعَّانٍ: **مَسْئَلَةٌ** قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ قَالَ لَهَا خُذِي
مِنْ زَوْجِكَ وَقَالَ أَرَدْتُ أَنَّهَا حَمَلَتْهُ مِنْ زَوْجٍ لَا يَنْهَاهَا عَنْ قَالِ
كَلِمَتِ الزَّوْجِ وَأَنْ قَالَ كَلِمَتِ بَعْدَ مَدَّةٍ أَوْ إِقْرَارٍ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ
نَفْسُهُ وَخُذَ لَهَا أَنْ لَمْ يَلْعَنَهَا: قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ هَذَا
لِلْقَطْعِ الَّذِي سَبَّلَ عَنْ مَعْنَاهُ غَيْرُ مَقْهُومٍ بِالْعَرَبِيَّةِ فَإِنْ فُسِّرَ
بِأَنَّهَا حَمَلَتْهُ مِنْ زَوْجٍ كَانَ قَاذٍ قَاذٍ وَأَنْ تَقَاوُفَ الْحَالِ أَسْفَافُ وَإِذَا
أَقْرَبُوا لَمْ يَصْفِهِ فِي الْوَقْتِ لَمْ يَسْفَ مِنْ بَعْدِ وَجِبِ اللَّعَّانِ: **مَسْئَلَةٌ**
قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنْ قَالَ لَأَمْرَأَةٍ يَأْنِي وَقَالَ لَأَمْرَأَتِي
رَجُلًا وَلَعْنَهَا لِأَنَّهُ مِنْ حَطَابِ الذِّكْرِ فَلَا حَدَّ فَإِنْ قَالَ
أَرَدْتُ كَانَ قَاذٍ قَاذٍ وَأَوْجِبُ الْحَدَّ وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي قَاتَلَةَ أَنَّ ظَاهِرَهُ

اللعابون قد فاولوا بعملهم منه اذا قال اردت مني عمل
 هذا اللقط فيه وهو الرجل قال طوهو الاقرب عنده قال
 طوهو لا بعد ان يكون محمد بن علي رضي الله عنه قد قصد هذا المعنى
 فصل فان قال الرجل ان ابنه لم يجد عبيداً ولا يوسف
 ومثله في الوافي فان فيه لو ان رجلاً قال الامر اني انا اول رجل
 بان ابنه فلاحه عليه خراجاً وعبد محمد بن علي وفي الاحتجاج
 ولو قال الرجل اني بالكسروية لم يجد بيتاً بالنصب وحب
 الحديث فصل وعلى ظاهر ما نص عليه محمد بن علي اذا قال
 رمان في الجبل يرجع الامان اذ هو ولا يكون قد فاضرجاً ابو عبد
 ج وافي يوسف هو وقد صرح ثمان قول القائل رمان حقيقه
 اما هو الضمير يقال يا رمان توافي الزمان في رمان
 فاذا كان حقيقه اللفظ ما قلناه حمل على حقيقه لانه ثمانية
 من الزمان حقيقه مما قلناه على الضمير المختص بالزمان والزمان لا
 مختص بالكل فلما علم به كان الظاهر انه ان ارد ما مختص به
 مسئله قال ابو جاذق اذا قال الرجل ولد امراته فبان الولد قبل
 الملائكة من راحته الى الجاهل لرمه الولد وكذلك لو كان ولدان
 فبان اوصاف احدهما قبل اللعان بلرمه وورثهما والنعم للقدف
 قال ان كانا توأمين فبان احدهما قبل اللعان فقد استقر نسب

الحي والميت جميعاً وليس له ان يلعن على نفسه قال طوهو هل
 لعت على اصلنا مسئله قال ابو جاذق ان عفت المراه من
 زوجها الفاكور لما عبد الجاهل لم يسقط اللعان بعصمها
 عند القسم ولحق عليهما السلام كما لا يسقط عضو المقدوس
 المختص فان فيه بعد الترفع قال طوهو هذا صحيح اذ لا فرق
 بينهما عند اجد وحصله على ما نص عليه السلام يعني القسم
 ان جد الفاكور من حقوق الله تعالى والمطالبة به الى الابد
 وحب اقامته عند المطالبة ولا يسقط بعصمه بعد المطالبة
 وعبدش هو من حقوق الادميين وتسقط بعصمهم لئلا
 قوله صلى الله عليه تعافوا الجدد فيما سكر فابلى من جدي
 فقد وجب ولو كان حقاً لادمي سخط عصفه وان بلغ الى الامام
 مسئله ومن قال لا رمانه لست بان فان هذا الملعن جدي
 للملائكة ان طالبت به قال ابو جاذق هذا اذا لعنوا بعد الولد فان
 كان لا لعنوا بالولد فالنفي جدي والآل ان يستلوا الزنا فحذر
 ان طالبت به وحصل ما ذكره الصحابة في هذه المسئلة انه لا
 حلو اما ان يكون هذا الولد الذي قاله لست بان فلان هو الولد
 المني او غيره فان كان غيره وجب الجدي لكل حال للمراه وان
 كان هو الولد المني فظاهر المسئلة انه يجب عليه الجدي لانه وحمل

بما

مُ بَالِدَ الْمَسْئَلَةِ عَلَى ظَاهِرِهَا بَلَدٌ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَعَلَى الْمَسْئَلَةِ بَلَدٌ
إِذَا قَالَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَتَحَقَّقُوا أَنَّهُ ابْنُ وَهْلٍ لَيْسَ عَلَيْهَا
الرَّيَاقُ قَالَ اللَّهُمَّ إِنْ يَكُونُ ابْنُ وَهْلٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَتَحَقَّقُوا أَنَّهُ ابْنُ وَهْلٍ
فَقَدْ خُذَ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَكَانَ أَبُو بَرْقٍ يَقُولُ فِي مَسْئَلَةٍ عَلَى ابْنِ الْمَلَأَنِ
لَمْ يَفْزَعْ وَلَدَهَا وَأَمَّا كَانَ اللَّعَانُ بِالرَّيَاقِ فَطَرَدُونِ فِي الْوَلَدِ
فَكُنُونِ قَادِرًا قَالُوا فَمَا إِذَا كَانَ اللَّعَانُ عَلَى الْوَلَدِ كَانَ
صَادِقًا يَقُولُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَلَا يَلْزَمُهُ ابْنُ وَهْلٍ مَسْئَلَةٌ قَالَ
الْفَتْحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَمَا جَاءَهُ عَنْهُ عَلَى ابْنِ الْعَاقِ فِي مَجْمُوعَةٍ
لَعَانُ ابْنِ الْأَخْرَسِ وَابْنِ الْأَخْرَسِ قَالَ طَوْهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ لَعَانَ
ابْنِ الْأَخْرَسِ وَابْنِ امْرِئِئِيلَ سَبَوَا كَانَتْ سَلَمَةً أَوْ خَرَسًا وَعِنْدَكَ
وَسَبَّحَ إِذَا فُهِمَ بِإِشَارَتِهِ مَرَادُهُ وَمُسْلَمُهُ فِي الْوَأْفِ وَالْمَرْهَبِ
مَا ذَكَرَهُ السُّنَدُ وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِي أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي مِنْهُ بَاقِرًا
وَأَمَّا الْقِصَّةُ مِنَ اللَّهِ فَالْطَّوْءُ الْمَسْئَلَةُ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ عِنْدَنَا وَلَا
يَعْدُ عَلَى مَذْهَبِنَا مَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ مَسْئَلَةٌ وَإِذَا لَعِنَ
الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالْفَارِسِيِّ صَحَّ اللَّعَانُ عَلَى قَائِلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَحَكَى كَلِمَتَهُ لِفَارِسِيِّ إِذَا الْفَاتِ مَعَ
الْجَرِيَةِ يَغْلُو بِهَا فِي الْحَكْمِ مَا يَغْلُو بِهَا كَجَرِيَتِهِ كَالشَّهَادَةِ
وَالْإِقْرَارِ وَغَيْرِهَا مَسْئَلَةٌ وَلَوْ قَدَفَ ارْبَعُ سِتْوَةٍ

كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَحَبَّ عَلَيْهِ اللَّعَانُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عَلَى
قَائِلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَنْصَدَّ عَلَى وَجْهِ الْحَقِّ لَيْسَ
بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَاللَّعَانُ كَالْحَدِّ مَسْئَلَةٌ وَلَوْ قَدَفَ رَجُلٌ امْرَأَةً
مَنْ تَزَوَّجَ بِهَا فَرَأَى عَنْهُ لَمْ يَحِبَّ اللَّعَانُ بَيْنَهُمَا وَلَوْ قَدَفَ الْحَدُّ عَلَى
قَائِلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَحَكَى كَلِمَتَهُ لَمْ يَقْدَفْ امْرَأَتَهُ
وَأَمَّا قَدَفَ أَحَدَهُمَا مَسْئَلَةٌ وَإِذَا قَدَفَ قَدَفًا عَلَى خَالِ
الرَّوْحَةِ بِرَأْفَتِهِ لَمْ يَحِبَّ اللَّعَانُ عَلَى قَائِلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ لَنْصَدَّ عَلَى ابْنِهِ إِذَا قَدَفَ رُوْحَتَهُ وَحَبَّ اللَّعَانُ
بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَحِبَّ لَيْسَ أَنْ يَكُونَ قَدَفًا بِرَأْفَتِهِ وَفِي خَالِ
الرَّوْحَةِ أَوْ قَلْبِهَا وَأَمَّا الْأَعْتَابُ بِهَذَا قَدَفًا فِي خَالِ
الرَّوْحَةِ فَإِنْ قَدَفَ قَلْبَ الرَّوْحَةِ حَذْوًا لَعَانَ مَسْئَلَةٌ
قَالَ أَبُو بَرْقٍ الرَّوْحَةُ لَا تَمْنَعُ مِنَ اللَّعَانِ قَالَ طَوْهَذَا
لَقِصَّةُ أَنَّ الرَّوْحَ إِذَا قَدَفَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ يَلْعَنَهَا طَالَ
لَسَقَطَ اللَّعَانُ وَطَالَ هَذَا إِذَا قَدَفَ الرَّجُلُ مَخَصًا أَوْ مَخَصَةً
ثُمَّ ظَهَرَ مِنَ الْمَقْدُوفِ أَنَّهُ لَا يَحِبُّ الْقَدَفَ لَا لَسَقَطَ الْحَدُّ
عَنْهُ وَذَكَرَ بَلَاءُ ابْنُ الْمَقْدُوفِ إِذَا زَنَّا قَبْلَ أَنْ يَقَامَ الْحَدُّ
عَلَى الْقَادِفِ إِذَا رَدَّ عَنْ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أَسْلَمَ لَمْ يَحِبَّ الْقَارِءُ
وَهَذَا الْقَوْلُ قَدْ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ طَوْهَذَا عَنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا

روى قول ان قد مضى ما ان تكلم به الحرفه
نظر في الحدود مقترنة بحاله الموجوب لا بما لا قامه
كله كرواد ان من لم يتزوج ساقام عليها حد البكر
والعبد اذ ان لا يتم صار حين اقام عليه حد العبد
ولا ان الزوج اذ ان قد تزوجته علم فين احدهما لا
محاله لان الزوج لو كان حاد قافما قال فالمرأه فاقبته
وان كان كاذبا فهو فاسق ومع ذلك فان الله تعالى اثبت
بينهما اللعان فان ان فين احدهما لا يصح من اللعان
فصل قال صريد اذا قدف وجهه قد فامطلقا
ولم يملك مساهده الزنا كان له اللعان على ما دل عليه
ميتا بالاصحابا **فصل** قال صريد اذا قدف زوجته
ولا غيرها قد فها حية بالزنا الله قد فها الزوجه الحد
على مانعه مجتري **فصل** واذا قال الرجل لزوجته
اصاب رجل في ذبرك لزمه الحد وله استيفاءه باليه او
اللعان على ما دل عليه مسيل اصحابا وذكره في الواقي
فصل واذا قدف زوجته وامها وجب عليه الحد عند
شاكل واحدهما وله استيفاء حد الام باليه حية وحد
لابنه باليه او اللعان ولا يتعلق احدهما بالآخر قال صريد

حب على اصلها فان ملك لا يتدخل عند اصحابا **فصل**
واذا ارمات وجهه بالزنا بان فلانا وطها مكرهه فاللعان
بينهما حية قد فها وهو الصحر على اصلنا بان الحمانه مسئلة
الام اولى بولدها الصحر الى ان يهل ويتبع نفسه عن غيره ما لم تزوج
ولا حواف فيه قل صري الله الام اولى به ما لم تستغن بنفسه في الاكل
والشرب وقضا الحاجه المحضوضه والتمره من البول والغائط
والاعتسال وان لم تستغن كانت اولى به وعلى ابه لها الاخره
مسئله فان تزوجت ام بطل حق حضانة بيتها واطلقها الزوج
او لم يطلقها وهذا مذهب مذهب الله وحكمي الاشراك انه
المهم ان تزوجت ام من يكون بينه وبين الصحر رحم محرم من جهة
الميتا لم يقطع حق الحضانة عنها عند وهو الاقرب عندنا اذ لم
يكن له اب لغير الزوج من ذكرا او حية نكاه القرب والاساس
فلا يقطع حقها من الحضانة وذكره الله في التحريم وشرحه
ان الام اذا تزوجت بطلت حضانة امها ايضا وهو حد الصحر
صما بطل حضانة ام اذا اطلق الزوج ام الصحر لا يعود الى امها
ايضا وهو حد الصحر حق الحضانة كما لا يعود اليها نفسها لانها
قائمة مقامها فاذا لم يكن لها حق الحضانة لم يكن لمن يقوم مقامها
وعندم بالله لمذهب يفتيه يعود الى ام الصحر حضانتها اذا اطلقت

احكام الوصية ونائب واصحاب وصي الوفاة
 ابو ما شرب طارة لا تزوج فاذا تزوجت ثم طلق عاكرتها
 الله قال التدب في الشرح اذا تزوجت ام وام الام لا
 روح لها فحق الصبي من الام **مسئلة** قال
 بكر ام فالحدة ام الام اول به ثم يتار الحداث من قبل الام
 على ما خرج نوع من قول في عليه السلام وهذا اما لاحاد
 فيه **مسئلة** فان لم يكن له ام ولا حداث من قبل الام فالأول
 اول به فان لم يكن له اب فالحالة اول به وقال في رواية
 المخت الحاله اول من الاب ثم الاب بعد ما والصحة المجهول
 عليه فهو الاول وهو المصوّر عليه في الاحكام **مسئلة**
 فان لم يكن حاله فالحدة ام الاب اول به وكذلك الحداث
 من قبله وان علون واد المر جديان فالاحت من الاب والام
 فان لم يكن فان لاحت من الام على ما ذكره ابو جحر جاح من كلام
 القسّم عليه السلام قال السيد طرب المذهب على مذهب القسّم
 وفي كليهما السلام وعلى ما ذكره ابو جحر ان الام اول بالصحة
 والصحة ما لم تزوج ثم الحدة ام الام اذا كان زوجها خد الصبي
 من قبل الام اول لان روح لها ثم اتمها وان علون ثم الاب ثم الحدة
 من الاب والام ثم الحاله من الام ثم الحاله من الاب ثم الحدة

ام الاب ثم جداته من قبل الاب وان علون ثم الاحت
 من الاحت والام ثم الاحت من الام ثم الاحت من الاب
 ثم ام ام الاب اول من ام اب الام ثم بنت الحاله من الاب
 والام ثم بنت الحاله من الام ثم بنت الحاله من الاب ثم بنت
 الحاله من الاب ثم بنت الاحت على هذا الترتيب ثم بنت الاخ
 كذلك على هذا الترتيب ثم بنت الاخ ثم العتات على هذا
 الترتيب كذلك ثم بنات العتات كذلك ثم بنات الاعمام كذلك
 ثم عتات الاب كذلك ثم بنات عتات الاب كذلك ثم بنات الاعمام اعمام
 على هذا الترتيب قال ابو جحر واذا انقطعت حضنة الست بعد من
 وصارت الحضنة الى الرجال فالاول هو اقرب فالاقرب
 من العضات ذوى المحارم كالاخ والعم ومن لم يكن منهم محرماً
 كبن العم وابن الحاله وابن العم فابن العم في الجارية وفي الغلام
 فابن العم ذوى المحارم قال ومن كان من ذوى الارحام كاب
 الام والحال او من يكون من قبل الشاكال اخوة من الام فالأخوة
 من الام اول من اب الام ذالحال قال السيد طرب المذهب
 فبنات الحضنة اذا انتهت الى الرجال فالرجال اما ان يكونوا
 من العضات او من ذوى الارحام والعضات لا تخلوا اما
 ان يكونوا من المحارم كالحال واب الام او لا يكونوا من المحارم

كلامه والاعمام او من ذوى الارحام كبن الاعمام
 كلامه اما ان يكونوا من المحارم

كَابِ الخَالِ مِنَ الخَالَةِ وَالْعَمِّ مِنَ الْعَمَّةِ وَكَانَ مِنْهُمْ مَحْرَمًا قَهُو
 أَوَّلًا بِالْغَلَامِ وَالْجَارِيَةِ وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ أَنَّ الْوَارِثَ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَالْحَارِمُ
 مِنَ الْعَصَبَةِ أَوَّلًا بِالْغَلَامِ وَالْجَارِيَةِ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعَصَبَاتِ وَذَوِي
 الْأَرْحَامِ فَإِنْ كَانَتْ الْعَصَبَاتُ مِنْ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ فَهُنَّ أَوَّلًا بِالْغَلَامِ
 ذَوِي الْجَارِيَةِ وَكَانَ مِنْهُنَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ الْحَارِمُ أَوَّلًا بِالْجَارِيَةِ
 مِنْهُمْ وَهَلْ كَانَ ذَوِي الْأَرْحَامِ كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَمْرًا أَوَّلًا بِالْغَلَامِ
 وَالْجَارِيَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةً وَأَمَّا قُلْنَا أَنَّ حَضَانَةَ النِّسَاءِ إِذَا انْقَطَعَتْ
 لِعَدَمِ مَهْرٍ خَيْرٌ أَنْ تَكُونَ عَصَبَةً الْمَوْلُودِ أَوَّلًا لِيْنِ أُمِّ الْحَضَانَةِ
 مَوْضُوعٌ عَلَى الْقَرَابَةِ وَعَلَى الْكُنُوعِ عَلَى الْوَلَدِ وَالْعَصَبَةُ بَعْدَ الْأَنْقِطَاعِ
 حَضَانَةُ النِّسَاءِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الْعَايَةِ وَأَحَى عَلَيْهِ وَلَمْ يَرِدْ
 الْوَلَادَةُ وَلَيْزُ الْوَلَدِ مِنْسُوبٌ إِلَيْهِمْ وَهُمْ يَعْمَلُونَ عَنْ قُلْنَا وَالْأَجْدَادُ
 أَوَّلًا بِالْوَلَدِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ لَيْسَ شَقِيقَتُهُمْ عَلَى الْوَلَدِ أَكْثَرُ وَاهْتِمَامُ
 بِهِ أَوْ خَيْرٌ مِنْ طَرِيقِ الْعَايَةِ قُلْنَا فَإِذَا اجْتَمَعَ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ وَبِ
 الْأُمِّ وَالْحَالُ فَالْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ أَوَّلًا لَيْسَ بِمَحْرَمٍ لِكُنُوعِ الْوَلَدِ
 فِي الرَّحْمِ وَلَا يَهْمُ بِذَلِكَ بِالْأُمِّ وَكَانُوا أَوَّلًا بِهِ وَلَيْسَ شَقِيقَتُهُمْ أَكْثَرُ
 وَاهْتِمَامُهُمْ بِهِ أَوْ خَيْرٌ مِنْ طَرِيقِ الْعَايَةِ مَسْئَلَةٌ وَالصَّحَابَةُ إِذَا
 عَقَلُ أَمْرُهُ وَاسْتَعَا بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا بَأْسَ أَوَّلًا بِهِ مِنَ الْأُمِّ قَالَ
 أَبُو عِزٍّ فِي النُّصُوصِ وَيَتَوَافَقُ مِنَ الْغَلَامِ وَالْجَارِيَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ

١٤

عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَذَلِكَ ثُمَّ بِاللَّهِ يَتَوَافَقُ مِنْهُمَا وَعِنْدَ جَوْشَنَ كَارِ الْمَوْلُودِ
 ذَكَرْنَا قَالَ أَقْرَبُ أَوَّلًا بِهِ كَمَا قُلْنَا وَإِنْ كَانَ ابْنُ الْأُمِّ أَوَّلًا بِهِ
 لِأَنَّهُ يَبْلُغُ قَالَ الشَّدِيدُ وَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ
 حُجَّ وَاللَّهِ أَشَارَ ثُمَّ بِاللَّهِ لَمْ يَذْهَبْ نَفْسُهُ قَالَ صَرِيحٌ وَالظَّاهِرُ مِنْ
 مَذْهَبِهِ حُجَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ السُّنَّةُ كَمَا جُلِيَ مَسْئَلُهُ فَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ لِأَبٍ فَلَا بَأْسَ أَوَّلًا بِهِ مَا لَمْ يَتَزَوَّجْ فَإِنْ تَزَوَّجَ خَيْرُ الصِّبْيِ
 مِنْ أُمِّهِ وَعَصَبَتُهُ قَالَ صَرِيحٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصِّبْيِ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ
 لَهَا حَقُّ الْحَضَانَةِ فَخَيْرُ خُرُوسِ الْأُمِّ وَالْعَصَبَةُ وَإِذَا جَرَّ الصِّبْيُ
 أُمُّهُ وَعَصَبَتُهُ أَيْدِيهِمَا فَاحْتَارَ أَحَدُهُمَا أَمَّا الْأَخْرَجُوه مِنَ
 حَضَانَةِ مَهْمَا عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسْئَلَةٌ قَالَ أَبُو
 حَسَنٍ فِي مَسْئَلَةِ الْأُمِّ وَالصِّبْيِ نَفْسُهُ وَالْأَنْقِطَاعُ حَضَانَةُ الْأُمِّ عَنْهُ هُوَ
 أَنْ يَأْكُلَ نَفْسُهُ وَيَشْرَبَ نَفْسُهُ وَيَلْبَسَ نَفْسُهُ وَهُوَ قَوْلُ الصَّحَابَةِ
 وَمَنْ اسْتَعَا الْمَوْلُودَ قَضَى الْحَاجَةَ الْمَحْضُومَةَ وَالتَّزْوُّجُ مِنَ الْوَلَدِ
 وَالْعَايَةُ وَالْإِخْتِسَالُ وَعَبْدٌ يَحْتَرِزُ أَنْ يَبْلُغَ يَتَّبِعُ سِتْرَهُ أَوْ مَاتَ
 يَتَّبِعُ وَاللَّهِ أَشَارَ ثُمَّ بِاللَّهِ لَمْ يَذْهَبْ نَفْسُهُ قَالَ الشَّدِيدُ وَالْمَجْعُ فِي
 الْقَوْلِ قَرِيبٌ لِأَنَّ الْخَيْرَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا فَإِنَّهُ يَضْطَرُّ وَلَا
 خَلْفَ لِلْحَالِ فِيهِ وَيَبْلُغُ يَتَّبِعُ سِتْرَهُ وَإِنْ كَانَ الصِّبْيُ قَرِيبًا فَلْيَعْبُدْ
 بِنَفْسِهِ فِي الْأَعْلَى قَرِيبًا خَلْفَ الْحَالِ فِيهِ خَلْفَ أَحْوَالِ

الصَّحْفِ فِي الْمَذَكَاةِ وَالْفَيْطَةِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا عَتَبَرْنَاهُ أَوَّلَ
وَذَكَرَ بِاللَّهِ أَنْ تَرْبِيَهُ الْمَنَّةُ سِتِينَ وَالأَمْرَ حَتَّى سِتِينَ
مَسْئَلُهُ وَإِذَا زَوَّجَ الرَّجُلَ امْرَأَةً وَلَهَا وَلَدٌ مِنْ عَمِّهِ فَلَيْسَ
لَهُ أَنْ يَنْعَمَ مِنْ تَرْبِيَةِ الْإِمَامِ أَنْ يَقْضِيَ مَا ذَنْبًا مِنْ بَيْعِهِ وَيَقُومَ مَقَامَهَا
فِي حَضَانَتِهِ قَالَ الشَّيْخُ طَائِفَةً مِنَ الْمَسْئَلَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ لِلصَّغِيرَةِ
مَنْ هُوَ أَوْلَى بِهِ مِنْ أُمِّهِ يَعْدِلُ رُوحَهَا لِأَنَّهُ إِذَا الْمَرْبِيُّ مِنْ بَيْعِهِ
فَحَضَانَتُهُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْإِمَامِ وَمَنْ لَمْ يَكْفُلْهُ لَمْ يَكُنْ إِذَا ذَكَرَ الْإِمَامُ
الصَّغِيرَةَ وَنَفْسَهُ فِي تَعْلِيلِ إِيَّاهِ الْقَوَارِصُ قَالَ الشَّيْخُ وَجِبَ أَنْ
يَكُونَ نَفْسُهُ مِنْ نَفْسِهَا الرُّوحَ بِأَنَّهَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الرُّوحِ ذَوْنًا
فَقَدْ وَجِبَ فِي شَرْحِ إِيَّاهِ مَضْرُوفًا فَجَبَتْ أَلَمُ الْوَلَدِ وَانْفَقَتْ
عَلَيْهِ مِنْ عَمْرَاءِ الْحَالِ وَمَنْ عَمَّرَ ابْنَ الْإِمَامِ وَالْوَصُولِ
لَهَا الرُّجُوعُ إِلَى مَالِ الْوَلَدِ أَوْ إِلَى الْإِبِّ أَنْ كَانَ حَيًّا لَا يَكُونُ
مَبْرُوعَةً **فصل** فِي الْكَافِرِ وَذَكَرْتُ الْخِيفَةَ وَهُوَ مَعَهُ
قَوْلُ أَصْحَابِنَا أَنْ لَيْسَتْ الْإِمَامُونَةُ عَلَى نَفْسِهَا أَنْ تَرْكُ حَتَّى
تَكُنْ وَلَا يَكُونُ مَعَ أَبَوَيْهَا وَأَخَوَيْهَا وَعَمَّتُهَا وَخَالَهَا وَعَمَّتُهَا
وَخَالَهَا فَإِذَا كَانَتْ مَخُوفَةً فَلَيْسَ بِهَا وَلَا مَعَهَا إِلَى نَفْسِهَا فَإِذَا
الْبِكْرُ فَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ يَنْصَحُهَا إِلَيْهِ وَلَا يَفَارِقُهَا وَكَذَلِكَ الْإِخْوَةُ وَالْعَمُّ
فَإِنْ كَانَ الْإِخْوَةُ وَالْعَمُّ مَخُوفِينَ عَدَلَتْ عِنْدَ نَفْسِهِ مِنَ الْبِكْرِ وَإِذَا

إِذَا لَيْسَتْ وَاجْتَمَعَ زَوْنُهَا وَعَقْلُهَا فَلَهَا أَنْ تَزِيحَ سِتْرَ وَلَا
يَكُونُ مَعَهَا أَوْلِيَا **مسئله** وَلَا يَجُوزُ اسْتِزْجَاعُ الْكَافِرَةِ
الْأَلْيَظُورُ وَهُوَ قَوْلُ النَّاصِرِ الْحَقِّ وَكَهْلُ لَمَنْ عِنْدَ الْحَاجَةِ
الْكَافِرَةِ وَالْكَافِرَةِ إِذَا كَانَتْ حَتَّى كُلِّ لَهَا مَقَامَهَا فِي الْحَاجَةِ وَالْحَقِّ
يُحْرَمُ عَلَيْهَا نَوَاحِيهِ **مسئله** وَإِذَا كَانَتْ الْحُرَّةُ حَتَّى عَدَلَتْ
مَنْ كَانَتْ أُمُّ أَوْلَى بِالْوَلَدِ مِنَ الْإِبِّ وَأَنْ عَقَلَ الْوَلَدُ وَاسْتَقَلَّ
نَفْسَهُ وَأَطَاعَ الْإِبَّ فَإِنْ عَقَلَ الْإِبَّ قَامَ أَوْلَى بِهِ مِنَ الْإِمَامِ إِذَا
بَلَغَ الصَّبْرَ هَذَا الْمُبْلَغُ فِي **فصل** طَوَّافًا إِذَا طَلَّقَهَا وَجَبَتْ مَبْنِيَّةٌ
أَوْ لَا ذِصْفَارٍ فَإِنْ دَخَلَتْ أَنْ يَكُونُ إِلَى الْبَلَدِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ عَقْدُ
النِّكَاحِ فَلَهَا حَقٌّ عَلَى ظَاهِرِ إِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الْإِمَامَ لَيْسَ
بِالصَّغِيرَةِ وَالصَّغِيرَةُ مَا لَمْ يَزُوجْ قَالَتْ لِي لَيْلًا إِذَا زَوَّجَهَا بِالْبَصْرَةِ
ثُمَّ أَخْرَجَهَا فَلَهَا أَنْ تَقْلُ أَوْلَادَهَا إِلَى الْبَصْرَةِ وَهَذَا قَوْلُ مَقَالَةٍ
الشَّيْخِ طَائِفَةً مِنْ كَوْنِهَا فِي بَلَدٍ مَا مَسْتَحَقَّةٌ لِأَكْمَلِ وَأَتَمِّهِ
عَلَيْهَا الْخُرُوجُ مِنْ هُنَاكَ لِمَكَانِ الرُّجُوعِ فَإِذَا كَانَ لَهَا حَقُّ الْحَضَانَةِ
حَصَلَ لَهَا هَذَا الْحَقُّ فِي بَلَدٍ هُوَ مَسْتَقَرُّ لَهَا وَلَا يَضُرُّ عَلَى الصَّبْرِ وَطَرِكِ
لأنَّهُ يَكُونُ فِيمَا بَيْنَ عَشِيرَتِهِ وَأَهْلِهِ فَإِذَا ارْتَدَتْ أَنْ يَكُنْهُ إِلَى بَلَدٍ
غَرِيبٍ فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكَ وَكَهْلُ لَنْ كَوْنِهَا هُنَاكَ لَمْ يَكُنْ مَسْتَحَقَّةً
وَعَلَى الْوَلَدِ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ لِأَنَّهُ سَقَلَ عَنْ أَهْلِهِ وَعَشِيرَتِهِ **فصل**

و في غلبه ان الصوار من ذكر الطحاوي في صلبها و جها فاراد
الانقال بالولد الى بلد اخر فان كان ذلك الموضع الذي اسفلت اليه
وقع فيه عقد النكاح جاز وان لم يكن كذلك و ارادت الموضع
اخر فريه او مصر انظر فان كان مكن الاب او لستار العقبان
ان بانوا ذلك الموضع لزيارة الصبي ويرجعوا الى مكاهم في يومهم جاز
انضا ولا يمنع وان كان اكرم منه منعت قال وكذلك عنده ان
ارادت الاستقال من مصر الى مصر منعت من غير اعتبار هذه
الاجوال فاما ان تنفرد في موضع الطلاق او ترك الصبيهم قال الشيخ
اطلاق ذلك الطحاوي في انه يعتبر موضع النكاح و الصحيح عندهم ان
يكون المراد بقوله حتى تنقل هو انما اذا لم يترك بلد نفسها ولا يترك عقد
النكاح فيه بل يكون عقد النكاح في بلد اخر فان ارادت الاستقال بعد
الطلاق المثل هذا الموضع الذي ذكرنا فاما اذا اطلقت في بلد
نفسها وكان عقد النكاح وقع في بلد اخر او قرية اخرى وهي
تريد الاستقال بعد ما وقع الطلاق في بلد نفسها الى ذلك الموضع
الذي وقع فيه النكاح مده لم يترك غرضه هنا ان اسفلت اليه فانما يمنع
من ذلك وان كان عقد النكاح وقع في ذلك البلد ان اعتبار موضع
النكاح عندهم اما منع على ما ذكرنا اذا كان الطلاق وقع في
بلد ليس هو بلد مكان وكان عقد النكاح وقع في غير موضع الطلاق

فهو على ما قاله فانه اذا كان خلافه على ما ذكرنا فالصحيح على هذا
المستتر والله اعلم و هكذا خرج اصحنا على المذموم
فصل من مجموع على جمل واحد اسم الرجل ولده و جانيه الى
رجل لرسه و الصل له عشر سنين ثم مات الوالد لم يترك لاج الصغير
احد من يده اذا كان الرجل الذي عنده يتنزل او الوجه فيه ان دفعه
لرسه اما ان يكون ايضا اليه بذلك وهو الاقرب على كلامه
فليس لغيره عليه يتنزل و اما ان يكون عقدا لعقده للصغير ومصلحة
الها فليس للاج نقضه اذا لم يترك خلاف ذلك **فصل** ومنه في
رجل عليه ديون في بلاي يابيه عنه وله اولاد صغار وليس له
مال يهتمهم ولا من يقوم بامرهم وممكنه التوصل الى استقاط
ديونه ان خرج لذلك هذا صاعه اولاده من غير قايه لم يطلب
نقده الا اولاد الصغار والقيام بغيرهم فرض قد تغير عليه في
الحال لا الميراث لم من يقوم بامرهم سواء وقضا الدين سابقا
بتوصل الى استقاط الدين باستثناء غيره وليس قضا الدين لاحد في
حال الفقر ونفقة الصغار يلزمه في حاله الفقر فذلك صار بهم
اولوا واضيق **كتاب النفقات** **باب**
نفقة الزوجات **مسئلة** نفقة الزوجه واجبه
على الزوج على الزوج لا خلاف في وجوبها على الجملة وحبها

نَفَقَتَا عَلَى قَدَرِ بَشَارِهِ وَإِعْتِبَارِهِ وَعَلَى حَيْثُ الْكَفَايَةِ قَلَاظ
وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْحَبْلِ مِنْ أَنَّ عَلَى الْمُسْتَرْثِيَةِ إِمْدَادُ بَنِيهَا
الْأَدَمِ وَعَلَى الْأَخِيَرَةِ مَدُونَتُهُمْ فَقَدْ عَقِبَهُ مَا ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَهُ
عَلَى طَرِيقِ الْأَجْهَالِ فِي إِعْتِبَارِ الْكَفَايَةِ عَلَى قَدَرِ الْبَشَارِ وَالْإِعْتِبَارِ
لَا أَنَّهُ حَقٌّ رَاجِبٌ وَهُوَ قَوْلُهُ وَأَقْلَبَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لِرَّكَبَةٍ عَلَى
قَدَرِ مَا رَأَى الْحَاكِمُ مِنْ عَشْرَةِ دِينَارٍ وَبِالْبَدْهِ مِمَّا بَالِغُهُ لَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى
وَلْيَقُودُوا مَعَهُ مِنْ شَعْنِهِ الْإِلَهِي وَلَا تَهْتَاجِبُوا يَوْمًا يَوْمًا
وَجَا لَهَا لَا فَوْجَ أَنْ لَا يَقْدِرَ كَفْفُهُ الْقَارِبُ وَالْمَالِكُ
وَأَخْبَرَهُ السُّكْنَاءُ بِمَسْئَلَةٍ وَسَيُؤَاكِلُ الْمَرَأَةُ كَبِيرَةً
أَوْ صَغِيرَةً وَسَيُؤَاكِلُ الرُّوحَ حُرَّةً أَوْ أَمَةً مَدْخُولًا بِهَا أَوْ غَيْرَ
مَدْخُولًا مِنْ تَحْتِ الْجَمَاعِ أَوْ لَا تَصِلُ فِي وَجُوبِ الْبَقْعَةِ مَا لَمْ يَحْسُ
نَفَقَتَاهُمَا مَعَ الْمُسْتَرْثِيَةِ أَوْ كَانَتْ كَثِيرَةً فَشَرَّتْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا
وَعِنْدَهُمْ بِاللَّهِ لَا نَفَقَةَ لِلصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا تَصِلُ لِلرُّوحِ وَلَا سَكَنًا
فَقَالَ فِي الْوَأَفِ قَالَ ابْنُ أَبِي بَرْزَةَ وَابْنُ أَبِي بَرْزَةَ
وَالرَّقَا إِذَا سَأَلَ نَفَقَتَهَا وَرَضِيَهَا فَالْبَقْعَةُ وَاحِدَةٌ لَهَا عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ
لِوَرَضِيَةٍ بَعْدَ الدَّخُولِ أَوْ زَالَ عَقْلُهَا الْجُنُونُ أَوْ طَبَعَتْ فِي بَيْتِهَا
لَا يَكُنْ مَعَهُ وَطَبَعَتْ لَهَا نَفَقَتَهَا وَفِيهِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لَوْ أَحْرَمَتْ
أَوْ لَا عَقْلَ لَهَا بَالِغَةً أَوْ لَمْ يَمْضِ صَوْمُ مَنْ دَرَّ أَوْ كَفَّارَةٌ فَإِنَّ عَلَيْهِ نَفَقَتَهَا

فَقَالَ **مِنْ مَابِ** التَّحْرِيكاتِ الْوَاضِلَةِ مِنَ الْعَرَاوِ وَارْجَمَتْ
لَا دَاحِيَةَ الْإِسْلَامِ قُلُوبَ الدَّخُولِ بِهَا أَمْ بَعْدَهُ لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لِأَنَّهَا
اسْتَعْتَبَتْ مِنْ تَسْلِيمِ نَفَقَتِهَا لِحُجْوَةٍ فَهِيَ كَالْمُسْتَعْتَبَةِ عِنْدَ السَّيْفِ لِلْمُهْرِ
وَلَهَا مِنَ الْبَقْعَةِ فِي سَهْرِ حَيْثُ مَا شَرَّضَ لَهَا فِي الْأَقَامَةِ وَلَسَتْ لَهَا
مَا رَأَتْ فِي الْبَقْعَةِ لِأَجْلِ الشُّقْرِ كَانَ مَعَهَا رُوحًا أَوْ لَمْ يَكُنْ وَخَرَجَتْ
مَعَ الْحَرَمِ سَوَاءً وَجْهًا أَوْ مِنْ صَدَقِ الدَّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ مَرَّضًا
لَا يَكُنْ مَعَهُ وَطَبَعَتْ لَهَا نَفَقَتُهَا لِأَنَّ الْمَرْضِيَّةَ مِنْ نَفَقَتِهَا كَمَا إِذَا
جَاءَتْ أَوْ نَفَقَتْ لَهَا نَفَقَتُهَا وَفِيهِ وَلَوْ حُجِّتِ الْمَرَأَةُ حَقًّا وَطَبَعَتْ لَهَا
أَوْ طَلَّقَتْ أَوْ غُيِّبَتْ عَنْ رُوحِهَا مَكْرَهُهُ مَدَّةً مَدِيرَةً ثُمَّ رَدَّتْ إِلَيْهِ طَلَّقَتْ
لَهَا عَلَى الرُّوحِ نَفَقَتُهَا بِقَدَرِ الْحَسَنِ وَالْغَيْبَةِ لِأَنَّهَا لَمْ تَسْلَمْ نَفَقَتُهَا
مِنَ الْبَقْعَةِ مَتَوَعِّفًا مِنْهَا وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ رَاضِيَةٍ فَلَسَتْ هَذِهِ كَالصَّغِيرَةِ لِأَنَّ
لَهَا رُوحًا بِهَا وَفِي صَغِيرَةٍ كَانَتْ رَاضِيَةً بِالْمَرْثِيَةِ نَفَقَتُهَا مَعَ صَغِيرَتِهَا وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهَا رُوحٌ وَمَا ذَكَرَ بَرَاءَةَ أَرْحَاتٍ وَفِيهِ وَإِذَا أَرَادَ الرُّوحُ
الْعَيْنَةَ فَلَهَا أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ كَقَبْلِ الْبَقْعَةِ كُلِّ شَهْرٍ مَقْدَارَ عَشْرِ
فَإِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ بَعْضُهَا مَقْدَارَ عَشْرِ حَبِّسَ وَمَنْعَ مِنَ
الشُّقْرِ وَلَا يَجُوزُ حَتَّى يَفْعَلَ الْأَمْرَ وَمِنْهُ وَسَيُؤَاكِلُ الرُّوحُ مَا
صَغُرَ أَوْ كَثُرَ فِي وَجُوبِ الْبَقْعَةِ عَلَيْهِ وَبِالْبَدْهِ مِمَّا بَالِغُهُ
سُئِلَ قَالَ الْفَقِيهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ مَنَعَتْ وَالْبَقْعَةُ لَهَا
الْمَرَأَةُ مَسْأَلَةً رُوحًا مَطْلَبَةً أَمْ هَذَا لَمْ يَشْهَدْ بَعْدَ احْتِضَائِهِ ابْنُ أَبِي بَرْزَةَ

بغير دخلها زوجها بغير رضاها ولا بغير رضاها ولا بغير رضاها ولا بغير رضاها
 والبدد ذهب ثم بالثوب وحصل ما ذكره **فصل** في نفقة الزوج
 فاعلم ان الزوج اذا عقد عليها النكاح فالنفقة لها ناسبه عليه من
 كانت الزوجه صغره او كبره وشيوا كانت الزوجه خيره
 او ائمه مبدخولا بها او غير مبدخول ممن يصلح للجماع او لا يصلح
 ما لم يرضع نفسها منه مع المكن عند مطالبتها لها نفسها وكذا
 لو كانت رتقا او محبونه او طاعنه في البتة وقد روي بها الزوج
 فان منعت نفسها فالحل وان لم يكن لعذر يجوز ضربها او ثوب
 جافا او مجرمه باذنه ام لا ان كان لعذر لم يسقط نفقتها
 وان لم يكن لعذر ومنعت نفسها من زوجها مع التمسك بالحل
 اما ان يكون مطالبه مهرها ام لا ان لم يكن مطالبه مهرها تطلبت
 نفقتها لانها تكون ناشزه والناسبه لا نفقة لها وكذلك
 ليس لها ان تطالب مهرها في حال شتونها اذا كان الزوج
 قد دخل بها برضاها ثم نشزت دلوه على البتة في
 الفتن وان منعت نفسها مطالبه نفقتها وان كان قد دخل
 بها برضاها ثم منعت نفسها مطالبه مهرها سقطت نفقتها
 هذا اذا كان المهر مستمرا فان كان غير مستمرا فلها ان تمنع
 نفقتها اذا لم يكن دخل بها او كان دخل بها كرها
 بغير رضاها المهر فاذا فرض لها فلها الاستماع منه حتى يتلمه اليها

مهرها ما عدا ما كان من الزوج بغير رضاها ولا بغير رضاها ولا بغير رضاها ولا بغير رضاها

مكتوب في سنة ١٢٠٠

بالزينة وليس له الرجوع في الحين وعند صبر الله بحريه وذلك لانه لم يخرج
 الحين منه فصار لو اخرج من غير يبر قال صبر يذ فان اخرج العشرية
 الزكاة وجب ان يحريه لان اسم الزكاة يتناول على العشر فلما اخرج
 له في الحين لانه كالمستريح بذلك فان كان الباطن وصيا كان له الرجوع
 لانه متصرف في مال العشر فمالا خطا اخرج الا لا ينفق فيه الترع **فصل**
 من شرح لي مضر وادامات رجل وعليه زكاة على الاولين مثلها
 فخرج بعض مال الميت في زكاة نفقته دون زكاة ال احرما ذكر
 وتحصل ما ذكره فحصل ما ذكره انه لا يحاول خرجها عن زكاة او عن
 زكاة نفقته ان اخرجها عن زكاة الميت اجزاه وان اخرجها عن زكاة نفقته
 فالحل وان بقي من المالا فزيد الميت الاول ام لا ان كان ما بقي
 اجزاه عن زكاة نفقته واخرج الباقي عن زكاة الاول وان لم يجمع تلك
 وكان قد رزق الميت الاول فقط لم يجزه ما اخرج عن نفقته ولا عن
 الميت الاول وعلى الفقير رده الميت المالا اول الامام اول الحاكم ان لم
 يكن هناك وصي فان كان هناك وصي رده عليه الا ان يكون
 الاخذ هو الامام او المصدق فانه يخرج عن زكاة الميت الاول **فصل**
 من ولايه الاخذ **فصل** في شرح لي مضر وكل من له ولايه
 في امر كان له ان يعا فيه باجتهاد نفسه كالوصي له ان يخرج الزكاة
 عن مال الميت اذا كان رايه ذلك وتحصل ما ذكره انه لا يحاول

قالوا ما بالام لا يخرج الزكاة
 من غير رضاها ولا بغير رضاها

أَمَّا أَنْ يَحْتَرِفَ لَهُ مَا فَعَلَهُ أَمْ لَا إِنْ عَمِيَ مَا فَعَلَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ إِمْسَالُ أَمْرِ الْمَوْصِي
 قَالَ ضَرُّهُ مُضَرٌّ وَكَذَلِكَ إِذَا عَمِيَ الْإِمَامُ لِلْمُضَرِّ مَا فَعَلَهُ فَإِنَّهُمَا مَعَهُ خَالِفَانِ
 وَجَبَ عَلَيْهِمَا الضَّمَانُ لِأَنَّهُ لَا حَكْمَ لاجْتِهَادٍ فِيهِمَا مَعَ التَّخَيُّرِ وَلَا يَجُوزُ لَهَا الْعَوْدُ
 عَنْ مَرَامِهِ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ لَهَا مَا يَفْعَلُهُ فَذَكَرَ الْمَوْلَى بِاللَّهِ أَنَّ الْوَصِيَّ أَنْ يَعْمَلَ
 عَلَى اجْتِهَادِ نَفْسِهِ قَالَ ضَرُّهُ مُضَرٌّ وَكَذَلِكَ الْمُضَرُّ وَهُوَ قَوْلُ أَحَدٍ وَعَبْدُ السَّيِّدِ
 لِي عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَّاجِيِّ عَمَلُ الْوَصِيِّ عَلَى اجْتِهَادِ الْمَوْصِي حَكَاهُ عَنْهُ الْقَاضِي يُونُسُ
 وَهُوَ قَوْلُ شَرِّ الْمُسْلِمِينَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْوَصِيَّ وَالْأَمِيرَ عَيْنَانِ وَهُوَ قَوْلُ أَحَدٍ وَعَبْدُ
 نَرْوَاهُ وَكَأَلَهُ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُمَا لَا يَدْرُكُونَ ضَرُّهُ مُضَرٌّ قَالَ ضَرُّهُ
 وَإِنْ أَخَذَ الْمُضَرُّ رُبَاةً مِنْ مَالٍ وَعَمِلَهُ أَنْ لَا حَبَّ فِيهِ الرُّكَاةُ وَعَمِلَ مَا يَحِبُّ
 فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ لَهُ عَمَلُهُ عَلَى اجْتِهَادِهِ مَا لَمْ يَحْضُرْ لَهُ الْإِمَامُ الْفَاعِلُ
 بَابُ دَرَجَاتِ مَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ مَسْئَلُهُ الَّذِي لَا يَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ لِمَنْ أَصْلُهُ
 صَنِيعٌ لَا يَحِلُّ لَهُ خَالِهُ وَصَنِيعٌ حَرَّمَ عَلَيْهِ خَالِهُ هُوَ عَلَيْهِ خَالٍ فَادْفَعَهَا حَتَّى
 لَمْ تَلَوْصِفْ حَرَّمَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ وَجَلَّ لَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَالْصَنِيعُ الْأَوَّلُ هُوَ
 الرِّشْوَةُ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الشَّيْبِ الْهَاشِمِيُّ رَعِيْدُ مَنَافٍ وَهُوَ عَلَى وَالِ
 جَعْفَرُ بْنُ الْعَفْصِ وَالْعَبَّاسِيُّ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ الْأَخْوَانُ وَكَذَلِكَ الْخَارِجِيُّ
 بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حَرَّمَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَبَّاسِيِّ فِي الْأَسْبَابِ الْهَاشِمِيُّ وَأَمَّا الْفَقْرُ
 فِي عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى ذِكْرِ الْبَطُونِ الْأَرْبَعَةِ لَا تَقُومُ حُرْمَةُ هَاشِمٍ وَجَهْلُهُمْ وَهُمْ وَجَلَّ
 مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا فِي حَرْمِ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا يَحِلُّ وَأَمَّا أَنْ

وما لا يجوز

تكون صدقة النفل أو الصدقة الواجبة إن كانت صدقة النفل فذكر الم
 أن صدقة النفل يجوز لهم ولا يَحْتَرِفُ وَجَلَّ عَلَى نَزْلِ الْعَبَّاسِ إِجْمَاعُ أَهْلِ الشَّيْبِ أَنَّ
 الصَّدَقَةَ الْمُسْلَمَةَ خِلَ الْعَشِيرَةِ وَفَقَرَهُمْ وَبَوَّابَهُ عَنْ لَيْعٍ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُمْ
 صَدَقَةُ النِّفْلِ وَكَذَلِكَ الْإِسْحَاقِيُّ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ فَلَا وَكَأَنَّ هَذَا الْوَلَدُ خَوَالِدُكَ
 وَالْخَلْوَةُ أَيْمَانُ بَكْرٍ صَدَقَةُ الْعَامَّةِ أَوْ صَدَقَةُ أَهْلِ الشَّيْبِ وَكَذَلِكَ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ صَدَقَةَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ لَا يَحِلُّ لَهُمْ وَذَكَرَ فِي بَعْضِ نَسَخِ
 الْوَاقِعِ عَنْ لَيْعِ الْعَبَّاسِيِّ أَنَّ صَدَقَاتِ الْحَبَشَةِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ جَائِزَةٌ وَمِثْلُهَا
 مِنْ دِينَارٍ عَلَى وَجْهِ دِينَارٍ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ مِنْ صَدَقَاتِ أَهْلِ الشَّيْبِ الْوَلَدُ
 وَكَأَنَّ هِيَ الصَّدَقَةُ الْوَلَدُ عَلَى الْعَامَّةِ فَإِنَّهَا لَا يَجُوزُ لَهُمْ بِكُلِّ حَالٍ
 أَنَّهُ لَا يَحِلُّ وَأَمَّا أَنْ يَحْضُرَ أَحَدُهُمْ لَنَاوِلُهُمَا أَمْ لَا إِنْ لَمْ يَحْضُرْ لَمْ يَجُزْ
 لَهُ وَإِنْ أَصْطَرَّ فَلَا يَحِلُّ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ سَاوِلَ الْمَتِيَّةِ بَصْرَةً أَمْ لَا إِنْ لَمْ يَحْضُرْ
 بَصْرَةً لَمْ يَجُزْ لَهُ نَاوِلُهَا وَأَكْلُ مِنَ الْمَتِيَّةِ دُونَهَا وَإِنْ كَانَ بَصْرَةً سَاوِلًا
 عَلَى سَبِيلِ السَّعْيِ رَاضٍ نَقَرَ عَلَيْهِ فِي عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِهِ قَالَ ضَرَّ بِاللَّهِ وَبِهِ
 كَلَّمَ الْمَضَرَّ بِالْإِطْعَامِ الْغَيْرِ فَإِنَّ الْمُضَرَّ بِالْإِطْعَامِ الْغَيْرِ لَا يَجُوزُ لَهُ نَاوِلُهُ
 مِنْ غَيْرِ رِضَا صَاحِبِهِ إِذَا كَانَ أَكَلَ الْمَتِيَّةَ بَصْرَةً وَإِذَا لَمْ يَحْضُرْ بَصْرَةً لَمْ يَجُزْ لَهُ
 نَاوِلُهُ وَإِذَا أَكَلَ مِنْهَا فَصَلَّى فِي تَعْلُوقِ الْإِقَابِ الْخَرُّ وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ
 صَدَقَةُ الْمُضَرِّ وَحَرَامُ الصَّدَقَةِ وَكَذَلِكَ كِفَاةُ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ وَالنَّيِّبِ
 مَسْئَلُهُ وَقَدَّرُوا أَصْحَابُنَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ لَا يَحِلُّ لِبَعْضِهِ

نعم ما أوردناه

لا تمل الصدقة لا يحد ومولى القوم منهم قال أصحابنا النوع والأخوان وعما
 هذا العمل الصدقة لمولى هاشم قال ضرير وهكلى الحكم لمولى الهيم وبه
 قال ضرب الله وفي شرح لم يضر وذكر الشرف الحسن أن الأول على أصل
 في عليه السلام أن الصبقات لا تحرم على معونة هاشم قال صابون مضر
 الظاهر خيرها عليهم ولما الصنف المان وهو من حرم عليه الحال
 هو عليها فإذا فارقها حلت له وهو ثلثة الكفار وأولادهم والفساق
 ومن ماله من المال بقاء أما الكفار فإن كان كافرا أصلا ومنه فأنه
 لا يجوز له ولما المشبهة والمجبره فأنه لا يجوز دفع الزلوة اليهم كمن
 على ظاهر مذهب الفقيه وفي عليه السلام وبه قال ضرب الله قال ضرير على
 لا يظلي الزكاه المجبره ولا المشبهة ولا القدرية ولا الحرور ولا المرحبه
 ولا من نصحرنا لا محمد قال القسم لا يجوز أن يعطى الزكاة مشرك
 ولا مبدل لشبه الله تعالى خلقه قال القسم عليه السلام أولاد المشبهة
 الأصاغر منهم ونسأوهم وسأهم الذر لم يسمع منهم قول في التشبيه
 يعطون ما يعطى أهل الملة وقول المزاريق قوله الأولاد إذا كانوا أقرا
 تمامين المسلمين وكذلك نسأوهم والبالغين من أولادهم إذا كانوا
 فقرا من المسلمين ولم يسمع منهم شيء من الكفر جاز دفع الزلوة
 اليهم وبه قال ضرب الله وقال ضرب الله وهو الظاهر من مذهب أهل
 البيت وعندم بالله يجوز دفع الزلوة إلى المجبره لا تقم غيرة استواكفان

ولا فساق وأما الفساق فذكر محمد بن يحيى أنه لا يعطى العشر فاسقا إذا كبره
 وإن كان فقيرا وهو الذي حصله البشد أبو طاهر منهم القسم وحسن
 عليهما السلام وهو قول الناصر وضرب الله قال ضرب الله ومنه الفاسق
 الشيب أو برقص بعض أمه المنه فأنه فاسق ولا يجوز دفع الزلوة اليه وعما
 بالله يجوز دفعها إلى الفساق وإن كان مكروها فأنه السابعة قال محمد بن
 مركان يعطى زكاته المناقير والسفها ثم باب فأنه يكون ضامنا إذا المناقير
 فهو الذي يظهر الإسلام وسجن الكفره ولما السيفها قال ضرير بآية الله
 فتحمل أن يكون إلابهم المشبهة والمجبره وتحمل أن يكون إلابهم الفساق
 وكل ما ولا لا يجوز أن يدفع اليهم هاشم وأما إذا كان ملكا من الملل القدر
 التي يكون نصاها فهو على ضرير أحدهما لا يجوز له الله أخذ الزكاة على حبي
 الكافر فعبد الشد إذا ملك أرضا قيمتها ما يجزىهم ولا يجوز عديم بالله
 أما لا يجوز له معه أخذ الزكاة على حبي الكافر وحكي عن الشد له الحسن الحسن
 أن ملكا قيمته ما يجزىهم من العرو من عرض أو أرض أو غيره لا يحل وجه
 التجار حله أخذ الزكاة خرجه الشد الحسن والشد لعمر الزكفي
 على أصل الحسن عليه السلام وذكره بالله أن من ملك مائة الدار وأتاك
 الست وثبات البدان ما قيمته ما يجزىهم من عرض أو أرض أو حوران
 لعمر التجار لم يحل له ولا كعبه وعما عليه سبعة حبات له أخذ الزكاة
 قال ضرير بآية الله وهذه الفضل التي ذكره بالله غير منصوص له عليه السلام

لا يجوز دفع الزكاة إلى الكافر ولا إلى المشرك ولا إلى المجبر ولا إلى الفاسق ولا إلى من لا يدين بالله

ولا غيره من أصحابنا بل اطلق القول بان من ملك ما يجب فيه الزكاة فاحجب
 دفع الزكاة اليه ولما **الضرب** الباري وهو النية اذ لم يحجب
 لم يحجب دفع الزكاة اليه وفيه مسايل الاول ولا يجوز ان تعطى الزكاة
 من عبده من اى اضاف الاموال كان ما يجب فيه الزكاة وخصص ذلك
 ان من ملك حسنا من المالك له نصيب مقدر بعينه كالذهب والفضة
 والمشواير التي تجب في مثلها الزكاة فانه اذ ملك من بعض ما ذكرنا
 نصيبا صار به عبئا وحرمت عليه الزكاة وكذلك ان ملك من العروض
 شيئا للتجارة ما قيمته ما يوجب دفع الزكاة اليه وان ملك ما عبد المالك
 وماب الايدان والابواب والملك والحل من العروض لعبر التجارة ما قيمته
 ما يوجبهم او عشره من مالا فذكر كرم بالله والمصور بالله انه لا يجوز له اخذ
 الزكاة ومثله خرج السيد الحسن والسيد احمد في كل ارض على اصله عليه السلام
 وخرج السيد الحسن والسيد احمد في موضع اخر على اصله
 عليه السلام انه يجوز له اخذ الزكاة **الثانية** قال الشاذلي
 كانت له ارض تساقى ماء درهم ولا يهيم وعياله عليها سنة واجمعت له اخذ
 الزكاة ومثله ذكر محمد بن يحيى والمصور بالله المالكه وفي تعليق لا فائدة
 ولو ان رحلا ملك من التمت ما يبلغ قيمته خمسين درهما وهو من خارج له الكفاية
 للفتوى والندب شر جائز له اخذ الزكاة ومثله ذكر السيد الطوسي والسيد ابو عبد
 الجرجاني والشيخ ابو القاسم وذكر كرم بالله اخبر انه لا يجوز له اخذ الزكاة

والى ما في هذا الباب من ما يوجب دفع الزكاة اليه

او الجبر او القسوة فاذا كانوا كذلك لم يحجب دفعها اليهم **الخامسة**
 قال محمد بن القاسم فيما حكاه ابو يعلى بن خنيس ان يعطى المرأة زوجها اذا
 كان فقيرا او به قال كرم بالله ومن بالله التباديه قال كرم بالله ولا يجوز للمرأة
 المتباديه قال كرم بالله ولا يجوز للمرأة اخذ الزكاة اذا كانت فقيرة
 وان كان زوجها عينا وفي شرح لم يضر قال كرم بالله العج اذا كانت حرة
 بالعهدة وهي فقيرة جائز دفع الزكاة اليها فان كانت صغيرة لم يحجب قال كرم بالله
 ولا يجوز دفع الزكاة الى الصغير وان كان فقيرا اذا كان ائمة عيا **السادسة**
 المتباديه قال كرم بالله واذا كان للعج ابن بالغ فقير جائز له اخذ
 الزكاة وان كان الابن صغيرا لم يحجب لان نفقته على والده وهو غني بعناه
 وكذلك يكون غنيا بعنا ابنته وجده وهو قول كرم بالله الحرجاء **الثامنة**
 ولا يجوز ان يعطى الرجل زكاة ما يملكه ولا مذبذبه ولا ام ولد لان يكون
 قد اتى عنهم فاما اذا اغتفم له اخذ الزكاة اليهم وفي تعليق الجرجاني
 يجوز دفعها الى امكاته **التاسعة** والفقر الذي لا يملك النصيب
 لا فضل من ارباب قولنا في بنيه مستكنا من السيف ومن ان يكون ضعيفا في
 جوار دفع الزكاة اليه ذكره الاخوان وقدمه عليه القسمة عليه السلام
 في مشايير المروني وحمل الجرجاني الصدقة لغني ولا ينزله شيئا على حصر
 السؤال وبه قال كرم بالله قال كرم بالله وحمل ايضا على الكراهة
 لاخذ الصدقة للفقير **العاشر** وفي شرح لم يضر واذا

وإذا اتى رجل خالاً أو شقيقاً أو فقيراً أو مملوكاً لا ضرورة له فمالاً أعطى وإن لم
 يكن له ضرورة لا ضرر البتة **الحاكم** في عشرة وعشرين من ذكر القسم عليه
 السلام أن السؤال لفقه المرأة واجب وذكر الاستاذ أن الله تعالى
 السؤال أيضاً لفقه الأولاد الصغار ولو أدرك المهر له مالاً ولو لم
 يكن له مالاً لم يجز له المضروبة قال رضي الله عنه **الناظر** عشر
 يجوز أن يدفع إلى أحد من الفقهاء من الزكاة المردون النصاب من رأي
 إصناف المالكين نص عليه في عليه السلام وبما قال رضي الله عنه وهو قول
 أحمد بن حنبل وعنده القسم ومن رضي بالله يجوز له قبل النصاب **الثالثة** عشر
 قال محمد بن علي بن علي بن علي لم يجز له أن يحبس به من صدقة في
 نفسه ثم يردّه إليه وفي الواجب أو يترك صاحب البئر فينفض
 ويؤتيه من زكاة **فصل** في الزكاة لا يجوز دفع الزكاة إليه عديم بالله
 لو جرد العصبية وإن لم يجز للفقيه على الرأى خلا **فصل** في ما ذكره الشافعي
 عن أبي علي عليه السلام من أنه يجوز وإن وجدت التعصبية التي لا يجرى
 وجوب دفع الزكاة إليه مولى فقير على قيام قول أبي علي عليه السلام
 قال طائفة من العلماء أنه قد مر على من سئل عن ما ذكرنا من أن
 إن موله لا يخلو أو ما إن يكون غنياً أو فقيراً فإن كان غنياً لم يجز دفع
 الزكاة إليه وإن كان فقيراً فلا يخلو أو ما إن يكون موله قديماً بالهبة
 أم لا إن كان قديماً مع نكاح أو لم يكن وكذا في ما ذكره الشافعي

في الزكاة لا يجوز دفعها إلى من لا ضرورة له

وشدّد فيه ومثله ذكر رضي الله عنه **الحاكم** من شرح له مضر ولو ملك
 عشرة دنانير فمهما ماله من ماله من الزكاة لا ينفقها ونصابها
 معتبر في نفسها وكذلك لو ملك مائة درهم فمهما عشرين مائة
 جاز له أخذ الزكاة وفي مجموع على طلبة العلم أن يكون ذلك فيما عدا
 الصغار فاما الصغار فله فان يكون من ماله من ماله من الزكاة
 المتبادر منه ومنه قال الاستاذ أبو القاسم من إن عجزه السلطان من يده
 ولم يعصب ماله لم يجز له أخذ الصدقة بل سبعة مائة يستثنى من ذلك
 زكاة من ماله وكذا لو كان له مالاً مدفوناً لا ينفقها إليه يستثنى
 إن لم يكن ولا يأخذ الصدقة فإن استمر وجوده في حيز جاز له الصدقة
 وكذلك إن صادرة السلطان إعطاء صياغة وعقاراً أو قطعاً إلى غيره
 أفقر صاحبه وحلّ له الصدقة قاله الاستاذ رحمه الله وأما
 المظن الثالث وهو من حلّ له الصدقة من جهة وجوبه عليه من آخر
 فله ذلك **مسألة** الأولى من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** الثانية من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** الثالثة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** الرابعة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** الخامسة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** السادسة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** السابعة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** الثامنة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** التاسعة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** العاشرة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** الحادية عشرة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** الثانية عشرة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** الثالثة عشرة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** الرابعة عشرة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** الخامسة عشرة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** السادسة عشرة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** السابعة عشرة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** الثامنة عشرة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** التاسعة عشرة من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك **مسألة** العشرون من لا يجوز له الصدقة من جهة وجوبه
 عليه من آخر فله ذلك

ان الاقارب على نكته اصناف الاول هو الاولاد الصغار ونفقهم
 واجبة على الاب وحده دون الام يتواكل الاب مؤسرا او معسرا
 والمراد بالاعتبار ههنا ان يكون معسرا او له كسب بقدر ان يفوقه ولا
 كان الولد معسرا او مؤسرا مستلما كان الولد لو كافرا في وجود نفقته
 على ابه فانه يجب على الاب نفقته ولا يعتبر في تلك المرات وهذا
 اذا كان الولد صغيرا او عديم بالغة نفقته على الاب والام جميعا
 اذا كان الولد معسرا او لا يجز نفقته على الاب اذا كان مؤسرا فاما
 اذا كان بالغاً فان نفقته على الاب والام جميعا على قدر الارث قاله
 بالله فان كان معسرا وعليه اصلية فنفقته على الاب وان اصابته
 العلة بعد البلوغ فالنفقة عليهما جميعا قال ابو حنيفة اذا كان معسرا
 وله ولد صغير والام مؤسرة تؤمر الام بالانفاق على الولد ويكره ذلك
 ديناً على الاب وعديم بالله يلزم الام الانفاق عليه ولا يكون ديناً على
 الاب فان لم يكن له ارب وكان له مال انفق عليه من ماله فان لم يكن
 له مال كانت نفقته على قراباته في الصنف الثاني الاخوان ونفقهما
 يجب على الاولاد اذا كانا معسرين مستلماً كانا او كفراً فان كان في
 الاولاد مؤسرا ومعسرا كانت النفقة كلها على المؤسر منهم فانه كان له
 ابن مؤسرا واب معسر كان نفقته على الام دون الاب فان
 كان الاب معسرا فالنفقة على الاب واذا كان الاخوان معسرين

والام مؤسرة فالنفقة عليه يتواكل الولد المؤسرا صغيرا او كبيرا
 حاضرا او غائبا الا انه اذا كان الولد صغيرا والاب معسرا عاجزا
 عن نفقته ولا يمكنه الاكتساب جاز له ان يفوق على نفقته من ماله
 و لده بالمعروف هذا اذا كان صغيرا فان كان الاب
 المؤسرا كبيرا غائبا كان عليه المعسرا ان يفوق على نفقته من ماله
 ولده الغائب بالمعروف اذا كان الاب الغائب دينارا او دراهم
 او طعاما فان لم يكن واراد بيع العمار والارض لم يملك له ذلك
 الا حكم الجاهم وكذلك اذا كان الولد حاضرا وامسح لم يملك للاب
 ان يأخذ من ماله الا حكم الجاهم اذا كان هناك جاهم ذكره الامام
 ابو القاسم **فصل** وفي نكاح النوايسر واذا كان الولد فقرا
 والاب كذلك فعندنا انه لا يحضر الولد على التكسب لفقته الاب ونفقته
 عدا الا ان يكون الاب زنيا او محجرا مع حصته على الاكتساب
 فوخذ الولد جليدا با دخاله فيما حسبه وبانفاق عليه وفيه ولا
 مسع عبدنا مثل ما قال ح وذكروا بالله في المسائل لا يحضر الفسر على
 التمسك لفقته ليه وان كان قويا الا ان يكون الاب عاجزا عن
 التمسك وفيه ويلزم الابن المعسر نفقة والده المعسرة هذا اذا كانت
 ضعيفة عن التمسك **والصنف الثالث** هم تبار الاقارب
مسألة ونفقة المعسر يجب على قرينه بشرط ان احدهما

المؤسرا

ان يكون المعسر مستمرا قال صلى الله عليه وسلم ان كان فاسقا او لا واليا ان يكون
 القربى الموصى به انما هو من المعسر بالسبب لا بالسبب احقر ان ان
 يكون وانما الزم له بالسبب الذي هو الولاء او الزوجية فانه اذا لم
 يكن وارثا له الا بالولاء او الزوجية فانه اذا لم يكن وارثا له الا بالولاء
 والزوجية فانه لا يلزمه نفقة لاسيما لغيره مع وجود النوارث به
 وفي شرح ابن مضر وجوز ان يقال ان الزوج اذا كان معسرا او هو مؤثر
 ورث من الزوج بالقرابة والسبب فانه يجب عليها نفقة الزوج ولا
 يجوز لها حديد ومنع ولجباها في زوجها **فصل** قال ابو حنيفة
 محمد بن يحيى من قول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم وما لك لا يدرك
 ان الاب اذا كان معسرا له ان ياحد من مالي ولله مقدار النفقة
 دون سائر الاقارب هذا اذا كان الاب صغيرا او غائبا وكان عيالا
 لانه اذا كان الابن صغيرا له عليه ولايه وله ان ياحد من ماله بالمعسر
 اجماعا فان كان الاب غائبا كسر او كسر لانه اذا كان غائبا لم عليه بعض
 الولايه في بيع ماله اذ اراد الصلاح للحفظ عليه واما اذا كان حاضرا
 فلا ميتة **مسألة** واذا كان اقرب المعسر فيهم مؤثرا ومعسرا كان
 نفقته يسقط الى المؤثر هذا الذي نص عليه في الاحكام وهو قول **مسألة**
 وذكر في عليه السلام في المستمسك ما يقتضي ان يلزم المؤثر على قدر حصته
 من الارث فانه قال في ان المعسر اذا كان له ان معسرا وجده مؤثرا

معسر

في الحديث من النفقة ويا في النفقة على الله رقة والنفقة حصة النوع
 من المذهب ما في الاحكام وكان رحمه الله يقول فما ذكره في المسألة
 توقف فيه **مسألة** واذا كان للمعسر اخ لام واخت لاب
 مؤثرا وام وعم لاب معسرا فالنفقة على من هو مؤثر منهم
 على قدر الارث وعلى الاخ لام ربعا وعلى الاخت لاب ثلثا واربعا
 وهو المعسر بذلك نفقة الاخ وسقط الاخ لام على الام وسقط الاخت
 لاب على العم اذا كانت رثة في ذوي الارحام فاما اذا كان هناك
 من يجبا عن الارث فالنفقة عليها والمستلقة صبيته على ان النفقة
 ظاهرا لمؤثره اذا كان المؤثر واحد الزمته تمام النفقة كماله
 كل الارث واذا كان معه غيره وهما مؤثرا لم ينفقها النفقة على
 قدر ارباعها فان كان معهما معسرا فالمعسر لا يلزمه شيء من النفقة
 وهما مؤثرا هو الاخ من الام وله السدس وهو سهم من ستة اسهم
 والاخت من الاب لها النصف وهو ثلثا واصل الفريضة والارث
 بينهم من ستة فلهما اربعة من ستة اسهم **مسألة** واذا كان له الام
 وهو ثلثا واصل والنفقة يجب ان يكون معسرا عليه على قدر
 ارباعها على الاخ لام ربعا وعلى الاخت ثلثا واربعا كاربعا قلنا وسقط
 الاخ من الام على الام لانه انما وسقط الاخت على العم لانها سبب لحيته
 وهي مؤثرة والعم معسرا وهذا مما يلزمه نفقة اذا كانت رثة

المعسر

في ذوى الارحام فاما اذا كان هناك من يحيا عن الارث فلا نفقه عليها
 مسئلة واذا كان له احان لاب وام معيتران واحان لاب
 موسيران وام موسيرة كان النفقة على الام وحدها والمسئلة مثبتة
 على ان النفقة بينهما يلزم الموتر الضرب واحدا كان او اكثر على حسب
 الارث والمجوب عن الارث بغيره لا نفقه عليه والاحان من
 الاب والام لا نفقه عليهما وان كانتا وارثين لا اعتبارهما في
 ان يلزم جميع النفقة لام لكونها مؤسرة به مسئلة وكذلك لو كانت
 لامرأة معيتره بنت معيتره وتلك اخوات مفترقات مؤسرات
 كانت النفقة على اخن لانيها وامها وتلك لان الاح من الاب
 مجوبه عن الارث لما لاحت من الاب والام والاحت من الام
 مجوبه عن الارث بالنسبة ونفقة البنت المعيتره على اخا لانها اذا كان
 يرثها في ذوى الارحام على قدر ارث كل واحد منهم فيكون نصف
 النفقة على الحالة لاب وام وحسبها على الحالة لام وحسبها على الحالة
 لاب هذا الذي ذكره في الخبر وفي تعليق الخبر يكون ثلثه الخماس
 النفقة على الحالة لاب وام وحسبها على الحالة لام وحسبها على
 الحالة لاب وذلك لان الاصل مشاير في الارث من ستة
 فللحال الاب والام نصفها ثلثه وسدس للحالة الاب وسدس للحالة
 لام والباقي وهو سبعمائة ودر عليهم على ستمائة مكرور ذرا على

حسنه قال صريد والمستمه المذكوره في الخبر للنفقة وهو ان
 نصفها على الحالة لاب وام وحسبها على الحالة لام غير سريده
 مسئلة وكذلك ان كان له اخ لام وام وحسبها على الحالة
 موسيران وحت معيتر فالنفقة على الام وهذا ايضا على ما تاه
 ان النفقة كلها تلزم الموتر واحد كان او اكثر على الصحيح
 من المذهب وما فيها جمعها على الام لبن الاخ من الام مجوب
 عن الارث بالحد لبن ولذ الام يستعبط بارعها الولد ولذ الابن
 والاب والجد والجد والنفقة عليه لا عيشاره فلم يترك له وارث
 مؤسرا الا الام وكانت جميعها عليها **فصل** امرأة معيتره لها
 بنت معيتره وام مؤسرة واخ لاب مؤسرات النفقة على الام
 ثلثها وعلى الاخ لاب ثلثاها وكل على قدر ارثها **فصل**
 رجل معيتر له ام وحيد موسيران كان على الام ثلث النفقة وعلى
 الحد ثلثاها **فصل** وفي تعليق الفوارير قال الشيخ رضي
 الله عنه في بنت وابن موسيران لهما اب معيتر ان النفقة
 عليهما يتواعدح قال الشيخ وهكن مقتضى مذهب حجة عليه السلام
 قال وكان الشيخ يقول انها بينهما على الثلث واللبن على قدر الارث
 مسئلة ولو ان معيتر اكان له ابن معيتر واخ موسير
 فلا نفقة له على واحد منهما وان كان له ثلث اخوة مفترقات

حجة عليه السلام

مِنْ أَيْ وَأُمُّ وَأَخٌ مِنْ أُمٍّ وَأَخٌ مِنْ أَبٍ كَانَ يَدْرُسُ الْعَقْدَ عَلَى الْأَخِ مِنْ الْأَخِ
وَالْمُتَلَقِّ عَلَى الْأَخِ كَيْدٌ وَأُمٌّ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ إِخْوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ
كَانَ عَلَى الْإِخْوَةِ لَا بَأْسٌ وَأُمُّ بَصْفُ الْعَقْدِ وَعَلَى الْإِخْوَةِ لَا بَأْسُ الْعَقْدِ

وعلى الاجل استر لا ارايت مقسمتم ينهر على هذا الوجه ؟

كانت معه كلها على الاصح المستتر على ما نص عليه في المحام وبه
القرآن الله مسئلة فان كان له اثنان احدهما موسى او الآخر

فمنه قال أبو الحسن ما فات من فقه الموشتر على المعيش

الاشحوا لله ذهب فم الله وحكم لمن يعقه الاقارب سبيلها

سئل الصلوة والمواشاة وما هذه حاله لا يطالب الا بستان بمافات
فما كالتسكاوا احد بطولك تغنياء ونبوة المسلمين ومحاربة العدو

هم مضر فيدلوا بواحد جامع من كل واحد في شرح المضر

هو اكل الفرياء يا اوانا و غيرها و يتوا حكم الحاكم بوجوبها

م لا في الله لا نصير ديننا قال صلى الله عليه وسلم في ربه تجدونها
و لا يرتد منه فان عصها عاصب ولا يمنع ان يلزمه تجدونها

فان كان حيايه منه لم يلزمه شيء وحي ولد الامامه ان المستر اذ اعطا

يدفع ثانياً ما لم ينفذ خلاف بفقهاء الزوج فانه لا يجب عليه ان
يدفع ثانياً بل تلك المدة وقال ذلك الشافعي

قال وكر عبد القاسم قال فان كفاه ليشه واعطاه نفقه شهر
كل عيه فلم ينفقه حق اهتت المدة ولا يعطى الا انا

ذكره على أن صفوان في الجفاهيه بميله والذي حكمه للمعتمد

ان كان المعتر لا يطو حديدته نفسته لصغرا وكبر او مريض

وَأَعْلَىٰ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَا أَرْضٌ عَلَيْهِ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَدْخُلُونَهَا إِلَّا مَنْ أَشَاءَ اللَّهُ وَبِهِمْ زَوْجَاتٌ مُطَهَّرَاتٌ كَقَطَرٍ عَلَى الْيَشْبَانِ لَهُ فِيهَا ذُرِّيَّتٌ طَيِّبَةٌ لَا رِيحٌ وَلَا حُمْرٌ مُلْتَمِسٌ فَبِئْسَ لِلْغَافِلِينَ أَصْحَابُ الْمَغْنَمِ

الغائب من المفقود عليه لما أحسن من سقوطها عنه ويستوثق كقولهم

الحرية **مسألة** قال أبو جحيد السيار هو الوجود على ما عارف

اولا قلوا انكم مؤمنون بالله محمد رسول الله محمد بن عبد الله المرسل اذ لم

بف ان يكون ما دونه سائر اوجي شرح ان مضافا الموسر اما المزم

وذكر محمد بن علي في التاريخ عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يا ايها الناس ان الله يحب المتواضعين

عليه نفقه قريبه المعسر اذا كان في العرف والعادة مؤسرا وان لم يكن
عنا في الشرع لمن عينا الشرع اما يعتبر لوجوب الركاة والميع من اخذ
الزكوات والواجبات وجوها فاما لوجوب نفقه الاقارب
والزكوات لا يعتبر في الشرع فاذا كان له قوت ومال فاصل عز قوته
وقوت عياله يلزمه في الزكوة نفقه الاقارب يعني اذا كان له مال
الادراك الغلة وعرض الله حد البشار ان يكون معه ما يكفيه واهل
بيته الادراك الغلة او نفاق الشلحة ان كان باحرا او تمام المصنوع ان
كان ذامه بعد ان يكون له مال اذ سمع او قوم بلغ ما به درهم وقوله وان
كان لا يملك الادون النصاب لزومه المراتبه على قدر الامكان دون
التعسر واما ويقرر من عينا اذا كان عينا العنا الشرع وفي الواو ان من
جار له اخذ الزكاه فانه حجب على قريبه المؤسّر نفقته وذلّم بالله ان
حد الاعتسار الذي حجب معه نفقه المعسر على قريبه المؤسّر ان لا يكون له
ما سقوت **فصل** وفي الواو قال محمد بن علي لو ان رجلا له ام واه
واخت ولهم من المال ما يكفهم وعنده من البعده ما ليس عندهم انه حجب على
التعاهد لاهمه والعطيه والتوسيعه عليها **باب نفقه الموضع**
ونفقه الرقيق وشاير الخوان ذكر التبدل رحمه الله في هذا الباب
ثله اشيا احدها نفقه الموضع والبار نفقه الرقيق والثالث نفقه شياير الخوان
اما الموضع **مسئله** حجب على الوالدان ستاجر من مريض ولده

اذا ولد بعد ان ترصعه لاهم التباين يوم الثلث ايام ونعذ ذلك فالأ
على الاب فان رعت الام في رضاعه جعل وحجب على الاب ان
يعطها ذلك اذا رضى باجره المثل وحكم عليه بذلك بعد ذلك
لها الوقت الفصل وهو جودان وحصل ما ذكرنا احكامنا
في نفقه الرضيع وفي اجرة رضاعه اما نفقه الرضيع فقد تقدم
في انفا حجب على الاب مؤسرا كان الوالد او معسرا اذا كان
له ميع الاعتسار كسب نفقته ان سقوته على ابيه وسقوا كان الولد
مؤسرا او معسرا في ان نفقته على الاب قال فان كان الاب
معسرا اوله ولد صغير والام مؤسره يوم الرام بالانفاق عليه
ويكون حجب دينا على الاب **مسئله** وعندهم بالله حجب على الام الانفاق
واذا كان الاب معسرا ولا يكون دينا على الاب فان لم يكن له اب
وكان له مال اتفق عليه من ماله فان لم يكن له مال كانت نفقته على
من رثه من قراباته على قدر موارثهم فان انفق الام مسترعة لم يرجع
على احدها واما اجرة رضاعه فذكر حجب عليه السلام في المختار ان
الواحد على الام ان ترصعه للتباين الولد من يوم الثلث ايام
اكثره وعلى الاب اجرة الرضاع الى ان يفصل الولد فان لم يكن له
والد ففي ذلك ما فيه فان لم يكن له مال كانت الاجرة على الورثة
على قدر موارثهم وحصل ذلك ان الام لا تخلوا اما ان تكون

شضاع

أبو المولود فربطها فاعطى الام ارضاعه اللبأ اذا ارضعته اللبأ
فقد اختلفوا بعد ذلك هل يجوز استجار الام على ارضاع ولده منها
مع ما الرزوجه بينهما ام لا قالوا بالله يجوز ذلك مع ما الرزوجه
قالوا كذلك على خدمه النبي من جز وطح قالوا لا يجوز ذلك ما دام
الرزوجه قائمه بينهما ومثله في الواقي قالوا لا يجوز ويمكن ان يخرج
ذلك من قولنا عليه السلام واختلفوا ايضا في الاب هل يملك
اخبار الام على ارضاع ولده منها ام لا وظاهر مذهب اصحابنا ان ذلك
على الاب فان حجة عليه السلام قالوا على الاب ان يستاجر من رضيع
ولده وذهبتم بالله وبه قالوا وصروا وقالوا لا خبر الام
على الرضاع في النكاح الا بعد العرقه وغير ذلك خبر عليه اذا وجب
بعضها عليه في النكاح اذا كانت دينه فان كانت شريفة لم يخبر فان
فارقتا لم يخبر على الرضاع وهو على الاب وقال ابو ثور ومالك مالك
اخبارا بأكمل حال الذي حكاها اصحابنا من مذهبهم لا خبر الرزوجه
على ارضاع ولدها محال وان كانت الرزوجه مطلقه فالولد لا يخلو اما
ان يقبل اللبن من غير الام ام لا ان لم يقبل اللبن من الام اجبرت الام
على ارضاعه باجرة المثل ولو محذور مستور وم بالله وان قبل الولد
اللبن من غير الام فلا يخلو اما ان يملك الاب ربه الصغير نفسه او ما

عنه من غير اجرة بلزومه ام لا ان امكته ترثه من غير اجرة لم يلزمه
دفع الاجرة الى الام وليس يلزمه نفسه بل ان لم يملكه رثته الا
باجرة وحيت عليه والام او لم يملكه بل ان طلبت الاجرة وعند
الناس عليه السلام الارضاع اوله والآخره الى الام من غير خيار
وهو قولنا وفيه فصل في الواقي قال ابو ثور واذا كان
الرضاع عبد الام فليس لها ان تبطمه الارضاع الا به مسئلة
قال ابو ثور على رت المملوك ان يبطمه من حرمها باخله ما يشاءه غيره
من مراء وذره او شعير او بر وتاول قولنا حجة عليه السلام ان
يستول الله صلى الله عليه وسلم ان يبطم المملوك ما ياكل اربابها
على هذا الخبر من الطعام قال الله تعالى في هذا موضع قال
رحمة الله وان كل صاحبه ياكل الفاق من الطعام فاما عليه
يبدجوعه قال بط وبعير في ذلك الكفاية لا التقدير مسئلة
قالوا على الحام اخذه سقته وكيوته او عليه للحيث اذا كان
قادر ان يكتسب له سقته فاما اذا لم يقدر عليه ليحضر او كبر او مرض
فانه يأمره بالانفاق عليه او يبيعه فان لم يفعل باعه عليه واستدان
ان اعوز ذلك وجعله له من بيت المال اما ان يباع على مولاه او مواساة
له على ما يراه وذكر السيد علي الحسين انه حجة على السيد نفسه مملوكه
سغا خلاص الرزوجه ونفقة الاقارب فانه لا حجة عليه بل البطن

واما حبس جوعته الا ان العبد لا يخلو اما ان يكون مشتركا
ام لا ان لم يكن مشتركا فانه حبس عليه بفقته او خلقيه للتكسب
على نفسه اذا كان بمكة التكسب وان لم يكن بمكة التكسب وجب
عليه ان يفتقه او يزول ملكه عنه وان كان مشتركا قال ابو بكر
لو كان بين شركتين او شركا اثنان كل واحد منهما بقدر حصته قال
ابو بكر فان ايق احد الشركاء بفقته كلها باصر الحاكم رجوع على الآخر
محصوم عبد في عليه السلام قال والارحام والحمامات والافان
والعيون واليتوات من الشركاء على هذا يرجع في اصلاح ما يستمر
منه من ائمة على شركائهم لخصمهم وتخصيل ما ذكره اصحابنا في
بشير المشرك من الرجوع والحمامات والافان وغير ذلك انه اذا
استمر منه في ائمة في غارته بعض الشركاء ولا يخلو اما ان يكون باذن
بشره ام لا ان ائمة يادنه رجوع عليه بكل حال وان ائمة يعبر لادنه فلا
يخلو اما ان يكون شركاء حاضرا او غائبا ان كان الشريك غائبا فافق
الحاضر في غارته فانه يرجع به عليه على الصحيح من المذهب وان
كان حاضرا او غائبا اما ان يكون منه امشاع ام لا ان لم يكن منه
امشاع لم يرجع عليه بما ائمة وان كان منه امشاع ولا يخلو اما ان يكون
هناك حاكم ام لا ان لم يكن هناك حاكم يرجع عليه بما ائمة لا
فعل ما لو كان هناك حاكم لا مؤدبه وان كان هناك حاكم فان

172
ائمة يادنه رجوع وان ائمة يعبر لادنه لم يرجع به وفي تعليق
للمشرك الذي ائمة ان يمنع شريكه من الاضباع بالعلية
يرد عليه بفقته ما ائمة ولا يخلو اما ان يكون مشتركا قال
ابو بكر في صاحب الحيوان من ماشية او دابة ان ملكها بوجده
يعلمها او يسبقها برما او يبيعها خراجا على قول في عليه السلام
فمن اخذ ضالة وائمة عليها كان له الرجوع على صاحبها بقوله
عليها **فصل** في القاصي حرمه من ائمة التي ائمة الله ان
المنصور بالله قال ومن وجد دابة بارض ولاية من حضر اماره من
المستأوفين والتجاح مما تركها اهلها فهي الواجب لقوله صلى الله
عليه من احاد ائمة بارض ملك فله **كتاب الرضاع**
باب حرم الرضاع **مسئلة** حرم من الرضاع ما حرم
من النسب لاجل النسب ولا حل المضاهاة والجمع وقد تقدم في اول
كتاب النكاح مفعلا ولا خلاف في ان احرام الرضاع محرم النسب
مقتضون على حرم النكاح دون يتفوط اليهود ورد الشهاكة وبوت
الفقهاء **مسئلة** ولين الفحل في الحريم عليه وعلى المرأة المرضعة
سواء هو خولادة الرتم مغمها رجل له زوجة فاولدها فهو
منها اللبن اما قبل الولادة او بعد ما مريض به صبي او صبيته
فهما ابناها وحرم الصبيته على الزوج لانها بنته من الرضاع كما

حرم الصبي على الزوجه لانه ابنها من الرضا عنه فكل لبن من لبنها
يولد كان من الزوج فكل ولد ارتضع حلك البش فهو ابن لذلك الرجل
كما هو ابن لذلك المراه فحرم على المراضع كل من ولد حلك الزوج
منها او من غيرها وحرم كل لبن له للمريض كل من ولد
ذلك الزوج منها او من غيرها وحرم كل امرأه للمريض على الرجل
لانها حليته ابنة وحرم كل رجل امرأه للرجل على هذا العلم المريض
لانها امرأه ابنة فعقد الباب ان كل قرابه للزوج منسوبة
الى الولد اليه بالرضاع كما ينسبون الى ابنة بالنسب وكل قرابه
للمرأة المراضعة ينسبون اليه بالرضاع كما ينسبون اليها
بالولادة فاما من جهة الرضيع فلا حرم الا هو ونفسه ومن ولده
هو الا احراما ينسبوا منه من دون قرابته واما حرم الرضاع
من جهة الام فمما اختلف فيه واما من جهة الاب فمختلف
فيه واما من جهة فمذهب جمهور العلماء ثبوته بخبرين على
والقاسم والقاسم والهاكي والناظر الحق وم بالله وصلى الله
وعبرهم من اصحابنا ورحمته وبره وبره عن علي عليه السلام
من عمار ومن مشهور ومجاهد وعن عمرو بن الزبير وعائشة
انه لا حرم وبه قال المسيب وجابر بن زيد والجمع وعطاء
واي سأل من عبد الرحمن وتخصيل ما ذكره اصحابنا في المرأة

لذا ارضعت بلبنها صبي او صبية او صبي في الحولين فلا خلوا
ما ان تكون بكر المزوج او تكون ذات زوج ان كانت بكرا
لمزوج وفار منها اللبن فارتضعت به طر الحريم واقع من هذه
المريضه واباها وامهاها واخوانها ولولاها وبنها المراضع
وتبنيها وتبنيها الى احراما ينسبوا فقط دون تبني قرابته وان
كان قد تزوجت فلا خلوا ما ان يكون قد حملت منه ام لا ان لم
يحمل منه كان الحكم ما تقدم وولدت حملت منه وقارب ملاها
او قد ولدت فاللبن للزوج والمرأة حرام والحريم واقع من الزوج
واباها وامهاها واخوانها وبنها وبنها وبنها وبنها
وخالاته ولولاها هذا الزوج ما ينسبوا لغير المراضع ولولاها
ما ينسبوا دون تبني قرابات المراضع وكذلك الحريم واقع من
وتبني الام وقراباتها في الزوج هي وكل امرأه زوج بها هذا
الصبي او بنه او بناته فانها حرم على هذا الرجل وعلى ابائه لانها تنسب
حليته اليه وكل من كانت حريم عليه حليته الابن من النسب فانها
حريم عليه حليته هذا المراضع وكذلك حريم حليته وحليته تنسب على
اباها الزوج والمرضعة كذلك ايضا وكل امرأة زوج بها هذا
الزوج الذي ارضع لبنه فانها حريم على الصبي وكذلك حال ابائه
وكذلك اما الزوج وجه فان كان الزوج قد طلقها فلا خلوا ما ان يكون

ما لم يكن قد ولدت له أمه إن لم يكن ولدت له فالحكم ما
 تقدم وإن كانت قد ولدت له واللبس في ولده فلا خلوا ما لم
 يكون قد تزوجت بعده زوجها آخر وعلمت منه وقارب ميلادها
 منه لم لا أن لم يكن تزوجت ولم تغلق منه أو علمت أيضاً لم يقرب
 ميلادها منه فإن اللبن للزوج الأول والحكم فيه ما تقدم به وإن
 كانت قد تزوجت وعلمت فلا خلوا ما لم يكون قد وضعت لم لا
 أن كانت قد وضعت كان اللبن للثاني والتحريم يقع بينه وبين
 المصع دون الزوج والام المصع دون الزوج الأول وإن لم يكن
 قد وضع وكانت قد قارب ميلادها كان اللبن للأول والباقي جميعاً
 ويكون التحريم وإيقاعه بالام ومن الصبي المصع ولذا هما قال
 المصع على من سبه في مدركه وكذلك على نحو ما تقدم كما لو اجمع
 من رجلان سبه فولدت لهما الولد لهما ولو أرضعت صبياً كان
 المصع ولذا هما قال الشافعي على من سبه في مدركه وكذلك المصع
 إذا تزوجت وهي في عهده جهلاً ثم حملت من الزوج الثاني وقارب
 ميلادها كان اللبن لهما جميعاً، **فصل** في مجموع على جليل
 ذكر في الرابات أن وطئ امرأته شبهه بالحق به النسب وولدها
 فإنه إن أرضعت هذه المرأة من هذا اللبن مولوداً حرم على
 الواطي **فصل** في شرح أبي مضر وإذا ولدت امرأة من

١٦٥
 من الربات وأرضعت بوجوب الحرمة على الواطي عديم بالله ما على
 أصله أن الزوج من خلق من ماله لا يجوز سحاجها وكذلك
 بأولادها وأولاد أولادها كالنساء يتواو كذلك لا يجوز التزو
 ج بامرأته ولذا الرافضة في ما على ما ذكره الشافعي على أصله
 عليه السلام في جوارح الحب أو في الحب من دفع الزكاة إليه أيضاً
 أو في **مسألة** وحرم العمة والحالة من الرضا على
 أصله عليه السلام فالنوع وكذلك الجمع بين العمة وابنه
 أختها والحالة وأبنته أختها فاما ما ذكره في عليه السلام في
 كتاب الرضا من الفرق في الجمع بين العمة وابنته أختها والحالة
 وابنته أختها فاما ما ذكره في عليه السلام في بيان يكونا
 من النسب أو يكونا من الرضا فإن أباي ذكر أنه فرق في العمة
 لا في الفتوى فانهما إذا كانا من النسب فإنه حاشا أن يورثا
 إلى قطعته الرحم وهذه العلة غير موجودة في ذوات الرضا
 فأم في التحريم فالفتوى فيها واجبة بأنه لا يجوز الجمع بينهما
 إن حرمهما من ذوات الرضا قال ط والجمع ما ذكره
 رحمه الله من حرم من جهة الرضا كما حرم من جهة
 النسب **مسألة** قال رحمه الله إن أرضعت المرأة غلاماً
 لم يملكه من زوج حرم عليه كل من ولده ذلك الزوج منها

أو من غيرها من نساياه وحرم كل امرأة لهذا الغلام على هذا الرجل لأنها
 تكون خلية ابنه وحرم كل امرأة للرجل على هذا الغلام لأنها تكون
 خلية ابنه. **فصل** قال رضي الله عنه وإذا رضع رجل لبن امرأة
 كانت مع زوج ثم مات وتزوج هذا الرجل غيرها جاز للرضيع النظر
 إليها لأنها امرأة ابنه قال ومن حرم ساجها الرضاع حل النظر إليها
مسئلة قال رحمه الله فإن مات هذه المرأة من زوجها هذا
 وتزوجت بعد العدة غيره وأرضعت بذلك اللبن مولا إذا كان
 المولود ولدا للزوج الأول المأين لا مرأته ليشربه من لبنه دون
 من تزوجته ناسا. **فصل** رحمه الله فإن علمت من الباني وقد هيئتها
 وقد قارب ميلادها من الثاني فإنه يكون لها جميعا ويكون الرضيع
 ولدا للأول والباني. **مسئلة** ولو أن امرأة أرضعت صبيا
 وصية في وقت أو قتر مقارب من أو متباعدين لبن ولد واحد أو لبن
 لرضع النكاح بينهما وكان الصبي أخا للصبي من الرضاعة ولا يجوز
 النكاح بينهما وإن أحدهما ولد هذه المرضعة ولا ولد زوجها الذي
 أرضعت لبنه فإن كان لهذا الرضيع أخ أو أخت لم يرضع
 معه جاز النكاح بينهما وإن ولد هذه المرضعة لمولاه صلى الله عليه
 حرم من الرضاع ما حرم من النسب وكذلك لا حرم من النسب فلان
 لا يحرم من الرضاع أولا. **مسئلة** ولو أرضعت امرأة

غلاما مع بنت لها ثم ولدت لبنا آخر لآخر لها إذا الغلام المرضع
 أن تزوج الأخرى كما لا يجوز أن تزوج الأولى فإن كان
 لها هذا الغلام أخ لم يرضعه المرأة جاز لها أن يرضعها لأنها
 أخت ابنه منه إذا هي أخت أخته ولم يشرب من لبنها وكذلك لو
 أرضعت امرأة غلاما ولها ابن وللرضع أخت جاز لابن المرضعة
 أن يتزوج بأخت المرضع على قياس قول من عليه السلام لقوله
 في المسئلة التي قبلها وتعلمه بأنها أخته منه. **مسئلة**
 رجل تزوج بامرأة وله ابن من غيرها ولها بنت من غيره فاستولى
 ابنا فانه يجوز أن يتزوج ابنه من غيرها استنفا من غيره إذا هي أخت
 أخته من أبيه من جهة أم أخته وهذه الجملة قد ذكرها النوع
 ومثله ذكر رضي الله عنه في هذه المسئلة. **مسئلة** ويجوز
 للرجل أن يتزوج بامرأة أرضعت ابنه وبامتنها وإنما على الأفراد
 على قياس قول من عليه السلام. **فصل** من شرح في مضر
 أعلم أن ما حرم من الرضاع حرم من النسب لأنها أم ابنه
 ولما ربيته ويجوز للزوج بأخت ابنه من الرضاعة. والثانية لا
 يجوز أن يتزوج بحد ابنه من النسب ويجوز ذلك في الرضاع
 وروى عن العاصي حمزة بن أنس رضي الله عنه مسئلة والله وهي
 عمته لأن من الرضاع يجوز للاب ساجها ولا يجوز ذلك من النسب

فاما
 لا يجوز
 لا يجوز
 لا يجوز

باب كفيته الرضا الموجب للحريم
 وذكر منه وصفه اللبن المحرم ذكره في كتابه اشيا الاول كفيته
 الرضا الموجب للحريم في الابل ذكره في الثالث صفه اللبن
 المحرم اما كفيته الرضا محرم من الرضا فليده وكبره اذ اوجدها انما
 مدته وهو جودان وهو منقوض عليه في الاحكام والمخج وهو قول
 زيد بن علي والقيس والناظر وم بالله عليهم السلام وعبد بن الحارم اقل
 من حريم رضعات وذهب داود وابو ثور الى ان الحريم يغاير رضعات
 رضعات امسئلة وهو الرضا المولود من الثدي او حمله
 فحمل في الحواشي في احباب الحريم قال ابو بكر وكذلك السبعوط على
 اصله عليه السلام لرضه في المرح على انه ينظر الصام فاجراه
 محل الشراب قاله بالله وهذا اذا علم انه جراه في الحواشي ووصل
 الى الكوف والبدن ذهب م بالله في فصل قاله بالله واذا شهد
 شاهدان بالمصر المتبارك قام مقام مشاهره من اللبن في الحواشي
 جهلاهم في المرأة لبرام لا فجر المقتل الحريم في فصل
 في مجموع على خليل قال رحمه الله ان شهد الشهود بالرضا ولم يذكر
 الله كان دون الجولين لم يحكم بوقوع الحريم فان اقر الزوج او المرأة
 بالرضا ولم يذكر في الاقرار انه دون الجولين ففيه نظر في امسئلة
 قال ابو بكر فان حرم لم يحرم قاله بالله وهذا صحيح على اصله عليه

السلام ليقه على ان الحنفية لا تقدر الصام، واما صفته
 فصل قاله فان حر اللبن سقي الصبي فالأقرب على اصله
 عليه السلام انه لا يقع به الحريم لانه يعثره فيه ما سماه البنا وما
 سقى الصبي وعبد بن حريم وعليه ذلك كلام م بالله، امسئلة
 قال رحمه الله وان خلط باللبن غيره من الاوطى عام حريم اللبن
 وضار اللبن معلوما عليه فانه لا يحرم وان كان اللبن غاليا حريم
 قاله بالله واذا خلط لبن المرأة بلبن غيرها فم وكان لبنها صافا
 او عالبا فيعدان يكون في حريمه خلاف وان كان لبنها فليلا في
 صمته حيث لا يستلحما ولا يشتر عظم الحريم فصل وفيه فقلت
 له الفوارس واذا عبر اللبن بطح او غيره وجعل ريدا او حيا
 ثم اطعم الصبي يقع به الحريم منته دون الجولين حريم على ما ذكره
 م بالله ونظم بالله في الاقرار لو استخرج الرث من لبن امرأة فاطعم
 الصبي يقع به الحريم ومثله في الوافي حريم حيا قاله بالله وكذلك
 المحض مشابيه والوجه فيه انه يقع به التعذيب فصار كاللبن
 امسئلة قال ابو بكر رحمه الله ولو خلط لبن امرأة بلبن غيرها من لبنها
 كان العليل والكسر في المخاوط سوا في الحريم لبن الشهي لا يعلب
 جيسه واما ما علب غيره، امسئلة قال القس عليه السلام فيما
 حياه ابو بكر لبن الميتة حريم كغيرها قال ابو بكر رحمه الله وليس الحريم

باب كفيته الرضا الموجب للحريم
 وذكر منه وصفه اللبن المحرم ذكره في كتابه اشيا الاول كفيته
 الرضا الموجب للحريم في الابل ذكره في الثالث صفه اللبن
 المحرم اما كفيته الرضا محرم من الرضا فليده وكبره اذ اوجدها انما
 مدته وهو جودان وهو منقوض عليه في الاحكام والمخج وهو قول
 زيد بن علي والقيس والناظر وم بالله عليهم السلام وعبد بن الحارم اقل
 من حريم رضعات وذهب داود وابو ثور الى ان الحريم يغاير رضعات
 رضعات امسئلة وهو الرضا المولود من الثدي او حمله
 فحمل في الحواشي في احباب الحريم قال ابو بكر وكذلك السبعوط على
 اصله عليه السلام لرضه في المرح على انه ينظر الصام فاجراه
 محل الشراب قاله بالله وهذا اذا علم انه جراه في الحواشي ووصل
 الى الكوف والبدن ذهب م بالله في فصل قاله بالله واذا شهد
 شاهدان بالمصر المتبارك قام مقام مشاهره من اللبن في الحواشي
 جهلاهم في المرأة لبرام لا فجر المقتل الحريم في فصل
 في مجموع على خليل قال رحمه الله ان شهد الشهود بالرضا ولم يذكر
 الله كان دون الجولين لم يحكم بوقوع الحريم فان اقر الزوج او المرأة
 بالرضا ولم يذكر في الاقرار انه دون الجولين ففيه نظر في امسئلة
 قال ابو بكر فان حرم لم يحرم قاله بالله وهذا صحيح على اصله عليه

Address: Al-Ismailiyyah Library

لم يخلع غير ذلك في الحجاب الحريم وصورة ان يفرق اللبن من جارية
 لم يزوج من رضيع صبي او صبية فذلك يوجب التحريم كما يوجب ليردات
 روح الحريم قال من الله اذا ارضعت ولدا او هي بكر بعد وطئ زوجها
 وقبل العلق فاسيكون ولدا للزوج لا للرضع على فراشه وذكر في المذهب
 في انما يلقون ولدا اذا حمل وحصل منه اللبن والام هو ولد لها دونه
 مسئلة ولا يجوز اشتراط الكافرة الا غير ضرورة فاذا ارضعت
 لوجب التحريم على ما ذكره ابو واما مدته الرضاع مسئلة مددة الرضاع
 نحو ان ينزل وهو قول القسمة والناظر الحق وم بالله فان ارضعت الصبي
 بعد استكمال الحولين لم يحرم عليه وبه قالت الخافه وحكي عن عائشة انه
 حرم وحكي ذلك عن النبي والاجماع لجهتها وإشائها لا يستدل الى ان
 اخره الرضاع فيما زاد على البنتين لا يلزم **فصل** ولو ان امرأة
 شفرت زوجها لتابعه بعد الحولين طالبه لفرقه لم يحرم على اصله
 عليه السلام وكان لزوجه ان يوردها **باب** الفسخ النكاح
 بالرضاع والشهارة عليه وما اتصل بذلك **فصل** العلم ان
 الرضاع لا يخلو اما ان يقع بعد عقد النكاح او قبله ويعقد النكاح بعينه علم
 بينهما فان كان وقع بعد عقد النكاح لم يفسخ هذا الرضاع لما جاز
 للزوج بوجها الفسخ النكاح لا يفسخ وفيه مسائل **الاول** ولو ان
 امرأة تزوجت كسيرة دون الحولين ولها لبن من رجب طلقها فارضعت

زوجها الصغير افسخ النكاح بينهما لا يفسخ فصار امه من الرضا
 وهذا لا خلاف فيه ولا يصدق لها لان الفسخ جائز قبلها قبل
 الدخول **بها في الثانية مسئلة** ولا يخلو ان كان زوجها
 لها فطلقها ان تزوجها بعد ذلك على ما نص عليه في المتن وقال في
 الاحكام يجوز له ان تزوج بها وكان ابو يذهب الى ما في المتن
 واختاره قال ضرر بد وهو النكاح وجه هذا القول وهو ان
 المرأة ارضعت زوجها الصغير لبنه فصار امه من الرضا
 لما بينا ان لبن الرجل حرم عليه واذا صار امه كانت المرأة التي
 يفسخه حليمة ابنه فلا يجوز له ان تزوج بها **الثالثة مسئلة** قال
 ابو وعلى هذا لو ارضعت امرأة زوجها الصغير كان النكاح
 مفسحا بينهما والصغيرة على الزوج نصف مهرها ورجع به على
 المرصعة ان قبضت إفساخ النكاح فيفسخ النكاح من الزوج
 وبين امرائهم جميعا الصبر المرصعة والصغيرة المرصعة قال ضرر
 بد وهذا اذا كان لها مهر مستمرا فلا يفسخ لها من المهر قال ابو وعلى
 صدق المرصعة الا ان يكون مدخولا بها قلنا ان النكاح يفسخ بينه
 وبينها جميعا وذلك ليس اللبن التي ارضعت به الصغيرة لا يخلو
 اما ان يكون اللبن من الزوج هذا او من غيره فان كان منه فانه يفسخ
 النكاح لو جهن احدهما ان المرصعة صارت بنتا له فلا يجوز

كتاب الرضا

له الزوج بابتنه من الرضا عنه كما لا يجوز ذلك من النسيب وإذا
 لم يجز لسبب النكاح بينه وبينها إذا صار كذلك بعد ذلك وقربا
 ازيل النكاح الحرام والباقي انما صار بنتا له وله من الرضا عنه على
 النابذ فيفسخ النكاح وان كان اللبن من غيره فيفسخ النكاح لو جهن
 احد فلما انما لم امراته من الرضا عنه ولا يجوز نكاح امهات
 النسيب يتوكلن من ولاده او رضاع والباقي ان ذلك يوجب الى
 الحج من امرأة وابنتها قال ضرر يد وعقد الباب في ذلك ان من زوج
 صغيرة وارضاها بعض اهل نظر في ذلك فان كانت الحرة التي
 حصلت بالرضاع تمتع عقده عليها لم يفسخ منها وان كان لا تمتع
 عقده عليها لم يفسخ واذا كانت امه ارضاها فقد صار الزوج
 الصغير احتلا من الرضا عنه والاحت من النسيب لا يجوز
 ان يعقد عليها فذلك من الرضا عنه فان كانت حرة أم أمه
 فقد صار المرصع خاله فيفسخ النكاح وان كانت ارصعها
 امرأة امه صارته اخته فيفسخ النكاح بينه وبين بنتها وان كانت
 حرة أم امه صارته في عمته اخت امه فيفسخ النكاح وكذلك
 ان ارصعها اخته أو ابنته انفسخ النكاح بينهما فلان ارصعها
 خاله أو عمته فالنكاح لا يجوز الزوج بانيه خاله وعمته
 من النسيب قلنا والصغيرة نصف المهر على الزوج ان كان

فقط

بنت

المهر متما لان هذه فرقة في حال الحيوة وقبل الدخول لا من
 جهتها فوجب ان يستحو نصف المهر كما اذا اطلقها فاما اذا لم
 يكن متما فلا تلهما من المهر قلنا ويرجع به على المرصعة اذا
 قصدت اقبيل النكاح وكذلك لن فعلها الرضا عنه كان شيئا لا
 المال لانها اذا ارصعت الصبي خرج بضعها من الزوج بغير
 فعله قبل الدخول فاستحققت عليه نصف المهر وصار فعلها
 شيئا لا يستهلك حكم عليه والابتنها ان كان من طرق
 النسيب لم يضم الا بالتقدي كمن جهر البير في طريق المسلمين
 فعنت فيها ابنتان ضمن الارش واما اذا لم يقصده اقبيل
 النكاح لا يكون متقدي به في النسيب فلا ضم لها فداخ لها
 ارضاع الصبي على شرط السلامة كما الشح للابتن الحرة في دار
 على شرط السلامة كما لو ارصعت من تدبها وهي بامه أو
 جلبت فوضعت فشربت منه الصبي قلنا ولا صدق المهر
 اذا كان غير مدخول بها لفرقة اذا حات من قبلها وهي
 غير مدخول بها لم يكن لها شيء من المهر كما لو ارادت فاذا كانت
 مدخولا بها فلها المهر على الزوج لانها اذا اسحمت بالدخول
 والسقط بعدة بامر عايد فوجب فسخ النكاح وان كان ذلك
 من قبلها كما لو ارادت فاستحلها قال رحمه الله ولا شح

79

Address: Al-Faniliyah Riyadh 11493

الروح كحاج الموضع بحال لا تهاثم امراته وسلم الصغيرة الا ان يكون
 فومس الكبر وقال الشرجط وهذا مية على ان الكبره ارضعت الصغيرة
 بلين كان لها من روح اخر لا تها لو ارضعت بلسه حرمت الصغو
 خرم ما مؤيد فلا يجوز ان تزوج بها ولو لم تستها لا تها
 صارت ساله من المصلحة والوجه في انه لا يجوز له كحاج الموضع
 انها قد صارت ام امراته وام المرأة لا يجوز التزوج بها يتوا
 دخل سنه او لم يدخل قال ط وعلى هذا لو ارضعت الكبره
 وهي غير مدخول كان وحيته وهما صغيرتان واحدة قبل الاخ
 حرمت الكبره والصغيره الاولى عليه لما شاع وان ارضعتها
 جميعا في وقت واحد بلين غير انفسه كحاج جميعا الكبر لا تها
 ام امراته والصغيرتين لكونهما اختين ولا يجوز الجمع بينهما في الكاح
 قال كبر اخرم خرم ما مؤيد لوله ان تزوج اب الصغيرين شاولا
 عينا المستله والاحن هي امراته لا يجرم عليه لبن الموضع بان
 منه وان كان دخل بالكبره فارضعتها خرم ما جميعا لا تها بقاءه ان
 كان اللبن لهج او يشاه ان كان اللبن لغيره **مسئلة** قال رحمه
 الله ولو لم يكن له لبن صبا لم يرم لو اجدته منهن جولا فيستقين من
 لبن امراته معاجر من طهر فان سقين من غير قلت واحدة بعد
 واحدة حرمت الاولتان دون الثالثة لانها ارضعت من بعد

في
 الام
 في
 الام

بنونه الا ولو فارت ارضعت احدا من ثم الاخرين من بعد
 معاجرتين باجمعين لانها اذا ارضعت واحدة منهن او لا لم
 يقع الفرق بعد فاذا ارضعت ابدا لغيره من معاجرتين بعد
 اخوات قال ولو لم اربع زوجات صبا فاستقين معا او واحدة
 بعد واحدة خرم من كلهن لا تها ان استقين معا من اخوات
 وهر حنه واما اذا استقين واحدة بعد واحدة خرم ايضا الاول
 والثانيه لما سقيا واحدة بعد اخرا صار احب فاذا استقيت الثالثة
 لم يرم فاذا استقيت الرابعة صار احب خرم ما والا فصار في
 هذا ان كل نسبه جمعها الرضاع في حالة واحدة او واحدة بعد
 صارت احب تحت روح معاجرتها سقيا ما لا يقع ابتداء مسئلة
 قال ابويع لا يجوز في الرضاع شهاده الاستا وخبره على اتمل
 عليه السلام ولا يفسخ به الكاح مسئلة واذا قال المرأة
 انها ارضعت رجلا وزوجته فارها احبا طالا وجونا على اتمل
 في عليه السلام **مسئلة** قال ابويع واذا شهد رجل وامرأتان
 على الرضاع فتح الكاح بينهما وان لم ينس هناك مديع لانه
 من باب المعروف وامور الدين كاشهاه على انه خرم الاصل
 والشهادة على الاسلام **مسئلة** قال رحمه الله فان ادعت
 امرأة رجل ان اخر ارضعتها وزوجها واقامت على ذلك بسبيل

Address: Al-Jamiah Kijang

النكاح بينهما ولا مهر لها الآن يكون الزوج دخل بها فلها مهر
منها لا يحاور به المسمى وإن طلقها قبل الدخول ولم يقدر على
شاهد من فلامهر لها إن أرضت على ذلك لا تقدر وإن رجعت إلى
نصفه فلها نصفه قال ولو ادعى الزوج ارتضاها من يرى
وأكرهته المرأة فأقرره بالسبب جاز ولا يصدق على إبطال
مهرها ما لم يصدقه فيطل مصلحتها إذا لم يدخل بها ولو كانت مدعومة
بها فصدق فلها مهر مثلها لا تحاور به الستمية وإن كرهته فلها
المسمى وتخص ما ذكره أصحابنا في هذه الجملة أن المرأة إذا
أرضعت صبيا أو ضيعة فلا تحلوا ما أن أرضعه في الجولن أو بعد
انقضاءهما إن كان الرضاع بعد الجولن لم يحرم عند جمهور العلماء
وإن كان في الجولن فانه يحرم قبله وكبره عبداً وفيدش لا يحرم أقل
من حشر ضيعات وعبدن المستبثات رضعات إلا أن الرضاع
لا يحلوا ما أن يقع بعد عقد النكاح أو قبله فإن وقع بعد عقد النكاح
يجب لو قد تم عليه لما جاز للزوج بكليتها ولا أصل فانه بنفسه النكاح
لا يحاله الآن لمرضعه لا تحلوا ما أن أرضع رجلاً وجهها الصغير
أو أرضع امرأة وجهها الصغير أو لا يرضعها أو أرضع غيرها
إن أرضعت وجهها الصغير فلها أحكامها منها أن النكاح
ينسخ بينهما ويترن وجهها الصغير ومنها أنه لا مهر لها على

للصغير لأن الفسخ جائز قبلها وقوم مع قوله في التحريم ولا مهر
لها والمراد به على الزوج الصغير ومنها أنها إذا كانت من زوج
قبل هذا الزوج الصغير التي أرضعته رجلاً وطلقاتها فإن الزوج
الأول الذي أرضعته رجلاً وطلقاتها فإن الزوج الأول الذي
طلقاتها إذا كان إداً كما جاز فذكر في عليه السلام في الأحكام أنه يجوز
له بكليتها وقال في المصحح لا يجوز له بكليتها وكان أبو يعقوب
ما في المصحح وخبره قال من يرضع وهو الصغير وطلقها لا يرضع
بسن الزوج التي قد طلقها فتصار وجهها للصغير التي أرضعته
أنه من الرضاغة وإذا كان أباه من الرضاغة كانت المرأة التي
أرضعته حمله ابنه وإن لم يكن أرضعت زوجها الصغير ولو
أرضعت امرأة زوجها الصغيرة فلها أحكام الرضاغة ومنها أن
النكاح يفسخ بينهما ومنها أن للصغيرة على الزوج نصف مهرها
والزوج أن يرجع به على المرضعة أن قصرت به أو بشار النكاح
ومنها أنها إن لم يقصد به أو بشار النكاح فلا رجوع للزوج عليها
وذلك خوفاً على الصبر أو التلف من العطن أو كانت
ناجمة فرضعت منها أو حليته ووصفه فشرته وإن أرضعتها بغيره
فلا تفسد قال من يرضع هذا إذا لم يكن المهر مسمى فإن لم يكن مسمى فلا
شيء لها من المهر ومنها أنه لا صدق للمرضعة إن كانت غير مدخول

في السبع حاشيها
بها فان كانت مدخولا بها فلها المهر من الفسخ حاشيها ومنها
ان الكبره حرم على الزوج بكل حال واما الصغره فان اراد
تزوجها فلاخلوا للبر التي ارضعت به الكبره الصغره ان يكون للزوج
ام لا ان كان لم يرضع عليه لانها تنصر ابنته من الرضا عنه وان لم يكن
البر للزوج فلاخلوا اما ان يكون قد دخل بهذه الزوجه المرضعه
ام لا ان كان قد دخل بها حرمت عليه الصغره ايضا وكذلك الحكم
ان كان قبل الكبره لا دخل بها لانه شهوه وان لم يشر دخول بها ولا كان
منه شيء من ذلك حاشيها ان يزوج الصغره ابتاع حاشيها وان لم يشر
ارضعت زوجها ولا امرأه زوجها الصغره واما ارضعت زوجة
للغير والمرضعة لامرأة الغير فلاخلوا اما ان يكون شبهة وبها نسبت
او رضاع تحت حرم عليه تزوج ابنتها المرضعة ام لا ان كان بينهما
نسب تحت حرم عليه تزوج ابنتها المرضعة فانها حرم على الزوج
ويفسخ النكاح بينهما وذلك حاشيها ان يرضع الام زوجه ابنتها لانها
تنصر اخاه وكذلك ان ارضعتها امها لانها تنصر الزوجه
خاله له وكذلك ان ارضعتها حاشيها ام ابنته كانت الزوجه عنده
وكذلك امها انها وان ارضعتها اخاه كانت بنت اخيه او ابنته كانت
بنت بنته ولا فرق بين ان يكون من نسب او رضاع في انه حرم
وفسخ النكاح وان لم يكن بينهما نسب ولا رضاع حرم عليه الحرم

والنسب

رحم محرم فان هذا النكاح لا يقع عند حرم عليه السلام واذا ثبت
فالفقه واما الفقه في العتق اعني في مسئلة وان اشتم
الكافر ولم يستلم امرأته فالفقه لها وصك لانها اذا استلمت على الشريك
امنع الاجتماع بها على زوجها المعصية من جهتها فوجب ان يسقط
لغيرها كالتأشير مسئلة وان اسلمت له ولم يستلم الزوج فلها
الفقه ما دامت في العتق ليس التتبع الموجب لاجتماع الاجتماع
من جهته لانه عليه ان الله مسئلة وللمطلقة الفقه ما دامت
في عتقها فضرر ما من العتق او طلاق او سوا كان الطلاق رجعا او بائنا
فان كان الطلاق رجعا فلها السكينة مع الفقه وان كانت مستوته
فلها الفقه دون السكينة وهذا ايضا قول القسم عليه السلام وان
كان ذهب في المطلقه بانا ان كفقه لها ولا سكتها وعند
من على والناظر الحق لها الفقه والسكينة واما المتوفاه عنها زوجها
فالفقه واجبه لها ما دامت في العتق من جميع التركة قال ابو ولا
سكن لها وهو قول القسم والناظر الحق والسكينة واسرار بالله
لان لها الفقه والكسوة دون السكينة وعند من على وم بالشر
والعزير لا يفقه لها وقال في القدم لها الفقه ان كانت حاملا
وهو مروي عن علي عليه السلام ويز مشهور في فصل اما
الفقه في حال العتق فاعلم ان العتق على ثلثة اضراب عتق

عن طلاق وعده من فإوعدته عن انفساخ النكاح أما العدة عن
الطلاق فانه ان كان نائبا وكان قبل الدخول فاعده ولا نفقه ولا
كسوة ولا سكا ولان كان بعد الدخول فلها النفقة والكسوة دون
السكا عندهم لحي وم بالله عليهما السلام وعبد الناصر الحق وزيد بن
علي لها النفقة والسكا وان كان الطلاق رجعا فلها النفقة
والكسوة والسكا طالبت مدة العدة او قصرت حرة كانت او امه
قال ابو ع اذا اشترت الزوجه ثم طلقها زوجها في حال الشؤن
فلا نفقة لها قال في الله وكما سقط نفقة الزوج به الشؤن فلك
نفقة العدة قال في الله ان خرج المطلق طلاقا رجعا
بغير اذن زوجها سقطت نفقتها لا نفقا ما خرج من العدة في
حكم الزوجيه وفي شرح ابي مضر ولا فرق بين ان يكون في عده من
الطلاق الرجعي او العائلي في انها اذا اشترت وترك امر الله وامر
الزوج بالخروج من منزلها او تعرضت للنكاح صريحا وان كان
من الطلاق رجعا لم يمنع الزوج من الوطى والحرج غير المنكر الا الرجعي
والباين يكون شؤن او لا يستحق النفقة الا اذا كانت مدة الغيبه
والشؤن شؤنه ثم لا مكن تقسط النفقة عليها حاشيه وحصل
مأذله انها اذا اشترت فالحلو اما ان يكون الشؤن في حال
الزوجيه او بعدها فان كان في حال النكاح سقطت نفقتها

كانت المدة مما سقطت في منزلها وان كان دون ذلك لم سقط
فان طلقها وهي نائبة سقطت نفقتها ايضا وان اشترت بعد
الطلاق في حال العده فالحلو اما ان يعود الى بيت الزوج ام لا
ان لم يعد سقطت نفقتها وان عادت نظرت في المدة التي اشترت
فيها فان كانت سقطت عليها النفقة سقطت كذلك وان لم تكن
سقطت لم سقطت وأما المعتده عن الوفاء فلها النفقة دون السكا
حاشا كانت او حاشا لا عند القيمة وفي علمهم السلام وهو قواع
وطا وعبد الله بن عمر زوج واصل لا نفقة لها حاشا كانت او حاشا لا
لن المال صار لموته للورثه وهو قول في الله قال في الله والموت
عنها زوجها اذا لم يجد فلها النفقة ويكره لانه للنفقة تركها
الا جذا ان علمت بوجوبه ولا سقطت بالمخالفة الا السكا
فان خرجت سقطت السكا فان رجعت وبات رجعا لجم
لانها في حيز الميت حكم العده فانمست نفقتها وكسوتها واما
المعتده عن انفساخ النكاح فقد اختلف كلام ائمتنا في ذلك فذكر
في الله فقال من صح ما يحكم يكون فاشد او باطلا او خيارها في
نفقتها او للجان لا ورده او استلام او عس ان الفسخ في هذه
الاشياء ان كان من قبل الزوج لزمته النفقة وان كان من
قبل الزوجيه فلا نفقة لها وام الولد اذا اعفها مؤلاها او مات

عَلَى أَصْلَانَا مَا نَصَرَ عَلَيْهِ الْقِسْمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْ حُرِفَتْ اللَّيْتُوهُ
أَوَّلُهَا قَبْلَ الْمُدَّةِ لَمْ يَحِبْ عَلَيْهِ بِهَا فَصَلَّ **قَالَ** بِاللَّهِ وَاللَّيْتُوهُ
كَالسَّكْنَاءِ عِنْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ خَافُ الْإِجْمَاعُ فَعَلَى الْمَرَأَةِ رَدُّهَا إِذَا انْقَضَتْ
الْعِدَّةُ كَالسَّكْنَاءِ، قَالَ صَاحِبُ الْبَيْتِ وَالْمَعْتَدَةُ تَرُدُّ اللَّيْتُوهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ
الْعِدَّةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ عَرُفٌ فَهُوَ لَهَا وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ
الظَّاهِرُ أَنَّ كَلِمَةَ رَدُّهَا لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ فَصَلَّ
قَالَ بِاللَّهِ وَإِذَا أَطْلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ مَحْنُونَةٌ قَلَمَا أَقَامَتْ
إِدْعَى عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ وَإِدْعَى الرُّوحَ التَّوْفِيرَ وَأَنَّ كَرَّتِ الْمَرَأَةُ
مَا إِدْعَاهُ فَالْيَتِيمَةُ عَلَى الرُّوحِ وَالْمَرْءُ عَلَى الْمَرَأَةِ، **مَسْئَلَةٌ**
قَالَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي النُّفُوزِ إِذَا كَانَتِ الْمَرَأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا
أَوْ عِدَّتِ عِدَّةً مِنْ النِّسَاءِ فَاتَّ الرُّوحُ وَإِدْعَى الْمَرَأَةَ لَنَفَقَتِ
بِنَفَقَتِهَا فَعَلَيْهَا الْبَيْتُ لَا تَهَادِي جَوَافُ الظَّاهِرِ، **مَسْئَلَةٌ**
قَالَ أَبُو نَوْعٍ رَوَى عَنْ جَمِيعِ عَنِ الْقِسْمِ أَنَّ عَلَى الرُّوحِ الْحُلَّ الْإِنْفَاقَ
لِلْمَرَأَةِ بِلَايَ وَجْهٍ أَمْكَنَهُ مِنْ أَسْئَلِهِ أَوْ غَيْرِهَا تَبَيَّنَ
أَنْ إِدْعَى لَا تَسْتَأْجِرُ الدُّيُونَ الَّتِي لَا يَتَوَخَّضُ فِيهَا بِلَايَ أَوْ كَرَفَاتٍ
تَوْانَ فَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا نَأْتِيهَا قَالَ طَوْعًا عَلَى مَا قَالَهُ الْقِسْمُ مِنْ
أَنْ يَلْزِمَهُ الْحُلُّ الْإِنْفَاقَ عَلَى وَجْهِهِ لِحُجَّتِهِ أَنْ يَلْزِمَهُ
التَّكْسِبُ لِلنَّفَقَةِ عَلَيْهَا إِنْ أَمَكَنَهُ ذَلِكَ وَذَلِكُمْ بِاللَّهِ أَنَّ الرُّوحَ

يَلْزِمُهُ التَّكْسِبُ لِلنَّفَقَةِ وَجْهَهُ وَإِنْ لَمْ يَحِبْ لِسِتَارِ الدُّيُونَ لَهَا
أَكْبَدُ مِنْ تَبَارِ الدُّيُونَ وَلَمْ يَلْزِمَ اللَّهُ نَفَقَةً قَالَ فِي الدُّيُونَ فِطْرَةً
إِلَى مَسْئَلَةٍ لَمْ يَلْزِمَ نَفَقَتَهَا وَنَفَقَتَهُ، **فَصَلَّ** **قَالَ** أَبُو نَوْعٍ أَنَّ
الْحَاكِمَ عَلَى الْمَعْسَرِ لِنَفَقَتِهِ أَمْرُهُ أَنْ تَأْخُذَ بِمَا لَهُ إِنْ لَمْ يَرْضَ
عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ إِذَا أَمْتَحَ مِنْهَا، **فَصَلَّ** وَذَلِكُمْ أَبُو نَوْعٍ أَنَّ إِنْ لَمْ يَرْضَ
نَفَقَةَ الْمَعْسَرِ لَمْ يَسْتَرْ بِدَعْوَتِهِ فِي النَّفَقَةِ وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ
السُّيُوفِ فَضْلٌ **مَسْئَلَةٌ** وَذَكَرَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الدُّيُونَ
أَنَّ الْمَرَأَةَ إِذَا شَتَّتْ نَفَقَتُهَا وَجْهًا عَلَيْهَا فِي النَّفَقَةِ عِدَّةً
عِدَّةً نَفَقَتُهَا مِنَ النِّسَاءِ وَتَوَخَّضَ بِهَا مِنَ الرُّوحِ مَا تَسْتَحِقُّهُ إِذَا كَانَ
وَاحِدًا أَوْ هَذَا لِأَخْلَافٍ فِيهِ، **مَسْئَلَةٌ** وَمِنْ وَجْهِ عَلَيْهِ
النَّفَقَةُ فَضْلٌ بِهَا عَلَى الذَّكَاءِ عَلَيْهِ حَضْرًا أَوْ غَائِبًا فَحُكْمُ عَلَيْهِ بِالنَّفَقَةِ
أَنْ كَانَ حَاضِرًا أَوْ يَتَوَخَّضُ مِنْهُ مَالُهُ إِذَا كَانَ أَوْ دَيْتَهُ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا
صَحَّ وَبَلَّغَتْ بِأَقْرَبِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ لَا بِالْبَيْتِ وَلَسْتُ تَوْثِقُ لِلْعَائِلَةِ مِنْ
النَّفَقَةِ عَلَيْهِ لِمَا لِحْشَامِينَ يَتَوَخَّضُ بِهَا عَنْهُ لِحْدُوثِ بِلَايَتِهِ بَيْنَهُ،
وَبَيْنَ وَجْهٍ لَا يَحِبُّ مَعَهَا النَّفَقَةَ لَا يَفْضُلُ عِدَّتُهَا أَوْ قَوْعُهَا عَلَى
الْمَرَأَةِ مِنْ دُونَ النَّفَقَةِ مِنْ خَلْعِ أَوْصِيَاتِهِ لَهُ فَإِنْ لَمْ يَرْضَ كَيْفَا
أَوْ مَسْتَوْفَا مَعَهَا لَمْ يَحِبَّ نَفَقَتَهُ، **فَصَلَّ** **قَالَ** ط
وَذَلِكُمْ أَصْحَابُنَا فِي الرُّوحِ إِذَا تَبَدَّلَ فِي السِّتَارِ وَالْأَعْيَارِ فَقَالَ

الروح انا فقير وقالت المرأة عني: وحصل ذلك ان الدعوى
لا يجوز ان سئل ما ليس بيدك عن مال خول المهر والنفقة
وجعل الخلع او بما هو بدل عن مال خول البع والشر فان كان
الدعوى عن ما هو بدل عن مال فالبينة على مدعى الاستدراك
وان كان الاول فالبينة على المدعى عليه السلام ذلك اربع
عنه في النصوص قال ط واليه اشار في عليه السلام في
الفنون قال ط والظاهر من قول في عليه السلام ان
المرأة اذا طالبت بحسن الزوج لثبوت مهرها عليه وحيث
يخسر حقه يقدر البينة على ما عداها فالنفقة يجب ان تكون
مثلة وهذا الخالف القول الاول الذي حباه عن ابي وهو
الذي ميل الله اصحابنا: وفي تعليق ابن الفوارس البينة على مدعى
النسب في رواية الفنون فاما ظاهرها في الاحكام والمنسب
فالبينة على الزوج لانه يبرؤم استحقاق حق واجبه في الظاهر
وهلكن كان م بالله خناره: **فصل** وادارسل الحاكم الى المرأة
بالنفقة فقال الرسول قد اعطيتها وحديث في كان القول
قولها مع منها: **باب** تجديد النفقة: **فصل**
نفقة الزوجه تجب يوما فيوما عند شري في قوله الجديد وقال
في القديم حن بالغير وهو قول ابي الا ان الصداق يجب

في النكاح ويصح ان يكون ما دونها في البع والشر اكملها هو فاما
ان كان مطلقا فيكون فانه لا يقع عقده ويصح عقد المراهون اذا
اذن له الولي في النكاح كما يقع بعه وشراة اذ اذن له مسئلة
وحده البلوغ والاباء او الاحلام او بلوغ خمسة عشر سنة وفي المراه الجسد
والاباء او بلوغ خمسة عشر سنة وفي الكا والبلوغ خمسة عشر سنة
في الذكور والاباء او الاحلام مع الازال فيها جميعا او الجسد والنفس
في النكاح خاصة في قول اصحابنا وذكر من بالله انها اذا اجلب كانت بالغة
تحرر الجلب وقال خرو ج المني لا من جماع يدك على البلوغ لانه يخرج وليس
بجاء بنفسه وان خرج مع القبل او النظر لشهوة كان امره البلوغ
واشبه ما في التوم والمرأة تكون بالغة بطهور الجلب في شهر الشرعة
وفي المقيع واما الاحلام فانه اذا نزل المني الى الرحم في التوم او في النقطة فجماع
بشهوة فاجلأف واما اذا كان لغير شهوة ففيه خلاف واما الاباء فمهر
نبات الشجر الذي حول الذكر فاما المرأة فتبلغ خمسة اشيا البلاء
الذي ذكرناها في الغلام واسان تفرد بهما الحيض والجل قال الفقهاء
يسلم اية الله وهلكه عبدا والله لو اعلم: **مسئلة** وافضا
الغيبه التي تجب معها انظار الولي او انظار المرأة ان يكون على مسيره
شهر فان كان على مسيره اكثر من شهر فملك عبته مقطوعة لا ينظر
معهها وسفل الولي الى غيره نص في المذهب محاصل المذهب ان الغيبه

المفقطة فان زاد على شهر اذ الامكن الوصول اليه فان لم يمكن
 يكون في بلد لانيال او مفقود لا يعلم ان هو ضاواك المسماة
 قرية او عيه في انه لا يجب الاستطار والولاية يسفل الى غيره الى اخر
 ماذكر وحصل ماذكره اصحابنا ان المرأة اذا ارادت النكاح
 فالولي لا يخلو اما ان يكون حاضر او غائبا فان كان غائبا فلا يخلو
 اما ان يعلم موضعه ام لا ان لم يعلم موضعه اسفلت الولايه
 الى غيره من الاوليا وذكر في المتن انه لا يجب انظاره وان علم
 موضعه فلا يخلو اما ان يكون غائبا غيبه مقطعه فهو ما ذكره
 ميسره شهر عند حى عليه السلام ولو يوم او يومين فانه اذا
 يوم او يومين ففي غيبه مقطعه ذكره في شرح لي مضر وعند
 بالله الغيبه المنقطعه مستبره شهر او ذور ذلك فصل في ايهما وراجعا
 فان كان غائبا غيبه مقطعه اسفلت الولاية الى غيره وان لم يكن غائبا
 غيبه مقطعه اسفلت الولاية الى غيره وان لم يكن غائبا غيبه
 مقطعه فلا يخلو اما ان يمكن الاتصال به بخوان يكون في حيز
 ظالم اسفلت الولاية الى غيره من الاوليا قال في م بالله ان
 كان في بلد لانيال قريبا كان او بعيدا او لا يعلم ان هو في
 شهر افان اتا ولا اسفلت الولاية الى الاقرب بعده قال في
 تعليق التحرير وما قاله في بالله اولي على اصله في عليه السلام

ان كان غائبا غيبه مقطعه

ان كان غائبا غيبه مقطعه

بها على الترتيب

ان يزوج المرأة

كان الاقرب صفة

كانت ابل العقل اسفل

الى غيره اصغر او جتونه

لا يكون له اعتراض لانه لم يكر له ولاية

ولذا عرفت العصبة من النسب فالعصبة من النسب الاقرب فالاقرب

والاقرب هم معق المرأة ثم عصبة من النسب الاقرب فالاقرب فان عدم

اسفلت الولاية الى معق المرأة ثم عصبة من النسب ايضا الاقرب فالاقرب

وهم معق المعق وعصبة ٥ فصل قال رضي الله والجارية

الموقوفة بزوجها الواقف في حياته والمهر لمن له ما ففها وكذا ان

الجارية عليها ميسرة وان كان الاقرب غائبا غيبه مقطعه او

بما ضا كان الاقرب بعده هو الاول نص عليه محمد بن حنبل في عليه السلام

وعندم بالله اذا عطلها اسفلت الولاية الى الامام والحاكم وسقط

ولاية الولي والوصي سقط ولاية فيما فيه ضرر على المول فيه ١٠

ميسرة ولا ولاية لمن لم يبلغ فاما من كان فحل العقل فذكر

ابويع انه يجوز النكاح باجازه غيره من الاوليا اذا كان يعقل شامرا

ويعقل ما تصرف فيه وسكمن به فانه يكون في حكم المراهق نص في

اذنه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه

الذي يظن وقته من
قوله من الخط العظيم
الوارثي

تسلم من الخط العظام
الوارثي

نوار جی ۹

بِهِ لِلْمَرْأَةِ قَاءٌ

من بعد قد عينا

أَجْ وَلَا فِي الشَّقَرِ

وَلِيَّهَا فِي الْمَقَرِّ مَسْجِدٌ

ثُمَّ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ

مرحداً للاب وان على الملاح لا ولام:

مُذَاهِبُ الْأَخْلَاقِ وَالْمُذَاهِبُ الْأَخْلَاقِ وَالْمُذَاهِبُ الْأَخْلَاقِ

ثُمَّ الْعَمَلُ ثُمَّ الْعَمَلُ وَإِنْ سَفَلَ ثُمَّ

يَعْلَمُ الْآبُ وَأَنْ يَعْدُمُ الْمَوْلُ وَهُوَ الْمَيِّتُ وَوَجْهَهُ لَهَا مَقْصُورَةٌ عَلَى

النقص والنقص على هذا الترتيب فكذا ولاية النكاح تنهى

حيث ظهر الأثر من العصبان: **هـ** قال أبو جهم

في العم دخول عم الجد في عم الأب قال معناه أن عم الأب سماعاً

فذكر الغم بشمله فكون غم الأب بعد الغم لأب ثم ابن الغم بعده

وَكذلكم الحرف فانه يكون عملاً للاب انما لانه عم ايده والمند فانه

عَلَى التَّحْقِيقِ الْأَوَّلِ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأُولَى ذَوْنِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو مَسْئَلَةٌ

وَسَمِيَّ اللَّابِ وَالْجِدَارِ يُعْقِدُ كَأَجْرِ الْمَرْءِ ذُو الْأَيْمَانِ لَا يَزِيدُ وَتَوَكَّلْهُ

نصف في الأحكام لأنه تضمن توفير الأب وتضمينه لأنه اقرب إلى الج

مَسْئَلَةٌ وَالْهَلَالِيهِ فِي النِّكَاحِ مَنْ يَكُونُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَرْأَةِ وَأَوَّلَاهُ

مكتبة جامعة القاهرة

المكتبة المشرقية - قسم المخطوطات